

قسم الشؤون الإسلامية
إدارة الشؤون الإسلامية
بوزارة الشؤون الإسلامية
رقم ١٠٠٠ - ١٠٠٠

رقم المخطوط ()

109

المجلد بالاثاري من المجلد بالاختصار ١١

رقم المخطوط : ٤٥٦ ص ٥٦١

المؤلف : ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي اليزيدي
الموضوع : يبحث في السنة النبوية وأحكام القرآن وقد ألف ابن حزم كتاب "المجلد"
ثم شرحه وسماه "المجلد" . وهذا الجزء الأول من الشرح .
أول المخطوط :

" قال أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم أما بعد وفقنا الله
وأياكم لدواعيه . فانتم رغبتم ان يعمل للمسائل المحتصرة التي جمعناها
خاتمة المخطوط :
" فلما لم يجعلوا له ان التمس لم يجزله ان يجعل له التمس وهذا اعي
من قياسهم وبالله تعالى التوفيق .

عدد الاوراق : ٢٦٢

القياسات : الطول : ٢٨٥٢ سم

العرض : ٢١٥٧ سم

الهامش : ٧٥ ملم

عدد السطور : ١٦

تاريخ النسخ : الاربعاء ٢٤ ربيع الاول سنة ١٣٤٠ هـ / ١٩٢١ م

بخط محمد امين بن الشيخ عمر بن الشيخ محمد الانصاري الدوف

ولادة المؤلف ووفاته : ٢٨٤ - ٤٥٦ هـ / ٩٩٤ - ١٠٦٤ م

ملاحظات : المخطوط بحالة جيدة ، في اول المخطوط فهرس لموضوعاته ، وهذا جزء من السفر الاول
حيث يتكون هذا السفر من جزئين ، وقد كتبت هذه النسخة عن نسخة في مكتبة الشيخ
محمد الخليلي .

فهرست كتاب المحلى شرح المحلى في مسائل الشريعة

قطعة الكتاب

مسألة اول ما يلزم كل احد ولا يصح الاسلام الا به

مسألة وتفسر هذه الجملة

مسألة لا اله الا هو والله تعالى لم ينزل ولا يزال

مسألة والله تعالى خلق كل شيء لغير طرفة

العينين التمام

١٦ مسأله لا يقا الجنة ولا النار

١٤٠ مسأله وان اهل الجنة ياكلون

مسألة وأما النار بعد موت

۱۱. کتب و کتبخانه

١٨ مسألة وفي معالجتها ما يلي

١٩ مسألة والقارئ الذي

مسألة وكل ما فيه خبر عن

١٤٠ مسألة ولاستقر الدين الخ

سأله وان المذكرة حق

SECRET

سید و مولانا

مسألة وإن الجنح

سأله في المصنف

مجلس

مسألة وإن أضرنا

المجلة

1950

مساله وان شفاعت

مسألة وإن الصحف التي

مسألة: ما من الناس من

14634

مسألة في...

مسألة من علم

سأله عن عملك

14-00000

السلامة

100-443887-100

100

100

1000

2011

111

7-16-61

[illegible]

11

مسلم 19

تابع الفهرست

- ٤٠ مساله فمن عجز لجهله الخ
- ٤١ مساله وبعد هذا فان افضل الانس والجن الرسل الخ
- ٤٢ مساله وان الله خالق كل شيء
- ٤٣ مساله ولا شبهه عز وجل
- ٤٤ مساله والله تعالى لا في مكان ولا في زمان
- ٤٥ مساله ولا يحل لاحد ان يسمى الله
- ٤٦ مساله وان له عز وجل تسعة وتسعون اسما
- ٤٧ مساله ولا يحل لاحد ان يشق لله اسما
- ٤٨ مساله وان الله يهول كل ليلة
- ٤٩ مساله والقران كلام الله
- ٥٠ مساله وهو الكتاب في الصالحين
- ٥١ مساله وعلم الله حق
- ٥٢ مساله وقدرته وقوته حق
- ٥٣ مساله وان الله عز وجل وعزة الخ
- ٥٤ مساله وان الله يراه المسلمون
- ٥٥ مساله وان الله تعالى لم موسى عليه السلام

تابع الفهرست

- ٥٦ مساله وان الله اتخذ ابراهيم ومحمدا خليلين
- ٥٧ مساله وان محمدا صلى الله عليه وسلم اسرى به الخ
- ٥٨ مساله وان المجهزات لا تأتي بها احد الا الا نيل عليهم السلام
- ٥٩ مساله والسحر حيل ونجلى
- ٦٠ مساله وان القدر حق
- ٦١ مساله ولا يموت احد قبل اخطه
- ٦٢ مساله ومعنى يستوفى رزقه
- ٦٣ مساله وجميع اعمال العباد الخ
- ٦٤ مساله لاجبة لاحد على الله تعالى الخ
- ٦٥ مساله ولا عذر لاحد الخ
- ٦٦ مساله والايمان والاسلام واحد
- ٦٧ مساله كل ذلك عقد بالقلب
- ٦٨ مساله من اعتقد الايمان بقلبه الخ
- ٦٩ مساله ومن اعتقد الايمان بقلبه الخ
- ٧٠ مساله ومن ضيع الاعمال كلها الخ
- ٧١ مساله واليقين لا منافى الخ

تابع الفهرست

- ٦٠ مساله والمعاصي كتابا وفواحش
 ٦١ مساله ومن لم يجنب الكبائر حوسب
 ٦٢ مساله ومن رجت سيئاته بحسناته
 ٦٣ مساله والناس في الجنة على قدر فضلهم الخ
 ٦٤ مساله وهم الانبياء ثم ازواجهم الخ
 ٦٥ مساله ولا يجوز الخلافه الا في قریش
 ٦٦ مساله ولا يجوز الاموال غير بالغ الخ
 ٦٧ مساله والتوبه من الكفر والزنا الخ
 ٧٠ مساله وان الله جل سباق وهو كما فراعور الخ
 ٧١ مساله والنبوة هي الوحيدة
 ٧٢ مساله وان ابليس باقى حتى الخ
 ٧٣ مسائل الاصول
 ٧٤ مساله دين الاسلام اللزوم لكل احد الخ
 ٧٥ مساله الموقوف والمرسل لا يعم بهما جهة
 ٧٥ مساله والقران ينسخ القران والسنة والله سبحانه
 ٧٦ مساله ولا يحل لاحد ان يقتل في اية او في خبر الخ

تابع الفهرست

- ٧٨ مساله والاجماع هو ما سمي الخ
 ٧٨ مساله وما صح فيه خلاف الخ
 ٧٨ مساله ولو جاز ان سمي اجماع اهل عصر
 ٨٠ مساله والراية اذا اختلف الناس الخ
 ٨١ مساله ولا يحل القول بالقياس في الدين الخ
 ٩٠ مساله وافعال النبي صلى الله عليه وسلم ليست فريضة الخ
 ٩١ مساله ولا يحل لنا اتباع شريعة نبي قبل نبينا صلى الله عليه وسلم
 ٩٢ مساله ولا يحل لاحد ان يقلد احدا الخ
 ٩٣ مساله واذا قيل له اذا سال عن علم اهل بلده الخ
 ٩٤ مساله ولا حكم للخطا ولا النسيان
 ٩٥ مساله وكل فرض مكلف الله تعالى الخ
 ٩٦ مساله ولا يجوز ان يعمل احد ساء الخ
 ٩٧ مساله والمجتهد المخطئ افضل عند الله تعالى
 ٩٧ مساله والمحقق الاقوال في واحد منها الخ
 ١٠٠ كتاب الطهارة
 ١٠٠ مساله الوضوء الصلوة فرض

تابع الفهرست

- ١٠٠ مساله ولا يحرى الوضوء لآنية الطهارة الخ
 ١٠١ مساله ويحرى قبل الوضوء بعده
 ١٠٢ مساله ولا يحرى النية في ذلك
 ١٠٣ مساله ومن غمس أعضاء الوضوء في الماء
 ١٠٤ مساله وقراء القرآن والسجود فيه وسلم المصنف الخ
 ١٠٥ مساله وكذلك الاذان والاقامة الخ
 ١٠٦ مساله ويسحب الوضوء للجنب الخ
 ١٠٧ مساله والشرائع لا تلزم الا بالاحكام
 ١٠٨ مساله وازالة النجاسة الخ
 ١٠٩ مساله فما كانت للنفث المكنى الخ
 ١١٠ مساله وتطهير القبل والدين الخ
 ١١١ مساله والحدى يطهره بالماء الخ
 ١١٢ مساله وتطهير الاناء الخ
 ١١٣ مساله فان رجع في الاناء كلب
 ١١٤ مساله فان وقع المهرق في الاناء لم يهرق ما فيه الخ
 ١١٥ مساله وتطهير جلد الميتة الخ

تابع الفهرست

- ١٥٩ مساله وانا الخمران تخلت الخرفية الخ
 ١٦٠ مساله والمني طاهر في الماء الخ
 ١٦١ مساله واذ الحرفت العذرة والميتة الخ
 ١٦٢ مساله ولعاب المؤمنين من الرجال والنساء الخ
 ١٦٣ مساله ولعاب الكفار من الرجال والنساء الخ
 ١٦٤ مساله وسور كل كافر وكافرة
 ١٦٥ مساله وكل شيء مايع من ماء اوزيت او سمن الخ
 ١٦٦ مساله والبول كله من كل حيوان انسان الخ
 ١٦٧ مساله والصوف والوبر الخ
 ١٦٨ مساله وكل ذلك من الكافر الخ
 ١٦٩ مساله والبيان الجلد الخ
 ١٧٠ مساله والوضوء بالماء المستعمل
 ١٧١ مساله وعزيم الذباب الخ
 ١٧٢ مساله والفق من كل مسلم
 ١٧٣ مساله والخمر والميسر والانصاب الخ

تابع الفهرست

- ٢٥٥ مساله ونبذ البسر والتمر والزهر والربط الخ
 ٢٥٦ مساله ولا يجوز استقبال القبلة واستدبارها للفائض الخ
 ٢٥٧ مساله وكل ماء خالطه بشئ طاهر مباح الخ
 ٢٥٨ مساله فان سقط عنه اسم المآجمه كالنبذ وغيره الخ
 ٢٥٩ مساله ولا يحري غسل الجنابة في ماء راسد
 ٢٦٠ مساله وكل ما تروضات منه امرأة حائض لم يحل الوضوء منه الخ
 ٢٦١ مساله ولا يحل الوضوء بما أخذ بغير حق الخ
 ٢٦٢ مساله ولا يجوز الوضوء ولا الغسل من انا ذهاب الخ
 ٢٦٣ مساله ولا يحل الوضوء من ما يارب الحجر الخ
 ٢٦٤ مساله والوضوء للصلاة والغسل للفروض جائز الخ
 ٢٦٥ مساله الاشياء الموجهة للوضوء الخ
 ٢٦٦ مساله والنوم في ذاته حدث سمع الوضوء الخ
 ٢٦٧ مساله والمذبح والبول والغائط الخ
 ٢٦٨ مساله والرجل الخارج من اللد برخصه الخ
 ٢٦٩ مساله فن كان مستحيا بشئ مما ذكرنا قوضا الخ
 ٢٧٠ مساله فهذه وجوه بعض الوضوء عند الخ

تابع الفهرست

- ٢٧١ مساله ومس الرجل ذكر نفسه خاصة عند الخ
 ٢٧٢ مساله وكل لحم الا بل عدائه ومطبوحة الخ
 ٢٧٣ مساله ومس الرجل المرأة ومس المرأة الرجل الخ
 ٢٧٤ مساله وايدج الذكرك في الفرج يوجب الوضوء
 ٢٧٥ مساله وحمل الميت في نعش او غيره
 ٢٧٦ مساله وظهور دم الاستحاضة وغيره يوجب الوضوء
 ٢٧٧ مساله قال على لا ينقض الوضوء بشئ غير ما ذكرنا الخ
 ٢٧٨ مساله ايدج الشقة او ايدج مقدارها الخ
 ٢٧٩ مساله فلو احب كل من ذكرنا وجب عليهم الغسل الخ
 ٢٨٠ مساله والجنابة هي الماء الخ
 ٢٨١ مساله وكيف ما خرجت الجنابة المذكورة الخ
 ٢٨٢ مساله ولون امرأة وطئت ثم اعتلت
 ٢٨٣ مساله فلو ان امرأة سهرها رجل قد دخل ماوه فلا غسل عليها
 ٢٨٤ مساله ولون امرأة او رجلا اجنبا
 ٢٨٥ مساله ومن اوىج في الفرج واجب فعلية النية
 ٢٨٦ مساله وغسل يوم الجمعة فرض لازم لكل بالغ الخ

تابع الفهرست

- ٢٨١ مساله وغسل يوم الجمعة انما هو لليوم
 ٢٨٦ مساله وغسل كل ميت من المسلمين فرض
 ٢٨٧ مساله ومن غسل ميتا متوليا فعليه ان يقتل
 ٢٩١ مساله ومن صب على مقتل اجزاء
 ٢٩١ مساله وانقطاع دم الحيض في مدة الحيض الح
 ٢٩٤ مساله والنفساء والخائض شي واحد
 ٢٩٤ مساله والمرأة تهل تمهده ثم تحيض
 ٢٩٤ مساله والمتصله الدم الاسود الح
 ٢٩٥ مساله ولا يهرج الفضل شي غير ما ذكرنا
 ٢٩٥ مساله صفة الفضل الواجب في كل ما ذكرنا
 ٢٩٨ مساله وليس عليه ان يتنكب وهو قول سفيان
 ٣٠٤ مساله ولا معنى لتخليل اللحية في الفضل ولا في الوضوء
 وهو قول مالك الح
 ٣٠٩ مساله وليس على المرأة ان تظل شعرها صتيها
 ٣١٠ مساله ويلزم المرأة حل ذنارها وناصيتها في غسل
 الحيض وغسل الجمعة الح

تابع الفهرست

- ٤١٢ مساله فلو انفس من عليه غسل واجب اي غسل كان
 ٤١٤ مساله فلو انفس من عليه غسل واجب في ما راكد
 ونوى الفضل اجزاه الح
 ٤١٧ مساله ومن اجنب يوم الجمعة من رجل او امرأة فلا يجزئه
 الا غسل الح
 ٤٢٤ مساله ويكره للمقتل ان يتنشف في ثوب
 غير ثوبه الح
 ٤٢٦ مساله وكل غسل ذكرناه فلكل ان يبدأ به من رجله
 او من اي اعضائه الح
 ٤٢٧ مساله وصفة الوضوء انه ان كان اتقه من نوم فعليه
 ان يغسل يديه الح
 ٤٢٨ مساله واما مسح الاذنين فليس افرضا ولا هما من الرأس الح
 ٤٢٩ مساله واما قولنا في الرجلين فان القرآن نزل بالمسح
 ٤٣٤ مساله وكل ما ليس على الرأس عمامه او خمار او قلنسوة
 او صند او مففر الح
 ٤٣٤ مساله قال علي وسواء لبس ما ذكرنا على طهارة الح

تابع الفهرست

مساله ٤٥٢ ومسح على كل ذلك ابدا بلد توقيت ولا تحديد
 مساله ٤٥٤ مساله غلوكات حب ما ليس على الرأس خضاب
 اود واجاز المسح عليهما الخ
 مساله ٤٥٥ مساله ومن ترك طرايزه غسله في الوضوء او الغسل

الواجب الخ

مساله ٤٥٥ مساله ومن ترك طرايزه او قدمه او ظهره
 مساله ٤٥٦ مساله ومن ترك طرايزه او قدمه او ظهره
 مساله ٤٥٧ مساله ومن ترك طرايزه او قدمه او ظهره
 مساله ٤٥٨ مساله ومن ترك طرايزه او قدمه او ظهره
 مساله ٤٥٩ مساله ومن ترك طرايزه او قدمه او ظهره
 مساله ٤٦٠ مساله ومن ترك طرايزه او قدمه او ظهره

تابع الفهرست

مساله ٤٩٦ مساله والنساء في كل ما ذكرنا سوا
 مساله ٤٩٨ مساله ومن توطأ فلبس احد خفيه بعد ان غسل
 تلك الرجل الخ
 مساله ٤٩٩ مساله فان كان في الحقيق او فيا لبس على الرجلين
 خرق الخ جاز

مساله ٥٠٠ مساله فان كان الختان مقطوعا تحت
 مساله ٥٠١ مساله ومن لبس خف او خرقين او خرقا واحدا
 مساله ٥٠٢ مساله ومن لبس خف او خرقين او خرقا واحدا
 مساله ٥٠٣ مساله ومن لبس خف او خرقين او خرقا واحدا
 مساله ٥٠٤ مساله ومن لبس خف او خرقين او خرقا واحدا
 مساله ٥٠٥ مساله ومن لبس خف او خرقين او خرقا واحدا
 مساله ٥٠٦ مساله ومن لبس خف او خرقين او خرقا واحدا
 مساله ٥٠٧ مساله ومن لبس خف او خرقين او خرقا واحدا
 مساله ٥٠٨ مساله ومن لبس خف او خرقين او خرقا واحدا
 مساله ٥٠٩ مساله ومن لبس خف او خرقين او خرقا واحدا
 مساله ٥١٠ مساله ومن لبس خف او خرقين او خرقا واحدا

الفهرست

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على محمد وعلى اله وسلم تسليما ه قال ابو محمد على بن احمد
 ابن سعيد بن حزم وفيه عنه ه ونسأل الله تعالى ان يعطينا المعصية
 من كل خطأ وزلل ويوفقنا للصواب في كل قول وعمل أما بعد
 وفقنا الله وأياكم لطاعته يا حكم وضيقتم ان تغفل السائل المختص
 الذي جمعنا على كتابنا المسمى بالعلم في تاريخنا مختصرا فيما تقدم
 فيه على قواعد البراهين بغير تكرار لصكون ما عده سواد على
 الطالب والستة ه وارجو ان لا يصير في الجاه ومعرفة الاختلاف
 وتوضيح الدلائل المؤدية الى حقيقة الحق مما تارة في قيم والمعرفة
 على احكام القرآن والوقوف على جمهور السنن الراشدة عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وحسن حال الرعية والوفاء على التقدير راجع
 الى الله وجميع من عظمى عليه على سيدنا القاضى واما الفصل
 وما نصه الثاني ه قال بحوث من عظمى على هذا الكتاب وشيئا
 من عظمى على هذا الكتاب في هذا الكتاب في هذا الكتاب في هذا الكتاب

يَجْعَلُهُ لَوَجْهَهُ خَالِصًا وَفِيهِ مَحْضًا آمِينَ رَبَّ الْعَالَمِينَ هـ وَلِيَعْلَمَ
مَنْ قَرَأَ كِتَابَنَا هَذَا أَنَّنَا لَمْ نَحْجِجْ إِلَّا بِخَيْرِ صَحِيحٍ مِنْ رَوَايَةِ الْمَقَاتِ مُسْنَدٍ
وَلَا خَالَفْنَا إِلَّا خَيْرًا ضَعِيفًا قِسْطًا ضَعِيفًا أَوْ مَسْرُوعًا وَأَوْضَحًا نَسْخُهُ
مَاتَرَفَقْنَا إِلَّا بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ هـ

قال ابو محمد رضي الله عنه اول ما يلزم كل احد ولا يرفع
العلم الا به ان يعلم المرء بقلبه علم يتبين واخلاص لا يكون ليبي
الشك فيه ان يصدق بلسانه ولا يدان لاله الا الله وان محمدا
الرسول من رسل الله ما جاءه عبد الله بن يوسف ما احمد بن فتح
ابن الرواح بن عيسى ما احمد بن محمد ما احمد بن علي ما مسلم
ما احمد بن الحسين بن يوسف ما يزيد بن زريع ما روح عن احمد
ابن الحسن بن يعقوب عن ابيه عن ابي بصيرة عن رسول الله صلى
الله وسلم قال اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله
واحيى ورايت فاذ اقبلوا فاك عصوا فاقوا ما هم واموالهم
واحيى ما هم على الله ه وقد روي عن هذا مستفاد
من كتاب وغيره قال الله تعالى ومن تبع غير الاسلام
فليس له الاخرة من الخاسرين وهو قول جميع الصحابة

وجميع أهل الاسلام هـ وأما وجوب عقد آية بالقلب فلقول الله تعالى
وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين والاخلاص فعل النفس وأما
وجوب النطق باللسان فان الشهادة بذلك المخرجة للدم والمال من التحلل
الى الحريم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكون الا باللسان
مضرورة هـ

مسألة قال ابو محمد وتفسير هذه الجملة هو ان الله لا يخلق شي
دونه وخالق كل شيء وله برهان ذلك ان الله لا يبدل ما فيه ذوقه
وان لم يبدل عنه خلق ولا يوحى ولا يستعان به الا على ما يشاء ولا يبدل
ومعنى الزمان هو مدة بقا الجسم في مكانا او مكانا او مكانا او مكانا
والجسم هو الزمان مدة بقا الجسم في مكانا او مكانا او مكانا او مكانا
ودوامه والزماد لا يتغير الا في ذي منتهى او منتهى من اوله الى
ما زاد فيه والعهود ايضا ذوقه من اوله الى الزمان من كماله منتهى
انما هو على من على الزمان بعد سبعة في الزمان من اوله الى
والجسم ليس هو الزمان ولا هو على الزمان ولا هو على الزمان
حكمة في سبعة عشر سنة في حكمة الزمان في حكمة الزمان
ويعلم العالم حكمة في حكمة الزمان في حكمة الزمان في حكمة الزمان

مسألة وانه خلق كل شيء لغيره اوجب عليه
 ان يخلق برهانه ذلك انه لو فعل شيئا مما فعل لعله لمكانت تلك
 العلة اما لم تزل معه واما مخلوقه محدثه ولا سبيل الى قسم ثالث فلو
 مكانت لم تزل معه لوحيب من ذلك شيان متعانا احدهما ان معه
 قسما غيره لم يزل فكان مبطل للتوحيد الذي قد انبأ به الله تعالى
 انه كان حجب اذ مكانت معه الخلق لم تزل ان معونة الخلق لم تزل كانت
 العلة لا تغاير في المخلوق ولو طارقه لم يضر فلهذا وقد اوضحنا ان
 برهان وجوب خلق الله تعالى لا يمكن ان يكون من غير ما ذكرناه
 بل هو حجة عليه تعالى ان فعل ما قبله لا يمكن من غير ما ذكرناه
 شهورا تلك العلة وهذا خروج عن الاهية ولو كانت العلة محدثة
 لمكانت ولا بد اما مخلوقه له تعالى اما غير مخلوقه فان مكانت
 غير مخلوقه فقد اوضحنا اننا وجوب الخلق محدث مخلوقا
 مبطل هذا القسم من البرهان فلهذا وجب ولا بد ان يكون
 مخلوقه له تعالى او لم يزل له تعالى او لم يزل له تعالى
 اخرى وجب مثل ذلك في العلم بالاشياء ومعرفة العالمين
 وحيد محدثين لا يغاير له تعالى وهذا هو الجواب عما ذكرناه من
 ما مضى

ع
 لا يخرج الى الفعل فقد حصره العدد ضروره بمساحته او بزمانه
 ولا بد وكل ما حصره العدد فهو متناه فيبطل هذا القسم ايضا
 ومع ما قلناه والله تعالى الحمد وان قالوا لا خلق العلة لا لعله
 بل لغيره ان كان وجب ان يخلق الاشياء العلة ويخلق العلة لا لعله ولا

مسألة وان النفس مخلوقة برهان هذا اننا نجد الجسم
 من اجزاء لا يحسن شيئا وان المراد ان يخلق شيئا ما فانه كل ما
 في الجسم مكان اصح لقومه واقرى لادراكه فقلنا ان
 في العالم اذا صغر هو شيء غير الجسد اذا تحل منه ذلك الشيء موجودا
 في جميع اعضاءه ولا لا حس له ولا نهم اما حوت واما باعها
 اما من لم يسمع ان الحساس اذا صغر هو غير الجسد وهو ليس في اللثة
 او دونه وقال الله تعالى انه يتوفا الانفس حين موتها
 وانما في بيوتها فبذلك انما قضى عليها الموت ويرسل الاخرى الى
 غيرها فكانت النفوس مكانا في تعالى كثيرة وصعدت
 الى اماكن خفية واخرى طيبة ونفسا فان شاعرة
 في الدنيا فحين واخرى عالمه واخرى جاهله فمع نقصان لكل

حيث نفسا غير نفس غيره ما ذا تيقن ذلك وكانت النفوس كثيرة
مركبة من جوهرها وصفاتها فهي من جملة العالم وهي مالم تنفك قط
من زمان وعدد فهي محدثة مركبة وكل مركب مخلوق ومن جعل
شيئا مادون الله تعالى غير مخلوق فقد خالف الله تعالى في قوله خلق
على شيء وخالف ما جاءت به النبوة وما اجمع عليه المسلمون وما
قام به برهان العقل ٥

مسألة وهي الروح نفس برهان ذلك انه قد قام
لغيره برهان على ان ما هو من اجزاء النفس
المخاطب ولم يبق برهان على ان ما هو من اجزاء النفس
التي قد زعم بانها هي النفس فلو كان ذلك لكانت النفس
تلك النفس تعالى على ما هو برهان ان النفس صادقة في لا برهان
له فليس صادقا في ان النفس الروح انسان كسرى واحد ٥ باعده
ان النفس هي الروح والروح هي النفس والروح هي النفس
ما هو في راي واحد من راي واحد وهو ان النفس هي الروح
ان ما هو من اجزاء النفس هو الروح والروح هي النفس
مسألة وهي الروح نفس برهان ذلك انه قد قام
لغيره برهان على ان ما هو من اجزاء النفس
المخاطب ولم يبق برهان على ان ما هو من اجزاء النفس
التي قد زعم بانها هي النفس فلو كان ذلك لكانت النفس
تلك النفس تعالى على ما هو برهان ان النفس صادقة في لا برهان
له فليس صادقا في ان النفس الروح انسان كسرى واحد ٥ باعده
ان النفس هي الروح والروح هي النفس والروح هي النفس
ما هو في راي واحد من راي واحد وهو ان النفس هي الروح
ان ما هو من اجزاء النفس هو الروح والروح هي النفس

استقطب النبي صلى الله عليه وسلم ولا يلد ولا اخذ من صحابه حتى
طريقهم الشمس وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اولهم استيقاظا
قال يا بلال قال اخذ نفسي الذي اخذ نفسك يا بني انت وامي
الرسول ٥ وذكر الحديث ٥ وقال الله عز وجل انه يتوفا الانفس
موتها والتي لم تمت في منامها فيمسك التي قصص عليها الموت ويرسل
فيها الى اجل مسمى ٥ وباعده الله بن ربيع ما عمر بن عبد الملك
بن مالك بالبرادير باعلى بن نصر هو الجعفي بالاسود
بن سيرين ناخلك بن سيرين فاعبد الله بن رباح في ابو قتادة
بن انس في حديثه ذكره نعيم رسول الله صلى الله عليه وسلم
في حديثه الشمس وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ان الله اخذنا الله لم يخلق في شيء من امر الدنيا شغلنا عن صلواتنا
فانزلنا ارواحنا فكانت بيد الله فارسلها اناسا فغير رسول الله
في راي واحد من راي واحد وهو ان النفس هي الروح
ان ما هو من اجزاء النفس هو الروح والروح هي النفس
مسألة وهي الروح نفس برهان ذلك انه قد قام
لغيره برهان على ان ما هو من اجزاء النفس
المخاطب ولم يبق برهان على ان ما هو من اجزاء النفس
التي قد زعم بانها هي النفس فلو كان ذلك لكانت النفس
تلك النفس تعالى على ما هو برهان ان النفس صادقة في لا برهان
له فليس صادقا في ان النفس الروح انسان كسرى واحد ٥ باعده
ان النفس هي الروح والروح هي النفس والروح هي النفس
ما هو في راي واحد من راي واحد وهو ان النفس هي الروح
ان ما هو من اجزاء النفس هو الروح والروح هي النفس

اليمن والبحرين وعمان لامره للديارات التي صحت عندهم عنه فتركوا عن ملكتهم
كلهم طوعا ودون رهبة اعداء ولا خوف من ان يغزوهم ولا برغبة رغبتهم
بها بل كان قديرا ليثيا وهناك قوم يدعون النبوة كصاحب صنعا وكصاحب
اليامنة كلاهما اقوى منه جيشا وأوسع منه بلادا فاما السعديان احدى غير
قريبهما وكان قهوا ضعفاء جدا واحصاهم بلدا وانجدهم من بلاد
الملوك دارا فدعا الملوك والفرسان الذين قد ملوا جزيرة العرب وهم
عنوشة بن في نحو ذلك الى اقامة الصلاة واداء الزكاة واستقال القوم
والنعم والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على من لا نبي بعده
مخير اروعهم دون ان يكون له مال ولا حرفة يفتقر اليه ولا يفتقر اليه
اسمه في هذا ما بهرهم من آياته ولم يأخذ قط بلدة عنوة وطلبه لا يفتقر
ومعته قتل وقال القوم يا ايها الناس ان الله قد بعث اليكم محمدا
وقال نعمال يا معشر الجن والانس فقال تعالى قل لا ادعي الا الله
ليست بقرصم التي قتلتها انما سمعتموها قرا ما نزل من الرشد فانما هي
التي قتلتها من قبلها فانما سمعتموها قرا ما نزل من الرشد فانما هي
عزيرتكم واما القاصدون فسمعتهم على ما كان وقال تعالى
ون من غير الله سمعتموها قرا ما نزل من الرشد فانما هي

مسألة نخرج عز وجل بملته كل ملّة والزم أهل الأرض جهنم وانسهم
اساع شريعته التي بعث بها ولا تقبل من احد سوها وانه عليه السلام خاتم
النبين لا نبي بعده برهان ذلك قول الله عز وجل ما كان محمد ابّا
احد من رجالكم ولكن رسولا الله وخاتم النبيين هـ ما احمد بن محمد بن
الحسين بن اوهب بن مسرة ما احمد بن وضاح ما ابو بكر بن ابي شيبة
ما عبد الله بن ادريس عن المختار بن قيس عن افس بن مالك قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان النبوة والرسالة قد انقطعت فخرج
الانبياء فبعثت بعثات وهذا خبر من النبوة هـ
مسألة الا ان عيسى بن مريم عليه السلام سينزل وقد كان
الله عليه السلام امييا كثير من سمي الله تعالى ومنهم من لم يسم الا بآبائهم
فهم قرض برهان ذلك ما عبد الله بن يوسف ما احمد بن
ما عبد الوهاب بن عيسى ما احمد بن محمد ما احمد بن علي ما سلم
ما الوليد بن شجاع وهارون بن عبد الله وججاج بن الشاعر
ما ججاج هو ابن محمد بن ابي جراح قال ابو داود الزبير
عن ابي عبد الله يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
لا يزال لما نطق من امي يقولون على الحق فلا يرون الى يوم القيمة

قال انزل عيسى بن مريم صلى الله عليه وسلم فيقول اميرهم تعالى
صل لنا فقول لان بعضكم على بعض اماما يحرمه الله هذه الامم
وذكر الله تعالى في القرآن آدم ونوحا وادريس وابراهيم واسماعيل
واسحاق ويعقوب ويوسف وموسى وهارون ولوط وسليمان
ويونس واليسع والياس واصغريه ويحيى وايوب وعيسى
ودعود وصالح وشعيب وقال تعالى ورساؤنا قصصناهم عليك
من قبل ورساؤنا قصصهم وعلقت تلك الوريث على ان يفوتوا بها
والله ولي المولى يومئذ ومن بعد ذلك ومن بعد ذلك ومن بعد ذلك
بين ذلك سبيل اولئك هم المتفرون جهنم

مسألة وان جميع النبويا وعيسى ومحمد عليهم السلام
عبيدا لله تعالى مخلوقون ناسا عسائرا من مخلوقين من ذنوبي
وانني الادم وعيسى لانا ادم خلقه الله تعالى من تراب بيده لامن ذنوبي
ولا انني وعيسى عليهما السلام من غير ادم قال السعدي رحمه الله
عن النبي عليه السلام ان الله عز وجل خلق آدم من طين
عليه من يشاء من عباد الله وان الله تعالى لا يخلق الا ما يشاء
تعالى ان من عيسى هو الله عز وجل الذي خلقه من نور
ما صنف

ابن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يخرج من النار من قال
لا اله الا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة ثم يخرج من النار من
قال لا اله الا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن برة ثم يخرج من النار
من قال لا اله الا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة هـ

مستجاب له لا سيما الجنة والنار ولا أحد ممن فيها أبدًا بهيأتها
ذلك قوله الله عز وجل يحرق عن كل واحد من هاتين الدارين وممن

مِنْهَا كَثِيرٌ مِنْهَا أَلَا وَظَلَمَ بَنُو آدَمَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ

ارحم من محمد بن سفيان ناسلم في الحجج ما لم يجرنا في شبه
والبرص في الامم والبرص من الاعين عن ابي صالح عن ابي

سعيد الخديوي علي قاضي دارالدين علي بنه عليه وسلم يحي الموت يوم
القيامة معكم وعيشة ربيع فيقول يا اهل الجنة هل تعرفون هذا

فَمَنْ يَرْجُو تَرْكُهَا فَقَدْ لَبِثَ فِيهَا كَلْبًا

1944-1945

اذ قضى الامر وهم في غفلة وهم لا يؤمنون واسرار بيده الى اهل النار
راوا بؤس كريب في روايته بعد كبش املع موقوف بين الجنة والنار
وقبل اعز وجل في اهل الجنة لا يدعون فيها الموت الا الموت الاوى وقال
في اهل النار لا يعصوا عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها وبالله التوفيق

مسألة وإن أهل الجنة يأكلون ويشربون ويصوبون
ويجلسون ويتلفذون ولا يبرحون بها أبدا هـ وكل ذلك بخلاف

عز وجل بطريق عليهم ولان مخلدون بالارباب وبارئوكاس من
ممن لانهم دون عننا ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم

غير مما يشتهون ووجدوا عنك كائنا للولاء والمعنون جزاء بما
 صنعوا زاعمون ٥ قال تعالى ولباسهم فيها حرير ٥

الحمد لله وحده والسوا عن فضله وسعته ربهم سرا باطهوا
عنهم من فرسيف بالاحد بن فتح با عبد الوهاب بن عيسى با

عن عيسى بن ابراهيم بن محمد بن اسمعيل بن الجراح ما زهير بن حرب
عن ابي ابي رباح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

Figure 1

قال الله عز وجل اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا ذن
سمعت ولا خطر على قلب بشر هـ مصداق ذلك في كتاب الله
عز وجل فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من قرة عين جزاء بما كانوا يعملون
وبه الى مسلم حدثني الحسن الخوافي ما ابرعاهم عن ابن جريج اخبرني
ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم يا اهل الجنة فيما ينشرون ولا يتخطون ولا
يسولون ولا يكتسبون ذلك حشا كرم للسك باليمن النخيل والتم
حما يلعبون النخيل هـ وقال نعم على الله خلق ما في الدنيا
مسألة واهل النار ينفذون بالسلاسل والاقلام والعتاق
والجباة الذين اسلموا الزعم وشربهم ما كالمهل والقيم بغير الله من
ذلك قال تعالى سر بهم ما لم يظنوا وقال تعالى انا عندنا العاقرون
سلاسل وانقلبه وسعيرا وقال تعالى يراون ان يخرجوا من النار وما هم
بمخرجين منها وقال تعالى ان جنت الزقوم طعام الاثيم وقال تعالى
في سم وحميم وما يشربون الا من لولاء بها لافق بغير
اليمين هـ
مسألة وسئل عن قوله عز وجل ان جنت الزقوم طعام الاثيم
فهل هي من النار ام من الجنة فقال نعم هي من الجنة

قوله كافر كما قلنا عز وجل ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى
فليس له الله ولا رسوله هـ
مسألة وان القرآن الذي في المصاحف بايدي المسلمين شرقا وغربا
الامين ذلك من ام القرآن الى آخر الموعودتين فهو كلام الله وقال تعالى
والروح الامين على قلبك وقال تعالى وكذلك اوحينا اليك قرانا عربيا هـ
مسألة ما رواه عن ابن مسعود من ان الموعودتين ولم القرآن لم يكن في مصحفه
من الموعودتين لا يجمع وانما صحت عنه قراءة ما صم عن ذرين حبش عن
مسعود وفيه ام القرآن والموعودتان هـ
مسألة وكل ما فيه خبر عن نبي من الانبياء او من اعداب
او غير ذلك فهو حق على ظاهره لا يمتري شيئا منه قال تعالى قرانا
فانزلنا من السماء نزلنا بالحق وانك تعلمون هـ
مسألة ما رواه عن العظم عن مواضعه هـ
مسألة ولا سر في الدين عند احد قال الله عز وجل ان الذين
انزلنا من السماء الكتاب والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب
هم الله وليعلمهم الا عنون الا الذين تابوا واصبحوا وبنوا وقال
في الناس ولا يكثر منه هـ

١٠٠٠ **أله** وإن البعث حق وهو موت منقضي فيه بنال الموت
 والبعث الموت من غير موت فيعظم يحيى الموتى يحيى عظامهم التي قد انقبضت
 فيهم ورواها بساكنة ما كانت ويرد إليها الأرواح كما كانت وجميع الأولاد
 والآخرين في يوم كان مقدار طولها خمسين ألف سنة يجاس فيه الخلق من
 قيوم كل واحد قد جعله **قال الله عز وجل** ذلك بأن الله هو الحق وأما
 الموت فإنه على كل شيء قدير وإن لهم أعقاباً لا يرب فيها وإن الله يبعث
 من يشاء والقصور **وقال تعالى** قل من يحيى العظام وهي رميم قل يحيى الذي
 أنشأكم أولاً وهو يرسلكم آخر **قال تعالى** يوم تبيض وجوه وتسود وجوه
 والذين كان لهم باعثوا يقولون **وقال تعالى** فإن الأولين والآخرين
 لهم يوم لا ينفعهم **قال تعالى** في يوم كانت مقتلهن من غير
 شك **وقال تعالى** اليوم نحرقنكم بحطب من الأشجار **قال تعالى**

[illegible]

وصيام وزكاة ويأتى قد شتم هذا وقف ف هذا وكفى ما هذا وسفك
دم هذا وضرب هذا فمط هذا من حسنة وهذا من حسنة فان
فدنت حسنة قبل ان يقصنا ما عليه اخذ من خطاياهم فطهرت عليه
ثم طرح في النار ه وقال عز وجل اليوم تجزى كل نفس بما كسبت ه
مسلم ه وان عيسى عليه السلام لم يقتل ولا صلب
ولم يكن توفاه الله عز وجل ثم رفعه اليه قال عز وجل وما قتلوه
وما صلبوه وقال تعالى انى متروك وارتدك الى وقال تعالى
انه قال وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم فلما توفيتى جعلتك
الزئيب عليهم وانت على كل شئ شهيد وقال تعالى الله يتوفا النفس
حيث موتها والى لم تمت في جاسها ه قالوا فاه قسوان ثم وموت
نقطه وام يرد عيسى عليه السلام بقوله فلما توفيتى وفاه الزوم فصح
انه انما عناه وفاه الموت ومن قال ه انه عليه السلام قتل او صلب فهو
مخالف لآية جلاله وماله في كذب القرآن وخلاف الاجماع
مسلم ه والله لا يرسل رسولا من غير ان يات به على علم
وسلم ولا يحكم من احكامه رضى الله عنهم الا يوم القيامة اذ يرحم المؤمنين
والنساء من الجن والانس والاسلام المذبح
محدث

الله على خلق مدماه
لهم لم يبق فله بالادام
محدث من الجن والانس
الزهرى

وقد الروافض الخالفين لاجماع اهل الاسلام المبدلين للقران
بكتبة بين بعيج سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الجاهرين
بتوليد الكذب المساقطين في كذبهم ايضا وقال
عز وجل وجنتكم موافا فاحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم وقال
ثم انكم يوم القيامة عند ربكم تختصمون ه وادعوا من
على رضى الله عنه ما لا يعجز احد عن ان يدعى مثله لعمر او لعلم ان
الله رضى الله عنهم او لغير هؤلاء اذ لم ينالك بالكذب والدعوى
ان الله لا يهدي القوم الظالين ولا من بسنة ولا من اجماع ولا من معقول
قال تعالى التوفيق

مسألة وان النفس حيث رها رسول الله صلى الله عليه
الروح الى اخرى به اروح اهل السعادة عن مدين ادم عليه السلام واروح
الذين آمنوا من شمله عند سماء الدنيا لا نفسا ولا تنقل الى اجسام اخر
الجنة حية حساسة ماقلة في نعيم او نكد اليوم القيامة
ملاها الحساب والجزاء بالجنة او النار حاشا ارواح الانبياء
وارواح الشهداء فاما الآث في الجنة ترزق وتنعم ومن
قال الانفس الى اجسام اخر بعد مفارقها هذه الاجساد

فقد كفر برهان هذا ما به عبد الله بن يوسف ما احمد بن فتح
 ما عبد الوهاب بن عيسى ما احمد بن محمد ما احمد بن علي ما مسلم
 ابن الحجاج ما حرمه بن يحيى ما ابن وهب اما يونس بن موهب
 ابن زياد عن ابن شهاب عن انس بن مالك قال كان ابو ذر يحث
 الرسول الله صلى الله عليه وسلم قال **برج** ستغ بيتي
 وانا بمكة فزل جبريل فخرج صدري ثم غسله من ماء زمزم ثم جاء
 بطشت من ذهب ممتلئ حكمة وانما نافع فوضعها في صدري ثم طمعه
 ثم اخذ بيدي فخرج بنا الى السماء فلما جئنا السماء الدنيا قال جبريل
 صلى الله عليه وسلم لخازن السماء افتح قال من هذا قال جبريل قال
 هل معك احد قال نعم معي محمد صلى الله عليه وسلم قال فاذل اليه
 قال نعم فافتح فلما علوا السماء الدنيا فاذا رجل عن يمينه اسود ومعت
 يساره اسوده فاذا نظر قبل يمينه هناك واذا نظر قبل شماله بكى
 قال فقال مرحبا بالنبى الصالح والدين الصالح فقلت يا جبريل
 من هذا قال هذا آدم صلى الله عليه وسلم وهذه الاسود من الجنة
 ومن شماله نسم بنييه واهل البيوت والجنة والاسود التي من شماله
 اهل النار فاذا نظر قبل يمينه هناك واذا نظر قبل شماله بكى ثم عرج
 جبريل

١٩
 جبريل صلى الله عليه وسلم حتى اتي السماء الثانية فقال انس فذكر انه
 رجع في السموات ادم وادريس وعيسى وموسى وابراهيم صلوات الله
 عليهم فلم يثبت منازلهم غير انه ذكر انه قد وجد ادم في السماء الدنيا
 وابراهيم والسماء السادسة وذكر الحديث ه في هذا الخبر مكان
 راجح وان ارواح الانبياء في الجنة واما الشاهد فان الله عز وجل يقول
تقولوا لمن يقتل في سبيل الله مواتا بل احياء ولكن لا تشعرون
الله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل
هم عند ربهم يرزقون فرحين بما اتاهم الله ولا يخلو بينهم مسلمين
الانبياء عليهم السلام ارفع قدرا ودرجة وتم فضيلة عند الله
بما سخره من كل من دونهم ومن خالف في هذا فليس مسلما
عند الله بن يوسف ما احمد بن فتح ما عبد الوهاب بن عيسى
ما احمد بن عيسى ما ابراهيم بن محمد ما مسلم بن الحجاج ما عبد بن حميد
الرزاق ما محمد بن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال قال
الله عليه وسلم اذا مات الرجل عرض عليه مقعده بالغداة
والعشاء من اهل الجنة من اهل الجنة وان كان من اهل النار
قال له هذا مقعدك الذي تبعث اليه يوم القيامة ه

ففي هذا الحديث ان الارواح حساسة عالمه مميزه بعد فراقها الاجساد
وأما من زعم ان الارواح ستبقى الى اجساد أخر فهو قول اصحاب التشايع
وهو كفر عند جميع اهل الاسلام وبالله تعالى التوفيق .

مسألة وان الوحي قد انقطع منذ مات النبي صلى الله عليه وسلم برهان ذلك ان الوحي لا يكون الا الى نبي وقد قال عز وجل ما كان محمد ابدا احد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم

التعليق

سأله والديا قد تم فلا يزال فيه ولا ينقص منه ولا
يبدل قال الله عز وجل اليوم أكملت لكم دينكم وقال
تعلى لا تبدل لكلمات الله والنقص والزيادة تبدل

مسألة فذليق رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين كله
ويتين جميعه كما امره الله تعالى قال رب تعال وانك لتهدى الى
صراط مستقيم صراط الله وقال تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم
مسألة وجه الله تعالى قد قامت واستبانة لكل من
بلغته الفذاره من مؤمن وكافر ويكي وفاجر قال عز وجل لا اسعده
في الدين قد تبين الرشيد من الضلعي وقال تعالى ليؤلفك من ملك
بينة

مذہب و پچی میں حقیقی عن بینہ۔

أله والامر بالمعروف والنهي عن المنكر قرآن
 على أحد على قدر طاقته باليد فمن لم يقدر قبله فله
 وفي ذلك أضعف الايمان ليس وراء ذلك من الايمان شيء قال
 ما يمكن منكم امة مدعون الى الخير وبأمره بالمعروف
 والنهي عن المنكر وأولئك هم المفلحون وقال تعالى وان طائفتان
 منكم اتتا قومك فاحصوا بينهم فان بقى احدهما على الاخرى فقاتلوا
 حتى يفرقتي الى امرائهم ما عديد الله بن يوسف ما أحمد
 ما أحمد الوهاب بن عيسى ما أحمد بن محمد ما أحمد بن علي
 ما أحمد بن الحاج ما أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى قال
 ما أجمع عن سفيان الثوري وقال ابن المثنى ما أحمد
 ما أجمع ثم اتفق سفيان وشعبة كلاهما عن
 ما أجمع عن طارق بن شهاب قال قال أبو سعيد الخدري
 ما أجمع على الله عليه وسلم يقول من رأى منكم منكرا
 فليغيره فان لم يستطع فليذكره فان لم يستطع فلينبه وذلك
 ما أجمع عليه ما أجمع بن أحمد بن حنبل ما يعقوب بن ابراهيم

ابن سعد ما الى عن صالح بن كيسان عن الجارث هو ابن الفضيل
 للفظ من جعفر بن عبد الله بن الحكم عن عبد الرحمن بن الحارث بن
 عذرة عن ابي رافع هو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عبد الله
 ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من نبي بعثه
 الله في امية فتى الا كان له من امته حواريون واصحاب يأخذون
 بيته ويتقدمون بامره ثم انما تحلف من بعدهم خلف يقولون
 ما لا نفعنا من دينه ولا يؤمنون فمما جاءهم بيده فهو مؤمن
 ومن جاءهم بلسانه فهو مؤمن ومن جاءهم بقلبه فهو مؤمن ليس
 وراء ذلك من الايمان حبة خذله قال علي لم يختلف احد من المسلمين
 في ان الاية المذكورة من محكمات غير منسوخة فمع ان ما
 عارضها او عارض الاحاديث التي في معناها هو المنسوخ بل ذلك
 ما له فمن جرح له او عارضه من معرفة كل هذا
 فاذن له من ان يعتقد بقلبه ويصدق بلسانه حسب حاجته بعد
 ان يقتله لانه لا يثبت ذلك احدا ما جاءه من وجوه دين
 سواء بالقرآن ما عارضه من يوسف بن احمد بن قتيبة ما عارضه من
 ابن عيسى ما عارضه من احمد بن محمد بن علي بن الحسن بن علي بن
 داود

ابن زريق ما روى عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابيه
 عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله ويؤمنوا بي وما جيت به
 الا ذلك فمما جاءهم بيده فهو مؤمن ومن جاءهم بلسانه فهو مؤمن
 ومن جاءهم بقلبه فهو مؤمن ومن يتبع غير الاسلام ديناً قلن يقبل منه وهو في
 النار من الناس
 ما روى عن ابي سعيد بن ابي هريرة عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ما من نبي بعثه الله في امية فتى الا كان له من امته حواريون واصحاب
 يأخذون بيته ويتقدمون بامره ثم انما تحلف من بعدهم خلف يقولون
 ما لا نفعنا من دينه ولا يؤمنون فمما جاءهم بيده فهو مؤمن ومن جاءهم
 بلسانه فهو مؤمن ومن جاءهم بقلبه فهو مؤمن ليس وراء ذلك من
 الايمان حبة خذله قال علي لم يختلف احد من المسلمين في ان الاية
 المذكورة من محكمات غير منسوخة فمع ان ما عارضها او عارض الاحاديث
 التي في معناها هو المنسوخ بل ذلك ما له فمن جرح له او عارضه من
 معرفة كل هذا فاذن له من ان يعتقد بقلبه ويصدق بلسانه حسب حاجته
 بعد ان يقتله لانه لا يثبت ذلك احدا ما جاءه من وجوه دين سواء
 بالقرآن ما عارضه من يوسف بن احمد بن قتيبة ما عارضه من ابن
 عيسى ما عارضه من احمد بن محمد بن علي بن الحسن بن علي بن داود

لا تسبوا صحابي فوالذي نفسي بيده لو اتفق احدكم مثل احدى ذهبا
 ما بلغ مدا احدكم ولا نصيفه ما عبد الله بن ربيع ما عمر بن عبد الملك
 ما محمد بن بكر ما ابو داود السجستاني ما عمرو بن عون ومُسند
 قال ما ابرعوانه عن قتاده عن زرارة بن اوفاع عن عمران بن الحصين
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير امة في القرن الذي
 بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يظهر قوم يشبهون
 ولا يستشبهون ويبدون ولا يبدون ويحرمون ولا يحرمون ويمنون
 فيهم الله من ههنا ثمة عبد الله بن ربيع بن عمرو بن عيسى بن قيس بن
 وائل بن مضر فروعهم ولا منقوطة واحدة من اسفل رويانه من طريق
 نحوون بالحق المنقوطة من فوق وواو بعد هاء ثون ومن كان فقد
 كماله وانهم تعالى خالق كل شيء سواه لا
 خالق سواه فان الله عز وجل خالق كل شيء وقال تعالى هذا خلق
 الله فاروق ما له الخلق الذين من دونه وقال تعالى خلق السموات
 والارض وما بينهما
 كماله ولا مشبهة خلقه عز وجل شيء من خلقه في
 شيء من الاشياء قال عز وجل ليس كمثله شيء وهو السميع العليم
 وقال تعالى

تعالى ولم يكن له كفوا احد ه
 كماله والله تعالى لا في مكان ولا في زمان بل هو تعالى
 لا الزمنة والامكنة قال تعالى خلق كل شيء فقدره تقديرا
 تعالى خلق السموات والارض وما بينهما والكان والزمان
 في خلقه فقدره تعالى دونها والكان انما هو الاجسام
 في الزمان وما هو منه كماله ساكن او متحرك او محمول في ساكن او متحرك
 كماله لا يحد عن الله عز وجل ه
 كماله ولا يحل لاحد ان يسمى الله عز وجل بغير ما سمي
 به ولا ان يصفه بغير ما اخبر به تعالى عن نفسه قال
 تعالى لا اله الا الله الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في
 امرهم ان يسموا بالاسماء الحسنى واخبر ان من سماه
 الله الحسنى والاسماء الحسنى بالالف واللام لا يعثر الا معبودة معروفة
 في ذلك الا ما نصي الله تعالى عليه ومن اعز زايده
 على البرهان على ما دعا ولا يسئل له اليه ومن لا برهان له
 في قوله وعزاه قال عز وجل قل هذا نبرهانكم كنتم

مسألة وإن له عز وجل تسعة وتسعون اسماً مائة غير
 واحد وهي اسماؤه المعنى من زاد شيئاً من عند نفسه فقد أُلْحِدَ في
 اسمائه وهي الاسماء المذكورة في القرآن والسنة ع ما عدا الله
 ابن يوسف ما أحمد بن فتح ما عبد الوهاب بن عيسى ما أحمد بن محمد
 ما أحمد بن علي ما مسلم بن الحجاج ما محمد بن رافع ما عبد الزقاري ما محمد
 عن أيوب وهام بن عتبة قال أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال
 هام عن أبي هريرة ثم انفق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الله
 تسعة وتسعون اسماً مائة إلا واحداً من أحصاها دخل الجنة زادها ما في
 حديثه أنه وترى في التوراة فقد يصح انفا تسع وتسعون اسماً فقط
 ولا يحل لأحد أن يخبر أن يكون له اسم زاد لأنه عليه السلام مائة عشرين
 واحداً فلو كانت الجازان يكون لله تعالى اسم زاد لكانت مائة اسم ولو
 كان هذا العتقان قوله عليه السلام مائة غير واحد كذباً ومن أجاز
 هذا فهو جاهل وقوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس
 السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون
 هو الله الخالق البارئ المصور له الاسماء الحسنى وقد خصصها كثيراً
 منها بالاسماء في الصحاح في كتاب الايمان والحمد لله رب العالمين

مسألة

مسألة ولا يحل لأحد أن يشق لله تعالى اسماً ليس
 باسمه برهات ذلك انه تعالى قال والسماء وما بناها وقال
 وأكيد كيدا وقال تعالى خير لما كرتن ومكروا ومكر
 ولا يحل لأحد أن يسميه البتة ولا العتقاد ولا الماكر ولا الخبير
 ولا غيره ولا يحل أن يجازي بذلك ولا على وجه أصلاً ومن ادعا غير
 ذلك فقد كفر بالله تعالى وما غص وقال علي الله تعالى الكذاب
 كان الله عز وجل لا يسمي الله تعالى التوفيق
 مسألة وإن الله تعالى يترك كل ليلة إلى سائر الدنيا
 عمل من عمله عز وجل ليس حركة ولا عمل برهات
 ما قاله عبد الله بن يوسف ما أحمد بن فتح ما عبد الوهاب بن عيسى
 ما أحمد بن محمد ما أحمد بن علي ما مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى
 ما مالك بن أنس عن ابن شهاب عن أبي عبد الله الآخر أبي سلمة
 عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 من قال لا اله الا الله حين يلقاه يومئذ بلغ الأخر فيقول
 ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر
 له مسلم وناه كسبه بن سعيد ما يعقوب هو بن

عبد الرحمن العاري عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ينزل الله الى سائر الدنيا
 كل ليلة حتى يمضي ثلث الليل فيقول انا الملك انا الملك من ذا
 الذي يدعوني فاستجيب له من ذا الذي يسألني فاعطيه من ذا
 الذي يستغفرني فاغفر له فلا يزال كذلك حتى يصي الفجر
 قال مسلم وناه اسحاق بن منصور باليوافق نا الاوزاعي
 ما يحيى هرون كثير نا ابراهيم بن عبد الرحمن عن ابي هريرة قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مضى ثلث الليل اولت
 ينزل الله الى السماء الدنيا فيقول هل من سائل ليعطاه من دعي
 ويستجاب له هل من مستغفر فيغفر له حتى ينبسط الصبح ه قال
 علي فالرواية عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن طريق الزهري اذا
 بقي ثلث الليل الاخر ومن طريق يحيى بن ابي كثير اذا مضى ثلث
 الليل اولتاه ومن ابي سالم بن ابي هريرة اذ انزل الله الملك الليل الاول الى
 ان تضي الفجر وهو كذا رافا انا الى ثلثه وهو من جبر
 من منصور عن ابي اسحاق السبيعي عن الاموي بن مسلم عن ابي هريرة
 وابي سعيد الخدري ه روايتان الليل الثالثة في الاوقات المذكورة
 غروب

الشمس عن اهل المشرق واهل المغرب فمجانة فعل ينعله
 في عز وجل من قبول الدعاء في هذه الاوقات لا حركة والحركة
 من صفات المخلوقين حامنا لله تعالى منا ه
 اله والقرآن كلام الله عز وجل وعلمه غير مخلوق
 بل لا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فافهم عز وجل ان
 علمه وعلمه تعالى لم يزل غير مخلوق
 اله وهو المكتوب في الصلحف والسموع من القاري
 في صدره والذي نزل به جبريل على قلب محمد صلى الله عليه
 وسلم في كتاب الله تعالى وكلامه القرآن حقيقة لا مجازا
 في شيء من هذا انه ليس هو القرآن ولا هو كلام الله تعالى
 هو الخلق لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم واجماع
 الامم قال عز وجل فاجره حتى يسع كلام الله وقال
 كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد
 ان نزل به عز وجل بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ وقال تعالى
 يحسنون لا يمسسه الا المطهرون تنزل من رب العالمين وقال
 انزلنا من السماء ماء فاصبح ناضرا وقال تعالى نزل به

الرياح الامين على قلبك لتكون من المنذرين ٥ يا عبدالله بن ربيع
فاحمد بن اسحاق ما ابن الاعراب ما ابو داود ما القعني عن مالك عن
ما فم ان عبدالله بن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يمازوا القرآن الى ارض العدو ٥ ولا يجمل لأحد ان يصرف كلام
الله تعالى ويحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المماز عن الحقيقة
مذمومة الضأذبه وبالله تعالى التوفيق

مسألة في علم الله تعالى حق لزله عز وجل علما بكل ما كان أو يكون ما دق أو جل لا يخفى عليه شيء قال عز وجل وهو بكل شيء عليم وهذا عموم الجبروتات يخص منه شيء وقال تعالى يعلم السر وأخف والأخف من السر وهو ما يكون عالما به لا يعلمه بعد نفسه وقدرته بغير جل وقوته حق لا يجوز عن شيء

ولا عن كل واحد من السالين من حال الوعد مما لا يكفون أبدا
فلا عذر لهم في ذلك وإن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة
فأعبد الرحمن بن عبد الله بن مالك بالبرهم بن أحمد البجلي بالعمري
بالمخاريب بالبرهم بن المنذر القرشي فأمعن بن عيسى بالبرهم
بن أبي البركات سمعت محمد بن المنصور يحدث عن عبد الله بن الحسن
قال

١٥٠ وقوله الخ صرح بان
 بقدره الى ان انتهى بالحال
 انتم الشريك والزوج له
 في صرح في قوله واطله
 في قوله انما اجمع الحكم
 في قوله واما في قوله
 في قوله انما اجمع الحكم
 في قوله الشريك

عن أبي جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
في أصحابه الاستخارة فذكر الحديث وفيه اللهم اني استخيرك بعلمك
فما تشقيره بقدرتك واسألك من فضلك ه وقال عز وجل
وما كان لخلقهم الاخذنا من لدنا وقال تعالى لو ارد الله ان
يذهب البشري لولاذا من خلق ما يشاء ه وقد اخبر عز وجل انه قادر على
الشيء ابدًا قال عز وجل عسى ان يبدلنا من احوالنا
شيئًا ه وقد تعالى والله على كل شيء قدير وقال تعالى انما
يراد شيء ان يقول له كن فيكون ولولم يكن تعالى كذلك
لما كنا في القدرة ولو كان متناهى القدرة لكان محدثًا تعالى
عن ذلك ه وهو تعالى مرتب كل ما خلق وهو الذي اوجب الواجب
على كل شيء واحال الحال ولو شاء ان يفعل كل ذلك على خلاف ما
هو عليه لكان قادرًا عليه ولولم يكن كذلك لكان
لا يختار وهذا كفر من قاله قال عز وجل وربك يخلق ما يشاء

أله وإن الله عز وجل عزا وعزة وجلالا وأكراما
وإلهنا وإلهكم وإله كل ذي نالٍ وكل ذي حق

لا يرجع منه ولا من علمه تعالى وقدرته وقوته الا الى الله تعالى لا الى شيء
غيره عز وجل اصله نقر من ذلك بما في القرآن وما صح عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا يحل ان نراد في ذلك ما لم يات به نص من قرآن
او سنة صحيحة قال عز وجل ذوالجلال والاکرام ه وقال تعالى
يد الله فوق ايديهم ه ولما خلقت بيدي ه وما خلقت ايدينا
انعام ه انما نطعمكم لوجه الله ه ولتضع على عيني ه انك يا عيسى
ولا يحل ان يقال عيسى لا تعلم ما في ذلك نص ولا ان يقال سمع وبصير
ولا نواه لان ما في ذلك نص لعينه تعالى سمع وبصير حتى قيل ه
يا عيسى بن يوسف يا احمد بن قح يا عبد الوهاب بن عيسى يا احمد
ابن محمد يا احمد بن علي يا مسلم بن الحجاج يا احمد بن يوسف الازدي
عمر بن حفص بن غياث ما الى ما الا عيسى يا ابراهيم هو السبيعي
عن ابي مسلم الاغتراف حدثه علي بن شعوب الخدري وابي هريرة قال
حيثما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الغزاة والسجدة
وما وه يعنى الله تعالى يا عبد الله بن ربيع يا احمد بن معاوية يا احمد
ابن شعيب ابا الفضل بن موسى يا محمد بن عمرو يا اوس بن هارون
سيد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحديث

حدث خلق الله تعالى الجنة والنار ان جبريل قال لله تعالى وعزتك
عيسى بن مريم لا بد ظهرا احد ولو كان يسي من ذلك غير الله تعالى
كان لما لم يزل واما محدثا فلو كان لم يزل لعان مع الله تعالى اشيا
لا يزل وهذا شرك مجرود ولو كان محدثا لعان تعالى بلا علم ولا قوة
ولا يزل ولا يبرأ قبل ان خلق كل ذلك وهذا كفر وقال
الحديث من رقى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاشم والبغي
لا يضره ما يشركه الله ما لم يزل به سلطانا وان يقولوا على الله مالا
يملك تعالى والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون
وقال تعالى ويحكمكم ما لم تكونوا تعلمون وقال تعالى وذروا
ما كنتم تعملون ولا ان يسي بيشي الاما بابه النص ونقول ان الله
تعالى قال الله تعالى اقاموا كراسه وقال تعالى
وكل ذلك خلق لي تعالى وبالله تعالى التوفيق
الله تعالى براه المسلمين يوم القيامة
عز وجل وجوه يرمونه بالخرق الى ربها
يا احمد بن محمد بن ربيع يا ابن السليم يا ابن الاعراب يا ابراهيم

ما ابن ابي شيبة هو ابو بكر ماجرير ووكيع وابو اسامه كلهم عن
اسماعيل بن ابي خالد عن قيس بن ابي حازم عن جرير بن عبد الله بن
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ونظر الى القرآنكم سترون ربكم
كما ترون هذا لا تضامون في روتيه هـ ولو كانت هذه القوة
لكانت لا تقع الا على الالوان تعالى الله عن ذلك واما الكفار فان
الله تعالى قال انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون هـ

مسألة وان الله تعالى تكلم موسى عليه السلام
ومن شأن رسله قال تعالى وكلم الله موسى تكليماً هـ الى
اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي هـ تلك الرسل فضلنا
بعضهم على بعض منهم من علم الله

مسألة وان الله تعالى اتخذ ابراهيم ومحمداً صلى الله عليهما
وسلم خليفين قال عز وجل واتخذ الله ابراهيم خليلاً ما عبد الله بيت
يوسف بن احمد بن قتيبة وابو عبد الوهاب بن عيسى وابو احمد بن محمد
فا احمد بن علي بن اسلم بن الجراح بن المثنى بن محمد بن جعفر بن
شعبة بن اسمعيل بن ابي رجا قال سمعت عبد الله بن ابي العباس
يحدث عن ابي العباس قال سمعت عبد الله بن مسعود يقول
عن النبي

صلى الله عليه وسلم انه قال لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت
ابراهم خليلاً ولكن اخی وصاحبی وقد اتخذا الله صاحبكم خليلاً
الله وان محمداً صلى الله عليه وسلم اسرى به ربه بحسبه
فما في السموات سماءاً وراى اروح الانبياء عليهم السلام هناك
وزوجل سبحانه الذي اسرى بعبد له ليؤمن المسجد الحرام الى المسجد
هـ ولو كانت ذلك رؤيا منام ما كذب به في ذلك احد الا كذب
سائر رؤيا يذكرها وقد ذكرنا رؤيته عليه السلام الانبياء عليهم
السلام فاعلمنا عبادته

مسألة وان المعجزات لا تأتي بها احد الا انبياء عليهم السلام
هـ عز وجل وما كان لرسول ان يأتي بآية الا باذن الله وقال تعالى وان
من رسلنا او يقولوا ساحر مستحر وقال تعالى حاكماً عن موسى
عليه السلام انه قال اولوا اجنتك بشئ مبين قال فأت به ان كنت
بالحق فاقطع اعصاه وقال تعالى فذا لك برهان من
ربك وبلاؤه هـ يعجز عنه لو لم يكن ان يا قاحد ساحراً وعزيره
بآية الوهاب نوعاً ما يسمى الله تعالى ما ياتي به الانبياء عليهم
السلام ولا يتكلم ولا انسخ عن شئ ذلك سحراً ولا كان

يكون ذلك آية لهم عليهم السلام ومن ادعى ان حاله الطبيعي لا يكون
 آية الا حتى يتخذ فيها النبي صلى الله عليه وسلم الناس اتقوا كذب وادعاهما
 لا دليل عليه اصله لا من عقل ولا من نص قرآن ولا سنة وما كان هكذا
 فهو باطل ويجب من هذان حينئذ الجذع والطمع النفر الكثير من الطمام
 الميسر حتى يشبهوا وهم ما يرون من صاع شعير وشبهات المات بين
 اصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم واروى الف واربعماية رجل
 من طنج صغير تضيق سمته عن شبر ليس بشي من ذلك آية له
 عليه السلام لانفع عليه السلام لم يتخذ بشي من ذلك اخدا
 مساله والسحر جمل ويخيل لا يحيل طبعه اصلا
 قال عز وجل يخيل اليكم من سحرهم انها تسعا ه قبح انها خيالات
 لا حقيقة لها ولو احل السحر لم يسمع لكان لا فرق بينه وبين النبي
 وهذا كفر من اجاره

مساله في زمان القدر في ما اصابا لم يكن لخطاها وما
 اخطانا لم يكن نصيبا قال الله عز وجل ما اصاب من مصيبة فم
 الاضرب ولا في انفسهم الا في كتاب على قبل ان نبرأها
 مساله ولا يموت احد قبل اجله اتقوا الله ولا تملكون

الله عز وجل وما كان لنفس ان تموت الا باذن الله كتابا مؤجلا
 قال تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون
 قال تعالى قل لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل الى
 الاممهم

مساله وجع يستوفى رزقه ويعمل بما يشتر له السعيد
 سعيد في علم الله تعالى والشقي من شقى في علم الله تعالى ه ما عبد الله
 ما عبد بن قح ما عبد الوهاب بن عيسى ما عبد بن محمد
 ما عبد بن مسلم بن الحجاج ما عبد بن عبد الله بن ميمر نا ابيه وابو
 ما عبد بن ربيعة قالوا لا الا عيش عن زيد عن وهب عن عبد الله
 ما عبد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق
 ما عبد بن جمع خلقه في بطن امه اربعين يوما ثم يكون غلقه مثل ذلك
 ما عبد بن في ذلك مضغته مثل ذلك ثم يرسل الملك ففسح فيه الروح
 ما عبد بن مكاتبت مكتبة رزقه واجله وعمله وشقى او سعيد
 ما عبد بن غيره ان احكم لي عمل بعلم اهل الجنة حتى ما يكون بينه
 ما عبد بن فسبق عليه الكتاب فيعمل بعلم اهل النار فيدخلها
 ما عبد بن فيعمل بعلم اهل النار حتى ما يكون بينه وبينه الا ذراع فيسبق

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا عمر ائذني من السائل
قلت الله ورسوله اعلم قال فانه جبريل عليه السلام اتاكم يعلمكم
دينكم هـ يا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد يا ابراهيم بن احمد
يا الفريدي يا البخاري ما عبد الله بن محمد يا ابو عامر العقدي
يا سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار عن ابي صالح عن ابي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الايمان بضعه وسبعون شعبه
والحياء شعبه من الايمان وبهاك البخاري ما قتبية ما الليث عن يزيد
ابن ابي حبيب عن ابي الخير عن عبد الله بن عمرو عن رجل سأل
رسول الله صلى الله عليه وسلم اي الاسلام خير قال تعلم الحرام وتقرأ
السلام على من عرفت ومن لم تعرف يا عبد الله بن يوسف يا احمد بن
فتح يا عبد الوهاب بن عيسى يا احمد بن محمد يا احمد بن علي يا سلم
ابن الجراح يا محمد بن ربح اونا الليث عن عن ابن الهادي عن عبد الله
ابن دينار عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لئن لم يبق مني حديث ما رأيت من نافع من الدين وعمل العباد لئذ
لست سئلك قالت امرأة لرسول الله واما تصان العقل والدين
قال اما تصان العقل فتشوا في امرين تعدل شهادة رجل فيهما انما تصان
العقل

وتحسب الليالي انصلي وتنفق رمضان فهذا نقصان الدين
عن علي قال الله عز وجل ان الدين عند الله الاسلام فمخ ان الدين
الاسلام وقد صح ان الاسلام هو الايمان فالدين هو الايمان والدين
والايمان ينقص ويؤثر وبالله تعالى التوفيق
قاله من اعتقد الايمان بقلبه ولم ينطق بلسانه دون
فهو كافر عند الله وعند المسلمين ومن نطق به بلسانه ولم
يقبله في قلبه فهو كافر عند الله وعند المسلمين قال عز وجل
يعلمون انهم يعلمون رسول الله صلى الله عليه وسلم
يعلمون انباءهم وقال تعالى وحجدا بها واستيقنتها انفسهم
انهم لا يعلمون قال عز وجل اذ جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول
الله فليكن ذلك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
قاله ومن اعتقد الايمان بقلبه ونطق بلسانه فقد
استدل اوله مستدل هو مؤمن عند الله تعالى وعند المسلمين
قال فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم
ثم قتلوا من حيث اقاموا الصلاة واتوا الزكاة فلو اسلمهم
فما كان في ذلك استدلالا ولم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم

مد بعثه الله عز وجل الى ان قبضه فعامل الناس حتى يقولوا بالاسلام
 ويلتزموه ولم يكلفهم قط استدلالا ولا سالهم هل استدلوا ام لا
 وعلى هذا جراح جميع الاسلام الى اليرم وبالله تعالى التوفيق
 مساله ومن ضيع الاعمال كلها فهو مؤمن عاصي
 فاقصر الايمان لا يكفره ما عبد الله بن يوسف ما احدث بن فتح
 ما عبد الوهاب بن عيسى ما احدث بن محمد ما احدث بن علي ما سلم بن الحجاج
 ما زهير بن حرب ما يعقوب بن ابراهيم بن سحبه ما علي بن ابي شهاب
 بن علي بن ابي طالب ما احدث بن ابراهيم بن ابي طالب ما احدث بن ابي طالب
 عليه وسلم قال في حديث طويل حتى اذا فرغ الله من قضائه بين
 العباد وراى ان يخرج برحمته من ارضه من اهل الانوار الى الملكات
 يخرجون من النار من لا لا يشرك بالله شيئا من ارضه عز وجل ان برحمته من
 يقول لا اله الا الله

مساله واليتيم لا يعامل لاسكن ان يدخل فيه شي
 من شك او حد بطل مسكه برهانه فكل ان يتبين هذا الشك
 ولا يمكن ان يكون اثبات اكثر من اثبات فان لم يكن في الاثبات حقا
 مساله والاسامي ككبر الفواحش ما تروى الله تعالى
 عليه

الاسامي ككبر الفواحش ما تروى الله تعالى الله عليه وسلم فاجتنبها
 له جميع سبائته الصغائر برهانه ذلك قول الله عز وجل
 لا يجتنبون كبار الاثم والفواحش الا اللهم ان ربك واسع المغفرة
 هو الله باليكي وقد تقدم ذكرنا الاثر فان من هم بيتية فلم
 يكتب عليه شيئا وما عبد الله بن يوسف ما احدث بن فتح ما
 احدث بن عيسى ما احدث بن محمد ما احدث بن علي ما سلم بن الحجاج
 ما احدث بن ابراهيم بن ابراهيم بن ابراهيم بن ابراهيم بن ابراهيم بن ابراهيم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يجاوز الامم
 في القسوس ما لم يتكلموا او يعزلوا به ه وقال عز وجل ان
 الله عز وجل ان الله عز وجل ان الله عز وجل ان الله عز وجل ان الله عز وجل
 لا يعجزون كيد الا بالاضافة الى ما هو اضر منه لا يمكن
 الا اذا كان العقاب بالنار اشد ما تخوف فالحوجب له
 وما لا توعد فيه النار فله يلحق في العظم ما توعد
 الا في الصغائر بل يشك اذا لا سبيل الى قسم ثالث
 مساله ومن لم يجتنب الصغائر فهو سب على كل ما عمل
 من اعماله من الحسنات وبين جميع معاصيه التي لم يتبها

ولا اقيم عليه حذها فمن رجحت حسنة فهو في الجنة وكذلك من
ساوت حسنة سيئة قال عز وجل ونضع الموازين القسط ليوم
القيامة فلو تظلم نفس شيئا وان كان ثقال حبة من خرد لا يتنا بها
وكفا بلها سبين وقال عز وجل فمن أثقلت موازينه فهو في عيشة
راضية ه ومن تساوت فهم أهل الاعراب قال عز وجل ان الحسنات
ما بين السيئات ولا خلاف في ان الثوبة تستقط الذنوب ما عبد الله
ابن يوسف ما احمد بن قح ما عبد الوهاب بن عيسى ما احمد بن محمد ما
أحمد بن علي ما مسلم بن الحجاج هذا هي اسمعيل بن سادوم انا هشيم اربنا
خالد بن ابي قلوبه عن ابي الاشعث السخاف عن عباد بن الصامت
قال اخذ عليا رسول الله صلى الله عليه وسلم صكا اخذ على الناس ان لا يشرك
بالله شيئا ولا ينسرق ولا تزني ولا تقتل اولادنا ولا يعمية بعضنا بعضا
فمن وفا منكم فاجره على الله ومن اتي منكم هذا فاقم عليه فهو
مكفارة ومن استمر الله عليه فامره الى الله ان شاء الله وان شاء غفر له
سكتة ومن رجحت سيئة حسنة فهو في النار جرحه
من النار بالشفا على قدر اعمالهم قال الله عز وجل ومن خفت موازينه
فإنه ما يوزن وما يوزن ما يوزن قال الله عز وجل ومن خفت موازينه
فإنه ما يوزن وما يوزن ما يوزن

من يوزن ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وقال تعالى اليوم تجزا كل
شئ بما كسبت ما عبد الله بن يوسف ما احمد بن قح ما عبد الوهاب
بن عيسى ما احمد بن محمد ما احمد بن علي ما مسلم بن الحجاج ما زهير بن
ما يعقوب بن ابراهيم بن سعد ما ابي عن شهاب عن عطاء بن يزيد
ما الهيرة اره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حديث
عن ضرب الصراط بين ظهري جهنم فاكون انا وحق اول من يجيز
سلك يومئذ الا الرسل ودعوى الرسل يومئذ اللهم سلم سلم وفي
ما يوجب مثل شوك السعدان غير انه لا يعلم ما قدر عظمها الا الله
تخفف الناس باعمالهم فمنهم بعض الموتى يعلم ومنهم المخدول
ما ه وبع الى مسلم ما ابو غسان المسعودي ومحمد بن الحسن قالنا
ما ابن هشام الدستواي ما ابي عن قتادة ما انس بن مالك
ما الله عليه وسلم قال يخرج من النار من قال لا اله الا الله وكان
من المؤمنين ما يزن شعيرة ثم يخرج من النار من قال لا اله الا الله وكان
من المؤمنين ما يزن برة ه قال علي وليس قوله الله عز وجل
ان يقران يشرك به ويقر ما دون ذلك لمن يشاء وقول النبي
عليه وسلم في حديثه عما قاله الذي ذكرناه انما ان شاء غفر له

وان شاء عذبه بما رضى لما ذكرنا لانه ليس في هذين النصين الا انه تعالى
 يغفر ما دون الشرك من يشاء وهذا مباح لا شك فيه كما ان قوله تعالى
 ان الله يغفر الذنوب جميعا وقوله تعالى في النصارى حاكيا عن عيسى
 عليه السلام انه قال ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز
 الحكيم قال الله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم هـ ليس بمعارض
 لهذين النصين وليس في شيء من هذا الله قد يغفر ولا يهذب من رجحت سياته
 على حسناته والمبقي لامحتمل ما ولا ما ذكرنا هو الحاسم على سائر النصوص
 المجمله وكذلك تعني هذه النصوص على كل نص فيه من فعل كذا اكرم
 الله عليه الجنة ومن قال لا اله الا الله مخلصا حرم الله عليه النار وعلى
 قوله تعالى ومن يقبل مؤمنا يتعدا فخره جهنم خلافا فيما ومعنى كل
 هذا ان الله يحرم الجنة عليه حتى تاتيه منتهى ويجرم النار عليه ان يخلد
 فيها ومخالدا فيها مدة حتى يخرج من الشهادة اذ لا بد من جميع النصوص
 علما والله التوفيق هـ

قاله والناس في الجنة على قدر فضلهم عند الله
 تعالى وفضل الناس اعلام في الجنة درجة برهان ذلك
 قوله تعالى السابقون السابقون اولئك المقربون في جنات النعيم هـ ولو
 جاز

ان يكون افضل انقص درجه لبطل الفضل ولم يكن له معنى ولا رغب
 في رغب وليس للفضل معنى الا امر الله تعالى بتعظيم الفضل في الدنيا
 وتوفيق منزلة في الجنة

قاله وهم الانبياء ثم ازواجهم ثم سائر اصحاب
 الله صلى الله عليه وسلم وجميعهم في الجنة وقد ذكرنا قول
 الله صلى الله عليه وسلم انه لو سكن لاحدنا مثل احد ذهباً فافتقه
 من ماله اعدى ولا نصينه وقد ذكرنا ان افضل الناس اعداهم
 في الجنة ولا منزلة اعد من درجة الانبياء عليهم السلام فمن كان
 في درجتهم فهو افضل من دونهم وليس ذلك الا لئلا يهمل
 وقال عز وجل لا يستوي منكم من اتقى من قبل الفتح
 اولئك اعظم درجة من الذين اتفقوا من بعد وقالوا وسكنا
 الله الحسنى وقال عز وجل ان الذين سبقوا سبقوا لهم من الحسنى
 فيها مبدون لا يسمعون حسابا وهم فيها استهت
 بخالد بن لا يحرمهم الفرع الا سبهم نجا النص بان كل
 النبي صلى الله عليه وسلم فقد وعده الله الحسنى وقد نص
 الله لا يخلف الميعاد هـ ومع النص كل من سبق له من الله

تعالى الحسن فانه مُبعد عن النار لا يسع حياها وهو فيها استهي خالد
 لا يجوز الفرع الاكبر وهذا نص ما قلنا وليس لنا في قوت ولا سائر
 الكفول اصحابه عليه السلام ولا من المضافين اليه عليه السلام
 مسـ الله ولا يجوز التدفئة الا في قرينين وهم ولد فهر
 ابن مالك بن النضر بن كنانة الذين يرحمون بانساب ابائهم اليه
 ما عبد الله بن يوسف ما احمد بن قح ما عبد الوهاب بن عيسى ما
 احمد بن محمد ما احمد بن علي ما سلم بن الجراح ما احمد بن يونس ما عاصم
 ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابيه قال قال
 عبد الله بن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال هذا الامر
 في قرينين ما بقي من الناس اثنان قال علي هذا القطة لفظ للقرينان
 كان معناه الامر مخروم ان يكون الاخر في غيرهم ابدا وان كان معناه
 معنى الخبر كلفظة فادبشك ان من لم يكن من قرينين فادام له
 وان ادعاه فعلى كقول حال هذا خبر موجب منع الامر عن من سواهم
 مسـ الله ولا يجوز الامر لغير بالغ ولا لجنون ولا امرأة
 ولا يجوز ان يكون في الدنيا الامام واحد منهم نقطه ومن بات
 ليلة ليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية لا طاعة لمخلوق في
 معصية

معصية الخالق ولا يجوز التردد بعد موت الامام في اختيار امام اكثر
 من ثلوث برهان ذلك ما ما عبد الله بن ربيع ما ابن السليم ما ابن
 الاهري ما ابو داود ما عثمان بن ابي شيبه ما جرير عن عطاء بن السائب
 عن ابي طبيان عن علي بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال رفع العلم عن النام حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يبلغ وعن المبلى
 حتى يموت قل علي الامام انما جعل ليقيم للناس الصلوة ويأخذ
 بيده ما تم ويقيم حد ودم ويضي امكانهم وعاهد عدوهم
 هذه كلها عقود لا تخاطب بها من لم يبلغ او من لا يقبل ما عبد الله
 بن يوسف ما احمد بن قح ما عبد الوهاب بن عيسى ما احمد بن محمد ما
 احمد بن علي ما سلم بن الجراح ما قتيبة ما الهو ابن سعد عن عبيد الله
 ابن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 علي المراد المسلم السمع والطاعة في ما أحب وصكره الا ان يؤمر بمعصية
 فلو لم يعصية فليسع والطاعة وبه لا مسلم ما وهب بن نصير
 ما سلم ما خالد بن عبد الله الواسطي عن الجوري عن ابي نصره
 ما محمد بن سعيد القدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
 لا يجوز ان يكون في الدنيا الامام واحد منهم نقطه ومن بات
 ليلة ليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية لا طاعة لمخلوق في
 معصية

ابن معاذ العنبري ما اتي ما عاصم هو ابن محمد بن زيد بن عبد الله
ابن عمر بن نافع عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة
له ومن مات ليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية ه حدثنا
احمد بن محمد الجبوري ناوهب بن مسرة نا محمد بن وضاح نا ابو بكر
ابن ابي شيبه عن ابي داود الطيالسي عن عيسى بن عبد الرحمن
عن ابيه عيسى بن بكر نا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ان يبيع قوم اسنادهم الى امارة حدثنا عبد الله بن يوسف نا احمد بن
فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا احمد بن محمد نا احمد بن علي نا مسلم بن
الحجاج نا احمد نا علي بن زيد نا ايوب نا ابي قلادة نا ابي اسحق الرقي
من ثوبان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تزال طائفة من امتي
على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى ياتي امر الله وهم كذلك ه فعلم ان اهل
سكن مصر لا يجوز ان يخلوا من ان يكون فيهم قاي بالحق فاذا اجمع اهلهم
على شيء فهو حق مقطوع بذلك اذا يتيقن انه لا يخاف في ذلك فطمع به
وقد صح يقيننا ان جميع اهل الاسلام رضوا بقا السنة او ماتت عورض الله
عن جميعهم ثلثة ايام يرتون في امام فصح هذا ويطل ما زاه عليه اذ لم يجد
سنة

سنة ولا اجماع وبالله التوفيق ثم تدبرنا هذه القصة فوجدنا عمر
بالله عنه قد وثق احد السنة المعينين ايهم اختاروا من انفسهم فصح
بما ان عثمان كان الامام ساعة موت عمر في علم الله تعالى باسناد عمر
باليه بالصفة التي ظهرت فيه من اختارها اياه وارفع الاشكال وحم
ليقوا ساعة فكيف ليله دون امام بل كان لهم امام معين محدود
مرفوع معروف بعينه وان لم يعرفه الناس بعينه مدة ثلثة ايام
الله والتوبة من الكفر والزنا وفعل قوم لوط
واصل الاشياء الحرام كالخنزير والميتة وغير ذلك يكون
والا قلع والمزنية على ان لا عودة ابدا واستغفاره تعالى هذا
لا خوف فيه والتوبة من ظلم الناس في اعراضهم واسرارهم واموالهم
من الابرد اموالهم اليهم ورد كل ما تولد منها معها او مثل ذلك ان
ان يجهلوا في المساعين ووجوه البر مع الندم والاقلاع والاستغفار
من اعدائهم واسرارهم فان لم يمكن ذلك فالامر الى الله تعالى
من الاتصاف يوم القيامة يوم يقتضيه الله الجاهل القربا
بالفضل اعظم من هذا كله ولا يكون الا بالقصاص فان لم يكن
من فضل الخير ليس ميزان الحسنات ه نا عبد الله بن يوسف

ما احمد بن فتح ما عبد الوهاب بن عيسى ما احمد بن محمد ما احمد بن علي
 ما سلم بن الحجاج ما عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام الدارمي ما مروان
 يعني ابن محمد الدمشقي ما سعيد بن عبد العزيز بن ربيعة بن يزيد عن
 ابي اديس الخولاني عن ابي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى
 عن الله تعالى انه قال يا عبادي انما هي اعمالكم احصوها لكم ثم اوفيك
 اياها فمن وجد خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه
 وبه الى مسلم ما السبعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي
 هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اتدرون ما المغلس قالوا
 المغلس فينا من لا يدع له راحة فقال عليه السلام ان المغلس من احمى
 ياق يوم القيامة بعبادة وصيام وزكاة وباقى قد شتم هذا وقذف هذا
 واسكن مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فيعطى هذا من حسنة وهذا
 من حسنة فان قويت حسنة قل انتم تقصوا ما عليه اخذ من خطاياهم
 فطرحتم عليه ثم لم تحركوا في الله لتوقد الحقوق الى اهلها يوم القيامة
 حتى تقاد للشاة الجاهل من الشاة القرأه قال علي هذا سلكه
 خبر مفسر مخصص لا يجوز نسخه ولا تحميمه بغير خبر آخره
 والله وان الدجال سيأتي وهو كافرا موحدا
 ذوحلي

ذوحلي ه ما عبد الله بن يوسف ما احمد بن فتح ما عبد الوهاب بن
 عيسى ما احمد بن محمد ما احمد بن علي ما سلم بن الحجاج ما احمد بن المشي نا
 محمد بن جعفر ما شعبة عن قتادة قال سمعت انس بن مالك ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال ما من نبي الا قد اذنت له الاعور الكذاب لانه
 وان رجلا ليس باعور مكتوب بين عينيه كف وه وبه
 سلم ما سرح ابن يونس ما هشيم عن اسمعيل بن ابي خالد عن قيس
 بن مازن عن المغيرة بن شعبه قال ما سأل أحد النبي صلى الله عليه
 وسلم الا قال اكثرا ما سألته عنه قال وما سألوك قلت
 ما سألته عنه جبال من خبز لحم ونهر من ماء قال هو الله على الله
 ما عبد الله بن ربيع ما ابن السليم ما ابن الاصرى ما ابو داود
 ما موسى بن اسمعيل ما جرير انا حميد بن هلال عن ابي
 قال سمعت عمران بن حصين يحدث قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من سمع بالدجال فليأمنه فوالله ان الرجل ليايته وهو
 انه من فتيحه مما يبث به من البهات او لما يبث به من
 ما عبد الله بن ربيع ه
 والله والنبوة هي الوحي من الله تعالى بان يعلم المواليه

بامر ما يعلم لم يكن يعلمه قبل والرسالة هي النبوة وزيادة وهي بعثته
الى خلق ما امرنا هذا اما لا خلد فيه ه وللخضر عليه السلام نبى
قدمات ومحمد صلى الله عليه وسلم لا نبى بعده قال عز وجل
حاديثا عن الخضر وما فعلته من امرى فصحت نبوته ه وقال تعالى
ولكن رسولا لله وخاتم النبيين ه

سأله وان ابليس باقى حتى قد خالط الله عز وجل
معتزفا بذنبه مصرا عليه موقنا بان الله عز وجل خلقه من نار وانه
تعالى خلق آدم من تراب وانه تعالى امره بالسجود لادم فامتنع واتخف
بآدم فكفر قال الله تعالى حاسبيا عنه انه قال انا خير منه
خلقتنى من نار وخلقته من طين وانه قال انظر الى يوم يبعثون
وانه قال رب بما اغويته لا تعدن لهم صراطك المستقيم وقال تعالى
وكان من العاصين ه

باب الاصول

سأله دين الاسلام اللوزم ليعمل احد لا يؤخذ الا من القرآن
او ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اما برواية جميع علماء الامة عنه
عليه السلام وهو الاجماع ه واما ينقل جماعة عنه عليه السلام وهو نقل
الكافة

سأله واما رواية التفات واحدا عن واحد حتى يبلغ اليه عليه السلام
سأله قال تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وقال
سأله اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء وقال
سأله اليوم اكملت لكم دينكم ه فان صارض فيما ير المرأتان او
سأله ان محبان او حديث صحيح وآية فالواجب استعمالها جميعا لان
سأله اسواق الرجوب فلا يحل ترك احدها الا ضرر مادنا بقدر على ذلك
سأله لان مستنى الاقل معافى من الاكفر فان لم تقدر على ذلك
سأله بل زاد مستحالا انه متيقن وجوبه ولا يحل ترك التعيين
سأله ولا استعمل في الدين قد بين الله تعالى دينه قال تعالى اليوم
سأله اكملت لدينكم وقال تعالى تبينا انال كل شئ ه

سأله الموقوف والمرسل لا تقوم بهما حجة وعقد ذلك
سأله الامن لا يوثق مدينه ويحفظه ولا يحل ترك ما جاء في القرآن
سأله رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول صاحب او غيره سواء
سأله ذلك الحديث اثم يمكن ه المرسل هو ما كان
سأله الراوى وبين النبي صلى الله عليه وسلم من لا يعرف
سأله يبلغ به الى النبي صلى الله عليه وسلم برهاس

بالملائكة الموقوف قول الله عز وجل لئن لم يكن للناس على الله
حجة بعد الرسل فلا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولا يحل لأحد أن يضيف ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم لأنه من وقد قال تعالى إن الظن لا يغني عن الحق شيئا وقال
تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ه وأما المرسل ومن في روايته
من لا يوثق بدينه وحفظه فليقول الله تعالى فلو لا نفر من كل
فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا
إليهم ه فأوجب عز وجل قبول نذاره النافر للنفقة والدين
وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا ان جأكم فاسق بنبأ فتبينوا ان
تصيبوا قوما بجهالة فتصرفوا على ما علمتم نادمين ه وليس في العالم
الاعدل أو فاسق فخم تعالى علينا قبول خبر الفاسق فلا يترك الا
العدل فصح انه هو المأمور بقبول نذارته وأما المجاهد فلما على
ثقة من الله على الصفة التي امر الله تعالى بها بقبول نذارته وهي الثقة
الدين فلا يحل لنا قبول نذارته حتى يصح عندنا ثقتهم في الدين وحفظه
لما ضبط من ذلك وبآية من الغسق وبالله تعالى التوفيق ه ولم
يختلف أحد من الامم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث إلى الملوك
رسولا

رسولا واحدا إلى كل ملعة يدعوهم إلى الاسلام واحدا واحدا إلى كل
جماعة وإلى كل قبيلة كصفا ولخند وحضرموت وتما ونجران
ومعين وعماث وغيرهما يعلمهم أحكام الدين حكمها وافترض
أصل كل جهة قبول روايه اميرهم ومعلمهم فصح قبول خبر الواحد
من مثله مبلغا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ه ومن
القرآن او ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول صاحب
القرآن كان روى ذلك الخبر وغيره فقد ترك ما امره الله
بالتباعد لقول لم يأمره الله تعالى فقط بطاعته ولا بالتباعد
الدين لأمر الله تعالى وليس فضل الصاحب عند الله بموجب
الدين وما أوليه لأنه تعالى لم يأمر بذلك لكن بموجب تعظيمه
وقبول روايته فقط لأن هذا هو الذي اوجب الله تعالى
القرآن والقرآن ينسخ القرآن والسنة والسنة
القرآن قال عز وجل ما ننسخ من آية او ننسخها فان
ما نزلها قال تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم وقال
القرآن من هو الاوحى بوحى ه وأمره تعالى ان
الامم بوجاهة وقال تعالى ولوقول علينا بعض الأقاويل

لأخذ ما منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين فما منكم من أحد عنه حاجزين
فصح أن كل ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن الله تعالى
قاله والنسخ بعض من أبحاث البيان وكل ذلك من عند الله تعالى
سلكه ولا يحل لأحد أن يقول في آية أو في خبر عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابت هذا منسوخ أو هذا مخصوص في
بعض ما تضمنه فلا خلافه ولأن لهذا النص تأويل غير مقتضى ظاهر
لنقطه ولأن هذا الحكم غير واجب علينا من حين وروده إلا بنقطة
أخر وادى بأن هذا النص كما ذكره أو باجماع متيقن بأنه كما ذكره
أو بضرورة عين موجه أنه كما ذكره والأمر كاذب برهان
ذلك قول تعالى وما أرسلنا من رسول إلا بآية من الله وقول
تعالى وما أرسلنا من رسول إلا بآية من الله وقول تعالى
بلسان عربي مبين وقال تعالى لو قد كان فريق منهم يسمعون
كلام الله ثم يخرونه عن غير ما غلبوا وقال تعالى فليذكر الذين
يحالفون من أمره أن تعبدوا الله وحده لا شريك له فقول
تعالى وما أرسلنا من رسول إلا بآية من الله وقول تعالى وما أرسلنا من رسول إلا بآية من الله
عليه وسلم في كل ما أمر به وقول تعالى أطيعوا الله وأطيعوا
طاعة

الآية القرآن ومن ادعى في آية أو خبر نسخا فقد استقط وجوب طاعته
مخالفة لأمر الله في ذلك ه وقوله تعالى وما أرسلنا من رسول إلا
بآية من الله وقول تعالى وما أرسلنا من رسول إلا بآية من الله
مقتضى في اللغة العربية فقد خالف قول الله تعالى وحكمه
عليه عز وجل الباطل وخالف قوله عز وجل ومن ادعى أن
بعض ما تضمنه في اللغة العربية لا يحل ما تضمنه فقد
بين النص واستقط وجوب الطاعة له بدعواه الكاذبة
على الله تعالى بالباطل وليس بعض ما تضمنه النص بأولى
بغيره عليه من سائر ما تضمنه ه وقوله تعالى فليذكر الذين
يحالفون من أمره ه موجب للوعيد على من قال لا يجب على موافقه
أو جوب أن جميع المنصوص على الوجوب ومن ادعى ما خالف الوجوب
فقد استقط وجوب طاعة الله ووجوب ما أوجب عز وجل
رسوله صلى الله عليه وسلم في تلك المدة وهذا خلاف الأمر
بأنه فاذل شاهد للمعصية من ادعى بعض ما ذكرنا قرآن أو سنة
أو إجماع أو نقل صحيح فقد صح قوله ووجبت طاعة الله تعالى
وهو كذلك من شهد أنه ضرورة الحس لأنها فعل الله تعالى في

النفوس والا فهي اقوال مودعة الى ابطال الاسلام وابطال جميع العلوم
وابطال جميع اللغات كلها وكفا بهذا الفساد وبالله تعالى التوفيق
سأله والاجماع هو ما سقن ان جميع اصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم عرفوه وقالوا به ولم يختلف منهم احد كتيقنا
انهم كلهم رضي الله عنهم صلوا معه عليه السلام الصلوات الخمس
كما هي في عدد ركوعها وسجودها او علموا انه صلها مع الناس
كذلك وانهم كلهم صاموا معه او علموا انه صام مع الناس رمضان
في الحضر وكذلك سائر الشرائع التي تصقت مثل هذه اليقين والتوهم يقر بها
لم يكن من المؤمنين وهذا مالا يختلف احد في انه اجماع وهم كانوا
حينئذ جميع المؤمنين لا من في الارض غيرهم ومن ادعاه غير هذا
هو اجماع كلف البرهان على ما يدعي ولا سبيل اليه هـ
سأله ثم ما صح فيه خلاف من واحد منهم ولم يتيقن
ان كل واحد منهم رضي الله عنهم عرفه ودان به فليس اجماعا لان من
ادعاه اجماعا هاهنا فقد كذب وقضا مالا علم له به والله تعالى يقول
ولا تقف ما ليس لك به علم هـ
سأله ولو جاز ان يتيقن اجماع اهل عصر بعدكم اولهم عن

آخرهم

الجميع على حكم نقد لا تقطع فيه باجماع الصحابة رضي الله عنهم لوجب
القطع بانه حق وحجة وليس كان يكون اجماعا اما القطع بانه
حق وحجة فلما ذكرناه قبل باسناده من قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان نزل طائفة من امتي طائفة على الحق لا ضرر من خذلهم
في امر الله هـ فصح من هذا انه لا يجوز البتة ان يحج اهل عصر ولو
عن على خطأ ولا بد من قائل بالحق فيهم هـ واما انه ليس اجماعا
فالقول على كل عصر بعد عصر الصحابة رضي الله عنهم ليس جميع المؤمنين
هم بعض المؤمنين والاجماع انما هو اجماع جميع المؤمنين لا اجماع
بما جاز ان يسمى اجماعا ما خرج عن الجملة واحدة لا يعرف موافق سائرهم
ولكنهم لجاز ان يسمى اجماعا ما خرج عنهم فيه اثنان وثلاثة واربعة
هـ هذا البديهي رجع الامر الى ان يسمى اجماعا ما قاله واحد وهذا بال
سبيل لا سبيل الى سقن اجماع جميع اهل عصر بعد الصحابة رضي الله عنهم
باعداد الناس بعدهم ولا نفهم طبقتا ما بين المشرق والمغرب
من الصحابة رضي الله عنهم كذلك بل كانوا اعداء امرنا
وضبطه وضبط اقوالهم في المسألة وبالله تعالى التوفيق
انفس الناس يعلم ذلك من حيث يعلم رضا اصحاب مالك واصحاب

ابن حنيفة واصحاب الشافعي ما قول هاؤلا ه قال علي
وهذا خطأ لانه لا سبيل ان تكون مسألة قال بها احدث من هاؤلا
الفتاوى الا وفي اصحابه من يمكن ان يخالفه فيها وان وافقه في سائر
اقواله **مسألة**
مسألة والواجب اذا اختلف الناس او تفرع واحد في مسألة
ما ان يرجع الى القرآن وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا الى شيء
غيرهما ولا يجوز الرجوع الى عمل اهل المدينة ولا غيرهم برهان
ذلك قول الله عز وجل يا ايها الذين امنوا طيعوا الله واطيعوا الرسول
واولي الامر منكم فان تنازعتم في شئ فمنذوه الى الله والرسول ان كنتم
تؤمنون بالله واليوم الآخره فعنه انه لا يعمل الرقة عند التنازع الى شئ
غير كلام الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وفي هذا التحريم
الرجوع الى قول احدث دون رسول الله صلى الله عليه وسلم لان من رجع
الى قول احدث دون الله عليه السلام فقد خالف امر الله تعالى بالبره اليه
والى رسوله لا سيما مع تعليقه تعالى ذلك بقوله ان كنتم تؤمنون
بالله واليوم الآخر ولم يأمر الله تعالى قط بالرجوع الى قول بعض المؤمنين
دون جميعهم وقد كان التلغا رخصا عنهم كتاب بكر وعمر وعثمان بالنية
وعالمهم

وعالمهم باليمن ومكة وسائر البلاد وعمال عمرو وعثمان بالبصرة والكوفة
ومصر والشام ه ومن الباطل الميقن المحتج الذي لا يمكن ان يكونوا رضي
الله عنهم طوعا وعلما والواجب والحلال والحرام عن سائر الامصار وان تصروا
به على اهل المدينة فهذه صفة سوء قد اعادهم الله تعالى منها وقد
عمل ملوك بني امية باسقاط بعض التكبير من الصلاة وتبقيم الخطبة
على الصلاة في العيد حتى فشا ذلك في الارض فصح انه لا حجة في عمل احدث
دون رسول الله صلى الله عليه وسلم
مسألة ولا يعمل القول بالقياس في الدين ولا بالرأى
لنفس الله تعالى بالرد عند التنازع الى كتابه والى رسوله صلى الله عليه
وسلم قد صح فن ردة الى قياس ولا تعليل مدعيه اولى رأى فقد خالف
امر الله تعالى المعلق بالايمان ورد الى غير من أمره الله تعالى بالبره اليه
وهذا ما فيه ه قال علي وقول الله تعالى ما فرطنا في الكتاب
من شئ وقوله تعالى تبينا لكل شئ وقوله تعالى لبيد للناس
البره وقوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم ه ابطال
الرأى ولا رأى لانه لا يختلف اهل القياس والرأى انه لا يجوز استعمالهما
دون جميعهم وقد شهد الله تعالى بان النص لم يفرط فيه شيئا وان

قله ولا يعمل ذلك فقد انقلب وغادسه
محدث في هذه المسألة وهو علي وفيه قد صح
جاءيل على تعليل التبعين وقد لا يرد
فيه الامام السنوسي
ما وجدته
حيث قال انه متبع
التاخذ في الارض

الى القياس واحتجاج به وانتم في ذلك بنزله المتجج حجة العقل ليطلب حجة
العقل وبدليل من النظر ليطلب به النظر هـ قال على قلنا هذا
ستنب سهل افساده والله لو لم نتجج بالقياس في ابطال القياس
ومعاذ الله من هذا المعنى انما حكم ان اصلكم الذي اشتهروه من
تصحيح القياس يشهد بفساد جميع قياساتكم ولا قول اظهر بالامان
قول اصعب نفسه وقد نقض نطق على هذا فقال وقالت اليهود
والنصارى نحن ابناء الله واجاؤه قل فلم بعد بكم بذنوبكم هـ فليس
هذا تصحيح القولهم انهم ابناء الله واجاؤه وليكن الزامهم ما يفسد
به قولهم وليس في ذلك صحت ذكرتم من يتجج في ابطال حجة العقل
بحجة العقل لكي فاعمل ذلك مع مقتضيه العقليه التي يتجج بها مظهر
تناقضه من قريب ولا حجة له غير هذا فقد ظهر بطلان قوله واما نحن
فلم نتجج قط في ابطال القياس بل قياس تصحيحه لكن نبطل القياس بالنقض
وبداهين العقل ثم نزيد بيانا في فساد منه نفسه بان نرا تناقضه
حمله فقط والقياس الذي يفرض به قياسكم نحن نقتر بفساده
وفساد قياسكم الذي هو مثله او اضعف منه كما نتجج على اهل
مثل مقالته من معتزله ورافضة ومرجيه وغوايج ويهود ونصارى
لادهره

ودهرية من اقولهم التي يشهدون بصحتها فزيمهم بفسادها وتناقضها
وانتم تحجون عليهم معان ذلك وليسنا نحن ولا انتم ممن يقر تلك الاقوال
التي يتجج عليهم منها بل هي عندنا في غاية البطلان والفساد وما تحتاجنا
على اليهود والنصارى من كتبهم التي باينهم ونحن لا نصحيحها بايعول
انه يعرفه فبدله لكن ليريمهم تناقض اقولهم وفروهم لاسيما جميع
اصحاب القياس مختلفون في قياساتهم لا يتكاد يوجد من مسأله
الا وكل طائفة منهم ما في قياس يدعي محتمة يعارض به قياس الاخرى
وهم كلهم مقرون مجمعون على انه ليس كل قياس صحيحا ولا كل
رأي حقا فقلنا لهم فها هو احد القياس الصحيح والرأي الصحيح الذي
يتميزان به من القياس الفاسد والرأي الفاسد وها هو احد العلم الصحيح
التي لا تقيسون الا عليها من العلم الفاسد فاحلوا هـ قال على وهذا
ممكن ان زعم عليهم فيه ظهر فساد قولهم حمله ولم يكن لهم الى جواب
يقيم سبيل ابدا وبالله تعالى التوفيق هـ فان اتوا في شيء من ذلك
نقض قلنا انفسهم والذي تريدون انتم حاشا فتم الى النص بارايكم
الحل وفي هذا اخولتم فان ادعوا ان العصاة رضي الله عنهم اجمعوا على
القياس بالقياس قيل لهم كذبتم بل الحق انهم كلهم اجمعوا على ابطاله

برهان كذبهم انه لا سبيل لهم الى وجود حديث عن أحد من
 الصحابة رضي الله عنهم انه اطلق الامر بالقول بالقياس ابتداءً في الرسالة
 الاستدوية للموضوعة على عمر رضي الله عنه فان فيها ما عرفت للاسباب
 والاعمال وفتر الامور وهذه رسالة لم يروها الا عبد الملك بن الوليد
 ابن معدان عن أبيه وهو ساقط بل هو مخالف بل هو خلاف وأبو اسحق
 بن ابراهيم هو موله في السقوط فكيف وفي هذه الرسالة نفسها
 اشياء مخالفة فيها عمر رضي الله عنه مسألة قوله فيها والمطلون
 عندول بعضهم على بعض الا مجلودا في حد أو ظننا في ولاه أو نسب
 وهم لا يقولون بهذا سوى جميع الحاضرين من أصحاب القياس حنيفيهم
 وسنانيهم ومالكهم فان كان قول عمر لوح في تلك الرسالة
 في القياس حجة فتقوله في ان المسلمين عهد لهم الا مجلودا في
 حد حجة وان لم يكن قوله في ذلك حجة فليس قوله في القياس حجة لوجه
 فكيف ولم يصح مسألة ما برهان صحة قولنا في اجماع الصحابة رضي الله
 عنهم عن ابطال القياس فانه لا يختلف اثنان في ان جميع الصحابة رضي الله
 عنهم مصدقون بالقول وفيه اليوم استعملت لكم دينكم وفيه
 فان تنازعتم في شئ فمن الله والرسول ان كنتم قومون بالله واليوم
 الآخر

فمن الباطل المحال ان يكون الصحابة رضي الله عنهم يعلمون
 انهم ممنون ثم يردون عند النزاع الى قياس او لا هذا ما لا يظنه
 عمر وقيل فكيف وقد ثبت عن الصديق رضي الله عنه انه قال
 اني تعلقني اوي ساء تعلقني ان قلت في آية من كتاب الله براء
 لا اعلم ومع عن الفاروق رضي الله عنه انه قال انهم الراي
 وان الراي ما هو الظن والتكليف وعن علي رضي الله
 عنه في فتاوى ما كان رأيا رأيت فمساخا ومن شاء
 ومن علي رضي الله عنه لو كان الدين بالرأي لكان أسفل
 من راسي بالسبع من اعلاه مسألة وعن سهل بن حنيف رضي الله عنه
 ان الناس اتهموا رايتكم على دينكم مسألة وعن ابن عباس رضي
 الله عنهما من قال في القرآن براءة فليتبوا مقعده من جهنم
 من سمعوا رضي الله عنه ساقول فيها يجهد رأي فان كان
 من الله وحده وان خطا فمق من الشيطان والله ورسوله
مسألة وعن معاذ بن جبل في حديث سدع كل ما ليس من
 الله عز وجل ولا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإياكم
 فان بدعة وضلالة مسألة فعلى هذا النحو هو كل رأي روي

عن بعض الصحابة رضي الله عنهم لا على انه الزام ولا انه حق
لكنه اشارة بمفهوم او ترجيح فقط لا على سبيل الاجاب هـ
وحديث معاذ الذي فيه اجتهد رأى ولا الوا لا يصح لانه لم يروه
أحد الا لخارث بن عمرو وهو مجهول لا يدري من هو عن يخال من
اهل حمص لم يسمهم من معاذ هـ وقد نقصنا اسانيد هذه
الاحاديث كلها في كتابنا المنصور وسه تعالى الحمد هـ ما احمد
ابن قاسم ما في قاسم بن محمد ما حدى قاسم بن اصبح ما احمد بن اسمعيل
الترمذي ما نعيم بن حماد ما عبد الله بن المبارك ما عيسى بن يونس
ابن ابي اسحاق السبيعي عن جابر بن عثمان عن عبد الرحمن بن جابر بن
نفيير عن ابيه عن عوف بن مالك الاشجعي قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم تفترق امتي على بضع وسبعين فرقة اعظمها
فتنة على امتي قوم يفسد فيهم الامور برأيهم فيحلون الحرام ويحرمون
الحلال هـ قال علي والشريعة كلها اما فرض بمعنى تركه
واما احرام بمعنى من فعله واما مباح لا بمعنى من فعله ولا من تركه
وهذا المباح منقسم ثلاثة اقسام اما مندوب اليه بوجوب فعله ولا
بمعنى من تركه واما مكروه بوجوب من تركه ولا بمعنى من فعله واما

مطلوب

مطلوب لا بوجوب من فعله ولا من تركه ولا بمعنى من فعله ولا من
تركه قال تعالى خلقكم ما في الارض جميعا هـ وقال عز وجل
وقد فقل لكم ما حرم عليكم هـ فمع ان كل شيء حلال الا ما فصل
في قوله في القرائن او السنة هـ ما عبد الله بن يوسف ما احمد بن فتح
ما عبد الوهاب بن عيسى ما احمد بن محمد ما احمد بن علي ما مسلم بن
الحجاج في زهير بن حرب ما يزيد بن هارون ما الربيع بن اسلم
ما شريك بن محمد بن زياد عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم خطب قعلا ايها الناس ان الله قد فرض عليكم
في تحجوا فقل رجل اكل علم يا رسول الله فسكت حتى اعادها
ثلاثا فقل رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت وطأ
استطعم ذروني ما تركتكم فانما هالك من كان قبلكم بكثرة
سؤالهم واختلافهم على انبيائهم فاذا امرتكم بشئ فاقوامه ما استطع
في انهيتهكم عن شئ فدمعوه هـ قال علي فجمع هذا الحديث
جميع الامم للدين اولها عن آخرها ففيه ان ما سكت عنه النبي
صلى الله عليه وسلم فلم يأمر به ولا نهى عنه فهو مباح وليس حراما
ولا مكروها وان ما امر به فهو فرض وما نهى عنه فهو حرام وان ما لم

به فانما يلزمنا منه ما نستطيع فقط وان يفعل مرة واحدة نودي
بالزنا ولا يلزمنا تكراره فاي حاجة باحد الى قياس اوراق مع هذا
البيان الواضح ونحمد الله على عظيم نعمه فان قال قائل
لا يجوز ابطال القول بالقياس الا حتى توجد ونا تحريم القول به نصا
في القرآن قلنا انهم قد اوجدوا حكم البرهان نصا بذلك
ومان لا يرد السانع الا الى القرآن والسنة فقط ه وقال
تعالى اتبعوا ما اتزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء وقال
تعالى فتدعون ربكم باسم الامثال ان الله يعلم وانتم لا تعلمون والقياس
ضرب امثال في الدين لله تعالى ثم يقال لهم ان عارضكم الروافض
بمثل هذا فقالوا لكم لا يجوز القول بابطال الالهام ولا بابطال اسرار
الامام الا حتى يوجد ونا تحريم ذلك ايضا ه وقال لكم ذلك اهل
كل مقاله في تقليد انسان بعينه كما اذا تفصلون بل الحق انه لا يصلح
ان يقال على الله تعالى ان يحترم او يخطئ او واجب الا يتبع فقط وبالله
تعادل التوفيق

مسألة وفعال النبي صلى الله عليه وسلم ليست
فرضا الا ما كان منها بيانا لا مري فهو حينئذ امر لكون الانسان
عليه

عليه السلام فيها حسن برهان ذلك هذا الخبر الذي
ذكرنا انما انه لا يلزمنا شيء الا ما امرنا به او نهانا عنه وان ما
سكت عنه فمفوضا قطعا وقال عز وجل لقد كان لكم
في رسول الله اسوة حسنة ه

مسألة ولا يحل لنا اتباع شريعة بني قبل بينا صلى
الله عليه وسلم قال عز وجل لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا
والاحمد بن محمد بالجور ناوهب بن مسره نا محمد بن وضاح
نا ابو بكر بن ابي شيبة نا هشام نا سيار عن يزيد العمير نا
نا محمد بن عبد الله نا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اعطيت
خمس لم يعطهن احد قبل نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت
لي الارض مسجدا وطهورا فايما رجل من امتي ادركته الصلاة فليصل
واجبت لي الغنائم ولم تحل لاحد قبلي واُعطيَت الشفاعة وكانت
لي بعثت الى قومه خاصة وبعثت الى الناس عامة ه واذا صح ان
عليه السلام صلى الله عليه وسلم لم يبعث احدا منهم الا الى قومه خاصة فقد
لا شرع لهم بل يلزم الامن بعثوا اليه فقط واذا لم يبعثوا اليه فلم
يجوزنا قط بشي ولا امرونا ولا نهونا ولوا امرونا ونهونا وخالفونا

كان النبي صلى الله عليه وسلم فضيلة عليهم في هذا الباب ومن قال
 بهذا افتد كذب هذا الحديث وأبطل هذه الفضيلة التي ختمت الله
 تعالى بها فاذا قد صح انهم عليهم السلام لم يخافونا بشي فقد صح نفسا
 ان شرابهم لا يلزمنا اصله وبالله تعالى التوفية

مسألة ولا يحل لأحد ان يقلد احداً احيًا ولا ميتًا
 وعلى كل أحد من الاجتهاد حسب طاقته فمن سأل عن دينه فانما
 يريد معرفة ما الرمة الله عز وجل في هذا الدين بفرض عليه ان كان
 اجهل البرية ان يسأل عن علم اهل موضعه بالدين الذي جاء به
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا قل عليه سأل فاذ افتاه قال
 له هكذا قال الله ورسوله فان قال نعم اخذ به لك وعمل به
 ابتداء وان قال له هذا رأي او هذا قياس او هذا قول فلان وذكر
 له صاحبا او تابعيا او فقيها قديما او حديثا او سكتا وانتهره
 او قال له لا ادري فلا يحل له ان يأخذ بقوله ولكن يسأل غيره
 برهان ذلك قول الله عز وجل اطيعوا الله واطيعوا الرسول
 وأولي الامر منكم ه فلم يأمرنا عز وجل قط بطاعة بعض اولى الامر
 فن قلد عالما او جماعة عالما فلم يلح الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم
 ولا أولى

بعض الصحابة
 احياء واموات
 يسألون
 ما قاله وكتبه
 المتأخرون الا زهري

ولا أولى الامر واذا لم يرد الى من ذكرنا فقد خالف امر الله عز وجل ولم
 يأمر الله عز وجل قط بطاعة بعض اولى الامر دون بعض ه فان قيل
 فان الله عز وجل قال فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وقال تعالى لا تتبعهم
 في الدين وليستدروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون ه قلنا
 نعم ولم يأمر الله عز وجل ان يقبل من السافر النفقة في الدين رايه ولا ان
 يلح اهل الذكر في رأيهم ولا في دين شرعونه لم ياذن به الله عز
 وجل وانما امر تعالى بقبول بذاره السافر النفقة في الدين فيما نفقه فيه
 دين الله تعالى الذي اتي به رسول الله صلى الله عليه وسلم لا في
 دين لم شرعه الله عز وجل ه ومن ادعا وجوب تقليد العالم للمفتي
 فقد ادعا الباطل وقال قولاً لم يأت به قط نص قرآن ولا سنة ولا
 اجماع ولا قياس وما كان هكذا فهو باطل لانه قول بلا دليل بل
 البرهان قد جاء بابطاله قال تعالى اذا قال القوم انا اطعنا سادتنا وكرهنا
 سلطانا السبيل والاجتهاد انما معناه بلوغ المجتهد في طلب تدوين
 ما عز وجل الذي اوجبه على عباده وبالضرورة يدرى كل ذي
 علم ان المسلم لا يعترف مسلما الا حتى يقر بان الله تعالى
 لا اله الا الله له غيره وان محمدا هو رسول الله بهذا الدين اليه والى غيره

هذا تهود ورجوع فيما وسع اليه فيه
 على امره سه عفا الله عنه وما قاله
 كتبه محمد بن النضر في الاثر عفا الله عنه

فاذلا شك في هذا فكل سائل في الارض عن نازله في دفة فانما
يسال عما حكم الله تعالى به في هذه النازلة فاذا لا شك في هذا
فيفرض عليه ان يسال اذا سمع في هذا هو حكم الله تعالى
وحكم رسوله وهذا لا يخرج عنه من يدري ما الاسلام ولوانه كما
جلب من مومرو وبالله تعالى التوفيق

مسألة واذا قيل له اذا سال عن علم اهل بلده بالدين
هذا صاحب حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا صاحب رأي
وقياس فليسال صاحب الحديث ولا يجله ان يسال صاحب
الرأي اصل برهان ذلك قول الله عز وجل اليوم اكملت لكم
دينكم وقول الله تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم فهذا هو
الدين لا دين سوا ذلك والرأي والقياس ظن والظن بالحل هو
احمد بن محمد بن الجصور بها احمد بن سعيد بالمرحوم بايحيى
ابن يحيى ما حكى عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث
يا بونس بن عبد الله ما يحيى بن مالك بن عامر يا ابو عبد الله بن
ابي حنيفة يا ابو جعفر بن محمد بن سلامه الطحاوي يا يوسف
ابن يزيد

ابن يزيد القزاطيسي يا سعيد بن منصور يا جرير بن عبد الحميد
يا المغيرة بن مقسم عن الشعبي قال السنة لم يوضع بالمقاييس
يا محمد بن سعيد بن تبارك يا اسمعيل بن اسحاق البصري يا احمد
يا سعيد بن حزم يا محمد بن ابراهيم بن حيون المجازي يا عبد الله
يا محمد بن حنبل قال سمعت ابي يقول الحديث الضعيف
اليان للرأي ه ما حماد بن احمد ما عباس بن اصمغ يا محمد بن
مالك بن ابراهيم يا عبد الله بن احمد بن حنبل قال سألت ابي عن
اليعقوبي ببلد لا احد فيه الا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من
تبعه واصحاب رأي قدرل النازلة من يسال فقال ابي يسال
صاحب الحديث ولا يسال صاحب الرأي ضعيف الحديث اقوى من
ما في حنيفه ه

مسألة ولا حكم للخطاء ولا النسيان الا حيث جأ في
اللسنة لهما حكم قال تعالى ليس عليكم جناح فيما خطا ثم
ما تعمدت قلوبكم وقال تعالى ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا
ما كنا نعلمنا ه

مسألة وكل فرض كلفه الله تعالى الانسان فان قدر

عليه لزمه وان يجز عن جميعه سقط عنه وان قوى على بعضه وعجز
عن بعضه سقط عنه ما عجز عنه ولزمه ما قدر عليه منه سواء
اقله او اكثره برهان ذلك قول الله عز وجل لا يكلف الله
نفسا الا وسعها وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم
بأمر فالتوا منه ما استطعتم وقد ذكرناه قبل باسناده وبالله
تعالى التوفيق

مسألة ولا يجوز ان يعمل أحد شيئا من الدين موقفا بوقت
قبل وقته فان كان الاول من وقته والاخر من وقته لم يجز ان يعمل
قبل وقته ولا بعد وقته لقول الله عز وجل ومن يتعد حدود
الله فقد ظلم نفسه وقال تعالى تلك حدود الله فلا تعتدوها
والاوقات حد ودفع تعدى بالعمل وقته الذي حده الله تعالى
فتد عن ابن عباس العنقدي نا عبد الله بن جعفر الزهري عن سعد
ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف قال سألت القاسم بن محمد بن
ابن بeker الصديق فقال اخبرني عاتشة ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من عمل عملا ليس محل له امرنا فهو رد قال
هل من امره الله تعالى ان يعمل عملا في وقت ساء له فعله في غير ذلك
الوقت

الوقت اما قبل الوقت واما بعد الوقت فقد عمل عملا ليس عليه امر الله
تعالى ولا امر رسوله صلى الله عليه وسلم فهو مردود باطل غير مقبول
وهو غير العمل الذي امر به فان جأنت بانه يجري في وقت آخر فهو وقته
ما جئنا وما لا يكون وقتا للعمل فهو ما لا نص فيه وبالله تعالى
التوفيق

مسألة والمجتهد المخطئ افضل عند الله تعالى من
المتبع للصواب هذا في اهل الاسلام خاصة واما غير اهل الاسلام فلا
المجتهد المستدل ولا المقلد وكلوا هلك برهان
انما ذكرناه انما باسناده من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
المجتهد اذا حكم فخطأ فله اجره وذم الله تعالى التقليد حجة فالمقلد
المجتهد والمجتهد مأجور وليس من اتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم
مقلدا لانه فعل ما امره الله تعالى به وانما المقلد من اتبع من دون رسول
الله صلى الله عليه وسلم لانه فعل ما لم يأمره الله تعالى به واما غير
العلم فان الله تعالى يقول ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل
منه الاخرة من الخاسرين

مسألة والحق من الاقوال في واحد منها وسائرهما

خطا وبالله تعالى التوفيق قال الله تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال
وقال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا
وقد تعالى الاختلاف فقال ولا تسكنونا ما الذين تفرقوا واختلفوا
وقال تعالى ولا تنازعوا وقال تعالى تبينا نالك كل شيء فصيح
ان الحق في الاقوال ما حكم الله تعالى به فيه وهو واحد لا يختلف وان
الخلافا ما يمكن من عند الله عز وجل ومن ادعانا الاقوال كلها
حق وان كل مجتهد مصيب فقد قال قولنا ما يات به قرآن ولا سنة ولا
اجماع ولا معقول وما كان ههنا فهو باطل وسطله ايضا قول
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم فخطا فله اجره نص عليه
الاسم ان المجتهد قد يخطئ ومن قال ان الناس لم يخطئوا الا اجتهدا هم
قد اخطأوا بل ما سئلوا الا اصاب ما امر الله تعالى به قال عز وجل
اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء فاقرض
عز وجل اتباع ما انزل اليك وان لا تتبع غيره وان لا تتدنى حدوده
وانما اجر المجتهد المخطئ اجر امر آخر كما قال عليه السلام انه اذا اصاب
اجر امرائنا كاه ما عبد الرحمن بن عبيد الله بن خالد بالبرهيم بن احمد
المروزي ما البخاري ما عبد الله بن يزيد المقرئ ما حمويه بن شرح
زيد

يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن ابراهيم بن الحارث عن بسر بن
سعيد عن ابي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص انه سمع رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم اصاب فله
اجران واذا حكم فاجتهد فخطا فله اجره ولا يحل الحكم بالظن اطلاقا
لقول الله تعالى ان تتبعون الا الظن وان الظن لا يغني عن الحق شيئا ولقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم اياكم والظن فان الظن كذب الحديث وبالله
تعالى التوفيق

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب الطهارة

مسألة الرضو للصلاة فرض لا تجزى الصلاة الا به لمن
وجد الماء هذا اجماع لا خلاف فيه من احد وأصله قول الله عز وجل اذا
قرتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق واسجدوا برؤسكم
وارجلكم الى الكعبين

مسألة ولا تجزى الرضو لابنية الطهارة للصلاة فرضاً
وتطوعاً لا تجزى ان يتوى احد ما دون الاخر ولا صلاة دون صلاة
برهان ذلك الآية المذكورة لان الله تعالى لم يأمر فيها
بالوضوء الا للصلاة على عمومها لم يخص الله تعالى صلاة من صلاة فلا
يجوز تخصيصها ولا تجزى لغير ما امر الله تعالى به وقال
ابو حنيفة تجزى الرضو والغسل بلونية ونيتة التلطيف والتبريد وكان
جهنم ان قالوا انما امر بغسل جسد او هذه الاعضاء فقد فعل ما امر به
وقالوا

وقالوا قد سنا ذلك على ازالة النجاسة فانها تجزى بلونية ومن قولهم
ان التيمم لا تجزى الابنية وقال الحسن ابن حي الرضو والغسل
والتيمم تجزى كل ذلك بلونية وقال ابو يوسف ان النفس
تجنب في برئيج دلوا منها لم يحرم ذلك من غسل الجنابة وقال محمد
ابن الحسن تجزى من غسل الجنابة قال علي اما اجتنبهم بانه انما امر
بغسل جسد او هذه الاعضاء وقد فعل ما امر وكذب بل امر بالافضلها
فنية المقصد الى العمل الذي امر الله تعالى به في ذلك الوجه قل الله
عز وجل وما امر الا لعبادته والله مخلص له الدين فمما عز وجل ان يكون
امراً بشئ الا ببإذنه مفردين له نياتنا بدينه الذي امرنا به فم هذا
جميع اعمال الشريعة كلها ما احكام بن احمد ما عبد الله بن ابراهيم
ما ابو زيد المروزي ما الغزيري ما الحارثي ما الحمدي ما سفيان
ابن عيينه ما يحيى بن سعيد الانصاري ابي بن محمد بن ابراهيم التيمي
الشمس علقم بن وقاص الليثي يقول سمعت عمر بن الخطاب يقول
على المنبر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما الاعمال بالنيات
والنيت العمل امرى ما نوى فهذا ايضا يحرم لكل عمل ولا يجوز ان يخص
به بعض الاعمال دون بعض بالدعوى وما قياسيهم ذلك

على إزالة نجاسة فباطل لأنه قياس والقياس مكمل بالكل ثم لو كانت
القياس مقارنا كان هذا منه عين الباطل لوجوه منها ان يقال اللهم ليس
قياسكم الوضوء والفعل على إزالة النجاسة بأولى من قياسكم ذلك
على التيمم الذي هو وضوء في بعض الاحوال وهو يلوغ المسح الى المرفعين
فهذا قسم الوضوء على التيمم في انه لا يجري لكل واحد منهما الا بنية لان
مكليهما طهر للصلاة فان قالوا ان الله تعالى قال فتمسوا صعيدا
ولم يقل ذلك في الوضوء قلنا نعم فكان ماذا وكذلك قال
تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم لا تجري ذلك للفعل الا
للصلاة بنص الآية هـ والوجه الثاني ان دعواهم ان غسل الجنابة
يجري بدنية بالكل ليس كما قالوا بل على تطهير نجاسة امر الله
تعالى به على صفة ما فانه لا يجري الا بنية وعلى تلك الصفة لقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم من عمل عملنا ليس عليه امرنا فهو ردي هـ وقد
ذكرناه باسناد قبل هـ فكل نجاسة ليس فيها امر بصفة ما فانما
على الناس ان يغسلوا بغير نجاسة في اجسامهم ولا في ثيابهم ولا في
موضع صلاتهم فاذا فعلوا كذلك فقد فعلوا ما امروا به فظهر فساد
احتجاجهم وعظم تناقضهم في الفرق بين الوضوء والفعل وبين التيمم
والصلاة

والصلاة وغير ذلك من الاعمال بدو برهان واختلافهم في الجنب ينفس
في اليد كما قال بعضهم لاحتاج الوضوء الى نية لا تحتاج النية الى
نية وصعدا ابدا قلنا اللهم هذا لازم لكم فيما اوجبتم من النية للتيمم
والصلاة وهذا محال لان النية المأمورية بما هي مأمورية بالنفس لا بما
تجسد الى ما امر به فقط هـ والمحسن بن حمى فانه يستقص قوله بالآية
فتمسوا والحديث الذي اوردنا وقولنا في هذا هو قول مالك والشافعي
له وسحاق وداود وغيرهم وبالله تعالى التوفيق هـ

الله ويجري قبل الوقت ويبيده قال بعض
العلماء لا يجري الوضوء ولا التيمم الا بعد دخول وقت الصلاة وقال
أخرون يجري الوضوء قبل الوقت ولا يجري التيمم الا بعد وقت وقال
أخرون الوضوء والتيمم مجريان قبل الوقت هـ واخرج من رأي كل
فلك لا يجري الا بعد دخول الوقت بقول الله عز وجل اذا قمتم الى
الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق واسجروا برؤوسكم
ورجلتكم الى الكعبين وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم مرضا
أو على سفر أو جاء احد منكم من المائط أو لمستم النساء فلم تجدوا ماء
فتمسوا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه قال

على وهذا الوجه لهم فيه بل هو حجة عليهم كافة لأن الله عز وجل
 لم يقل اذا قمتم الى صلاة فرض ولا اذا دخل وقت صلاة فرض فقمتم اليها
 بل قال عز وجل اذا قمتم الى الصلاة فقمتم اليها ولم يخص هـ والصلاة
 تكون فرضا وتكون تطوعا بخلاف وقد اجمع اهل الارض
 قاطبة من المسلمين ان صلاة التطوع لا تحرى الا بطهارة من وضوء
 او تيمم او غسل ولا بد فوجب بنص الآية ضرورة ان المراد اذا
 صلاة فرض او تطوع وقام اليها ان يتوضأ او يغتسل ان كان جنباً
 او تيمم ان كان من اهل التيمم ثم ليصل فان ذلك نص الآية بيقين
 فاذا تم المرء غسله او وضوءه او تيممه فقد طهر بذلك واذا قد
 صححت طهارته فما يزيله ان يجعل بين طهارته وبين الصلاة التي قام
 اليها مهلة من شئ واحد او حديث او عمل لأن الآية لم توجب اتصال
 الصلاة بالطهارة لا بنصها ولا بدليل فيها واذا جاز ان يكون بين
 طهارته وبين صلاته مهلة فما يزيل ان تمتد المهلة ما لم يمنع من تعادها
 قران اوسنة وذلك ممتد الى اخر اوقات الفرض واما في التطوع
 فראشاً فصح بنص الآية جواز التطهر بالغسل وبالوضوء والتيمم
 قبل وقت صلاة الفرض وانما وجب بنص الآية ان لا يكون شئ من
 ذلك

ذلك الابنية التطهر للصلاة فقط ولا مزيد هـ ودليل آخر وهو
 ان الصلاة حائزة بل بخلاف في اول وقتها فاذا ذلك كذلك فلا
 يكون ذلك البتة الا وقد صححت الطهارة لها قبل ذلك وهذا يبيح
 ولا بد جواز التطهر بجعل ذلك قبل اول الوقت برهان
 الحار وهو ما رواه عبد الله بن ربيع ما محمد بن معاوية ما محمد بن
 الحبيب ارفقه بن سعيد عن مالك عن سفيان عن ابي صالح عن ابي
 حنيفة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل يوم
 الجمعة غسل الجنابة وراح فكانت اقدم بدنة ومن راح في الساعة الثانية
 فكانت اقرب بكرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانت اقرب كبشا
 ومن راح في الساعة الرابعة فكانت اقرب دجاجة ومن راح في الساعة
 الخامسة فكانت اقرب بيضة فاذا خرج الامام منصرفا للملازمة
 يستمعون الذكر هـ فهذا نص جلي بجواز الوضوء للصلاة والتيمم
 لها قبل دخول وقتها لان الامام يوم الجمعة لا بد ضرورة من ان يخرج
 قبل الوقت او بعد دخول الوقت وأي الامرين كان متطهرا بهذا
 الرايح من اول النهار كان قبل وقت الجمعة بذلك وقد علم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان في الراحين الى الجمعة التيمم في السفر

والمتموحي وأما من فرق بين جواز الوضوء قبل الوقت وجواز التيمم
قبل الوقت فمنع منه فانهم ادعوا ان حكم الآية بوجوب ان يكون
كل ذلك بعد الوقت وادعوا ان الوضوء خرج رسوله صلى الله عليه
وسلم يوم الفتح الى الصلوات كلها بوضوء واحد وهذا لا حجة لهم فيه
لانه ليس في هذا الخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ قبل
دخول وقت الصلاة ولعله توضأ بعد دخول الوقت ثم بقي يصلي بطهارته
ما لم يستقض فاذا هذا ممكن فلا دليل في هذا الخبر على جواز الوضوء
قبل دخول الوقت وبالله تعالى التوفيق هـ

مسألة ولا تجرى النية في ذلك ولا في غيره من الاعمال
الا قبل الابتداء بالوضوء وبأي عمل كان متصله بالابتداء لا يجوز بينهما
وقت قبل ام كثره **برهانه** ان النية لما صح انها فرض في العمل وبمب
ان يكون لا تغلوا منها شي من العمل واذا لم يكن كما ذكرنا فهي اما
ان يحول بينها وبين العمل زمان فيصير العمل بلونية هـ وايضا فانه
لو جاز ان يحول بين النية وبين العمل دقيقه لجاز ان يحول بينها دقيقتان
وثلاث واربعة **مسألة** وما زاد الى ان يبلغ الامر الى عشرة اعوام هـ
واما ان يكون العمل مقارنا لنية فيكون اول العمل خاليا من نية دخل فيها
لان

من النية هي القصد بالعمل والارادة به ما اقترضا الله تعالى في ذلك
العمل وهذا لا يكون الا معتقدا قبل العمل ومعه لما ذكرنا وبالله تعالى
التوفيق هـ

مسألة ومن غسأ بعضا الوضوء في الماء ونوى به الوضوء
سواء اودف تحت ميزاب حتى عمها الماء ونوى بذلك الوضوء للصلاة
سواء المأ على بعضا الوضوء من غيره ونوى هو بذلك الوضوء للصلاة
ببرهانه **مسألة** ذلك ان اسم غسل يقع على ذلك كله في اللغة التي
في القرآن ومن ادعاه ان اسم الغسل لا يقع الا على ذلك باليد فقد
جاء بالبرهان له به وقولنا هذا هو قول ابي حنيفة والشافعي
وبالله تعالى التوفيق هـ

مسألة وقراءة القرآن والسجود فيه ومثل المصحف
في تكراره تعالى جائز بكل ذلك بوضوء وبد وضوء ولجنب والمائض
مسألة ذلك ان قراءة القرآن والسجود فيه وجس المصحف
في تكراره تعالى افعال غير مندوب اليها مأجور فاعلم ان ادعا
بمها في بعض الاحوال **مسألة** ان يأتى بالبرهان فاما قراءة القرآن
في بعض من الخائفين موافقون لنا في هذا المن كان على غير وضوء

واختصوا في الجنب والخائض فقالت طائفة لا يقرأ الخائض ولا الجنب شيئا
من القرآن وهو قول روى عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله
عنهما وعن غيرهما روى أيضا الحسن البصري وقادة والنخعي
وغيرهم هـ وقالت طائفة اما الخائض فقرأ ما شئت من القرآن
واما الجنب فيقرأ الايتين ونحوهما وهو قول مالك وقال بعضهم
لا يتم الآية وهو قول ابي حنيفة فأما من منع الجنب من قراءة شيء من القرآن
فاحتملوا ما رواه عبد الله بن سلمة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يحجزه عن القرآن شيء ليس الجنب به هـ
وهذا الوجه لهم فيه لانه ليس فيه نهي عن ان يقرأ الجنب القرآن وإنما هو
فعل منه عليه السلام لا يلزم ولا يبين عليه السلام انه انما تمتنع من قراءة القرآن
من أجل الجنابة وقد يقرن له عليه السلام تلاوة القرآن في تلك الحال ليس من أجل
الجنابة ونحو عليه السلام لم يصح له شهر كاملا وغير رمضان ولم
يزد قط في قيامه على ثلاث عشرة ركعة ولا أكل قط على خواتم
ولا أكل متكئا أفهم ان يصام شهر كامل غير رمضان وان يتعبد
المؤد بأكثر من ثلاث عشرة ركعة وان يأكل على خواتم وان يأكل
متكئا هذا لا يعملونه ومثل هذا كثير جدا وقد جاءت الآثار في نهي
الجنب

الجنب ومن ليس على طهر عن ان يقرأ شيئا من القرآن ولا يصح منها شيء
وقد بينا ضعف اسانيدها في غير موضع ولو صحت لكانت حجة على من
يسمح له قراءة الآية التامة او بعض الآية لانها كلها نهي عن قراءة القرآن
للجنب حجة هـ وأما من قال يقرأ الجنب الآية او نحوها او قال لا يتم
الآية او اراح للخائض ومنع الجنب فأقول فاسدة لانها دعاوى
لا يعضد هاديل لامن قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا من
اجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا من رأي سديد لان
بعض الآية والآية قرآن بلونك ولا فرق بين ان يباح له آية وان
يباح له اخرى او بين ان يمنع من آية او يمنع من اخرى وأهل هذه
الاقوال يشعرون بخالفه الصاحب الذي لا يعرف له مخالف وهم
قد خالفوا هاهنا عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وسلمان ولا
يعرف لهم مخالف عن الصحابة رضي الله عنهم هـ وايضا فان من
الملك ما هو مكمل واحدة مثل الضحا ومداهتان والمصر
والبحر ومنها آية الدين فاذا لا شك في هذا فانما حرمهم له قراءة
آية الدين والتي بعدها آية الكسرى او بعضها ولا يتمها ومنعهم
له من قراءة والبحر وليل عشر والشفع والوتر او منعهم له من تمام

والتطوع لكان قد صلى بالخلد فثم يقول لهم ان القيام ببعض
بعض الصلاة والسلام ببعض الصلاة فيلزم محكم على هذا ان لا يجزوا
لا أحد ان يقوم ولا ان يعكبر ولا ان يقرأ القرآن ولا يجلس ولا يسلم
الاعلى وضوء هذا ما لا يقولونه فبطل احتجاجهم وبالله تعالى التوفيق
فان قالوا هذا اجماع قيل فقد اقررت بصفة الاجماع على بطلان
جحدكم وفساد علمكم وبالله تعالى التوفيق واتمام الصفح
فان الانار التي احتج بها من لم يجز الجنب مسه فانه لا يصح منها شيء
لانها اما مرسله واما صحفه لا تسند واما عن مجهول واما عن ضعف
وقد نقصنا ما في غير هذا المكان وانما الصحيح ما ناه عبد الله
ابن ربيع قلنا محمد بن احمد بن مفرح ناسعيد بن السكن المصوري
ما البخاري بالحكم بن نافع ابن اسحق عن الزهري ارف عبد الله
ابن عبد الله بن عتبة ان ابن عباس اخبره ان ابا سفيان اخبره انه كان
عند هرقل فدا هرقل بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
الذي بعث به دحية الى عظيم بصرى فدفعه الى هرقل فقراه فاذا فيه
بسم الله الرحمن الرحيم من محمد بن عبد الله رسول الله
الى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى أما بعد فاني
ادعوك

ادعوك بدعاية الاسلام اسلم تسلم يؤتلك الله اجره مراتب
فان قوليت فعليك انتم الاربعة ويا اهل الكتاب تعالوا الى
كلية سوار بيننا وبينكم ان لا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا
ولا يتخذ بعضنا بعضا اربابا من دون الله فان تولوا فقولوا اشهدوا
بأننا مسلمون ه فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بعث كتابا
فيه هذه الآية الى النصارى وقد اتفق انهم يستوفون ذلك الكتاب
فان ذكروا ما ناه عبد الله بن ربيع ناسعيد بن معاوية ناسعيد بن شيب
ما قسبه بن سعيد باللبث عن نافع عن ابن عمر قال كان نهي
النبي صلى الله عليه وسلم ان يسافر بالمران الى ارض العدو ويخاف
ان ياله العدو ه فهذا حق يلزم اتباعه وليس فيه ان لا يسلم للصحف
جنب ولا كافر وانما فيه ان لا تنال اهل ارب الحرب القرآن فقط
فان قالوا انما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى هرقل آية واحدة
فليس لهم ولم يمنع عليه السلام من غيرها وانتم اهل
قياس فان لم تقيسوا على الآية ما هو أكثر منها فلا تقيسوا على
هذه الآية غيرها فان ذكروا قول الله عز وجل في كتاب مكنون
لا يسه الا المطهرون فهذا الحجج لهم فيه لانه ليس امرا وانما هو خبر

وامه تسلي لا يقول الاحتيا ولا يجوز ان يصرف لفظ الخبر الى معنى الامر
 الابن جلي او اجماع متيقن فلما راي المصنف يحسم الطاهر وغير
 الطاهر علمنا انه عز وجل لم يمن المصنف وانما عنا كتابا آخر كما ما محمد
 ابن سعيد بن نبات ما محمد بن عبد البصير ما قاسم بن اصبح ما محمد
 ابن عبد السلام الخشي ما محمد بن المشي ما عبد الرحمن بن مهدى
 ما سفيان الثوري عن جامع بن ابي راشد عن سعيد بن جبير في قوله
 الله عز وجل لا يحسمه الا المطهرون قال الملائكة الذين في السماء
 ما محمد ناظم بن احمد ما ابن مفرج ما ابن الاعرابي ما الدري ما عبد الرزاق
 ما يحيى بن العلاء عن الاعشى عن ابراهيم النخعي عن علقمة قال اتينا سلمان
 الفارسي فخرج علينا من كنيسة له فقلنا له لو قرأت يا ابا عبد الله
 ثم قرأت علينا سورة مائدة فقال سلمان انما قال الله عز وجل في كتاب
 معصون لا يحسمه الا المطهرون وهو الذكر الذي في السماء لا يحسمه
 الا الملائكة ما محمد بن احمد بن سعيد بن نبات ما محمد بن عبد البصير ما قاسم
 ابن اصبح ما محمد بن عبد السلام الخشي ما محمد بن بشار ما محمد بن جعفر
 راسم ما منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس انه كان
 اذا اراد ان يتحد معهما ابراهيم راسم فانه يقول **وقل ابو خيمة**
لا بأس

لا بأس ان يحمل الجنب المصنف بملاقته ولا يحمله بغير علقمة وغير
 القوي المصنف لابلاقته ولا على وسادة فان كان حرج او تابوت
 فلا بأس بان يحمله اليهودي والنصراني والجنب وغير الطاهر
 على هذه معارضة لا دليل على صحتها لان قرآن ولا من سنة
 ولا استقيمة ولا اجماع ولا من قياس ولا من قول صاحب
 المصنف كان للفرج حاجزا بين الحامل وبين القرآن فان اللوح وظهر
 حاجزا بينا بين الحاس وبين القرآن ولا فرق وبالله تعالى التوفيق
الله وكذلك الاذان والاقامة يحريان انصابا
 وفي حلق الجنابة وهذا قول ابي حنيفة واصحابه وقول
 سليمان واصحابنا **ه** وقال الشافعي يكره ذلك ويجزى
ه وقال عطاء البوذ الميزون الامتوضا **ه** وقال
 الميزون من ليس على وضوء ولا يقيم الامتوض قل على هذا فرق
 على محنة لان قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس
 لان الاقامة متصلة بالصلوة فيلزمهم وقد لا تصل
 بينهما مهلة من حديث بن ابيه الامام مع انسان يمكن
 من الوقوف وقد يكون الاذان متصلا بالاقامة والصلوة

كمصلحة المغرب وغيرها ولا فرق وأدلم يأتي نص بإيجاب أن لا
يكون الاذان والاقامة الا بطهارة من الجنابة وغيرها فقول من
أوجب ذلك خطأ لأنه أحداث شرع من غير قرآن ولا سنة ولا إجماع
وهذا باطل ٥ فان قيل قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
كرهت أن أذكر الله إلا على ظهر قلبي لهم هذه كراهة لا منع وهو
عليكم لا لكم لأنكم تجزئون الاذان وقراءة القرآن وذكر الله تعالى
على غير طهر وهذا هو الذي نص على كراهته في الخبر وأنتم لا تذكرونها
اصلا فهذا الخبر أعظم حجة عليكم وأما نحن فهو قولنا وكل ما ذكرنا
فهو عندنا على طهارته أفضل ولا نكرهه على غير طهارته لأن هذه
الكراهة منسوخة على ما يذكر بعد هذا إن شاء الله ٥

مسألة ويستحب الوضوء للحجب إذا أراد الأكل والنوم
ولرد السلام ولذكر الله تعالى وليس ذلك بواجب فان قيل
فهذا وجبت ذلك كله لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
إن كرهت أن أذكر الله إلا على طهر ولقوله صلى الله عليه وسلم
لعمري إن الخطاب رضي الله عنه إذا ذكر له أنه تعصيه الجنابة من الليل
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم تومأ وغسل ذكرتك

ثم ثم

ثم ثم ٥ ولما روت عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
إذا أراد أن يأكل أو ينام وهو جنب تومأ وضوءه للصلوة قلنا
وقوله تعالى التوضيق أما الحديث في شراعه ذكره تعالى إلا على
طهر فإنه منسوخ بما ما عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ما أبرهيم
بن عبد العزيز ما عماري ما صدقه ابن الوليد بن مسلم ما
نقله في عمير بن هاني حدثني جناد بن أمية ما عباد بن الصامت
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من تعازى من الليل قال لا الله
وحدده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
سبحه وسبحان الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم
مهلك ارمي واستجب له فان تومأ وصلى قبلت مولته قال
من فعلها باعه لذكر الله تعالى بعد الانتباه من النوم في الليل وقبل
وضوءه وهي فضيلة والفضائل لا ينسخ لأنها من نعم الله علينا قال
الشيخ في الأيم أصحلت لكم دينكم وأتمت عليكم نعمتي وهذا
غير منسوخ بخلاف من أهداه وقال تعالى إن الله
يحب من يعمله حتى يغير وأما بأفسهم ٥ فهذا عموم ضامن لا يختص
بمحل لا يخلف الله الميعاد ٥ وقد اتفقا بما ذكرنا قبل

من اخباره عليه السلام انه لا تنزل طائفة من ائمة على الحق جميع
 الامة لا يتغير اصله وذاصح ان الامة كلها لا يتغير ابا فقد ائتمنان الله
 لا يتغير منه عند الامة ابدا وبالله تعالى التوفيق هـ وأما امره عليه السلام
 في بلوضوه فهو مذنب لما ساجد قل يا اسير ما ابن الاعراب ما
 الدرر ما عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ابي اسحاق عن الاسود
 ابن زريق عن عائشة ام المؤمنين قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ينام جنباً ولا يمسي مارة وهذا القبط يدل على مداومته صلى
 الله عليه وسلم لذلك وهي رضي الله عنها احدثت الناس عهداً بحبيته
 ونومه جنباً وطاهر فاسـ قيل ان هذا الحديث اخطأ فيه
 سفيان لان زهير بن ساري خالفه فيه قلنا بل اخطأ بلائلك
 وبالله تعالى التوفيق هـ قالوا على وكان لا يذم للقائلين
 بالقياس ان يقولوا لما كانت الصلوة وهي ذكر لا تجزى الا بوضوء
 ان يكون سائر الذكر كله كذلك ولكن هذا اما ما مضى
 فيه ولا يمكنهم ها هنا دعوى الاجماع لما حدسناه عليه
 ابن ربيع ما عبد الله بن محمد بن عثمان ما احمد بن خالد ما علي بن
 عبد العزيز ما الحاج بن المنهال ما احمد بن سلمة عن ايوب عن نافع
 عن ابن عمر

عن ابن عمر انه كان لا يقرأ القرآن ولا يرد السلام ولا يذكر الله
 الا وهو طاهره الا معاودة الجنب للجماع فالوضوء فرض منهما
 للخبر الذي روينا من طريق حفص بن غياث وابن عيينة كلاهما
 عن عامر الاحول عن ابي المتوكل عن ابي سعيد الخدري عن النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا اتى احدكم أهله ثم اراد ان يعاود فليتوضأ
 وضوءاً هـ وهذا القبط حفص ولقطة ابن عيينة اذا اراد ان يعود
 فليؤيد حتى يتوضأ هـ ولم نجد لهذا الخبر ما يخصه ولا ما يخرج به
 الا لندب الاخبار ضعفا من رواية يحيى بن ايوب وباجاب الوضوء
 في ذلك بقول عمر بن الخطاب وعطاء وعصمة وابراهيم والحسن
 وابن سيرين هـ

مسألة السرايع لا يلزم الا بالاحتلام والامساك
 للرجل والمرأة وباتزال الماء الذي يكون منه الولد وان لم يكن
 المحرم او تمام تسعة عشر عاما ككل ذلك للرجل والمرأة او بالحيض
 المرأة سـ رها في ذلك ما حدسناه عبد الله بن ربيع
 احمد بن معاوية ما احمد بن شعيب ما احمد بن عمرو بن السرح عن
 زهير اخبرني جري بن حازم عن سلمان هو الاعشى عن ابي

ظبيان عن عبد الله بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال رفع العلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله وعن
 النائم حتى تستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم والصبي لفظ يعصم
 الصنف كله الذكر والانثى في اللغة التي بها هوطننا حدثنا
 حماد بن احمد ما عيسى بن اصبح ما محمد بن عبد الملك بن ابي عبد الله
 ابن ربيع ما يزيد بن هارون انا حماد بن سلمة عن عبد الملك بن
 عمير عن عطية القزقي قال لما كان يوم قريظة جعل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من اسب ضرب عقده فمكنت فين لم يصب
 فعمدت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فخلى عني قال
 علي لا معنى لمن فوق بين الامكام الاناب فاباح سفك الدم به في
 الاسرى خاصة جعله هناك بلوغا ولم يجعله بلوغا في غير ذلك لانه
 من المحال ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم يستعمل دم من
 لم يبلغ مبلغ الرجال ويخرج عن الصبيان الذين قد صح نهى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن قتلهم ومن الممتنع للمحال ان يكون
 انسان واحدا جلد بالغا غير بالغ معا في وقت واحد وما ظهور
 الماء في النطفة الذي يكون منه العمل فيضربه الذكرا بالانثى اما
 فبلوغ

فبلوغ لا خلاف فيه من احدى هـ واما استكمال التسعة عشر عاما
 فاجماع متيقن وأصله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد المدينة
 وفيها صبيان وشبان وكهول فالزم الامكام من خرج عن
 الصبا الى الرجولة ولم يلزمها الصبيان ولم يكشف احد من كل
 من هؤلاء من الرجال من احلمت ما فلان وهل اشمرت وهل
 انزل وهل حض ما فلو به هذا امر متيقن لاشك فيه فصح يقينا
 انها هنا سنا اذا بلغها الرجل والمرأة فهما من نزل او نبت
 بحيث الان يكون بهما آفة تمنع من ذلك كما بالاطلس آفة
 منته من الحية لولا حاله كان من اهل اللها بلادك هذا امر معروف
 بما ذكرنا من التوقف وبضرورة الطبيعة الجارية في جميع اهل الارض
 ولا شك وان من اكل تسع عشرة ودخل في عشرين سنة فقد فارق
 الصبا ولحق بالرجال لا يختلف اثنان من اهل كل ملة وبلدة في
 ذلك وان كانت به افة منته من انزال المنى في نزع او تقطعه ومن
 من يمر من الحيض هـ واما الحيض فحدث ما عدا الله بن ربيع
 بن اسحاق بن السليم ما اوسعيد بن الاعرابي ما محمد بن
 عبد المطالب ما عطاء بن مسلم ما حماد بن زيد ما قاده عن محمد

ابن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة أم المؤمنين ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقبل الله صلاة حائض الا بخاره
فاخير عليه السلام ان الحائض يلزمها الاحكام وانها تقبل صلاتها
على صفية ما ولا تقبل على غيرها قال الشافعي من استكمل
خمس عشرة سنة فهو بالغ واحتج بان رسول الله صلى الله عليه
وسلم عرض عليه ابن عمر يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزه
وعرض عليه يوم الخندق هو ورافع بن خديج وهما ابنا خمس عشرة
سنة فاجازهما قال علي وهذا الاجتهاد فيلزمهين
احدهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل اني اجز بهما من أجل
انهما ابنا خمس عشرة سنة فاذا ذلك كذلك فلو يجوز لأحد ان
يضيف اليه عليه السلام ما لم يحريه عن نفسه وقد يمكن ان عرضها
يوم الخندق لانه كان يوم حصار في المدينة نفسها فسمع فيه بالصيا
في رمي الحجارة وغير ذلك ولم يجزه يوم أحد لانه كان يوم قتال
بمدا وفيه عن المدينة فلو حضره الا اهل القوة والبلد والوجه
الثاني انه ليس في هذا الخبر انهما في تلك الساعة استكملوا خمسة
عشر عاما لا ينص ولا بدليل حتما قال الشافعي ولا خلاف في انه
يقال

يقال في اللغة لمن بقي عليه من سنة عشر عاما الشهر والشهران
هذا ابن خمسة عشر عاما فيبطل التعاق بهذا الخبر جملة وبالله تعالى
التوفيق هـ

مسألة وازالة النجاسة وكل ما أمر الله تعالى بآزله
النجاسة فهو فرض هذه المسألة تنقسم اقساما كثيرة جمعها ان
كل شيء امر الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم باجتنابه
او بما نص بتحريمه او امر كذلك بنفسه او سمعه فكل ذلك فرض يعنى
من خالفه لما ذكرنا قبل من ان طاعته تعالى وطاعة رسوله صلى الله
عليه وسلم فرض وبالله تعالى التوفيق هـ

مسألة فاحسان في الخلف او النمل من دم او خمر او عذره
او بول او غيره ذلك فتطهيرها بان يمسح بالتراب حتى يزول الاثر ثم يعلى
فيهما فان غسلها اجزاء اذا امسحها بالتراب قبل ذلك برهان
ذلك ان على ما ذكرنا من الدم والخمر والعذرة والبول حرام والحرام فرض
اجتنابه لا خلاف في ذلك باحسان بن ابيس بن ابيس باحمد بن عبد الملك
بن ابيس باحمد بن اسمعيل الصانع باسلمان بن حرب الواسطي باحمد بن
سليم عن ابي نعام عن ابي نصره عن ابي سعيد الخدري قال

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ فَيُخْلَعُ عَلَيْهِمَا فَوْضَعُهُمَا
 مِنْ يَدَيْهِ فَيُخْلَعُ الْقَوْمُ نَعْلَهُمْ فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ لَمْ خُلِعْتُمْ نَعْلَكُمْ قَالُوا رَأَيْنَاكَ
 خُلِعْتَ خَمْعَنَا فَقَالَ إِنْ جِئْتُمْ لِي أَتَانِي فَأَخْبِرُونِي فِيهِمَا قَدْ رَأَيْتُمْ
 قُلْتُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلْيَنْظُرْ لِي عَلَيْهِ فَإِنْ
 كَانَ فِيهِمَا قَدْرٌ وَإِذَا فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا هَذَا أَبُو نَعْمَانٍ هُوَ
 عَبْدُ رَبِّهِ تَعَالَى وَأَبُو نَضْرَةَ هُوَ الْمُنْذَرُ بْنُ مَالِكِ الْعَبْدِيُّ كَلَّهَا
 ثَقَفُهُ مَا عَمِدَ اللَّهُ بِزَيْجٍ مَا عَمِدَ بَنُو إِسْحَاقَ بْنِ السَّيِّمِ مَا بَنُ الْأَعْرَبِيِّ
 مَا أَبُو دَاوُدَ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ عَنِ الْأَفْدَاعِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
 عَجَلُونَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِيمَنْ الْأَذَى يَخْفِيهِ فَيُطَهِّرُهَا
 التُّرَابُ هَذَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ رُوَيْحَةَ عَنْ هُرَيْرَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ فِيمَنْ أَصَابَ عَلَيْهِ
 الدُّرُوكُ قَالَ يَمْسَحُهُ وَيَعْلِي فِيهِمَا هَذَا عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ كَانَ
 يَمْسَحُ نَعْلَيْهِ مَسْحًا شَدِيدًا وَيَعْلِي فِيهِمَا وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ
 وَأَبِي مَوْسَى وَأَصْحَابُنَا قَالَ عَلَى الْفُسْلِ بِالْمَاءِ وَغَيْرِهِ يَتَعَلَّقُ عَلَيْهِ
 اسْمُ سَيِّدٍ قَوْلُ سَكَنَ النَّبِيُّ بِالْمَاءِ وَبِالْكَهْنِ فَكُلُّ غَسَلٍ مَسْحٌ وَلَيْسَ كُلُّ
 مَسْحٍ غَسْلٌ لَكِنِ الْغَسْلُ الَّذِي رَوَيْنَاهُ عَنْ أَبِي دَاوُدَ مَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
 طَائِفٌ

٦٣٠
 لِي مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ ابْنِ عَجَلُونَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ
 عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ الْأَذَى خَفَعَهُ
 أَوْ نَعْلَهُ فَلْيَمْسَحْهُمَا التُّرَابَ وَهَذَا زَائِدٌ عَلَى حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَخْدَرِيِّ فِي
 الْمَسْحِ بِبَانَا وَحَسْبُكَ عَلَى هَذَا فَوَاجِبٌ أَنْ يُضَافَ الزَّائِدُ إِلَى الْأَنْقِصِ حَكْمًا
 فَيَكُونُ ذَلِكَ اسْتِعْمَالًا لِجَمِيعِ الْأَنْبَاءِ لِأَنَّ مِنْ اسْتَعْمَلَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ
 لَمْ يَخَالَفْ خَبْرًا فِي سَعِيدٍ وَمَنْ اسْتَعْمَلَ خَبْرًا فِي سَعِيدٍ خَالَفَ خَبْرًا فِي هُرَيْرَةَ
 وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ لَا يَحْرُمُ إِزَالَةُ النِّجَاسَاتِ حَيْثُ كَانَتْ إِلَّا بِالْمَاءِ
 حَاسِنُ الْعُدَّةِ فِي الْمَقْعَدِ خَاصَّةً وَالْبَوْلُ فِي الْأَحْلِيلِ خَاصَّةً فَيُزَالُ
 بِغَيْرِ الْمَاءِ وَهَذَا مِمَّا كَانَ تَرْكُهُ فِي أَكْثَرِ النُّصُوصِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْبَابِ
 وَغَيْرِهِ وَلَمْ يَقْسُوا سَائِرَ النِّجَاسَاتِ عَلَى النِّجَاسَةِ فِي الْمَقْعَدِ وَالْأَحْلِيلِ وَهِيَ
 أَصْلُ حُلِّ النِّجَاسَاتِ قَالَ عَلِيُّ بْنُ رُوَيْحَةَ وَهَذَا خِلَافٌ لِهَذِهِ النُّصُوصِ
 الْمَذْكُورَةِ وَلِلْقِيَاسِ هَذَا وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا أَصَابَ الْخُفَّ وَالْحُلَّ رُوثٌ
 نَوْسٌ أَوْ حُمَارٌ أَوْ بِلَاقِي رُوثٍ كَانَ فَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ قَدَرِ الدَّرْهِمِ الْبَغْلِيُّ لَمْ
 يَجُزْ أَنْ يَعْلَى بِهِ وَكَذَلِكَ إِنْ أَصَابَتْهُمَا عُدَّةُ إِنْسَانٍ أَوْ دَمٌ أَوْ نَتْنٌ فَإِنْ
 كَانَ قَدَرُ الدَّرْهِمِ الْبَغْلِيُّ فَأَقْلُ اجْزَاءِ الصَّلَاةِ بِهِ فَإِنْ كَانَ كَلَّ مَا ذَكَرْنَا
 بِالنِّجَاسَةِ اجْزَاءُ أَنْ يَحْكُمَهُ نَقَطٌ ثُمَّ يَعْلَى بِهِ وَإِنْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ رَطْبًا

لم يجز الصلاة به الا ان يغسله بالماء فان اصاب الخف ببول انسان
او حمار او مالا يؤكل لحمه فان كان اكثر من الدرهم البغلي لم تجزه الصلاة
به ولم تجزه فيه مسح اصلا ولا بد من الغسل بالماء كان يابساً او رطباً
فان كان قدر الدرهم البغلي فاقبل جازان يصلي به وان لم يغسله ولا مسح
قال وأما بول النسي فالصلاة فيه جائزة مالم يكن كثيراً
فاحشاً وكذلك بول ما يؤكل لحمه ولم يحد في الكثير الفاحش من
ذلك حدّاً فان كان فيها خروء مالا يؤكل لحمه من الطير او ما يؤكل
لحمه منها وكان اكثر من قدر الدرهم فالصلاة به جائزة مالم يكن
كثيراً فاحشاً فان كان كل ذلك في الجسد لم تجز ازالته إلا بالماء
وأما ما كان من ذلك في الثوب فجوز ازالته بالماء وغيره من المائعات كلها
وعجب من ذلك انهم لم يتعلقوا بالنهي عن الورد في ذلك التبة ولا قاسوا
على شيء من النصوص في ذلك ولا قاسوا النجاسة في الجسد على النجاسة
في الجسد وهي العذرة في المخرج والبول في الاحليل ولا قاسوا النجاسة في الثياب
على الجسد ولا تتعلقوا في اقولهم في ذلك بقول أسيد من الامة قبلهم وهذه
اقوال يبنى محمد الله تعالى على السلامة عندها وبالله تعالى التوفيق هـ
ويسألون قبل كل شيء ان وجدوا تغليظ بعض الناس وتخفيف
بعضها

بعضها في قرآن اوسنة اوقياس اللهم الا ان الذي جأ في ازالة التغليظ
قد خالفوه كالانا يلغوا فيه الكلب وكالعذرة فيما يستجى
فيه فقط هـ

مسألة وتطهير القبل والدبر من البول والماء والماء
من الرجل والمرأة لا يكون الا بالماء حتى يزول الاثر او بتلدئة أحجار
متغايرة فان لم تنق فعلى الوتر ابداً يزيد كذلك حتى ينق لا من ذلك
لا يعكس في شيء منها غايلاً وبالتراب او الرمل بهاد عدد ولعمري ما زال
الاثر فقط على الوتر ولا بد ولا يجزى احد ان يستنجي بيديه ولا هو
مستقبل القبلة فان بدا بنج البول اجزت تلك الاحجار باصافها لمخرج الغائط
وان بدا بنج الغائط لم تجزه من تلك الاحجار لمخرج البول الا ما كان لا رجع
عليه فقط هـ ما عبد الله بن يوسف ما عبد بن فتح ما عبد الوهاب
ابن عيسى ما عبد بن محمد ما عبد بن علي ما عبد بن الجليل ما عبد
ابن المشي ما عبد الرحمن بن مهدي ما سفيان الثوري عن الامش
ومصور بن المعمر كلها عن ابراهيم النخعي عن عبد الرحمن بن بزيه
عن سلمان الفارسي قال قال الناس المشركون ان انا صاحبكم يعلمكم
كل شيء حتى المرأة فقال سلمان اجل انه نافع ان يستنجي

أحمد بن أبيه أو مستقبل القبلة ونفا ناعن الروث والعظام وقال
لا يستحب أحدكم بدون ثلثة أحجاره ما محمد بن سعيد بن نبات
عبد الله بن نصر بن قاسم بن أصح أرا محمد بن وضاح ماموس بن معاوية
ما وكيع بن الحجاج عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن عبد الرحمن بن يزيد
عن سلمان الفارسي أن بعض المشركين قال له إني لأرى صاحبكم يعلمكم
حتى الجراه قال أجل أمرنا أن لا نستقبل القبلة ولا نستحب بايماننا ولا نكتفي
بدون ثلثة أحجار ليس فيهن ربيع ولا عظم ما عبد الله بن ربيع ما محمد بن
معاوية ما أحمد بن شعيب أرا الشقاق بن إبراهيم هو بن زهير أرا أبو معاوية
ما الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان الفارسي قال
أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا أن يستقبل القبلة لئلا يطأوا بول أو يستحبوا
بأسمائنا ونكتفي بأقل من ثلثة أحجار هو ما أحمد بن محمد بن الجصور ما أحمد
ابن سعيد ما عبد الله بن يحيى بن يحيى ما مالك عن ابن شهاب عن
أبي إدريس الخولاني عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
والا استجمرت فأوتره ما عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ما إبراهيم
ابن أحمد ما الفربري ما البخاري ما محمد بن بشار ما محمد بن جعفر نا
شعبه عن عطاء بن أبي ميمونة سمع أنس بن مالك قال

كان

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء فاحمل وانا غلام
أداة من ماء وعذره ليستحبى بالماء ما عبد الله بن يوسف ما أحمد
ابن فتح ما عبد الوهاب بن عيسى ما أحمد بن محمد ما محمد بن علي ما سلم
ابن الحجاج ما قتيبة بن سعيد ما أسعيل هو بن جعفر عن العلاء بن عبد
الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا ما ورويه أيضا من طريق جابر بن عبد الله
وقال أبو حنيفة ومالك باق شيئا استحبى دون عدد فأنقأ أجزاءه
وهذا خلاف ما يرويه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه نفى أن يكتفى
أحد بدون ثلثة أحجار وأمر بالوتر في الاستحجار وما نعلم لهم متعلما
الا أنهم ذكروا اثر فيه أن عورضي الله عنه كان له عظم ومجول يستحب
به ثم يتوضأ ويصلي وهذا لا حجة فيه لأنه اشك ما مجر واما عظم
وقد خالفوا عمر في المسح على العمامة وغير ذلك ولو صح لكان لا حجة في
أحمد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما وقد خالفه سلمان
وغیره من الصحابة رضي الله عنهم فأخبروا أن معكم الاستحجار وما علمهم
أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن لا يكتفى بدون ثلثة أحجار ما
فان قيل أمره عليه السلام بثلثة أحجار هو للفاط والبول معا

فوق حصل واحد أقل من ثلاثة أحجار قلنا هذا باطل لأن النص
قد ورد بان لا يستجبا بأقل من ثلاثة أحجار ومسح البول لا يسمى استجبا
فحصل النص في الاستجبا والخبر ان لا يحري أقل من ثلاثة أحجار وحصل
النص مجمل في ان لا يحري أقل من ثلاثة أحجار على البول نفسه وعلى
النجوس ما قلنا ومسح البول باليمين جائز وكذلك مستقبل
القبلة لأنه لم يثبت عن ذلك في البول وإنما نهى في الاستجبا فقط وقال
الشافعي رحمه الله عنه ثلاث مسحات بحجر واحد وإجاز الاستجبا
بكل شيء حاشا العظم والروث والحمره والقصب والجلود التي
تدبغ وهذا أيضا خلاف لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بان
لا يكتفى بأقل من ثلاثة أحجار فان ذكرنا حديثا رواه ابن أبي الزهري
سند ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا غوط
أحدكم فليمسح بثلاث مرات هـ فليسلى ابن أبي الزهري ضعيف
والذي رواه عنه محمد بن يحيى السخاني وهو مجهول ولومع لما كانت
فيه حجة لأنه ليس فيه ان تلك المسحات تكون بحجر واحد فلو كان
في زياده هذا لا يحل هـ وأما من قال ان حديث من استجمر فليوتر
معلم من حديث الثلاثة أحجار قلنا هذا خطأ بل كل حديث
منها

منها قائم بنفسه فلا يحري من الأحجار الثلاثة لرجوع فيها ويحري
من التراب الوتر ولا يحري غير ذلك مما لا يسمى أيضا إلا الماء فان كان
على حجر نجاسة غير الرجيع اجزا ما لم يأت عنه نهى هـ ومن جاء عنه ان
لا يحري الثلاثة أحجار سعيد بن المسيب والحسن وغيرهما فان ذكر
ذاكر حديثا روينا من طريق ابن العيص الخبر في عن أبي سعيد
أبو أيوب سعد عن أبي هريرة مسندا من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن
ومن لا يدرج فان الحصن مجهول وأبو سعيد أبو سعد الخبر لذلك
فان ذكرنا حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم فاذا قبلت
المعصية فدعى الصلوة فاذا أدبرت فاغسل عنك الدم وصلى هـ
فهذا عموم منه صلى الله عليه وسلم لنوع الدم ولا يبالى بالسؤال اذا كان
جوابه عليه السلام قائما بنفسه غير مردود نصير إلى السؤال هـ نا
عبد الرحمن بن عبد الله مابراهيم بن أحمد مابن العزبري مابن البخاري
مابن محمد بن المثنى مابن يحيى هو ابن سعيد القطان عن هشام هو ابن
عروة حديثي فاطمة هي بنت المنذر بن الزبير عن اسماء بنت أبي
بكر الصديق قالت أنت امرأة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
أرايت احدا نا يحض في الثوب كيف تصنع قال تحت ثوبه ثم

بقومته بالماء ونفضه وتصل في فيه وسحقان يستعمل في غسل
 المحيض شيئا من مسك هـ ما عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا
 ابراهيم بن حمد نا المعري نا البخاري نا يحيى نا ابن عينة عث
 منصور ابن صفية عن امه عن عائشة ان امرأة سألت النبي صلى
 الله عليه وسلم عن غسلها من المحيض فامرها كيف بغسل قالت
 خذ افرصة من مسك فتطهري بها قلت كيف انظهر قال تطهري
 بها قلت كيف قال سبحان الله تطهري فاجتدسها الى فقال
 تسبي بها ازال الدم هـ ما عبد الله بن يوسف ما احمد بن قح ما عبد الوهاب
 ابن عيسى ما احمد بن محمد نا احمد بن علي نا مسلم نا الحجاج نا احمد بن
 سعيد الدارمي نا حبان نا ابن مفلح نا وهب نا منصور نا هوان
 صفية عن امه عن عائشة ان امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم
 كيف اغتسل عند الطهر فقال خذي افرصة ممسكة
 فترضي بها ثم دعي نحو حديث سفیان هـ قال علي امر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بان تطهر بالفرصة المذكورة وهي القطعة
 وان يتوضأ بها وانما معناه ان يغتسل بها او يغتسل بالفرصة المذكورة
 فرضا لعلها عليه السلام كيف يتوضأ بها او كيف تطهر فلام
 يغسل

يغسل كان ذلك نهي واجب مع صحة الاجماع جيل بعد جيل على ان
 ذلك ليس واجبا لم يزل النساء في كل بيت ودار على عهدنا صلى الله
 عليه وسلم الى يومنا هذا تطهرن من الحيض فاما قال احدثان هذا فرفوض
 ويكفي من هذا كله انه لم يستند هذا اللفظ الا من طريق ابراهيم
 ابن مهاجر وهو ضعيف ومن طريق منصور بن صفية وقد ضعف
 ليس من صحيح بروايته فسقط هذا الخبر جملة وللحمد لله رب العالمين
 وكل ما امرنا الله تعالى او رسوله عليه السلام فيه بالتطهير او الغسل
 فلا يكون الا بالماء او بالتراب ان عدم الماء الان ما في نقص ماله بغير
 الماء فنقص عنده لما ماله عبد الله بن يوسف ما احمد بن قح نا
 عبد الوهاب بن عيسى نا احمد بن محمد نا احمد بن علي نا مسلم نا الحجاج
 نا ابو بكر بن ابي شيبة نا ابو بكر نا احمد بن محمد نا فضل
 عن ابي مالك الاشجعي هـ وقال ابو بكر نا ارياب نا ابي زائدة
 هو زكريا عن ابي مالك هو سعد بن طارق عن ربيع بن خراش
 عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوء على
 الناس سلاط قد حرقها وحبعت لنا الارض كلها مسجدا وحبعت
 تربتها لنا طهورا اذ لم نجد الماء هـ ولا شك وان كل غسل ما مر به

في الدين فهو تطهر وليس كل تطهر غسل فصح انه لا يطهر الا بالماء
او بالتراب عند عدم الماء وقال ابو حنيفة دم السائر اكثر
ام قل لا ينحس الثوب ولا للجسد ولا الماء ودم البرافيت والتوكذيك
واما سائر الدماء كلها فان قليلها وكثيرها يفسد الماء واما
في الثوب والجسد فان كان في احدهما منه مقدار الدرهم البغلي
فاقل فلا ينحس ويصلي به وما كان منه اكثر من قدر الدرهم البغلي
فانه ينحس ويبطل به الصلاة فان كان في الجسد فلديزال
الا بالماء واذا كان في الثوب فانه يزال بالماء وبأبي شي ازاله من غير
الماء فان كان في خف او نعل فان كان يابساً اجزا فيه للرك فقط
وان كان رطباً لم يجز الا الغسل بأي شئ غسله وقال
مالك ازاله ذلك كله ليس قرضا ولا يزال الا بالماء وقال
الشافعي ازالته قرضا ولا يزال الا بالماء قال علي قال الله تعالى ما
جعل عليكم في الدين من حرج وقال تعالى لا يكلف الله نفساً
الا وسعها وقال تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
وبالضرورة ندرى انه لا يمكن الا نفضا كدم البرافيت ولا من
دم الجسد فاذا ذلك كذلك فلا يلزم من غسله الا ما لا حرج فيه والقصير
ما هو

ما هو في الوسخ وفرق بعضهم بين دم ماله نفس سائله ودم
ماله نفس له نفس سائلة وهذا خطأ لانه قول لم يأت به قوت ولا سنة
ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس ه وفرق بعضهم بين الدم
المسفوح وغير المسفوح وتعلقوا بقوله تعالى اود ما مسفوحا
وقد قال تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ه فمما
كل دم وكل ميتة فكان هذا شراً زاد على الآية الاخرى ولم
ينص تعالى من تحريم الميتة ماله نفس سائلة ماله نفس سائله لها
نسالة بعضهم في الدرهم البغلي حديث ساقط ثم لو صح لكان عليهم
لان فيه الاعادة من قدر الدرهم بخلاف قولهم ه وقال بعضهم قيس
على الدرهم قيل لهم فهلا قسموه على حرب الاحليل ونحو البول وحكمهما
والاستنجا سواء وقد توصوا بقياسهم هذا اذ لم يروا ازاله ذلك من
الجسد بما يزال به من الدرهم ه وأما من لم يغسل ذلك فوضا قاله
المرادنا خلافة لقوله وبالله تعالى التوفيق ه

الله والمهدي تطهيره بالماء يغسل مخرجه من
الخصية وينضح بالماء مامس منه الثوب ه قال مالك يغسل
بمصر كله ما احمد بن محمد بن الحيسور ما احمد بن عبد الله بن ابي

دليم ما بن وضاح ما يحيى بن يحيى ما مالك عن أبي النضر مولى عمر
 ابن عبد الله عن سلم بن يسار عن المقداد بن الأسود أن
 علي بن أبي طالب أمره أن يسأل له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من الرجل إذا دنا من امرأته فخرج منه المنى قال فسالت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال إذا وجد أحدكم ذلك فليضع
 فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة هـ ما عبد الله بن ربيع ما ابن منج
 ما ابن السكيت ما الفرير ما البخاري ما أبو الوليد هو الطيالسي
 ما زائدة عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن
 أبي طالب قال كنت رجلاً مذاً فموت رجلاً ميتاً النبي صلى الله
 عليه وسلم لمكان أبنته فقال فقال توضأ وغسل ذكرك
 ما حماد بن أحمد ما عباس بن أصبغ ما محمد بن عبد الملك بن أسد
 ما بكر بن حماد ومحمد بن وهاب قال بكر بن أسد ما حماد بن
 زيد وقال ابن وضاح ما أبو بكر بن أبي شيبة قال ما اسمعيل
 ابن عيسى وزيد بن هارون ثم انفق حماد واسمعيل وزيد كلهم
 عن محمد بن اسحاق ما سميد بن عبيد بن السباق عن أبيه عن
 سهل بن حنيف قال حماد في حديثه كنت القامن الذي شدة
 فمكت

فمكت أكثر الفضل منه ثم انفقوا كلهم قال سالت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن الذي فقال بيك منك من هو
 قال أريت ما نصيب ثوبي منه قال ما أخذك من ماء وضغ
 ثوبك حيث ترى أنه أصابه هـ قال علي غسل يخرج
 المذي من الذكر يقع عليه اسم غسل الذكر كما يقول القائل إذا
 غسله غسلت ذكوري من البول فإرادته الحطب فمكت كله
 شريح لا دليل عليه هـ وقال بعضهم في ذلك بطلان
 فيقال له معانوا ذلك بالقوانين من العقائد فإذا فهو بلغ وهذا
 الخبر يريد علي بن أبي حنيفة قوله أن النجاسات لا تزال من الجسد إلا بالماء
 ورواه من الساب بنير المأ هـ فان تعلقوا بان عائشة رضي الله عنها
 كانت يجير إزالة دم الحيض من الثوب بالريق فيسألهم فان
 ابن عمر كان يجر مسح الدم من المحاجم بالحصاة دون غسل ولا حجة
 إلا فيما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم هـ
 هـ وتطهير الأثر إذا كان لكتابي من
 سكت ما عجب تطهره منه بللاً وعلى كل حال إذا لم يجد غيرها سوا
 الخفافه نجاسة ولم تعلم فان كان أنا مسلم فهو لها هرفان من

فيه ما يلزم اجتنابه فبأي شيء ازاله كما ما كان من الطهارات
الا ان يكون لم حمار اهل او ودعه او شحمه او ثبنا منه فليجوز
ان ياتوا بالمالا ولا بد هـ ما بنو بن عبد الله بن معيب بن الوعسي
ابن ابي عيسى ما احمد بن خالد بن ابن وضاح ما ابو بكر بن ابي شيبه
عن محمد بن بشر ما سعيد بن ابي عروبه عن ايوب السخثاني عن ابي
قلوبه عن ابي ثعلبه الحنفي انه قال ما بنى الله انا ما رضى اهلها اهل
كتاب يحتاج منها الى قدورهم وانيتهم وقال عليه السلام لا
تقربوها ما وجدتم بدا فاذالم تجدوا بدا فاغسلوها بالماء والطهور او شربوا
ما عبد الله بن يوسف ما احمد بن قح ما عبد الوهاب بن عيسى
ما احمد بن محمد ما احمد بن علي ما مسلم بن الحجاج ما محمد بن عباد وقيبه
قالا ما احام هو ابن اسمعيل عن يونس بن عيسى عن سلمه بن الاشعث
قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خيبر ثم ان الله
فتحها عليهم فلما امسا الناس اليوم الذي فتح عليهم اوقدوا نيرانا
صغيرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذه النيران على
اي شيء توقدون قالوا على لحم قال على اي لحم قالوا على لحم حمرانسيه
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهرقوها
والكسروها

واكسروها فقال رجل يا رسول الله او نهريقها ونغسلها قال
او ذاك هـ قال علي قد مضى ان كل غسل امر به في الدين فهو طهر
وكل تطهير فليكون الا بالماء وبالله تعالى التوفيق هـ ما بنو بن
ان يقاس تطهير الانا من غير ما ذكرنا من الحمر الا هليه على تطهيره
من لحم الحمر لان النصوص اختلفت في تطهير الانية من الكلب
ان لم للحمار فليس القياس على بعضها اول من القياس على بعض
ان كان القياس حقا ولا يجوز ان يضاد الى ما حكم فيه رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما لم يحكم لانه يكون عليه قول ما لم يقل
في شرعا في الدين لم ياذن به والوقوف عند او امره عليه السلام اول
من الوقوف عند الدرهم البغلي وملك العروق الفاسدة هـ
مسألة فان ولع في الانا كلب اى انا كان
واي كلب كان كلب صيد او غيره صغيرا او كبيرا فالغرض
اهريق ما في ذلك الانا كائنا ما كان ثم يغسل بالماء سبع
مرات لولهن بالتراب مع الماء ولا بد وذلك الماء الذي يطهر به الانا
المرحلول فان اكل الكلب في الانا ولم يلع فيه او دخل رجله
فيها او وقع بكماله منه لم يلزم غسل الانا ولا هرق ما فيه ابنة

وهو حلال طاهر كله كما كان وكذلك لو ولغ الكلب
في بئمه في الأرض أو في بئانسان أو فيم لا يسي أنا فلو يلزم غسل شيء
من ذلك ولا يهرق ما فيه والولوغ هو الشرب فقط لا لموسى
لعاب الكلب أو عرقه الجسد أو الثوب أو الأنا أو متاعا ما والصيد
فمريض إزالة ذلك بما أزاله ما كان أو غيره ولا بد من كل ما ذكرنا
الأمن الثوب فلو يزال إلا بالماء ما عباد الله بن يوسف ما أحمد
ابن فتح ما عبد الوهاب بن عيسى ما أحمد بن محمد ما أحمد بن علي نا
مسلم بن الحجاج ما علي بن حجر السعدي ما علي بن مسهراريا الأحمش
عن أبي زرير وأبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم إذا ولغ الكلب في آفأ أحدكم فليرقه ثم ليغسله
سبع مرار ما وبه إلى مسلم ما زهير بن حرب ما اسمعيل بن ابراهيم
بن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم طهور أنا أحدكم إذا ولغ فيه الكلب
أن يغسله سبع مرات أولا هن بالتراب ما عباد الله بن بريح نا
محمد بن إسحاق بن السليم نا ابن الأعرابي نا ابو داود نا أحمد بن حنبل
نا يحيى بن سعيد القطان نا شعبة نا ابو التياح عن مطرف بن عبد الله
ابن الشخير عن ابن مفضل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الصلاة
ثم قال

ثم قال ما لهم ولها ما فرقتص في كلب الصيد و كلب الغنم وقال
عليه السلام إذا ولغ الكلب في الأنا فاغسلوه سبع مرات والثامنة عفوه
بالتراب ما قال علي فامر عليه السلام بهرق ما في الأنا إذا
ولغ الكلب فيه ولم يخص شيئا من شيء ولم يأمر عليه السلام باجتنا
بما ولغ فيه في غير الأنا بل نهى عن اضاعة المال وقد جاهدنا المخير
بروايات شتى في بعضها والسابعة بالتراب وفي بعضها أحدا هن
بالتراب وكل ذلك لا يختلف ما لأن الأولى هي بدو شك أحدا
الصلوات وفي لفظة الأولى بيان آتة هي فمن جعل التراب في أولاهن
فقد جعله في أحدا هن بدو شك واستعمل اللفظين معا ومن جعله في غير
أولاهن فقد خالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن يكون
ذلك في أولاهن وهذا لا يجوز وبدو شك ندرى أن يعفوه بالتراب
في أولاهن تطهير ثامن إلى السبع غسلات وأن تلك الغسلات سابعة
لغيرهن إذا جتمع وبهذا تقع الطاعة لجميع الفاظه عليه السلام لما نوره
في هذا الخبر ولا يجزى بديل التراب غيره لأنه تعدى لحد رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولما الذي يغسل به الأنا طاهر لأنه لم يأت نهي باجتنا به
في شريعة إلا ما أخبرنا بها عليه السلام وما عدا ذلك فهو مما لم ياذر الله تعالى

وهذا خطأ لأن عموم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأمر بهرقه
أولى أن تتبع هـ وأما قياس التحذير على الكلب فخطأ ظاهر ولو كان
القياس حقاً لأن الكلب بعض السباع لم يحرم إلا بعموم تحريم لحوم
السباع فقط وكان قياس السباع وما ولغت فيه على الكلب الذي
هو بعضها والتي يحوز كل صيدها إذا علمت كهيولى من قياس
التحذير على الكلب وسواء لم يجز أن يقاس التحذير على الكلب في حوز
التخاذه وأكل صيده فكذلك لا يجوز أن يقاس التحذير على الكلب
في عدد غسل الآثام ولو غفغ فكيف والقياس كله بالعلم وقال
مالك في بعض أقواله يتوضأ بذلك الماء ويترج في غسل الآثام سبع مرات
فمره لم يره ومره راء وقال في قوله آخر بهرق الماء ويغسل
الآثام سبع مرات فإنه كان كسائر ما بهرق لكن يغسل الآثام سبع مرات
ويوصل ما فيه ومره قال بهرق كل ذلك ويغسل الآثام
سبع مرات هـ قال عـ وهذه تعارض ظاهر الخطأ لا
النسب تتبع في بعضها ولا القياس طرد فيها ولا قول أحد من الصحابة
والتابعين رضي الله عنهم قلد فيها هـ وروى عنه أنه قال في لاراه
عظيماً أن بعد إلى رزق من رزق الله فبهرق من أجل كلب بلغ فيه هـ
قال عـ

قال علي فيقال لمن احتج بهذا القول أعظم من ذلك أن يخالف أمر الله
تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بهرقه وأنهم مما استغفتموه
أن تعتمد والى رزق من رزق الله تعالى فيبهرق من أجل عصفورات
فيه بقدر من الله تعالى بهرقه فأت قالوا المصغور الميت حرام قلنا
نعم لم يخالفكم في هذا ولكن لما بيع الذي مات فيه حلال فتحرى حكم
الحلال من أجل مباحته المحرم هو بالحل إلا أن يأمر بذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم فيقطع أمره ولا يتعد أحد ولا يضاف إليه ما لم
يقول هـ وقال إبراهيم بن علقمة بهرق كل ما بلغ فيه الكلب
أي شيء كان ككبرام قل ومن توضأ بذلك الماء أعاد الوضوء والصلوات
أبداً ولا يغسل الآثام إلا مرة هـ قال علي وهذا قول لا يحفظ عن
أحد من الصحابة ولا من التابعين إلا أننا رويناه عن إبراهيم أنه قال
فيما بلغ فيه الكلب اغسله وقال مرة اغسله حتى تنقيه ولم
يذكر حذراً وهو قول يخالف لسنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم التي أوردنا وكفا بهذا خطأ واحتج له بعض مقلديه بأن
قال أن أبا هريرة وهو أحد من روى هذا الخبر قد روى عنه أنه خالفه
قال علي فيقال له هذا باطل من وجوه أحد هـ أنه إنما روى

ذلك الخبر الساقط عبد السلام بن حرب وهو ضعيف ولا يجاهره
 اتج من الاعتراض على ما رواه عن أبي هريرة ابن علية عن أيوب عن ابن
 سيرين النخعي اليواق بمثل رواية عبد السلام بن حرب وإنما
 ان رواية عبد السلام على حسنها إنما هي أنه غسل الأنا ثلاث مرات
 فلم يحصلوا إلا على خلاف السنة وخلاف ما عرضوا به عن أبي هريرة
 فلو النبي صلى الله عليه وسلم اتبعوه ولا أباهرة الذي احتجوا به فادوا
 وإنما شئها أنه لو صح ذلك عن أبي هريرة لما حل أن يعترض بذلك
 على ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم لأن الجمع إنما هي في قول رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا في قول أحد غيره هـ ولأن صاحب قد نسي
 ما روى وما تار فيه هـ فالواجب إذا وجد مثل هذا أن يضعف ما
 روى عن صاحب من قوله وإن غلب عليه ما روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم لأن يضعف ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ونقلب عليه ما عن
 صاحب فهذا باطل الذي لا يحل هـ ولا يعمها أنه لو صح عن أبي هريرة خلاف
 ما روى معاذ أنه من ذلك فقد رواه من الصحابة غير أبي هريرة وهو
 ابن مغفل ولم يخالف ما روى هـ وقال بعضهم إنما كان هذا إذا
 أنزل الكلاب فلما نهى عن قتلها نسخ ذلك قال علي وهذا
 كذب

كذب حتى لو جهنم أحدها لأنه دعوى واضحة بلا دليل وتنفو
 ما لا علم لقائله به وهذا حرام هـ والثاني أن ابن مغفل روى النهي
 عن قتل الكلاب والأمير يغسل الأنا منها سبعا في خبر واحد معاً قد
 ذكرناه قبل هـ وأيضا فإن الأمر بغسل الكلاب كان في أول الهجرة
 وإنما روى غسل الأنا منها سبعا أبو هريرة وابن مغفل وأسلمها
 متأخرها وقال بعضهم كان الأمر بغسل الأنا سبعا
 على وجه المظن هـ قال علي نقل لهم أحق أمر عليه السلام
 في ذلك وبما يلزم طاعته فيه أم أمر بالحل وما لا مؤونه معصيته
 في ذلك فإن قالوا بحق وبما يلزم طاعته فيه أسقطوا عنهم بذكر
 المظن هـ وما القول الآخر فالقول يكفى مجرد لا نقوله مسلم
 وقال بعضهم قد جاء أن ربنا إنما أمر بملأها لأنها كانت تزوع المومن
 قتل له لسانا في ملأها إنما نحن في غسل الأنا من ولو غشا مع أن ذلك
 ليس فيه إلا ذكر ملأها تط وهو أيضا موضع لأنه من رواية الحسين
 ابن عبيد الله الجعفي وهو ساقط هـ وشعب بعضهم بذكر الحديث
 الذي فيه المغفرة للبني التي سقت الكلب غفها قال علي
 وهذا عجب جدا لأن ذلك خبر كان في غيرنا ولا يلزمنا شريعة من قبلنا

وايضاً فنزلهم ان ذلك الخنزير شرب فيه ما بعد ذلك والله لم
يغسل وان تلك البني عرفت سنه غسل الاثاء من ولوغ الكلب
ولم تكن تلك البني سنه ففتح بفعلها وهذا كله دفع بالراح
وجبهه كعبان سخي منه وسخى غسل من غسله وان كان
يخوضا حبه لقوله عليه السلام واغسلوه فهو امر عام قال
عليه فان انكرنا الفريق بين ما ولغ فيه الكلب وبين ما
أكل فيه او وقع فيه او دخل فيه عضوا من اعضاء غير لسانه قلنا
لهم لا يكره على من قال ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم يقل ما لم يقل عليه ولم يخالف ما امر به نبيه عليه السلام ولا
سرع ما لم يشعه عليه السلام في الدين وانما انكره على من ابطال
الصلوة بما زاد على الدرهم البغلي في الثوب من دم الدجاج فابطل
به الصلوة ولم سطل الصلوة بتخرب عظمى في دم السمك ومن ابطال
الصلوة بالكثرة من قدر الدرهم البغلي في الثوب من ضرر الدجاج
وروث الخيل ولم يبطلها باقل من ربع الثوب من بول الخيل وخرق الثوب
وعلى من ارق الماء في الكلب ولم يرق اللبن اذا ولغ فيه الكلب
وعلى من امره بهرق خمسائه رطل غير او فيه من ما وقع فيه درهم
من لعاب

من لعاب كلب فان وقع فيه رطل من لعاب الكلب كان طاهرا
لا يراق منه شيء فهذه هي المكورات حقلا ما قلنا وبالله
تعالى تتايد

مسألة فان ولغ الهر في الاثاء لم يهر ما فيه
لعنه يؤكل او يشرب او يستعمل ثم يغسل الاثاء بالآ مرة واحدة فقط
ولا يلزم ازاله لعابه مما عدا الاثاء والثوب بالآ لكن بمازاله ومن الثوب
بالآ فقط ما احمد بن محمد بن عبد الله الطائفي ما بن منج ما محمد
ابن ايوب الصوت ما احمد بن عمرو الزبيري ما عمرو بن علي الصيرفي ما ابو عامر
الضحاك بن مخلدة ما قره بن خالد عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ولغ الكلب في الاثاء فاعسله
سبع مرات والهرمره ما احمد بن محمد الجسوري ما وهب بن مسرة
ما ابن وضاح ما ابو بكر بن ابي شيبه ما زيد بن الحباب ارضا مالكا
ابن انس ارق اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة الانصاري عن حميدة
بنت عبيد بن نافع عن كعب بن عاصم بن مالك وكانت تحت
ولداي قتاده انها صبت لابي قتاده ما يتوضا به فجأت هره مشرب
فاصغها الاثاء فجعلت انظر فقال اتعجبين ما الهة اخي قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها ليست بنجس هي من الطوائف
عليكم والطوائف هـ قال علي فوجب غسل الأثام ولم يجب
أهراق ما فيه لأنه لم ينجس ووجب غسل لعابه من الثوب لأن الهرة
ناب من الباع فهو حرام وبعض الحرام حرام وليس كل حرم نجسًا
ولا كس الأما ساء الله تعالى أو رسوله عليه السلام نجسًا والحريص
والذهب حرم على الرجل وليا نجسين وقال تعالى وثيابك
فطهر وقال أبو حنيفة يهراق ما ولغ فيه الهر ولا يحرق
الوضوء به ويغسل الأثام مرة وهذا خلاف كلام رسول الله صلى
الله عليه وسلم من رواية أبي حمزة هـ قال مالك والثوري يرضان
بما ولغ فيه الهر ولا يغسل الأثام وهذا خلاف أمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم من رواية أبي هريرة هـ ومن أمر بغسل الأثام ولو غ
الهر أبو هريرة وسعيد بن المسيب والحسن البصري وطاوس
وعطاء الأثام طابا وعطاء جملته بمنزله ما ولغ فيه الكلب هـ ومن
أباح أن يسلم ما ولغ فيه أبو قتادة وابن عباس وأبو هريرة وأم سلمة
وعلى وابن عمر ما خلاف عنه يمح قول أبي هريرة كقولنا نعمًا
والحمد لله رب العالمين هـ

مسألة

مسألة وتطهير جلد الميتة أي ميتة كانت ولو أضاف
جلد خنزير أو كلب أو سبع أو غير ذلك فإنه بالدماغ باي شيء دبح
ظاهر فإذا دبح حل بيعه والمصلحة عليه وكان كجلد ما ذبح مما يحل
أكله إلا أن جلد الميتة المذكور لا يحل أكله حال حاشا جلد الإنسان
فأنه لا يحل أن يدبغ ولأن يسلم ولا بد من دفعه وإن كان كافراً
وصوف الميتة وشعرها وریشها وبرها حرام قبل الدماغ حلول
بعده وعظمها وقرنها مباح كله لا يحل أكله ولا يحل بيع الميتة ولا
الاستفاد بشعرها ولا عصبها هـ في أحمد بن قاسم ما أن قاسم بن محمد
ابن قاسم ماجدي بن أصبغ ما محمد بن اسمعيل الترمذي بالتحديث
ما سفيان ثوابه عنه ما زيد بن أسلم أنه سمع عبد الرحمن بن وعلة
المصري يقول سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول أيها الهاب دبح فقد طهره ما
حام ما بن سرج ما ابن الأعرابي ما الدرر ما عبد الرزاق عن معمر عن
الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على شاه لولاه لميمونه ميتة قتل
أفاد انتقم بها بها قالوا وكيف وهي ميتة ما رسول الله قال إنما

ما لحماها ما عبد الله بن ربيع ما محمد بن معاوية ما احمد بن شعيب
 ما قيس بن سعيد ما صفوان بن عيسى عن الزهري عن عبد الله
 بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مر على شاه ملقاء فقال لمن هذه قالوا لميمونة قال
 ما عليها لو اسفحت ما هابها قالوا انما هي ميتة قال انما حرم الله اكلها
 ما عبد الله بن يوسف ما احمد بن فتح ما عبد الوهاب بن عيسى
 ما احمد بن محمد ما احمد بن علي ما مسلم بن الحجاج ما يحيى بن يحيى وابو بكر
 ابن ابي شيبة وعمرو الناقد وابن ابي عمير كلهم عن صفوان
 ابن عيسى عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس
 تصدق على مولا لميمونة شاه فماتت فربها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال هذا خير مما هابها قد بقتوه
 فاستغفروا فقالوا انما ميتة فقال انما حرم الله اكلها ما احمد بن
 ما ابن منير ما ابن الاعرابي ما الديري ما عبد الرزاق ما ابن جريح
 عن عطاء عن ابن عباس اخبرني ميمونة ان شاه ماتت فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الا يغتم اهابها ما عبد الله بن
 ربيع ما محمد بن معاوية ما احمد بن شعيب ما عبد الله بن سعيد
 ما معاذ

ما معاذ ابن هشام الد سئوى حدثني ابي عن قتادة عن الحسن
 عن الجوث بن قتاده عن سلمة بن المحقق ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في غزوة تبوك دعا بآمن عند امرة فقالت ما عندي الا ف
 قربة لي ميتة قال ليس قد دبغتها قالت بلى قال فان دبغها
 ذكاتها ما احمد بن محمد الجسوري ما احمد بن الفضل الد سنوري
 ما محمد بن جرير الطبري ما محمد بن حاتم ما هشيم بن منصور
 ابن زاذان عن الحسن ما جوث بن قتاده التيمي قال كان مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال في حديث ذكره فان دبغ الميتة
 طهورها قال علي بن جوث وسلم لها محبة ه
 ما عبد الله بن ربيع ما محمد بن معاوية ما احمد بن شعيب ما قيس
 ابن سعيد ما الليث بن سعد عن يزيد بن ابي حبيب عن عطاء
 ابن ابي رباح عن جابر بن عبد الله انه سمع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة ان الله ورسوله
 حرم بيع الخمر والميتة والدم والخنزير والاصنام فقبل يا رسول الله
 ارايت شحوم الميتة فانه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود
 ويستصبح بها الناس قال لا هو حرام قال الله اليهود ان الله لما

حرم عليهم شحومها اجملوه ثم باعوه فاكلوا ثمنه ه قال
 علي ذهب احمد بن حنبل الى انه لا يحل استعمال جلد الميتة وان دبح
 وذكر ما ناه عبد الله بن ربيع ما محمد بن معاوية ما احمد بن شعيب
 ارياحمد بن قدامه ما جرير عن منصور عن الحكم بن عتيبة
 عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن عبد الله بن عكيم قال
 كتب النبي صلى الله عليه وسلم ان لا تستفغوا من
 الميتة ما هاب ولا عصب ه قال علي وهذا خبر صحيح ولا يخالف
 ما قبله بل هو حق لا يحل ان ينفع من الميتة ما هاب الا حتى يدبح كما
 في الاحاديث الاخرى اذ ضم قوله عليه السلام بعضها الى بعض فرض
 ولا يحل ضرب يمونها ببعض لافها كلها حق من عند الله عز وجل
 قال تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى وقال
 تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا وروى
 عن عائشة ام المؤمنين ما سئل في غاية الصحة دباغ الاديسم
 ذكاته وهذا عموم لكل اديسم ه وعن ابن عباس عن ام المؤمنين
 سمينة انها دقت جلد شاه ميتة فلم تزل تبذره حتى يلى
 وعن عمر بن الخطاب دباغ الاديسم ذكاته ه وقال ابراهيم النخعي في
 جلود

جلود البقر والغنم سميت قد بيع انها سباع ولبس ه وعن الاوزاعي
 اباحة بيعها ه وعن سفان الثوري اباحة الصلوة فيها ه وعن
 الليث بن سعد اباحة بيعها ه وعن سعيد بن جبير في الميتة
 دباغها ذكاتها وابعاح الزهري جلود النور واجمع بما جاء عن النبي
 صلى الله عليه وسلم في جلد الميتة وعن عمر بن عبد العزيز وعروة
 ابن الزبير وابن سيرين مثل ذلك ه وقال ابو حنيفة جلد الميتة
 اذا ربيع وعظامها وعصبها وعشها وصفوها وشعرها ووبرها وقرنها
 لا بأس بالانتفاع بكل ذلك وبيعه حايض والصلوة في جلدها اذا
 دبح حايض اي جلد كان حاشا جلد الخنزير ه وقال مالك
 لا خير في عظام الميتة وهي ميتة ولا يصل في شيء من جلود الميتة وان
 دقت ولا يحل بيعها اي جلد كان ولا يستقال عن جلود ما يوطئ
 لحمه اذا دقت جاز العقود عليها وان يضرل عليها وكسره
 الاستقاء فيها ما جره لنفسه ولم يمنع من ذلك غيره وراى
 جلود السباع مباحة للجلوس والغزلبه ولم ير جلد الحمار وان دبح لا
 يجوز استعماله ولم يجز استعمال قرن الميتة ولا سنها ولا لظفها
 ولا ريشها وابعاح صرف الميتة وشعرها ووبرها وكذلك ان

أحدث من حي هـ وقال الشافعي يتوضأ في جلود الميت
إذا دبغت أي جلد كان الأجلد كلب أو خنزير ولا يطهر بالدباغ
لا صوف ولا شعر ولا وبر ولا عظم ولا قرن ولا ريش
الجلد وحده فقط قال علي أما باحه أبي حنيفة
المصعب والمصعب من الميتة فخطا لأنه خلط بالأنزاع الذي
أوردنا أن لا ينفع من الميتة ما هاب ولا عصب وجأ للهر بابا حه
الاهاب إذا دبغ فبقي المصعب على التحريم والمصعب عصب بلوصه
وكذلك يفرقه بين جلود السباع والمتاب وجلد الخنزير خطا
لأن كل ذلك ميتة محرم ولا تعلم هذه التفاريق ولا هذا القول
عن أحد قبله هـ وإنما يفرق مالك بين جلد ما موك كل لحم وجلد
مالا يوكل لحمه فخطا لأن الله تعالى حرم الميتة كما حرم الخنزير
ولا فرق قال تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير
ولا فرق بين كبش ميت وبين خنزير ميت عنده ولا عندنا
ولا عند مسلم في التحريم هـ وكذلك يفرقه بين جلد الحمار وجلد الباع
خطا لأن التحريم جاء في السباع كما جاء في الخبث ولا فرق والعجب أن الحمار
لا يحبرون الانتفاع بجلده الفرس إذا دبغ ولحمه إذا ذكي حلال بالنص
ويحبرون

ويحبرون الانتفاع بجلد السبع إذا دبغ وهو حرام لا تعلم فيه الزيادة بالنص
وكذلك منعه من الصلاة عليها إذا دبغت خطا لأنه معروف بين
وجوه الانتفاع بلونص قرآن ولا سنة ولا قول صاحب ولا تابع ولا
قياس ولا تعلم هذا التفریق عن أحد قبله هـ وأما تفرقة الشافعي
بين جلود السباع وجلد الكلب والخنزير خطا لأن كل ذلك ميتة
حرام سواء ودعواه أن معنى قول الله عليه السلام إذا دبغ لاهاب
فقد ظهر أن معناه أنه لا يطهره خطا وقول بلوصه أن هو على
ظاهره أنه حينئذ طهر ولا تعلم هذا التفریق عن أحد قبله قال
علي أما كل ما كان على الجلد من صوف أو شعر أو وبر فهو بمعد
الدباغ طاهر لا قبل الدباغ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد علم أن
على جلود الميتة الشعر والريش والوبر والصوف فلم يأمر بإزالة ذلك ولا بإباح
استعمال شيء من ذلك قبل الدباغ وكل ذلك قبل الدباغ بمقتضى الميتة
حرام فكل ذلك حرام وكل ذلك بعد الدباغ طاهر ليس ميتة فهو
مطهر حاشا أكله هـ وإذا هو حلال فلباسه في الصلاة وغيرها
وسع كل ذلك داخل في الانتفاع الذي أمر به عليه السلام وإن أزيل
ذلك عن الجلد قبل الدباغ ولم يجز الانتفاع به منه وهو حرام إذا لم يخل

للدباغ فيه وإن أزيل بعد الدباغ فقد طهر فهو حلال بعد كسائر
المباحات حاشا أكله فقط هـ وأما العظم والريش والقرن وغيره
ذلك من الحي بعض الحي والحي باح ملكه وبنيه لا مانع من ذلك
نفسه وكل ذلك من الميتة ميتة وقد صح تحريم النبي صلى الله عليه وسلم
بيع الميتة وبعض الميتة ميتة فلا يدخل بيع شيء من ذلك والانتفاع
ببعض ذلك جائز لقوله عليه السلام إنما حرم أكلها فأباح
ما عدا ذلك إلا ما حرم باسمه من بيعها والأدهان يشعورها ومن
عصبها ولحمها هـ وأما شعر الخنزير ونحوه فحرم كله لا يحل أن يملك
ولا أن يتخضع بشيء منه لأن الله تعالى قال أولم تحزير فله وجس
والضير لرجع إلى أقرب مدحون فالحزير حله وجس والوجس واجب
اجتنابه بقوله تعالى وجس من عمل الشيطان فاجتنبه حاشا
للجلد فإنه بالدباغ طاهر بجموع قوله عليه السلام أي الأهاب دبع فقد
طهره قال علي وأما جلد الإنسان فقد صح نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن أمثله والسخ أمثله فلدخل المثل بكافر
ولا مؤمن ومحرمه عليه السلام بالقائه قتل كفاً بذكر في القلب
فوجب دفن كل ميت كافر ومؤمن وبالله تعالى التوفيق هـ

مسألة

مسألة وأنا الخمران تخلت الخمر فيه فقد صار
طاهراً يتوضأ فيه ويشرب وإن لم يغسل فإن أهرقت أزيل الخمر
ولا بد بأي شيء من المطهرات أزيل ويطهر لأنها حينئذ سواء كان
نخاراً أو عوداً أو خشباً أو نحاساً أو حجاراً أو غير ذلك هـ أما الخمر
فمحرمه بالنص والاجتماع المتفق فواجب اجتنابها قال
تعالى إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان
فاجتنبه هـ فإذا تخلت الخمر وخلت فالحل حلال بالنص طاهره
باعتدائه بنبيع بآحمد بن إسحاق باب الأعرابي بالبوذود ما
عثمان بن أبي شيبة بآحمد بن هشام بأسفيان قال شوري عن
عاصم بن دينار عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ندم الأدم الخمر فمعه السلام ولم يخف والخمر ليس خمر لأن
الحلال الطاهر هو غير الحرم الرجس بؤسك فإذا لم يهرصك
أصله ولا أثر لها في الأنا فليس هناك شيء يجب اجتنابه وإزالته هـ وما
إذا طهر أثر الخمر في الأنا، فهي هناك بؤسك فإزالتها واجتنابها
فرض ولا نص ولا إجماع في شيء ما يمينه نزل به فمع أن بعض شيء
أزيلت به فقد أدى ما علينا من إيجابها والحمد لله رب العالمين

وإذا زليت فالأنا طاهر لانه ليس هناك شيء يجب اجتنابه
من اجله هـ

_____ الله والمشي طاهر في الماء كان اوفى للجسد
اوفى الثوب ولا يجب ان لا والبصاق مثله ولا فرق ما حمام
يا ابن مفرج ما ابن الاعرابي ما الدرري ما عبد الرزاق عن سفيان
الثوري وسفيان ابن عيينه كلاهما من منصور بن المعمر عن
ابراهيم النخعي عن همام بن الحارث قال _____ ارسلت عائشة ام المؤمنين
الى ضيق لها تدعوه فقالوا هو يغسل جنباه في ثوبه قالت
يفسده لقد كنت افركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه
وسلم هـ فانكرت رضي الله عنها غسل المني هـ ما عبد الله
ابن يوسف ما احمد بن فتح ما عبد الوهاب بن عيسى ما احمد
ابن محمد ما احمد بن علي ما مهمل بن الحجاج ما احمد بن جابر الحنفي
ابو عاصم ما ابو الاوصان عنه سيب عن خرقه عن عبد الله
ابن شهاب الخولي قال _____ كنت نازلا على عائشة فاحتمت
في ثوبي فغسستها في الماء فارتق جبرته لعائشة فاجبرتها فبعت
الي عائشة ما حملك على ما صنعت بثوبك قلت رأيت ما رى الناس
في منامه

في منامه قالت هل رأيت فيها شيئا قلت لا قالت فلورأت شيئا
غسلته لقد رأيتني والى لاحكه في ثوب رسول الله صلى الله عليه
وسلم باسطا نظري هـ _____ الرواية بهر كذاب من تحوص
بلو علم وقال كانت تفرقه بالماء هـ ما حمام ما عباس بن اصبح ما احمد
ابن عبد الملك بن اعمى ما احمد بن زهير بن حرب ما موسى بن اسمعيل
ما احمد بن سلمه اراحماد بن ابي سلمان عن ابراهيم بن الاسود بن يزيد
ان عائشة قلت كنت اترك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيصلي فيه هـ وقد رواه ايضا علقمة بن قيس والحارث بن نوفل
عن عائشة مسندا وهذا تواتره هـ وصح عن سعد بن ابي وقاص انه
كان يفرك المني من ثوبه هـ وصح عن ابن عباس في النبي يصيب
الثوب هو بمنزلة الخنثى والبزاق اسجه ما ذخره او خرقه ولا _____
ان شئت الان تعذره او تكفه ان يرا في ثوبك وهو قول _____ سفيان
الثوري والشافعي وابي ثور واحمد بن حنبل وابي سليمان وجميع اصحابهم
وقال مالك هو نجس ولا يرى غسله الا بالآ وروينا غسله عن
عمر بن الخطاب وابي هريرة وأنس وسعيد ابن المسيب هـ وقال
ابو حنيفة هو نجس فان كان في الجسد منه اكثر من الدرهم البعطي يخرج

في الاثما فان ~~عليه~~ كان قدر الدرهم البغلي فاقبل جزاء
 بغيره لما فان كان في الثوب او النعل او الخف منه اكثر من قدر
 درهم البغلي فان كان رطبا لم يجز الاغسله باي مايع كان فان
 كان يابسا وكان قدر الدرهم البغلي فاقبل وان كان رطبا اجزا
 منه فقطه **هـ** وروينا عن ابن عمر انه قال ان كان رطبا فاغسله
 ان كان يابسا فمحه **قال** علي واجتنب من راي عكسه
 حتى يحد يث رويانه من طريق سلمان بن يسار عن عائشة ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان يغسل المني وكنت اغسله من ثوب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم **هـ** وقالوا خارج من مخرج البول فنجس
 لذلك وذكر واحد يارويانه من طريق ابي حذيفة عن سفيان
 الثوري مرق **قال** عن الاعمش **روى** قال **عن** منصور بن ابراهيم
 عن همام بن الحارث عن عائشة في المني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يأمر بحتته **هـ** **قال** علي وكل هذا لجة لهم فيه
 اما الصحابة رضي الله عنهم فقد رويانه عن عائشة وسعد وابن
 عباس مثل قولنا واذا تنازع الصحابة رضي الله عنهم فليس بعضهم
 اولى ببعض بل الرد حينئذ واجب الى القران والسنة **هـ** واما حديث
 سلمان

سلمان بن يسار فليس فيه امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بغسله ولا ما زلت له ولا انه نجس وانما فيه انه عليه السلام كان
 يغسله وان عائشة كانت تغسله وانما عليه السلام است
 على الوجوب **هـ** وقد ما عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد با ابراهيم
 ابن احمد بن الفرري بالخاري ما مالك بن اسمعيل ما زهير هو ابن
 معاوية ما محمد عن ابن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 راي تخامة في القبله فحكه بيده وروى كراهته لذلك فلم يكن
 هذا دليله عند حضورنا على نجاسة التخامة وقد يغسل المني ثوبه
 مما ليس نجسا **هـ** واما حديث سفيان فانما انفرد به ابو حذيفة
 مرسى بن مسعود النهدي بصري ضعيف متعفف كثير الخطا
 روى عن سفيان البواطل **قال** احمد بن حنبل فيه شبهه
 لا شيء كان سفيان الذي يحدث عنه ابو حذيفة ليس هو سفيان
 الذي يحدث عنه الناس **هـ** واما قولهم انه عرج من مخرج البول فلا
 حجة في هذا الا انه لا يحكم للبول ما لم يظهر وقد قال الله تعالى من
 بين فرث وديم لبنا خالصا فلم يكن خروج اللبن من بين الفرث
 والدم نجسا له فسقط كل ما تعلقوا به وبالله التوفيق **هـ** وقال بعضهم

يفسده رطباً على حديث سامان بن يسار ونحوه يا بساً على سائر
 الأحاديث ه قال علي وهذا باطل لأنه ليس في حديث الخواري
 وهذه فحصل هذا المعنى على الكذب والتعميم إذ زاد في الأخبار
 ما ليس فيها ه قال علي وقال بعضهم معنى كنت أفرقه
 أي بالما قال وهذا كذب أغروزيه في الخبر فتعريف وفي بعض
 الأخبار كما أوردنا يا بساً بطمري ه قال علي ولو كانت
 نجساً لما ترك الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم يُصلي به ولأخبره
 كما أخبره إذ صلى بنعليه وفيهما قدر فخلعهما وقد ذكرناه
 بإسناده قبل هذا وبالله التوفيق

مسألة وإذا هرقتم العذرة أو الميتة أو تغيرت
 فصارت رماً أو تراباً فكل ذلك طاهر وتيمم بذلك التراب برهان
 ذلك أن الأحكام إنما هي على ما حكم الله عز وجل بها أي من ما يقع عليه
 ذلك الاسم الذي به خاطبنا الله عز وجل فإذا سقط ذلك الاسم فقد
 سقط ذلك الحكم لأنه غير الذي حكم الله تعالى فيه ه والعذرة
 غير التراب وغير الرماد وكذلك الخمر غير الخمر والانسان غير الدم الذي
 منه خلقة والميتة غير التراب ه

مسألة

مسألة ولعاب المؤمنين من الرجال والنساء الجنب منهم
 والمجانس وغيرها ولعاب الخيل وكل ما يؤكل لحمه وعرق كل ذلك
 ودفعه وسور على ما يؤكل لحمه طاهر مباح للصلاة ه بأعبد الرحمن
 ابن عبد الله بن خالد بن درهم بن أحمد بن العزري البخاري ما على
 ابن عبد الله بن يحيى لقوا بن سعيد القطان بأحمد بن بكر عن أبي رافع
 عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نقيه في بعض لمزق المدينة
 وأبو هريرة جنب قال فأحسب عنه فذهبت وأغسلت ثم جئت
 فقال ابن كنت يا أبا هريرة قلت كنت جنباً فذكرت أن
 أجالسك وأنا على غير طهاره قال سبحان الله أن المؤمن لا يحس ه
 قال علي وكل ما يؤكل لحمه فله خلاف فإنه طاهر قال تعالى
 يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وكل حلل فهو طيب
 والطيب لا يكون نجساً بل هو طاهر وبعض الطاهر طاهر بلا شك
 لأن الكل ليس هو شيئاً غيراً لبعضه إلا أن باقي نص تحريم بعض
 الطاهر موقوف عنده كالدم والبول والرجيع ويكون مستثاناً من جملة
 الطاهر وسقاسا برها على الطهاره وبالله تعالى التوفيق ه

مسألة ولعاب الكفار من الرجال والنساء الكافرين

وغيرهم نجس كله وكذلك العرق منهم والدع وكل ما كان
 منهم هـ ولعاب كل ما لا يحل اكل لحمه من طائر وغيره من
 خنزير او كلب او قراوس او فارحاشا الضع فقط وعرق كل
 ما ذكرنا ودمه حرام واجبا اجتنابه **ب** هـ ان ذلك قول الله
 عز وجل انما المشركون نجس وسقط جـ ان بعض النجس نجس
 لان الكحل ليس هو شيئا غير ابعاضه **ف** ان قيل ان معناه نجس
 الدين قيل هـ نعم ان ذلك كذلك اوجب من ذلك ان المشركين
 طاهرين حاشا لله من هذا وما فهم قط من قول الله عز وجل انما المشركون
 نجس مع قول نبينا صلى الله عليه وسلم ان المؤمن لا نجس ان
 المشركين طاهرون ولا عجب في الدنيا اعجب من يقول في من نقس
 الله تعالى انهم نجس انهم طاهرون ثم يقول في المتى الذي لم يات
 قط بنجاسته نقس انه نجس **و** يمكن من هذا القول سماعة ونجد
 الله على السادة هـ **ف** ان قيل قد ابيح لنا نكاح الكافيات
 ووطئهن قلنا نعم واي دليل في هذا ان لعابها وعرقها ودمها طاهر
 فان قيل انه لا يقدر على الخفض من ذلك قلنا خطا بل يفعل في
 ما سبه من لعابها وعرقها كالذي يفعل اذا مسه بولها او دمها او
 ما سبه

ما سبه فربما لا فرق ولا حرج في ذلك هـ ثم هـ ان الله اوضح لهم ذلك
 في نساء اهل الكتاب من ان لهم طهارة رجالهم وطهارة النساء والرجال من غير
 اهل الكتاب فان قلوا قلنا ذلك قياسا على اهل الكتاب قلنا
 القياس كله باطل ثم لوحنا ان هذا كان هذا منه عين الباطل لان
 اول بطلانه ان علمهم في طهارة الكتابيات جواز نكاحهم وهذه
 الملة معدومة باقوارهم في غير الكتابيات والقياس عندهم لا يجوز
 الا بطله جامعة بين الحكمين وهذه علم مفرقة لا جامعة وبالله
 تعالى التوفيق هـ **و** انما كل ما لا يحل اكله فهو حرام بالنقض و
 الحرام واجبا اجتنابه وبعض الحرام حرام وبعضه واجبا اجتنابه واجبا
 اجتنابه هـ وروينا من طريق شعبه عن قتادة عن ابي الطفيل
 قال سمعت حذيفة بن اسيد يقول في الدجال ولا يسخر له
 من الطايا الا لئلا يحار فهو رجس على رجس وقد قال احمد بن حنبل
 عرق الحمار نجس هـ **و** اما استئنا الضع فلما ما عبد الله بن ربيع
 يا محمد بن اسحاق ملا ابن الاعرابي ما ابو داود ما مسدد ما ابو عوانه
 عن ابي بشر عن ميمون بن مهران عن ابن عباس قال
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السبع وعن

كل يخلب من الطير هـ وبه الى ابي داود ما محمد بن عبد الله الخزاعي نا
 جريد بن حازم عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عبد الرحمن بن ابي عمار عن
 جابر بن عبد الله قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضبع
 قال هو صيد ويجعل فيه لبش اذا صاده الحرم هـ
 مسالة وسور كل كافر وكافره وسور كل ما
 يورث لحمه او يورث لحمه من خنزير او سبع او حمار اهل اوداج محلي
 او غير محلي اذا لم يظهره فضالك للعاب ما لا يورث لحمه اثر فهو طاهر جلال
 حاشا ما ولغ فيه الكلب فقط ولا موجب غسل الا ثامن يبي منه حاشا
 ما ولغ فيه الكلب والهر فقط **س** رها ان ذلك ان الله عز وجل
 حكم بطهارة الطاهر وتنجيس النجس وتخريم الحرام وتحليل الحلال
 وحرم ان يتعدى حدوده فعلى ما حكم عز وجل انه طاهر فطاهر
 ولا يجوز ان يتنجس ببلد قاة النجس له لان الله عز وجل لم يوجب ذلك
 ولا رسوله صلى الله عليه وسلم وكل ما حرمه الله تعالى فانه لا يجل
 ببلد قاه الحلال له لان الله تعالى لم يوجب ذلك ولا رسوله صلى الله
 عليه وسلم ولا فرق بين من ادعا ان الطاهر تنجس ببلد قاه النجس
 وان الحلال يحرم ببلد قاه الحرام وبين من عكس الامر فيقال بل
 النجس

النجس يطهر ببلد قاه الطاهر والحرام يجل ببلد قاة الحلال وكذا
 القولين بالطل بل كل ذلك باق على حد ثم استعز به في
 الان باق نفس بخلاف هذا في شيء ما فوقف عنده ولا يتعدى
 الى غيره فاذا شرب كل ما ذكرنا في آاء او اكل او ادخل عضو
 منه او وقع فيه فسوره حلال طاهر ولا تنجس بشي مما ماتته
 من الحرام والنجس الان يظهر بعض الحرام في ذلك الشيء فبعض الحرام
 حرام صكنا قدما حاشا الكلب والهر فقد ذكرنا حكم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والمحدثه راسب العالمين هـ وقال
 ابو حنيفة ان يثرب في الانا شيء من الحيوان الذي يورث لحمه فهو طاهر
 والوضوء بذلك المأجائر الفرس والبقر والضأن وغير ذلك سواء
 وكذلك اسوار جميع الطير ما اكل لحمه وما لم يورث لحمه من بقر
 او حمار او كلب او فرس او سبع او خنزير فهو نجس ولا يحوى الوضوء به
 ومن يوضا به اعاد ابدا وكذلك ان وقع شيء من لعابها في ماء غيره
 قال وهذا وما لا يورث لحمه من الطير سواء في القياس
 ولعنني اربع القياس واستحسن قال علي هذا فرق فاسد ولا
 نعلم احد اقبله فرق هذا الفرق ولين كان القياس حقا فلقد

أخطأ في تركه للفق وفي استحسان خلاف الفق ولأن كان القياس
 باطلا فلقد أخطأ في استعمال الباطل حيث استعمله ودان به وقال
 بعض القائلين حكم المايح حكم اللحم المماس له قال على هذه
 دعوى يلد دليل وما كان هكذا فهو باطل وأيضا فان كان
 اراد ان الحكم لهما واحد في التحريم فقد كذب لان لحم ابن ادم حرام
 وهم لا يجوزون ما شرب فيه وادخل فيه لسانه وان كان
 اراد في نجاسة والطهارة فن له نجاسة اللحم الذي لا يوصل لحمه مادام
 حيا ولا دليل على ذلك ولا يكون نجسا الا ما جاز النص بانه نجس
 والا فلو كان كل حرام نجسا لكان ابن ادم نجسا وقال مالك
 سور الحمار والبغل وكل ما لم يوصل لحمه طاهر كسور غيرها ولا
 فوق قال وأما ما أكل الخيف من الطير والسباع فان شرب
 من ماء يتوضأ به وكذلك الدجاج التي تاكل النتن فان توضأ به
 لم يعد الا في الوقت فان شرب شيئا من ذلك لبنا فان سقى في مقاره
 قد لم يوصل وان لم يرف في مقاره فلا بأس قال ابن القاسم
 صامبه يتوضأ به ان لم يجد غيره ويتيم اذا علم انها تاكل النتن
 وقال ما لا بأس بلباب الكلب قال على احابه
 الاعاده

الجماعه في الوقت خطأ على أصله لانه لا يخلو من ان يكون اذا الصلوة
 والطهارة كما امر اولم يؤدها كما امر فان كان اذا الصلوة و
 الطهارة كما امر فلا يحل له ان يصلي ظهريين ليوم واحد في وقت واحد
 وكذلك سائر الصلوات وان كان لم يؤدها كما امر فالصلوة عليه
 ايذا وهي تودي عنده بعد الوقت وقد قال بعض المتعصبين
 انه اذا سأل بهذا السؤال فقال صلى الله عليه وسلم لم يصلي فلما انصهر عليه هذا
 وكقول الله تعالى وما ريت اذ ربيت وليكن الله ربي قال
 علي وهذا الاحتجاج بالآية في غير موضعها اتبع من القول الموهوم له بذلك
 لان الله تعالى اخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرم اذ رمي ولكنه تعالى
 هو ما هذا الناس الذي صلى ولم يصل من صلاته عنه فلا بد للصلوة
 ان كانت موجودة منه من ان يكون لها فاعل كما كان للرمية
 ريم وهو الخالق عز وجل اذ وجود فعله فاعل له محال وضل وليس
 من اقوال اهل التوحيد هو ان كانت الصلوة التي امر بها موجودة منه
 لم يمسها على اصلهم ابدا وما قول ابن قاسم ان لم يجد غيره
 يتيمه ويتيم اذا علم انها تاكل النتن قسامي لانه اما ما وما
 ما فلن كان ما فانه لبن كان يحوي الوضوء اذ لم يجد غيره

أنما في تركه القبح وفي استئذان خلع القبح ولئن كان القياس
 ما ملأ فلقدا خطأ في استعمال الباطل حيث استعمله ودان به هـ وقال
 وميض القائلين حاكم المايح حاكم اللحم المماس له قال علي هذه
 دعوى بلا دليل وما كان هكذا فهو باطل وأيضا فان كان
 اراد ان الحكم لهما واحد في التحريم فقد كذب لان لحم ابن ادم حرام
 وهم لا يجرون ما شرب فيه وادخل فيه لسانه هـ وان كان
 اراد في النجاسة والطهارة فن له نجاسة الحيوان الذي لا يוכל لحمه ما دام
 حيا ولا دليل على ذلك ولا يكون نجسا الا ما جاء النص بانه نجس
 والا فلو كان كل حرام نجسا لكان ابن ادم نجسا هـ وقال مالك
 سور الخمر والبخل وكل ما لم يוכל لحمه طاهر كسور غيرها ولا
 فرق قال وأما ما أكل الخنزير من الطير والسباع فان شرب
 من ما لم يتوضأ به وكذلك الاجاج التي ما أكل النتن فان توضأ به
 لم يعد الا في الوقت فان شرب شيئا من ذلك لبنا فان سقى في مقاره
 قد لم يוכל وان لم يرفق مقاره فلا بأس هـ قال ابن القاسم
 صاحبه يتوضأ به ان لم يجد غيره ويتيم اذا علم انها تأكل النتن هـ
 وقال ما من لابس بلباع الكلب هـ قال علي احابه
 الاعاده

٨٦
 الامامة في الوقت خطأ على أصله لانه لا يخلو من ان يكون اذا الصلاة
 والطهارة كما امر اولم يؤدها كما امر فان كان اذا الصلاة و
 الطهارة كما امر فلا يحل له ان يصلي ظهريين ليوم واحد في وقت واحد
 وكذلك سائر الصلوات وان كان لم يؤدها كما امر فالصلاة عليه
 ابدا وهي تؤدي عنده بعد الوقت وقد قال بعض المتعصبين
 له اذا سأل بهذا السؤال فقال صلى الله عليه وسلم ولم يصلي فلما انصرف عليه دفعا
 كقول الله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى قال
 علي وهذا الاحتجاج بالآية في غير موضعها اتبع من القول الموهوم له بذلك
 لان الله تعالى اخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرم اذ رمى ولكنه تعالى
 فصرها هذا الناس الذي صلى ولم يصلي من صلواته عنه فلا بد للصلاة
 ان كانت موجودة منه من ان يكون لها فاعل صانع ان للرمية
 ريم وهو الخالق عز وجل اذ وجود فعل لا فاعل له محال وضل وليس
 من اقوال اهل التوحيد هو ان كانت الصلاة التي امر بها غير موجودة منه
 لم يصحها على اصلهم ابدا هـ واما قول ابن قاسم ان لم يجد غيره
 يتيمه ويتيم اذا علم انها تأكل النتن فتسامح لانه اما ما واما
 ما فلن كان ما فانه لبن كان محرم الوضوء به اذ لم يجد غيره

وان وجد غيره لانه ما وارت كان لا يحري اذا وجد غيره فانه
لا يحري اذا لم يجد غيره ان كان ليس بما لانه لا موضح من الماء الا
التراب وادخال التيم في ذلك خطأ ظاهر لان التيم لا يحل مادام يوجد
ما يحري به الوضوء وقال الشافعي سور كل شيء من الحيوان
للغذاء اكله والحرام اكله طاهر وكذلك لعابه حاشا الطيب
والخنزير واحتج لقوله هذا بعض اصحابنا بانه قاس ذلك على اسوار
بنى ادم ولعابهم فان لعومهم حرام ولعابهم واسوارهم كل ذلك طاهر
قال على القياس طهره بالحل ثم لو كان حقا لكان هذا منه
عن الباطل لان قياس سائر السباع على الكلب الذي لم يحرم الا لانه
من حملتها ومعلوم تحريم الله تملك على لسان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم كل ذي ناب من السباع فتطرد في الكلب في حملتها بهذا
النسب ولولا له لكان حلالا ولو لم يقياسها على ابن ادم الذي لا علة
تجمع بينه وبينه لان بنى ادم متعبدون والسباع وسائر الحيوان غير
متعبدون وانما بنى ادم حلالا لذكورهم فالترجيع المباح وملك
اليمين المبيع للوطى وليس كذلك انما سائر الحيوان هـ والبيان
نساء بنى ادم حلال وليس كذلك البان انما السباع والاشنة
فظهر

فظهر خطأ هذا القياس سقيم فان قلوا قسناها على الهرة قيل
لهم وما الذي اوجب ان يقسوها على الهرة دون ان يقسوها على الخب
لا سيما وقد قسم الخنزير على الكلب ولم يقسوه على الهرة كما
قسم السباع على الهرة هذا الواسع لكم امر الهرة فكيف والنصرانات
الذي هو ثبت من حديث حميدة عن كعبته قد ورد مبينا بوجوب
غسل الانا من ولوع الهرة فهذه مقاييس اصحاب القياس كما ترون
والحمد لله على عظيم نعمه هـ

مسألة وكل شيء مايع من ماء أوزيت أو سمن
أوبان أو ما ورد أو غسل أو مرق أو طيب وغير ذلك
اي شيء كان اذا وقعت فيه نجاسة وشئ حرام يجب اجتنابه أو ميتة
فان غير ذلك لم يوقع فيه أو طعمه أو ريحه فقد فسد كله وهم
أكله ولم يجز استعماله ولا بيعه فان لم يغير شيئا من لون ما وقع فيه
ولا من طعمه ولا من ريحه فنذلك المايح حلال أكله وشربه واستعماله
ان كان قبل ذلك كذلك والوضوء ملل بذلك الماء والتطهر به
في الغسل ايضا كذلك وبيع ما كان جائزا بيعه قبل ذلك حلال
ولا معنى لتبني امره وهو منزلة ما وقع فيه بخلاف اوبصاف لان البائل

في الماء الراكد الذي لا يجري حرام عليه الوضوء بذلك
 الماء والغسل به لغرض أو غيره وحكمه التيمم إن لم يجد غيره
 وذلك الماء لما هو حلال شربه له وغيره إن لم يغير البول شيئا من
 أوصافه وحل ذلك الوضوء والغسل لغيره ٥ فلو أحدث في الماء
 أو مال خارجا منه ثم جرى البول فيه فهو طاهر كجزء الوضوء منه
 والغسل له ولغيره إلا أن يغير ذلك البول أو يحدث شيئا من
 أوصاف الماء فلا يجري حينئذ استعماله أصله لاله ولا لغيره ٥ وجائز
 السمن يتبع فيه الفار ميتا أو يموت فيه أو يخرج من حيا ذكر أو كان
 الدار أو انثى صغيرا أو كبيرا فإنه إن كان ذائبا حين يموت الفار فيه
 أو حين وقوعه فيه ميتا أو خرج منه حيا أهرف كعله ولو ألف ألف
 قطارا أو أقل أو أكثر ولم يجل الأنتفاع به جمد بعد ذلك أو لم يجده وإن
 كان حين يموت الفار فيه (أو وقوعه فيه ميتا حامدا) واتصل
 جموده فإن الفار يوحده وما حوله وبرما والباقي حلال أكله
 وبيعه والأدهان به قل أو كثير وحاشا الماء فلا يجل ببيعته انتهى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك على ما يذكر في البيوع إن
 شاء الله تعالى برهان ذلك ما ذكرنا قبل من أن
 كل ما

كل ما أحله الله تعالى وحكم فيه بأنه طاهر فهو كذلك أبدا
 ما لم يأت نقيض آخر تجزئه أو نجاسه وكل ما حرم الله تعالى أو نجسه فهو
 كذلك أبدا ما لم يأت نقيض آخر يباحته أو تطهيره وما عداهما فهو بقدر
 الحدود الله عز وجل قال تعالى تلك حدود الله فلا تعتدوها
 وقال تعالى ولا تغربوا لما تنصف الستكم العذاب هذا حلال وهذا
 حرام ٥ وقال تعالى أفرايت ما أنزل الله لكم من رزق
 فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله اذن لكم على الله تفقروا ٥ وضح
 بهذا أن الطاهر وإن العادل لا يحرم ببلوقاه الحرم والحرم لا يحل ببلوقاه
 الحلال بل الحلال حلال كما كان والحرم حرام كما كان والطاهر طاهر
 كما كان والنجس نجس كما كان إلا أن يرد نص بإحاله حكم من ذلك
 فسرما وطاعة والأقوال ولو نجس الماء بما يلقيه من نجاسات ما طهر
 شيئا أبدا لأنه كان إذا حب على النجاسة لغسلها نجس على قولهم
 ولا بد وإذا نجس وجب تطهيره وهكذا أبدا ولو كان ذلك لتنجس
 البحر والأنهار والجداول كلها لأنه إذا تنجس الماء الذي خالطته النجاسة
 نجس من يتنجس الماء الذي يماشه أيضا ثم يجب أن يتنجس ما مسه
 ما مسه أبدا وهذا لا يخلص منه فان قالوا في شيء من ذلك لا ينجس

تركوا قولهم ورجعوا إلى الحق وتناقضوا وفي إجماعهم معنا على
بطلان ذلك وعلى تطهير المخرج والدم في الغم والثوب والجسم
اقرار بأنه لا نجاسة إذا ظهرت فيه عين النجاسة ولا يحرم إلا ما ظهر
فيه عين المضموم على تحريمه فقط وسائر قولهم فاسد ه فان
فرقوا بين آما الوارد وبين الذي توده النجاسة زادوا في التخليط
بدليل ه وأما إذا تغير لون اللؤلؤ الطاهر بما مزجه من نجس
حرام أو غير طهره بذلك أو تغير ريحه بذلك فأننا حينئذ لا نعد على
استعمال اللؤلؤ إلا باستعمال الحرام واستعمال الحرام في الأكل والشرب
وفي الصلاة حرام كما قلنا ولذلك وجب الامتناع منه لأن اللؤلؤ
الطاهر حرم ولا نجس عليه ولو قدرنا على تخليص اللؤلؤ الطاهر من
الحرام والنجس لكان حلالا بحسبه وكذلك إذا كانت النجاسة أو
الحرام على جسم طاهر فارتدناها فإن النجس لم يطهر والحرام لم يحل لكنه زایل
للؤلؤ الطاهر فقدرنا على أن نستعمله حينئذ حلالا طاهرا كما كان
وكذلك إذا احتملت صفات عين النجس والحرام فبطل عنه الأسم
الذي به ورد ذلك الحكم فيه وانقل إلى اسم آخر وورد على حلال
طاهر فليس هو ذلك النجس ولا الحرام بقدر ما شئت آخر ذاك حكم آخر
ولكن

وكذلك إذا احتملت صفات عين اللؤلؤ الطاهر فبطل عنه الأسم الذي
به ورد ذلك الحكم فيه وانقل إلى اسم آخر وورد على حرام ونجس فليس
هو ذلك اللؤلؤ الطاهر بل قد صار شيئا آخر ذاك حكم آخر كالمصير
يصير خمرا والخمر يصير خلدا ولحم الخنزير تاكله وجاجة فليست خيل فيها
لحم وجاجة حلالا وكذلك يصير بولا والطعام يصير عذرة والعذرة
والبول يذ من بهما الأرض فتعودان ثمرة حلالا ومثل هذا كثير
وكنقطة ما نتج في خمرا ونقطة خمر نتج في ما فلا يظهر لشي من ذلك
أثر وهو كذا في كل شيء ه والاحكام للذسا والاسما تابعة للصفات
التي هي عليها فهي فيه المنفوق بين أنواعه وأما إباحته ببعه والاستصباح
به فأنما يبيع الجرم الحلال لا ما مزجه من الحرام وبيع اللؤلؤ حلال كما كان
قبل ومن ادعى خلاف ذلك فعليه الدليل ه ومن أجاز بيع المائعات
يتبع فيها النجاسة والامتناع بها على وابن مسعود وابن عباس وابن عمر
وابن مبرزة الأشعري وابو سعيد الخدري والقاسم وسالم وعطاء
والليث وابو حنيفة وسفيان وإسحاق وغيرهم ه فان قيل
لأن في الناس من يحرم ذلك فلا يستجيزان ما حذره لو أعطيه بلؤمن
استقامته ذلك غش والغش حرام والدين النجاسة قلنا نعم

كما ان أكثر الناس لا يستسهل ان يأخذ ما يعاومعت فيه
 مخطه مجذوم او ادخل فيه يده ولوا عطيه بالطلا وهذا عند الحاضرين
 من خصوصنا لا معنى له وليس شيء من هذا غشاً انما الغش ما كان
 في الدين والنيجه كذلك الا في الظنون العكاذبة المخالفة لأمر الله
 عز وجل على ان في القائلين بان البصاق نجس من هو أفضل من الارض
 ملوثة من مثل من قلده هؤلاء المتأخرون كما ما محمد بن سعيد بن
 نبات قال ما محمد بن عبد البر ما قاسم بن اصبح ما محمد بن عبد السلام
 الخشني ما محمد بن المنثي ما ابو عامر العقدي ما سفان الثوري عن حماد
 ابن ابي سليمان عن ربيع بن خراش عن سلمان هو الفارسي صاحب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا برقت على جلدك وانت
 متوضي فان البراق ليس بظاهر فلد نصلي حتى تغسله قال
 ابن المنثي وما محمد بن يزيد الخزازي عن النعمان بن مقسم عن
 ابراهيم النخعي قال البراق بمنزلة العذرة ولكن لا حجة في
 أحد من الناس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما حكم لبائل
 فلما ما محمد بن قاسم ما الى قاسم بن محمد بن قاسم ما حدى قاسم بن
 اصبح ما محمد بن وضاح ما حامد بن يحيى البلخي ما سفان بن عيينه عن
 ايوب

ايوب هو السخيا في عن محمد هو ابن سيرين عن ابي هريرة ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذي لا
 يجري ثم يغتسل منه ه نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ما احمد
 ابن سعيد بن حزم ما محمد بن عبد الملك بن اعمى ما عبد الله بن احمد بن
 حنبل ما الى ما عبد الرزاق ما معمر بن ايوب عن محمد بن سيرين عن
 ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سولن احدكم
 في الماء الدائم ثم يتوضا منه فلما رآه عليه السلام ان ينهي عن ذلك غير
 البائل لما سكت عن ذلك عجز اولادنا ولا تغنيانا بان يعكفنا
 علم ما لم يبد اليانا من الغيب ه فاما امور العطب فمقد مضى الكدم فيه
 واما السن فان حمام بن احمد ما قال ما ابن منرج ما ابن الاعرابي ما الزبير
 ما عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي
 هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفارة
 تقع في السن قال اذا كان جامدا فلقوها وما حولها وان
 كان مائما فلدتقربوه ه قال عبد الرزاق وقد كان
 معمر يذكر ايضا عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
 عن ابن عباس عن سيرة قال وكذلك اراد ابن عيينه ه قال

على الفارة والحية والد حاجة والحمامة والغرس أسما على واحد منها
يقع على الذكر في لغة العرب وقوعه على الأنثى وفي قوله عليه السلام
الغوها وما حولها برهات ما هنا لا يكون الأمية إذا عكن من
الحية فان قيل فان عبد الرحمن بن زياد روى عن عمر بن الزهرى
عن ابن المسيب عن ابي هريرة هذا الخبر فقال وان كان ذايبا او مايعا
فاستجوابه اوقال فاستمعوا به قلنا وبالله تعالى التوفيق
عبد الوهاب قد شك في لفظ الحديث فصح انه لم يضبطه ولا شك في ان
عبد الرزاق حفظ الحديث معروضا فلم يختلف عن معروفت
الزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة ومن لم يختلف
عليه اعقوب بالخط من اختلف عليه وأما الذى يعتمد عليه
في هذا فهو ان كذا الرواية حق فأما رواية عبد الواحد فوافقه
لما سكتنا يكون عليه لولم يرد شي من هذه الرواية لان الأصل
اباحة الانتفاع بالسن وغيره لقول الله تعالى خلق لكم
ما فى الارض جميعا هـ. وأما رواية عبد الرزاق فشرع واراد وحكم
زايد ناسخ للأباحة المتقدمة بيقين لا شك فيه ونحن على يقين
من ان الله تعالى لو اعاد حكم المنسوخ وابطل حكم الناسخ ليس
ذلك

ذلك ما نافع به الاستعمال قال تعالى لتبين للناس ما نزل
اليهم فبطل حكم رواية عبد الواحد بلوشك فيه وبالله تعالى التوفيق
نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عبد الجبار نا قاسم بن اصبح
نا محمد بن عبد السلام الخشنى نا محمد بن المثنى نا محمد بن فضيل نا
عطاء بن السائب عن مسيرة النهدي عن علي بن ابي طالب في الفارة
اذا وقعت في السن مات فيه قال ان كان جامدا فاطرحها
وما حولها وكل بقيته وان كان ذايبا فاهرقه هـ قال
علي والمؤمن وما حولها فهو اقل ما يمكن ان يورثه وارثه غلظا لأن
هذا هو الذى يقع عليه اسم ما حولها واما ما زاد على ذلك فن المأمور
بأكمله والنهي عن تضييمه هـ فان قيل فقد روى
خذوا ما حولها قدر الكف قيل هذا لما جاء رسول الله
رواية ابي جابر البياضى وهو كذاب عن المسيح فقط هـ ومن رواية
رواية شريك بن ابي نمر وهو ضعيف عن عطاء بن يسار وشريك
ضعيف ولا جهة في مرسل ولو رواه الثقات فكيف من رواية الضعفاء
ولا يجوز ان يحكم لغير الفارة في غير السن ولا للفارة في غير السن
ولا لغير الفارة في السن يحكم الفارة في السن لأنه لا نص في غير الفارة

في السن ومن الحال ان يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم حذركا في غير الفار في غير السن ثم يسكت عنه ولا يخبرنا به ويحكنا الى عالم الغيب والقول بما لا نعلم على الله تعالى وما عجز عليه السلام قط عن ان يقول لو اراد ذلك اذ وقع الخس والحرام في المايح فانملوا كذا احاش الله من ان يدع عليه السلام بيات امره ربه تعالى بتبليغه هذا الباطل المقلوع على بطلانه بلا شك ه فان قيل وانه قد روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن غاراه وقعت في ودك فقال عليه السلام اطعموها وما حولها ان كان جامدا قيل فان كان مائيا قال فاستغربه ولا تأكلوه قلنا هذا لم يروه أحد الا عبد الجبار بن عمر وهو لا يثبت ضعفه ابن معين والبخاري وابوداود والسايجي وغيرهم وايضا فليس فيه الا الفار في الودك فقط وقد قيل ان الودك في اللغة السم والورق خاصة والدم السم ه وقال ابو حنيفة ان حمرا وميتة او عذرة أو بول او نجاسة ما في ما راكدا تنجس كله قلت النجاسة او كبرت ووجب هرقه كل يوم تجزؤا من ترضاه او غتسل

او اغتسل منه ولم يحل شربه كثر الماء أو قل اذا ان سكوت اذا حرك أحد طرفيه لم يتحرك الاخر فانه طاهر حينئذ جاز ان تصهر به وشربه فان وقعت كذلك في مایع غیر الماء سرم السكوت وشربه جاز الاستصباح به والانتفاع به وبيعه ه فان وقعت نجاسة او الحرام في بئر فان كان ذلك عصفا فانما او فارة قلت فاخرجنا حين ما نا فان البير قد نجست وطهورها ان تستقي منها عشرون دلوا والباقي طاهر فان كانت دجاجة ريسورا فاخرجنا حين ما نا فطهورها اربعون دلوا والباقي طاهر فان كانت شاه فاخرجت حين ماتت او بعد ما انتخت او تفسخت ولم يخرج الفار والمصفور والدجاجة والسوا الا بعد الانتفاع او الانقراض فطهور البير ان نزع واحد النزع عند ابي حنيفة وابي يوسف ان يغلبه الماء وعند محمد بن الحسن ما يدا دليو فلو وقع في البير سنورا وفارا وخنثى فاخرج ذلك وهي احياء فالما طاهر بوضائه وسحب ان نزع منها عشرون دلوا فلو وقع فيها كلب او حمار فاخرجنا حين فلو بد من نزع البير حتى يغلبهم الماء فلو بابت شاه بالبير وجب نزعها حتى يغلبهم قل البوا او كثر وكذا لك

لويال فيها بعيد عندهم فلو وقع فيها لمرات من بعد
 الابل او ببر الغنم لم يضرها ذلك وكذلك لو وقع في الماء خرو حمام
 او خرو عصفور لم يضرها هـ قال ابو حنيفة من نوصا من
 بئر ثم اخرج منها ميتة فاراد جاجه او نحو ذلك فان كانت لم
 يفسح اعاد صلوة يوم وليلة وان كانت قد انفسخت اعاد صلوة
 ايام بلياليها وان كان طائرا راوه وقع في البئر فان اخرج ولم يفسح
 لم يمسد شيئا وان اخرج متفسخا اعاد واحدة لثلاثة ايام بلياليها هـ
 فاسترى شي من خمر اودم في بئر تزعت فلورحى في بئر عظيم
 ميتة فان كان عليه لحم اودم تجت البئر كلها ويرب نزحها فان
 لم يكن عليه لحم ولا دسم لم يجس البئر الا ان يكون عليه خنزير او
 شعرة واحدة من خنزير فان البئر كلها نجس ويجب نزحها فان
 عليها لحم اودم لم يكن لو قال ابو يوسف ومحمد لو ماتت
 ناقة في ماء في طست فغصب ذلك الماء في بئر قال ابو يوسف قد تجت
 البئر وينزع كلها هـ وقال محمد بن الحسن ينزع منها عشرون
 دلوا كما ينزع من الفارة الميتة فلو وقعت فارة في خابية ما فانت
 منب ذلك الماء في بئر فان ابا يوسف قال ينزع منها ما للماء الذي
 فيها فقط

فيها فقط وقال محمد بن الحسن ينزع الاكثر من ذلك
 الماء من عشرون دلوا هـ وقال ابو يوسف لو ماتت فارة في ماء
 في خابية فموت الفارة في بئر ورعى الماء في بئر اخرى فان الفارة
 خرج ونخرج معها عشرون دلوا فقط ونخرج من البئر الاخرى
 مثل الماء الذي رعى فيها وعشرون دلوا زيادة فقط هـ فلو
 ان فارة وقعت في بئر فاخرجت واخرج منها عشرون دلوا ثم
 رميت الفارة وتلك العشرون دلوا معها في بئر اخرى فانت
 يخرج الفارة وعشرون دلوا فقط هـ قالوا فلو ماتت في الماء صنفع
 او ذباب اوزنبور او عقرب او خنفسا او جرد او نمل او صرار
 أو سمك فطفا او اكل ما لادم له فان الماء ما هو جاز الوضوء به
 والعسل والسمك الطافي عندهم لا يحل اكله هـ وكذلك
 ان مات كل ذلك في مايع غير الماء فهو ملأ حرام الاكل هـ قالوا
 فان ماتت في الماء او في مايع غيره حله فقد تجس ذلك الماء او ذلك
 المايع لان لهادما هـ فاستدجى كلب او حمار او سبع ثم رعى
 كل ذلك في ماء راحه لم تجس الماء وان كان ذلك اللحم حراما
 لا يحل اكله وهذا كل شيء الا للخنزير وابن ادم فانهما وان

ذبحا بنحسان قال — علي فمن يقول هذه الأقوال
التي كثير من ما يأتى به المبرسم انببه منها لا يستحي من ان ينكر
علي من اتبع او امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وموجبات
القول في فهم ما امر به الله تعالى على لسان نبيه عليه السلام ولم
يتعد حد ود ما امر الله تعالى به ولكن ما رانا سنه مضاعه
الا ومما بدعة مذاعه وهذه اقوال لو تتبع ما فيها من التخليط
لقام في بيان ذلك سفر ضخم اذ كل فعل منها مصيبة في التحكم
والفساد والتناقض وانها اقوال لم يقلها قط احد قبله ولا يهافظ
من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا من قيمة ولا من قياس يعقل ولا من رأي
سديد ولا من باطل مبرور لكن من باطل تنحاذل في غاية الخفاقة
والايم انهم يوهوا برواية عن ابن عباس وابن الزبير انها نزحازنم
من زحجيات فيها وعن علي بن ابي طالب رضي الله عنه وعن
ابراهيم التيمي وعطاء الشامي والحسن وحماد بن ابي سلمان وسلمه
ابن كهيل قال — علي وعلى ما روى عن هؤلاء العترة
وهؤلاء التابعين رضي الله عنهم فمخالف لا قول ابي حنيفة واصحابه
اما علي فاننا روينا عنه انه قال في فارة وقعت في بئر فانت انه
نزع

نزع ماؤها وان قال — في فارة وقعت في بئر فتنقعت نزع
سجة دلاء فان كانت الفارة كهيته لم ينقطع نزع منها دلوات
دلوات وان كانت ممتة نزع من البئر ما ذهب المرحه وطمان
الروايات ليست واحدة منها قول ابي حنيفة اصلده وأما
الرواية عن ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما فلو صح ذلك عن
البي صلى الله عليه وسلم لم يجب بذلك فرض نزع البئر مما تقع فيها من
النجاسات وكيف عن من دونه عليه السلام لانه ليس فيه انهما
أوجبا نزعها ولا امر به وانما هو فعل منها قد ينعلونه على
طيب النفس لا على ان ذلك واجب فيبطل تعلقهم بنقل ابن عباس
وابن الزبير وأيضا فان في الخبر نفسه انه قيل لابن عباس قد
علمتنا عن من جهة الجهر فاعطاهم عسا خز فحسوه فيها حتى
نزعوها وليس هذا قول — ابي حنيفة واصحابه لان حد
النزع عند ابي حنيفة ان يغلبهم الماء فقط وعند محمد ما يدا دلو
فيقط وعند ابي يوسف كقول ابي حنيفة فمن اخل من تحت
خبر يقضى بانه حجة على من لا يراه حجة ثم يكون المخرج به أول
مخالف لما احتج فكيف ولو صح انها رضي الله عنهما أمرتا بنزعها

لما صنفان للحنفيين في ذلك حجة لانه لا يجوز ان يظن بهم الا ان
 زمزم منيرة سموت الزنجي وهذا قولنا وبويد هذا صحة الخبر عن ابن
 عباس الذي رويناه من طريق وكيع عن زكريا بن ابي زاسره
 عن الشعبي عن ابن عباس اربع لحنين الماء والثوب والانسان والارض
 وقد رويناه عن عمر بن الخطاب ان الله جعل الماء طهورا واما التابوت
 المذكورون فان ابراهيم النخعي قال في الفارة لربيعون دلوا وفي
 السنور اربعون دلوا وقال الشعبي في الدجاجة
 سبعون دلوا وقال حماد بن ابي سليمان في السنور ثلاثون
 دلوا وفي الدجاجة ثلاثون دلوا وقال سلمة بن
 كهيل في الدجاجة اربعون دلوا وقال الحسن في الفارة اربعون
 دلوا وقال عطاء في الفارة عشرون دلوا وفي السادة ثوب
 في الير اربعون دلوا فان تخلصت قاية دلوا او يترج وفي الكلب
 يقع في البئر ان خرج منها حيا عشرون دلوا فان مات فخرج حين
 موته فستون دلوا فان نفسه فاني دلوا او يترج هـ فهنا من هذه
 الاقوال قد يوافق قول ابي حنيفة واصحابه الا قول عطاء
 في الفارة دون ان نقسم بقسيم ابي حنيفة وقول ابراهيم في
 السنور

السنور دون ان يقسم ايضا يقسم ابي حنيفة فلم يحصلوا الا على
 خلاف جميع الصحابة والبطل معنى كلامهم بل يعلق بشي من
 السنن او المقاييس هـ ومن عجب ما اوردنا عنهم قولهم في بعض
 اقوالهم ان ما وضوا السلم الطاهر النظيف انجس من الفارة الميتة
 ولوروا ما التشيع عليهم بالحق لا لزمانهم ذلك في وضو رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاما ان يترصوا قولهم واما ان يخرجوا عن الاسلام
 او في وضو ابي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وقولهم
 ان حرك طرفه لم يتحرك الطرف الاخر فليت شعري هذه الحركة
 بماذا تكون اباصبح هل ام يتبينه او يهود مغزل او يوموم عالم
 او يوقوع فيل او يحصاه صيرة او يجر متجنيق او يامه دام جوف
 محمد الله تعالى على السلافة من هذه الخاليل لا سيما فترقم في
 ذلك بين الماء وسائر المائيات فان ادعوا فيها جماعا قلنا نعم كذبتم
 هذا ابن الماحشون يقول ان كل ما اصابت به نجاسة
 فقد نجس الا ان يكون غديرا اذا حرك وسطه لم يتحرك اطرافه
 وقال مالك في الير يقع فيه الدجاجة سموت فيها انه يترج
 الا ان يغلبهم الماء ولا يترك كل طعام يحسن به ويمسك من الثياب

ما غسل به وبعيد كل من توجنا بذلك الماء واغتسل به كل صلاة
صلواتها ما كان في الوقت قال فان وقعت في البئر والزغ
او الطارة فامتنا انه يستقي منها حتى تطيب نفوس منها الاستحوا
فلو وقع خمر في ما كان من توجنا منه بعيد في الوقت فقط فلو وقع شيء
من ذلك في ما عدا ما لم يسل اكله تغير او لم يتغير فان لم يسل في الماء
خبر لم يجز الوضوء منه واعاد من توجنا به ابدا فلو تغير الماء من الجاسة
المذكورة او من شيء طاهر اعاد من توجنا به وصلى ابدا فلو مات شيء
من خشاش الارض في ماء او في طعام او شرب او غير ذلك لم يضره
وموكل كل ذلك ويشرب وذلك نحو الزنبور والعقرب والقرار
والخنفساء والسرطان والصفير وما أشبه ذلك ه وقال
ابن القاسم صاحب قليل الماء يفسده الجاسة وتيمم من لم يجد غيره
فان توجنا وصلى به لم يعد الا في الوقت قال على ان كان
فوق بهذا القول بين ما ماتت فيه الوزغ والفار وبين ما ماتت
فيه الدجاجة فهو خطأ لانه قول بلبر هات وان كان ساوي
بين كل ذلك فقد ساقض قوله اذ منع من اكل الطعام المبرور بذلك
الماء واذا لم يغسل ما مسه من الشيا ثم لم يامر باعادة الصلاة الا في
الوقت

الوقت وهذا عنده اختيار لا احباب ه فان كانت الصلاة التي
يامره ما كانت ما بقي بها في الوقت تطوعا عنده فاجب معنى التطوع
فما صلح ما فسد من صلاة الفرض وان قال ان لذلك معنى
قل له فاذا الذي افسد ذلك المعنى اذ خرج الوقت وما الوجه
الذي رغبتوه من اجله فان يتطوع في الوقت ولم ترغبوه
في التطوع بعد الوقت وان كانت الصلاة التي يامره ان يأتي بها
في الوقت فرضا فكيف يجوز ان يصلي ظهري ليوم واحد في وقت
واحد وما الذي اسقطها عنه اذ خرج الوقت وهو ان الصلاة
الفرض يودعها التارك لها فرضا ولا بد وان خرج الوقت ه ثم العجب
من تنزيه اي حنيفة ومالك بين ما لادم له يموت في الماء وفي
المايمات وبين ما لدم يموت فيها وهذا فرق لم يأت به قط قران
ولا سنة صحيحة ولا سنة ولا قول صاحب ولا قياس ولا معقول
والعجب من تخد يدع ذلك بالله دم وبالبيان ندرى ان البرغوث
له دم والذباب له دم فان قالوا اردنا ما له دم سائل قليل
وهذا اراؤ في العجب ومن لحكم هذا التقسيم بين الدماء في الميتات
وانتم مجمعون معنا ومع جميع اهل الاسلام على كل ميتة فهي حرام

وبذلك جاء القرآن والبرغوث الميت والذباب الميت والعقرب
الميت والخنفسا الميتة حرام بله خلاف من أخذ من أين وقع لكم
التفريق بين أصناف الميتات المحرمات فقال بعضهم قد
أجمع المسلمون على أصل الباقلد الطبخ وفيه الدفن المست
وعلى أكل العسل وفيه النحل المست وعلى أكل اللؤلؤ وفيه الدود والجن
والدس كذلك وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعمل الذباب
في الطعام قبل لهم وبالله تعالى التوفيق إن كان الإجماع صحيح بذلك
كما ادعيت وكان في الحديث المذكور دليل على جواز أكل الطعام
سموت فيه الذباب كما زعمتم فإن وجه العمل في ذلك أحد وجهين
أما إن يقتضوا على ما صح به الإجماع من ذلك وجأ به الخبر خاصة ويكون
ما عدا ذلك بخلافه كما أصلكم أن ما لا ظاهر من الإجماع
فإنه نجس وما خرج عن أصله عندكم فأنتم لا ترون
القياس عليه سائما أو تقيسوا على الذباب كل طائر وعلى
الدفنس كل حيوان ذي أرجل وعلى الدود كل منسأب ومن أين
وقع لعلم أن تقيسوا على ذلك ما لا دم له فاختلطتم مرتين أحدهما
أن الذباب له دم والثانية اقتصاركم بالقياس على دم له دون
أن

إن تقيسوا على الذباب كل جناحين أو كل ذي روح ه فات
قالوا قسنا ما عدا ذلك على حديث الفار في السنن قيل لهم
ومن أين لكم عموم القياس على ذاك الخبر وهذا قسم على الفار
كل ذي ذنب طويل أو كل حشرة من غير الباع وهذا ما لا
انفصال لهم منه أصلد والمحجب كله من حكمهم بأن ما كان
له دم سائل فهو نجس فيقال لهم وأي فرق بين تحريم اسمه
تعالى الميتة وبين تحريمه تملك الدم فمن أين جعلتم النجاسة للدم
دون الميتة وأعرب ذلك أن الميتة لا دم لها بعد الموت فظهر
فساد قولهم بكل وجه ه وأما قول ابن القاسم فظاهر الخطأ
لأنه رأى التيمم أولى من الماء نجس فوجب أن المستعمل له ليس
مستحبا ثم لم ير إلا عادة على من صلى كذلك إلا في الوقت وهو عنده
مصلحة بغير وضوء ه وقال الشافعي إذا كان الماء غير جار
في فسو البير أو الأنا أو البقعة وغير ذلك إذا كان أقل من خمسمائة
رطل بالبعد ادعى بما قل أو كثر فإنه نجسه كل نجس
وقع فيه وكل ميتة سوا ما له دم سائل وما ليس له دم سائل
كل ذلك ميتة نجسة فسد ما وقع فيه فإن كان خمسمائة رطل

لم نجسه شيء مما تقع فيه إلا ما غير لونه وطعمه أو ريحه فان كان
ذلك في ما يع غير الماء نجس كله وحرم استعماله كثيرا كانت
أو قليلا قال أبو ثور صاحب جميع المايعات كثرلة الماء ان كان
الماء مع خمسمية رطل لم نجسه شيء مما تقع فيه الا ان يغير لونه او
طعمه او ريحه وان كان أقل من خمسمية رطل لم نجس ولم يحاف
اصحاب الشافعي وهو الواجب ولا بد على أصله فهو ان افاد خمسية
رطل من غير ما غير اوقيه فرقع فيه نقطة بول او خمر او نجاسة ما فانه
كله نجس حرام لا يحرى الوضوء فيه وان لم يظهر لذلك في اثر فلو
وقع فيه رطل بول او خمر او نجاسة ما فلم يظهر لها فيه اثر فالما ظاهر
بحرى الرتبة به ويحوز شربهم واجتج اصحاب الشافعي لقولهم
هذا بالحديث المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان غسل
الاناء من ولوغ الصعلب ومرقه وبأمره صلى الله عليه وسلم ان يستيقظ
من نومه يغسل يده ثلاثا قبل ان يذ خلعا في وضوءه فانه لا يدرك
اين بات يده وبأمره صلى الله عليه وسلم البايلى في الماء الا يتوضا
منه ولا يغتسل ويقول صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء
قلتين لم نجسه شيء ولم يعمل الخبث قالوا فقلت هذه
الاحاديث

الاحاديث على ان الماء نقل النجاسة ما لم يبلغ حدا ما قالوا وفات
القلتان حدا منصوصا عليه فيما لا يصل النجاسة منه ه واجتج
بهذا ايضا اصحاب ابي حنيفة في قولهم ثم اختلفوا في تحديد المليين
فقال بعض اصحاب ابي حنيفة القلة اقل الشئ من غصن القلتين
ها هنا القامتان ه وقال الشافعي فياروى عن ابن جريح
ان القلتين قلول وهو وان قلول هو القلة الواحدة قوتان قوتان
وشيئ قال الشافعي القربة مائة رطل وقال احمد بن حنبل
بذلك ولم يجد في القلتين حدا اكثر من انه قال مرة القلتان
اربع قرب ومرة قال خمس قرب ولم يجد الماء بارطاب وقال
ابن اسحاق القلتان ست قرب وقال وكيع
ويحي بن ادم القلة الجرة وهو قول الحسن البصري اي جرة كانت
وهو قول مجاهد وابي عبيد قال مجاهد القلة الجرة ولم يجد
ابو عبيد في القلة حدا الا طرف شيئ من يقيمهم بين الماء الجاري
وغير الجاري فان احتجوا في ذلك بان الماء الجاري اذا حالته
النجاسة ممنا وخلفه طاهر فقد علموا يقينا ان الذي خالطه النجاسة
اذا انحدر قائما ينحدر سكما هو وهم يسمون من تناوله في انحدره

يظهر به ان تواضعه وبغضه وشرب والنجاسة قد خلاصت
 وشك فوقه في نفس ما شنعوا وانكروا فان
 الما تجتمع في الفرق بين الما الجارى وغير الجارى الا ان
 شيئا انما ورد عن الما الراصد الذي يبل فيه قلنا صدقتم
 وهذا هو الحق وبذلك الامر نفسه في ذلك الخبر نفسه
 فرقنا نحن من ورد عليه النهي وهو البايلى وبين من لم يرد
 عليه النهي وهو غير البايلى ولا سبيل لا دليل لفرق بين
 ما اخذوا به من ذلك الخبر وبين ما تركوا منه وبالله
 تعالى التوفيق هـ واحتجوا بحديث الفاروق في السنن
 في ما ادعوه من قبول ما عدا الما النجاسة هـ قال
 علي هذا كل ما احتجوا به فمالهم حجة اصل غير ما ذكرنا وكل
 هذه الاحاديث صحاح ثابتة لا منكر فيها وكلها لاجتهادهم في
 شئ منها وكلها حجة عليهم لا على ما نبت ان شاء الله عز
 وجل وبه نستعين قالوا ذلك انهم كلهم باقوا لهم
 مخالفته لما في هذه الاخبار ونحن نقول بها كلها والحمد
 لله على ذلك اما حديث ولوع الكلب في الانا فان اما
 حنيفة

حنيفة واصحابه خالفوه جهارا فامر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بغسله سبع مرات اولاهن بالتراب فقالوا لم لا يردوا
 فقط فستقط تعلقهم بقولهم اول من عصاه وخالفه
 فترصوا ما فيه وادعوا فيه ما ليس فيه فاخطوا مرتين هـ وان
 مالك فقال لا يهرق الا ان يكون ما تخالف الحديث
 ايضا علانية وهو واصحابه موافقون لنا على ان هذا الخبر
 لا يتعداه الى سواه وانه لا تقاس شئ من النجاسات بولوع الطيب
 وصدقوا في ذلك اذ من ادعوا خلاف هذا فقد زاد في حكم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقله عليه السلام قطه واما الشافعي
 فانه قال ان كان ما في الانا من الما نجساية رطل فلا
 يهرق ولا يغسل الا ان كان كان فيه غير الما اهرق
 بالغا ما بلغ وهذا اليسر في الحديث اصل لا ينص ولا بدليل فقد
 خالف هذا الخبر وزاد فيه ما ليس فيه من انه ان ادخل فيه يده
 او رجله او ذنبه اهرق وغسل سبع مرات احداهن بالتراب
 وهذه زيادة ليست في كلامه عليه السلام اصله وقال
 ان ولع في الانا خنزير كان حكمه حكم ما ولع فيه الطيب يغسل

سبا احداهن بالتراب قال فان ولغ فيه سبع لم يغسل أصلاً
ولا اهرق فيقاس التزير على الكلب ولم نقس السباع على النبط
وهو بعضها وانما حرم الكلب بعموم النهي عن كل ذي ناب
من السباع فقد ظهر خلاف اقوالهم كلهم لهذا الخبر وموافقنا
نحن لما فيه فهو حجة لنا عليهم وللمحمد بن كثير ارب العالمين وظهر
فساد قياسهم وبطلانه وانه دعاوى لا دليل على يمينها وأما
الخبر فيمن استيقظ من نومه فليغسل يده ثلاثاً قبل ان يدهن يدها
وضوءه فان احكم لا يدي اين بات يده فانهم كلهم يخافون
له وقاموا ان هذا لا يجب على المستيقظ من نومه وقلنا
نحن بل هو واجب عليه وقالوا كلهم ان نجاسات الخ
احتجوا بهذه الاخبار في قبول الماء وقد قوا بها بين ورود نجاسة
على الماء وبين ورود الماء على النجاسة فانها تزال بغسله
واحدة وهذا خلاف ما في هذين الخبرين جهاراً لأن في أحدهما
تطهير الا ناسبع غسلت اولاهن بالتراب وفي الاخر تطهير
اليدين ثلاث غسلت وهم لا يقولون بهذا في النجاسات
ولو كان هذان الخبران دليلين على قبول الماء النجاسة
لوجب

لوجب ان يكون حكمهما مستعمل في إزالة النجاسات
فبطل احتجاجهم بهذين الخبرين بحجة وبه للمحمد بن ومن الباطل
المتيقن ان يكون ما ظننت به النجاسة من اليد لا يظهر الا بتلوث
غسلات فاذا تيقنت النجاسة فيها اكتفى في ازالها بغسله
واحدة فهذا قولهم الذي لا تشعنا شئ منه وهم يدعون انما
حكم المتوافق قياسهم ولا حكم اشد منافرة للمعقنين هذا
الحكم ولو قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لسفهاً وطعناً وقلنا
هو الحق لصحة ما لم نقله عليه السلام وجب اطراعه والرغبة عنه
وان توفيق انه الباطل ومن الحال أيضاً ان يكون الامر
للمتبع بغسل اليد ثلاثاً خوفاً ان يقع على نجاسة اذ لو كانت
ذلك لكانت رجلة في ذلك صعيداً ولكان باطن فخذه وباطن
اليتى اسف بذلك من يده ه وأما ما في فوق لنا
في هذا الخبر أيضاً انه ليس دليل على قبول الماء النجاسة فبطل تعلقتهم
ايضاً بهذا الخبر جملة وصح انه حجة لنا عليهم وللمحمد بن رب العالمين
فمع اتفاق جميعهم على ان هذين الخبرين لا يجملان أصلاً لسائر
النجاسات والاعتقاس سائر النجاسات على حكمها فبطل تعلقتهم
بهاه واما حديث نهى البائل في الماء الراكد عن ان يؤخرا فيه

او يقتل فانهم كلهم مخالفون له ايضا اما ابو حنيفة فانه
 قال ان كان الماء بركة اذا حرك طرفها الواحد لم
 يتحرك الطرف الآخر فانه لو بال فيها مائتا اسه ان سرق
 ان يتوضا منها ويقتل فان كانت اقل من ذلك لم يكن له ولا
 غيره ان يتوضا منها ولا ان يقتل فواد في الحديث ما ليس فيه
 من تحريم ذلك على غير البابل وخالف الحديث في ما فيه ابا حنيفة في
 احوال كثرة الماء وقلة البابل فيه ان يتوضا منه ويقتل
 وكذلك فعل الشافعي في الماء اذا كان خمسمية رطل او اقل
 من خمسمية رطل فخالف الحديث كما خالف ابو حنيفة وزاد
 فيه كما زاد ابو حنيفة واما ما لا خلاف فيه فانه
 كله وقال الله لم يتغير الماء ببوله فله ان يتوضا منه
 ويقتل وقال في بعض اقواله الله اذا كان كثيرا فبطل
 تعلقهم بهذا الخبر جملة لخالفهم له واما نحن فاخذنا
 به كما ورد منه للحد كثيرا واما حديث الثوري والسمين
 فانهم كلهم خالفوه لان ابا حنيفة ومالك والشافعي ابا حنيفة
 الاستصحاب به وفي الحديث لا تقربوه وابلح ابو حنيفة بيعه
 فبطل تعلقهم بجميع هذه الانار ووضع خلافهم لها وانما حجة
 لنا عليهم

لنا عليهم فان قيل فاسمى هذه امارات كانت
 لاندل على قول الماء للنجاسة وما فائدتها قلت اسمها
 ما اقتضاه لفظها لا يحل لأحد ان يقول انسانا من الناس ما لا يقتضيه
 كلامه فكيف رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي جاء الوعيد الشديد
 على من قوله ما لم يقل ه واما فائدتها فاعظم فائدة وهي دخول
 الحية بالطاعة لها وليعلم من تتبع الرسول من سلب على عقبيه ه
 واما حديث الثوري فادحجة لهم فيه اصل اول
 ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحث بتقار القلتين ولا
 شك في انه عليه السلام لو اراد ان يجعلها خطابين ما نقل النجاسة
 وبين ما لا يقبلها الا اهل ان يحذوها لنا بحديثنا هذا لا يحيل وليس هذا
 مما يوجب على المرء وبوكل فيه الى اختياره ولو كان ذلك لكات
 كل قلتين صغرا لم يكرها في ذلك فاما ابو حنيفة وأصحابه
 فقالوا القلة القائمة ومع ذلك فقد خالفوا هذا الخبر على ان يسلم لهم
 تأويلهم القاسد لان البيروان كان فيها قاتان او ثلث فانها
 تنجس عندهم واما الشافعي فليس حدة في القلتين باولي
 من حدة غيره من فسر القلتين بغير تفسيره وكل قول لا يبرهان له

فهو يا ملل هـ واما نحن فنقول بهذا الخبر مقارنا ونقول
ان لما اذ بلغ قتلين لم نجس ولم نقبل الجثث والقتلان هو ما وقع عليه
في اللغة اسم قتلين صغرتا ام كبيرتا ولا غدر فان القلة
التي تسع عشرة اوطال ما تسمى عند العرب قلة وليس في هذا
الخبر ذكر لقتل هجر او لا شك ان هجر قلة لا صغار او كبارا
فان قيل انه عليه السلام قد ذكر قلة لا هجر في حديث
الاسراء قلنا نعم وليس ذلك بموجب ان يكون عليه السلام
متخذ كرقلة فانما اراد من قلة لا هجر وليس تفسير ابن جبر القلتين
بأولى من تفسير مجاهد الذي قال هاجرتان ونفس الحسن لذلك
انما اي جرة كانت وليس في قوله عليه السلام هذا دليل ولا نعت
على ان ما دون القلتين نجس ويحمل الجثث ومن زاد هذا الخبر فقد
قوله عليه السلام ما لم تقبل فوجب اطلب حكم ما دون القلتين من
غير هذا الخبر ونظروا فوجدنا ما ناهى حمام قال باعنا بن ابيغ ما
محمد بن عبد الملك بن ابي نعيم نا محمد بن وضاح نا ابو علي ثقه عبد الصمد
ابن ابي سكين نا عبد العزيز بن ابي حمزة ابو تمام عن ابيه عن
شعيل بن سعد الساعدي قال قالوا يا رسول الله انك سوا من يبر
نصاعه

١٠٢
نصاعه وفيها ما ينجي الناس والناقض والجيف قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لما لا يجسه شيء هـ نا محمد بن محمد نا الجسور نا
وهب بن سره نا ابن وضاح نا ابو بكر بن ابي شيبة نا محمد بن فضال
عن ابي مالك الاشجعي عن حذيفة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم فصلنا على الناس بثلاث قد ذكر عليه السلام فيها وجمعت
لنا الارض كلها سجدا وجمعت تربتها لنا طهورا اذ لم نجد الا نعتم
عليه السلام كليا ما ولم نخسر ما من ما هـ فقالوا فانهم يقولون
ان لما اذا ظهرت فيه النجاسة تغيرت نونه وطعمه وريحه فانه نجس
فقد خالفتم هذين الخبرين قلنا معاذ الله من هذا ومن ان يقول
بل لما لا نجس اصله ولكنه طاهر عيبه لو امعنا تخلصه من
جملة المحرم علينا لاستعملناه ولكننا لم نقدر على الوصول الى التماسه
كما امرنا سقط عنا عيبه وهكذا كل شيء كثر
طاهر حجب عليه خمر او دم او بول والنوب طاهر كما كان انا لمكننا
ازالة النجس عنه صلنا فيه وان لم يمكنا الصلاة فيه الا باستعمال
النجس المحرم سقط عنا عيبه ولم يبطل الصلاة للباس ذلك الثوب
لكن لاستعمال النجاسة التي فيه هـ وهكذا كل خيزر دهن يورث

خنزير وهو كذا على شئ حاشا ما جاء النص بتحريمه بعينه فيجب
الطاعة له كالمابع بلغ فيه العكس في الآثا وصالحا الراكد للبايل
وكالسنن الذائب يقع فيه الفار ليت ولا مزيد وقد روينا من
طريق قتادة أن ابن مسعود قال لو اخطأ الماء بالدم لكان
الماء طهورا وبالله تعالى التوفيق ولو كان الماء نجس بقاءه النجاسة
للزم إذا بال إنسان في ساقه ما أن لا يحل لأحد أن يتوضأ مما هو أسفل
من موضع البائل لأن ذلك الماء الذي فيه البول والعذرة منه يتوضأ
بلوشك ولما ظهر قم أحدهم دم أو قيء فيه لأن الماء إذا دخل في النعم
النجس نجس وهو كذا أبدا والمفروق بين الماء وسائر الماءات
في ذلك مبطل متعصم قابل بطل برهانه وهذا بالكلية قال
علي وأما سنيهم علينا بالفروق بين البائل المذكور في الحديث وغير
البائل الذي لم يذكروا فيه وبذلك الفارق يقع في السنن المذكور في الحديث
وبين وقوعه في الزيت أو وقوعه في الماء ما في السنن إذا لم يذكروا شئ
من ذلك في الحديث فتشيع فاسد على يد عليهم ولو تدبروا كلامهم
لعلموا أنهم غطيتون في التسوية بين البائل وغير البائل لا كغيرهم
معنا بين الماء الراكد المذكور في الحديث وغير الراكد الذي لم يذكر فيه
ولا

والأفلية قولنا ما الذي أوجب المفروق بين الماء الراكد وغيره
ولم يوجب المفروق بين البائل وغير البائل إلا أن ما ذكر في الحديث
لا يتمد أحكمه إلى ما لم يذكر فيه بغير نص وكفرهم بين الناصب
للماء نجس عليه شربه واستعماله وهو حلال لغير الناصب له وهو البائل
وغير البائل إلا كالزاني وغير الزاني والسارق وغير السارق والشارب
وغير الشارب والمصل وغير المصل لكل ذي اسم منها حكمه
وهل الشنعة والخطا الظاهر إلا أن يرد نص في البائل فيحل ذلك الحكم
على غير البائل وهل هذا إلا أن حل حكم السارق على غير السارق
وحكم الزاني على غير الزاني وحكم المصل على غير المصل وهو كذا
في جميع الشرايع ونفوذ بانه من هذا ولو نصقوا أنفسهم لانكروا الكون
والتأقيون على أنفسهم بغير نص بين من ذكر بينا من لا يفتقد
الوضوء وبين من يفتقد فلا يفتقد الوضوء ولا يفتقد الكون
على أنفسهم بغير نص بين حكم الشريعة وحكم الدين في النكاح
وما فرق نعلي تط يفرجيه ما في التحليل والتعريم والصداق والمده
ولا نكروا الكون والتأقيون بغير نص بين حكم التمر وحكم
البس في المراهة وهما ولا المالا يفرق بغير نص بين ما دخل فيه

العكس لسانه وبين ما دخل فيه ذنبه البلول ه و تفرق بين بول
البقرة وبول الفرس ولا نص في ذلك بل اشنع من ذلك يفرقهم بين خرق
الدجاجة الخلد وخرقها اذا كانت معصومة وبين بول الشاة اذا شرب
ما نجسا وبين بولها اذا شرب ما طاهرا و فرقا بين القول وبين
نفسه فجعلوه في الزكاة مع الجبابر صفا واحدا وجعلوها في البيوع متينين
وكل ذي عقل يدري ان الفرق بين البابل والمتعوط بنفسه جاف
احدهما دون الاخر اوضح من الفرق بين البول اس والبول اليم
وبين القول ونفسه بغير نص ولا دليل صده ه وهاؤلا الشافعيون
فرقا بين البول في خروجه من الاحليل فجعلوه يطهر بالاجار وبين ذلك
البول نفسه من ذلك الانساق نفسه اذا بلغ اعل الحشفة فجعلوه لا
يطهر الا بالما ه و فرقا بين بول الرثع وغايطه في الحب والغسل وهذا
هو الذي انكروا علينا هاهنا بعينه ه وهاؤلا الحنفيون فرقا
بين بول الشاة في البر فيفسد ه وبين ذلك المقدار نفسه من بولها
بعينها في الثوب فلا يفسده و فرقا بين بول البعير في البر فيفسده
لوانه نقطة فان وقعت بعثان من بهد ذلك الجمل في الماء في البر لم يفسد
الما وهذا انفس ما انكروا علينا ه و فرقا بين روث الفرس يكون في الثوب

منه

منه أكثر من قدر الدرهم البجلي فيفسد الصلاة وبين بول ذلك
الفرس نفسه يكون في الثوب فلا يفسد الصلاة الا ان يكون مع الثوب
عند ابي حنيفة او شربا في غير عند ابي يوسف فيفسدها حينئذ ه
وزفر منهم يقول بول ما يوركل لحمه طاهرا كله وجميعه نجس وهذا
هو الذي انكروا علينا و فرقا بين ما يلد الفرس من القلس وبين ما يلد
الغمة منه ه و فرقا بين البول في البصد فلا يزيله الماء وبين البول في
الثوب فيزيله غير الماء ولو تنجس ثيابهم لقام منها ديون ه فان قالوا
من قال يقولهم هذا في الفرق بين البابل والمتعوط في الماء الراكد قلتم
قلنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا يأتيه البابل
من بين يديه ولا من خلفه اذ بين لنا حكم البابل وسكت عن المتعوط
والمستحجم والمتعوط ولعن اخبرونا من قال من ولد ادم يفرقكم
هذه تلبسهم من الفرق بين بول الشاة في البر وبولها في الثوب
وبين بولها في الحب وبولها في الثوب وبين بول الشاة شرب من
ما طاهر وبولها اذا شرب ما نجسا ه وبين البول في رأس الحشفة
وبينه فوق ذلك فهذا هو الذي لم يقله احد قط قبلهم وليسهم
اذا قالوه مبتدئين قالوه بوجه يفهم او يمتل وكذا سائر فرقهم

البيرو ولا يحس الثوب والجسد حتى يكون ذلك الثمن الدرهم البني واخبرونا
 عن غدير اذا حركك لطفه الواحد لم تحرك الا ان وقع فيه قطعه من كلب
 او قطعه من شاة او حماره متنه او قيل ميت منفع هل كل هذا سواء لا
 فان شأوا بين كل ذلك بقضوا صلهم في غلظ بعض هذه النجاسات
 دون بعض وترى قواهم ان سعدت من بعر الابل او بعرتين
 من بعر الغنم لا يحس البيرو وان فرقوا بين كل ذلك سالناهم
 بمعلول يكون زياده في السخرا والتخليط قال علي
 وقالوا ما قولكم في حمار اودم او بول وقع ذلك في الماء فام طهر ليس
 من ذلك في الماء طهر ولا لون ولا رائحة هل صار الخمر والدم والبول طاهرا بقي
 كمن ذلك بحسبه فان كان صار ذلك ما فكيف هذا وان كان
 بقي كل ذلك بحسبه فقد اجتمعت الخمر والدم والبول وهذا عظيم وخلاف
 للاسلاف قال علي جديا وباسه تملك التوفيق ان العالم
 كله جوهره واحدة تختلف ايماضها باعراضها وبصفاتنا فقط ويجب
 اختلاف صفات كل جرم من العالم يختلف اسما تلك الاجزاء التي عليها تقع
 احكام الله عز وجل في الدامنه وعليها تقع الخالف والتعاسم من جميع
 الناس جميع اللغات فالعجب عجب وليس زبيبا والزبيب ليس عتبا
 وعصير

وعصير العنب ليس عتبا ولا خرا والخمر ليس عصيرا والخل ليس خمر
 واحكام كل ذلك في الديانة تختلف والعين الحاملة واحدة وكل
 ذلك له صفات متماثلات فادانت تلك الصفات في تلك العين
 فيها فهي ما وله حكم الما فاذا زالت تلك الصفات عن تلك العين
 لم يكن ما ولم يكن لها حكم الما وكذلك الدم والخمر والبول وكل
 ما في العالم لا يخلو نزع منه صفات مادامت فيه فهو خمر له حكم الخمر
 او دم له حكم الدم او بول له حكم البول او غير ذلك فاذا زالت
 عنه لم يكتف تلك العين خمر ولا ما ولا بولا ولا ينشئ الدف كان
 الاسم واقعا من اجل تلك الصفات عليه فاذا سقط ما ذكره من الخمر
 او البول او الدم في الماء اوفى الخل اوفى اللبن اوفى غير ذلك فان بطلت
 الصفات التي من اجلها سمي الدم دما والخمر خمر والبول بولا وتقت صفات
 الشيء الذي وقع فيه ما ذكرنا بحسبها فليس ذلك الجرم الواقع به
 خمر ولا دما ولا بولا بل هو ما على الحقيقة اولين على الحقيقة او خل على
 الحقيقة وهكذا في كل شيء فان غلب الواقع ما ذكرنا وبقت
 صفاته بحسبها وبطلت صفات الماء واللبن او الخل فليس هو ما بعد ولا
 عتد ولا لنا بل هو بول على الحقيقة او خمر على الحقيقة او دم على الحقيقة

فان بقيت صفات الواقع ولم تبطل صفات ما وقع فيه فهو ما وهما وما بول
 او ما ودم اولين وبول او غل ودم وهكذا في كل شيء ولم يحرم علينا
 استعمال الحلال من ذلك لو امكننا تخليصه من الحرام لمكننا لا نقدر
 على استعماله الا استعمال الحرام فجوزنا عنه فقط ولا فهو لما حرم مطهر حلال
 بحسبه كما كان وهكذا في كل شيء في العلم فالدم يستحيل للحما
 فهو حينئذ لم يلبس دما والعين واحدة واللحم يستحيل شحما فليس لحما
 بعد بل هو شحم والعين واحدة والزيت والبراز والبول والماء والتراب
 يستحيل كل ذلك في الفلح ورقا وربطيا فليس شيء من ذلك حينئذ زبلا
 ولا زابا ولا ما بل هو رطب حلال طيب والعين واحدة هكذا في سائر
 النبات كله والماء يستحيل هو متصفا او ملحا جامدا فليس هو ماء
 بعد ولا يجوز الوضوء به ولا العين واحدة ثم يعود ذلك الهاء وذلك
 الملح ما فليس حينئذ هو ولم يلح بل هو ما حلال يجوز الوضوء به والغسل
 فان انكرتم هذا وقلتم انه وان ذهبت صفاته فهو الذي كان نفسه
 لزمكم ولا بد اباة الوضوء بالبول لانه ما يستحيل بدمك وبما عرف لانه
 ما يستحيل وتبرعكم تحريم النار العده بالزيت والمعدرة وتحريم دم الزا
 لانه مستحيل عن المحرمات ه فان قالوا نحن نجد الدم يلقا في الماء او الخمر
 او البول

او البول فلا يظهر له لون ولا رجع ولا طعم موافق لوجه فيظهر صفاته
 فيه فهاصل الثاني ما كما في الاول قلنا اللهم
 هذا البول لنا نحن المسلمين به لئلا نجرى فيه على عادتكم الذميمة
 في التعقب على امره عز وجل والاستدراك عليه في مكانه وانما له
 فايها تعالى تسألون عن هذا الا نحن لانه هو الذي اهل الاول ولم
 يحل الثاني كما سألنا عن وجوبه عز وجل لكم عن هذا السؤال
 يا ايحكم يوم القيمة بما يطول عليه ندامة السائل به لان الله تعالى
 حرم السؤال اذ تقول تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون
 ثم نحن نجيبكم فاعين له تعالى كما عز وجل علينا اذ يقول كونوا
 قوامين لله فيقول لكم هكذا خلق الله تعالى ما خلق من
 ذلك كله كما سألنا معقب لحكمه ولا يسأل عما فعل ه ونحن نجد
 الماء يعمده الهواء بالتجفيف فيصير الماء هو متصفا ليس ما اصد
 حتى اذا كثر الماء المستحيل هو في الجو عاد ما كما كان وانزل الله
 تعالى من السحاب ما وهذا نفس ما اوجبتم به علينا من ان الدم خفافا
 الماء والنفثة تنضاف للناس فاذا تربع بها طهرا ولا فرق بين هذا السؤال
 الاحق وبين من سأل الله عز وجل الماء يتوضا به ولم يحل ما لم يرد

توضا به ولم جعل الصلوة الى العكبة والجمع ولم يجعله كسكس
او العرما او الطور ولم جعل المغرب ثلثا والصبح ركعتين بطل حال
والظهور الى الضرابا ولم جعل الحمار طويلا الا ذنين والجمال صغيرها
والفار طويلا الذنب والتقلب كذلك والمعزى قصيرة الذنب
والارنب كذلك ولم صار الانسان كحدث من استعمل رجا فيلزمه
غسل وجهه وذراعيه ومسح رأسه وغسل رجله ولا يغسل عجزه تلك
الرجح وهذا كله ليس من سواد العقول المسلمين ولا شبه اعتراضات
العلماء المؤمنين بل هو سالك بوجاهة المحدثين وجهما الدهريين المحدثين
الجهال واذا التفتلنا احلناكم وسائر خصوصنا على العمان ومشا هدة
الحراس في استعمال الاسماء سال الصفات التي لا يحل تلك الاسماء عندكم
وعندنا وعند كل من على اديم الارض قديما وحديثا على تلك الاعيان
الا بوجودها ثم احلناكم على البراهين العقلية الضرورية على ان الله تعالى
خلق كل ذلك على ما هو عليه كحاشا فاعتراضهم كله هو من
وبالمثل يودي يودي الى الاتحاد فقالوا فما تقولون في فضة خالطها
نحاس فلم يظهر له فيها اثر ولا غيرها اثر كما يوزنها وتباع بوزنها ففضه
ام لا قلنا وبالله التوفيق القول في هذا كما قيل
فلما

في الماء سوا سوا ولا فرق ان بقيت صفات الفضة حسيما ولم يظهر
للنحاس اثر فانما تركا بوزنها وتباع بوزنها من الفضة لا باقلا ولا باكثر
ولان فيه وان غلبت صفات النحاس حتى لا يبقا للفضة اثر فهو كله نحاس
محض لا زطاة فيه اصل سوا ككثرت تلك الصفة التي استحالت فيه ولم
يكثر وجاز بوجه بالفضة نقدا ونسبة باقلا مما خالطه من الفضة وبطل
ذلك وما كثر وان ظهرت صفات النحاس وصفات الفضة معا فهو
وفضة يجب الزكاة فيما فيه من الفضة خاصة ان باقية خمس اوق
والا فلو سكا الوان تدرت ولا يحل بيع تلك الحلة بفضه محضه اصل لا بمقدار
ما فيها من الفضة ولا باقلا ولا باكثر لا نقدا ولا نسبة لاننا لا نتقدر فيها
على المائكة بل لو ه وتباع تلك الحلة بالذهب نقدا لاسيما ه
عن قدر طيحت بل تخروا طرح فيها بول اودم او عذرة ولم يظهر من ذلك
كله هنالك اثر اذ لو فقلنا من طرح في القدر شيئا من ذلك
محدا فهو فاسق عام به عز وجل لانه استعمل الحرام المقدس اجتنابه
واما ان يطل كل ذلك فانه في القدر حلال كله لانه ليس فيه شيء من المحرمات
اصل وقد اطل الله تعالى تلك المحرمات واحالها الى الطم الحلال ه
لم يقلب عليهم السؤال بعينه في دق نخل رعى فيه محرمات

للمختر فقولهم ان ذلك الذي في الدن كله حلال فهذا ما قض
منهم وقولهم بالذي شتموا به فلزمهم التشنيع لانهم عظموه
ورأوه حجة ولم يلزمنا لاننا لم نعلمه ولا رأينا حجة وندم للجهل قال
علي واما ما خروم فانهم ما راولوا بهم لا تقدر روت على ضبط هذا المذهب
لفساد وسخا فته فزوا الى ان قلوا انه لا فرق بين غير كبير ولا صغير
ولا غير ذلك لكن الحكم لغيره الظن ولا يرى في الما الذي يتوهم منه
ويقتل منه فان تيقنا او غلب في ظنونا ان الجاسة خالطته حرم استعماله
ولوانه ما الجور ان لم يتيقن ولا قلب في ظنونا انه خالطته بجاسة ترونا
به ه قال علي وهذا المذهب أشد فسادا من الذي
رغبوا عنه لوجوه اولها انهم مقرون بانه حكم بالظن
وهذا لا يحل لان الله تعالى يقول ان تسمعوا الا للظن وان
الظن لا يفيق من الحق شيئا وقال رسول الله صلى
عليه وسلم اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث ولا اسوا حله
من يحكم في دين الله تعالى الذي هو الحق المحض بالظن الذي
هو مفتر بانه لا حجة له وثاني ان يقال لهم كما يظنون
ان الجاسة لم تخالطه فظنوا انها خالطته واجتنبوه لان الحكم بالنظر اصل
من اصولكم

من اصولكم فالذي جعل احدي جنبتي الظن اولى من الاخر
والثالث ان قولكم هذا حكم منكم بل دليل وما
كان هكذا فهو باطل والرابع ان نقول بهم معروفنا ما
معنى هذه المخالطة من الجاسة الما قلنا نفهمها ولا اتم ولا احدى
العالم وسمي الحد فان كنتم تريدون ان كل جزء من اجزاء الما قد جاوز
جزءا من اجزاء الجاسة فهذه مجاوزة لا تخالطه وهذا لا يمكن البتة
الا ان يكون مقدار الجاسة كمقدار الما سواسيا ولا فقد فضلت
اجزاء الما لم يجاوزها شيء من الجاسة فان قلوا قد نجس كل ذلك
وان كان لم يجاوزه من الجاسة شيء قلنا اللهم هذا انتم الحكم
في الجس منقطع بول منع فيه ولا فرق فان ابوامن هذا قلنا
لهم فمرفونا بالمقدار من الجاسة الذي اذا جاوز مقدار واحد ودا
ايضا من الما ولا بد بخسه فان اقدموا على تحديد ذلك زادوا في الضلال
والهوس وان لم يقدموا على ذلك تركوا قولهم فاليته فسادا وبجلا
لا يحل القول به في الدين وأيضا فان كان الحكم عندكم لغالب
الظن فانه يلزمكم ان تقولوا في تدح فيه اوفسان من ما فوقعت
فيه مقدار الصوابه من بول كلب انه لم نجس من الما الا مقدار ما يمكن

ان تحالط تلك النجاسة وليس ذلك الا لمقدارها من لما قطع وتباعد
ما القبح طاهر اطلاقا لا شربه والى به وهو كذا في حب فيه كزما
وقعت فيه اوقيه بول فانه على اصلكم لا ينجس الا مقدار ما
مازجته تلك الاوقيه وبقي سائر ذلك طاهرا طهر حلالا ونجس
موقوف وانتم انقاد ما خرج عشر العكر ولا عشره فان التزمتم
هذا انارقتكم جميع هذا هبكم القدح والحدية التي هي افكار سوء
مفسدة للدماغ وان رجعت الى ما قرب من النجاسة تنجس لزمكم
ذلك كما قد الرماكم فلا تسوء في النيل والبحون وفي كل ما جاري
لانه ينقل بعضه ببعض فينجس جميعه ملاذاته الذي قد ينجس
ولا بد من وفي البحر من تغطه بول تقع في كل ذلك فاختاروا ما شتم
فان قالوا السنا على يقين من ان الكهر للبحر او البحر تنجس ولا من التوضي
به بوضا بما خالطته النجاسة منه قلنا انهم هذا انفسه موجود
في الجيب والبير وفي القلة وفي قبح فيه عشرة اوطال ما اذ لم يظهر
ان النجاسة في بي من ذلك ولا فيق ولا يقين في ان كل ما في مذكرونا
نجس ولا في ان المتوضي من ذلك والشاوب توضحا نجس لو شرب نجسا
ثم لم يلو كان كما ذكرنا لما وجب ان تنجس الماء الطاهر الحلال والمطهر
صكذ ان

صكذ ان بجاورة النجس والحكم له ما لم يحل صفات الحرام او النجس
وبالله تعالى التوفيق ه قال على رأيت بعض من يتكلم في
انفعه ويحل الى النظر يقول ان على ما وقعت فيه نجاسة
فلم يظهرها فيه اثر فسا كان قليلا او كثيرا الى حكم واحد وهو ان
من قوضا بذلك الماء كله او شربه حاشا مقدار ما وقع فيه من النجاسة
فوضوه جائز وصادقه تامة وشربه حلال وكذلك غسله منه
اذ ليس على يقين من انه استعمل نجاسة ولا انه شرب حراما فان
استوعب ذلك الماء كله فلا وضوله ولا طهره وهو عاص في شربه
لانا على يقين من انه استعمل نجاسة وشرب حراما قال
وهو كذا القول في البهرفاد ونه ولا فرق ه قال
فان بوضا فذلك الماء اثنان فصاعدا فاستوعبها واستوعبوه كله
بالفصل او الوضوء او الشرب فـ واحد منهما او منهم وضوه جائز في
الظاهر وكذلك غسله وشربه الا ان فيها اوضحهم من لا وضوله
ولا غسل ولا عرفه بعينه فلا الزم احد منهم اعلاه وضوه ولا اعاده
صلوه بالظن ه قال على وقد ناظرت صاحب هذا
القول رحمه الله في هذه المسألة والزمته على آخره كان يذهب

اليه ان يكون بامر جميعهم باعادة الوضوء والصلاة لان كل واحد منهم
ليس على معنى من الطهارة وشك في الحدث بل على اصله وكل
مسلم من ان كل واحد منهم على معنى من الحدث وعلى شك من الطهارة
فالواجب عليه ان يأتى بتعين الطهارة وارتبه ايضا بطلان القول
الاول بما قدمناه من استحالة الامكان باستحالة الاسماء وان استحال
الاسماء استحالة الصفات التي منها عموم الحدود فقلت تبليغ الفرق
بين ما جرت من هذا وبين ان كان في احدهما وفي الاخر عيب من الشجر
وبين بغضتي لم احدا من خنزير والثانية من كبش وبين شادين
احدا من كاه والاضرب عقيد سبعة ولا يقدر على الفرق
بين شي من ذلك أصله قال علي ومن روى عن القول
مثل قولنا ان المالا يفسد شي عائشة أم المؤمنين وعمر بن الخطاب وعبد
الله بن مسعود وعبد الله بن عباس والحسن بن علي بن ابي طالب وميمونة
أم المؤمنين وابو هريرة وحذيفة بن اليمان رضي الله عن جميعهم
والاسود بن يزيد وعبد الرحمن بن زيد وعبد الرحمن بن ابي ليلى وسعيد
ابن جبلة ومجاهد وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن ابي بكر
الصدوق والحسن البصري وعكرمة وجابر بن زيد وعمات البصريين
فان

فان التقليد فتقليد من ذكرنا من الصابة والتابعين رضي الله عنهم
اولى من تقليد ابي خيفة ومالك الشافعي هـ
مسألة البول كله من كل حيوان انسان او
غير انسان مما يركب لحمه ولا يركب لحمه ونحوه كل ما ذكر كذلك
طائر يركب لحمه ولا يركب لحمه فكل ذلك حرام اكله وشربه الا
لضرورة تراوى أو اضراه أو جوع أو عطش فقط ففرض اجتنابه
في الطهارة والصلاة الا لا يمكن التحفظ منه الا يخرج فهو معفو عنه
كونه من الباب ونحو البراغيث وقال ابرخيفة أما
البول فكله نجس سواء كان مما يركب لحمه او مما لا يركب لحمه
الا ان بعضه اغلظ نجاسة من بعض فبول كل ما يركب لحمه من
فريش أو شاه أو بغير أو بقرة أو غير ذلك لا ينجس الثوب ولا تعاد منه
الصلاة الا ان يكون كثيرا فاحشا فيجس حينئذ وتعاد منه
الصلاة أبدا ولم يجد ابرخيفة في المشهور عنه في الكثير جدا وحده
ابو يوسف ان يكون شرا في شرب قال فلو بليت في شرب
فقد نجست وتخرج كلها قالوا واما بول الانسان وما لا يركب
لحمه فلا تعاد منه للصلاة ولا ينجس الثوب الا ان يكون الترتين قدرا

البغلي فان كان كنفك اجس الثوب واعيدت منه الصلاة ابدا
 فان كان قدر الدرهم البغلي فأقل لم يجس الثوب ولم تعد منه الصلاة
 وكل ما ذكرنا قبل وبعد فالعقد عندهم والنسيان سواء في كل
 ذلك قال — وأما الروث فانه سواء كله كان مما يوطئ
 لحمه او مالا يوصل لحمه من بقر كان او من فرس او حمار او غير ذلك
 ان كان في الثوب منه او النمل او الخف او الجسد الثمن قدر الدرهم
 البغلي بطلت صلواته واعادها ابدا وان كان قدر الدرهم البغلي
 فأقل لم يضر شيئا فان وقع في البريعرتان فأقل من ابار الابل او الغنم
 لم يضر شيئا فان كان من الروث المذكور في الخف او النمل أكثر من
 قدر الدرهم البغلي فان كان بابسا اجزا فيه للحك وان كان رطبا لم يجز
 فيه الا الفضل فان كان مكان الروث بول لم يجز فيه الا الفضل
 يبس او لم يبس قال — فان صلى وفي ثوبه من خمر
 الطير الذي يوصل لحمه ولا يوصل لحمه أكثر من قدر الدرهم
 لم يضر شيئا ولا اعيدت منه الصلاة الا ان يكون كثيرا فاحشا
 فتعاد منه الصلاة الا ان يكون خروا دجاج فانه من صلى وفي ثوبه
 أكثر من قدر الدرهم اعاد الصلاة ابدا فلو وقع في الماء خرو حمام او عصفور
 لم يضره

لم يضره شيئا قال — زفر بول كل ما يوصل لحمه
 لما صر كثر أو قل وأما بول مالا يوصل لحمه ونحوه ونحوه بول كل
 لحم فكل ذلك نجس وقال — مالك بول مالا يوصل
 لحمه ونحوه نجس وبول ما يوصل لحمه ونحوه طاهران الا ان سرب
 ماء نجسا فبوله جسد نجس أو تاكل الدجاج نجاسات غزوها
 نجس وقال — داود بول كل حيوان ونحوه أكمل لحمه ولم
 يوصل فهو طاهر حاشا بول الانسان ونحوه فهما نجسان
 وقال — الشافعي مثل قولنا الذي صدرنا به ه قال —
 على أما قول أبي حنيفة في غاية التحليل والتأني والفساد لا
 يعمل له بسوء لا صحة ولا سقيمة ولا بقران ولا قياس ولا بدليل
 اجماع ولا يعمل صاحب ولا يرى سديد وما تعلم احدا قسم النجاسات
 قبل أبي حنيفة هذا التقسيم بل يقطع على انه لم يقل بهذا الترتيب فيها
 احدا قبله فوجب اطراح هذا القول سقيا ه وما قول —
 اصحابنا فانهم قالوا الأشياء على الطهارة حتى يأتي نص تحريم شيء ونجسه
 هو وقف عنده قالوا ولا نص ولا اجماع في نجس بول شيء من الحيوان
 ونحوه حاشا بول الانسان ونحوه فوجب الانتقال بتجسس شيء من ذلك

وذكروا ما روينا من طريق انس ان قوما من غنكل وعدنيه قدموا على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكروا بالاسلام فقالوا يا رسول الله اننا
 اهل ضيع ولم يكن لنا على زيف واستوحوا المدينة فامراهم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بدود وراعي وامرهم ان يخرجوا فيها فيشربوا من البياضها
 وابوا لها وذكروا الحديث هـ وعدهم رويناه ايضا من طريق
 انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالمدينة حيث اذنت
 الصلاة وفي مريض الغنم هـ وحدث رويناه من طريق ابن مسعود
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي عند البيت وملا من قریش
 جلوس وقد غروا جزورا قتل بعضهم ابكم باخذ هذا الفرث بدمه
 ثم يهله حتى يضع وجهه ساجدا فيضعه على ظهره قال عبد الله ما نبت
 اشتقاها فاخته الفرث فامهله فلما خسر ساجدا وضعه على ظهره فاجرت
 فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي جارية فجات لتسعى
 فأخذته من ظهره فلما فرغ من صلاته قال اللهم عليك
 بقریش وذكروا الحديث هـ وحدث رويناه من طريق ابن عمر كنت
 اتيت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت شابا
 اعزب كانت العكاذيب تبول وتقل وتدبر في المسجد فلم يكونوا
 يرشون

يرشون شيئا من ذلك هـ وذكروا في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم
 ومن بعدهم ما روينا من طريق شعبه وسفيان كلاهما عن الاعشى
 عن مالك بن الحارث عن ابيه قال صلى الله عليه بنا اليوم في الاسعري
 على مكان فيه سرقين هذا القنطريون وقال شعبه روت الدولة
 وروينا من طريق غيرهما والصحاح امامه وقال هذا وهناك سوا هـ
 وعن انس لاباس ببول كل ذات كرش هـ وعن ابراهيم الخفي
 قال منصور سالت عن السرقين نصيب خف الانسان او نعله او
 قدمه قال لاباس هـ وعن ابراهيم انه رأى رجلا قد ناعن بقل تبول
 فقال له ابراهيم ما عليك لو اساء هـ وقد صح عنه انه كان لا يخير
 اكل البقل هـ وعن الحسن البصري لاباس بابول الغنم هـ وعن محمد بن
 علي بن الحسين ونافع مولى ابن عمر فبين اصابته غمته بر بغير قالا حيا
 لا يفسله هـ وعن عبد الله بن معقل انه كان يصلي وعلى رجله
 اثر السرقين وعن عبيد بن عمير قال ان لي عسقا بتعرق في مسجد
 قال علي أما الأثر التي ذكرنا فكلها صحيحة إلا أنه لا حاجة
 لهم في شيء منها أما حديث ابن عمر فغير مسند لأن ليس فيه ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم هرب سول الكلاب في المسجد فاقروا ذليس

هذا في الخبر فلو حجة فيه أو لا حجة إلا في قوله عليه السلام أو في
 ما صح أنه عرفه فافره فسقط الاحتجاج بهذا الخبر لصحة لزوم
 من أجمع حدث أبي سعيد كذا خرج على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم صدقة الفطر صاعاً من طعام إن احتج بهذا الخبر أنه
 أقرب إلى أن يروى رسول الله صلى الله عليه وسلم منه إلى أن يعرف
 عمل بني خلد في جهة من جهات المدينة ويلزم من منع بعمل
 الصحابة رضي الله عنهم أن يأخذ بحدث ابن عمر هذا فلو دبروا بوال
 الكلاب ولا غيرها نجسا ولكنه هذا مما ساقضوا فيه هـ وأما
 حديث ابن مسعود فلو حجة لهم فيه لأن فيه أن الفريث كان معه
 دم وليس هذا وليد عندهم على طهارة الدم من الباطل أن يكون
 وليد على طهارة الفريث دون طهارة الدم وكلاهما مذكوران
 معاه وأيضاً فإن شعبه وسفيان وزكريا بن أبي زائدة روى
 عنهم هذا الخبر الذي رواه عنه علي بن صالح وهو أبو حنيفة
 عن عمرو بن يسوف عن ابن مسعود قد ذكرنا أن ذلك كان سداً
 جزوهم أو ثقبوا حفظ من علي بن صالح وروايته زائدة على روايته
 وإذا كان الفريث والدم في السلي فها غير طاهرين فلو حكم الله
 والقاطع

والقاطع هـ صانان هذا الخبر كذا بمكة قبل ورود الحكم بتحريم
 النجس والدم فصار منسوخاً ببلدك وبطل الاحتجاج به هـ وأما حديث
 أنس في الصلاة في مريض الغنم فإنهم قالوا إن مريض
 الغنم لا تخلوا من أبوالها ولا من إبعارها فقلنا لهم أما قولكم أنها
 لا تخلوا من أبوالها وإبعارها فقد سئل الراعي أيضاً بينها وليس
 ذلك دليل على طهارة بول الإنسان هـ وأيضاً فأتى عبد الله بن
 ببيع ما قال ما عمر بن عبد الملك ما محمد بن بكر ما أبو داود السجستاني
 ما محمد بن كريب ما الحسن بن علي الجعفي عن زائدة عن هشام بن
 عروة عن أبيه عن عائشة قالت أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نبأ المساجد في الدور وإن تطيب وتنظف قال
 علي الدور هي دور السكنى وهي أيضاً المحلات بمول دار بني
 ساعدة ودار بني النجار ودار بني عبد الأشهل كذا قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو كذلك في لغة العرب فقد
 صح أمره عليه السلام بتنظيف المساجد وتطيبها وهذا واجب
 العسس لها من كل بول وبعر وغيره هـ وما عبد الله بن يوسف
 ما أحمد بن قح ما عبد الوهاب بن عيسى ما أحمد بن محمد ما أحمد بن علي

ما سلم بن الحجاج ما شيا بن ورج و ابو الربيع الزهراني في كل ما عن
 عن عبد الوارث عن ابي الشياح عن انس بن مالك قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم من احسن الناس خلقا فربما
 رايته يحضر الصلاة فيا مر بالسباط الذي تحته فيمكنني ونضح
 ثم يوم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقوم خلفه فيصل بناه فهذا
 امرئته عليه السلام يمكنني ما يصلي عليه ونضجه ما احمد بن محمد
 ابن الحصور ما وهب بن مسرة ما ابن وضاح ما ابو بكر بن ابي شيبة
 ما اسمعيل بن علية عن ابن عون هو عبد الله عن انس عن سيرين
 عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن انس بن مالك قال
 صنع بعض عموقي للنبي صلى الله عليه وسلم طعاما وقال انما ابان
 تاكل في بيتي وتصل في فاته فاما في وفي البيت فكل من تلك القول يعني
 حميرا فامر عليه السلام بجانب فانه فيمكنني ورش فصيلي واصلنا معه
 فهذا امرئته عليه السلام يمكنني ما يصلي عليه ورشه بالما وادخل في
 ذلك مريض الغنم وغيرها وايضا فان هذا الحديث نفسه انما رواه
 من طريق عبد الوارث عن ابي الشياح عن انس وقد روينا من
 طريق البخاري عن سليمان بن حرب عن شعبه عن ابي الساج عن

كان

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في مريض الغنم قبل
 ان يبنى المسجد فصح ان هذا كان اول الهجرة قبل ورود الاخبار
 باجتنا ب كل مول ونجوه وايضا فان يونس بن عبد الله قال
 ما ابو عيسى بن ابي عيسى ما احمد بن خالد ما ابن وضاح ما ابو بكر
 ابن ابي شيبة عن يزيد بن هارون عن هشام بن حسان عن محمد
 ابن سيرين عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذا لم تجدوا الامراض الغنم واعطوا الابل فصولا في
 مريض الغنم ولا تصلوا في معاطن الابل ما ابن مفرح ما ابن
 الاعرابي ما الدوري ما عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن
 الاعمش عن عبد الله عن عبد الرحمن عن ابي ليلى عن البراء بن
 عازب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل ايصل في اعطان
 الابل قال لا قيل ايصل في مريض الغنم قال نعم
 قال علي عبد الله هذا هو عبد الله بن عبد
 الله بن كوفى ولحقنا البري ما احام ما عباس بن ابيغ نا
 محمد بن عبد الملك ما ابن ما احمد بن محمد البري ما ابو عمر ما عبد
 الوارث بن سعيد ما يونس بن الحسن عن عبد الله بن مغفل قال

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
 أتيتم على مريض الغنم فصلوا فيها وإذا أتيتم على مبارك الإبل فلا
 تصلوا فيها فإنها خلقت من الشياطين هـ قال
 علي فلما كان أمره عليه السلام بالصلاة في مريض الغنم دليل على
 طهارة إبلها وإبهارها فأنه نهى عليه السلام عن الصلاة في
 أعطان الإبل دليل على نجاسة إبلها وإبهارها وإن كان نهى
 عليه السلام عن الصلاة في أعطان الإبل ليس دليل على نجاسة إبلها
 فليس أمره عليه السلام بالصلاة في مريض الغنم دليل على طهارة
 إبلها وإبهارها والمفروق بين ذلك منكم بالبايع لا يخرج
 من الأوبع له عن أن يأخذ بالطرف الثاني فدعوا كدعوا
 فان قالوا إنما نهى عن الصلاة في أعطان الإبل لأنها خلقت
 من الشياطين كما في الحديث فيلزم له وإنما أمر بالصلاة
 في مريض الغنم لأنها من ذواب الجنة كما قد صح ذلك أيضا في الحديث
 أخرجه الطهارة والنجاسة من كل الخبرين فتسقط التعليق بهذا
 الخبر جملة وبالله التوفيق وأما حديث أنس في إبل
 الإبل والبايع فلا حجة لهم فيه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إنما بايع

إنما بايع للعربيين شرب الإبل على سبيل التداوي من
 المرض كما روينا من طريق مسلم بالوجهين بن أبي شيبه ما
 ابن عليه عن الحجاج بن أبي عثمان حدثني أبو رجاء مولى أبي قلابة عن
 أبي قلابة حدثني أنس بن مالك أن نضرا من عكل ثمانية
 قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعوا على الإسلام
 واستوخوا الأرض وسمت أجسامهم فتدعو ذلك إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يخرجون مع
 راعنا في إبله فيصيبون من إبلها والبايع ففصموا فمضوا الرعي
 وطردوا الإبل وذكر الحديث هـ فصح نقضان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم إنما أمرهم بذلك على سبيل الرواين السقم الذي
 كان أصابهم وأصح أجسامهم بذلك والتداوي منزله
 ضروري هـ وقد قال الله تعالى وقد فصلكم
 ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه هـ فاضطر إليه الدر فهو غير محرم
 عليه من المأكول والمشرب هـ فان قيل قد قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رويتموه من خبري شعبة عن
 سالك عن علقمة بن وائل عن أبيه قال ذكروا طرق

ابن سويد اوسويد بن طارق انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخمر فتناه ثم سألته فتناه فقال يا بني الله انما دواء فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا ولكنها داء وماروى من طريق جوير عن سلمان الشيباني عن حسان بن الحارث عن ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم ه فهذا كله لاجته لهم فيه لان حديث علقمة بن وائل انما جعل جأ من طريق مالك بن حرب وهو من السلف شهد عليه بذلك شعبه وغيره ه ثم لو صح لم يكن فيه حجة لان فيه ان الخمر ليست دواء واذ ليست دواء فلو خالف بيننا في ان ما ليس دواء فلو جعل تناوله اذا كان حراما وانما خالفنا في الدواء وجميع الخاضعين لا يقولون بهذا بل اصحابنا والمالكيون يسيئون للمخسوق شرب الخمر اذ لم يجدنا نبيح اصلته به غيرهم والحنفيون والشافعيون يسيئون بها عند شدة العطش ه واما حديث الدوار الخبيث فمما باحه الله تعالى عند الضرورة وليس في تلك الحال حثا انما هو المال بالخوف على ان يونس بن ابي اسحاق الذي انفرد به ليس بالقوي ه واما حديث

ان الله

ان الله لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم باطل لان رواية سلمان الشيباني وهو مجهول وقد جاء اليقين باالله المسته والخبر عند خوف الهلاك من الجوع فقد جعل تعالى شفانا من الجوع المهلك فيما حرم علينا في غير تلك الحال ويقول نعم ان الشيء ما دام علينا فلا شفا لنا فيه فاذا اضطررنا اليه لم يحرم علينا حينئذ بل هو حلال فهو لنا حينئذ وهذا ظاهر الخبر وقد قال الله تعالى فيما حرم علينا فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه وقال عز وجل وقد فعلت لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ه وصح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحرير والذهب حرام على ذكرنا من حلال لاننا شهاه وقال عليه السلام انما ملئس الحرير في الدنيا من لا خلق له في الآخرة ه من الطرق الثابتة المرجحة للعلم ه روى تحريم الحرير عمرو بنه وابن الزبير وابو موسى وغيرهم ه ثم صح بيقينا انه عليه السلام اباح لعبه الرحمت بن عوف والزبير بن العوام لباس الحرير على سبيل التداوى من الحكة والقمل والوجع

فقط ما تعلقوا به ٥ واما قولهم ان الاشياء على الاباحية
بقول الله تعالى وقد فضل لكم ما همم عليكم الا ما
اضطررتم اليه ٥ وبقول الله تعالى خلقكم ما في الارض
جميعا فصيح وهو كذا قولنا اننا لم نجد نصا على
تحريم الابواب جملة والنجاء جملة والا فلا حرم من ذلك شيء
الا ما جمع عليه من بول ابراهيم ونحوه كما قالوا فان وجدنا نصا
في تحريم مثل ذلك وجوب اجتنابه فالقول بذلك
واجب فنظروا في ذلك فوجدنا ما ما عبد الرحمن بن
عبد الله بن خالد ما ابراهيم بن احمد البلخي ما الفرري ما البخاري
ما ابن سلام ابا عبيدة بن حميد ابو عبد الله عن منصور
عن مجاهد عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
سمع صوت انسانين يعذبان في قبورهما فقال
عليه السلام معدنات وما معدنات في كسيرة وانه لكبير كان
احدهما لا يستتر من البول وكان الاخر عيشي بالنخلة وذكر
الحديث قال علي بن كليل كبير فهو صغير بالاشافه
الى ما هو اكبر منه من الشرك او القتل ٥ ومن طريق البخاري
ما مجيد

ما محمد بن المشي ما ابو معاوية الضرير هو محمد بن حازم بالاعمش
عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال
مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بنسرين فقال
انهما ليعذبان وما يعذبان في كبير اما احدهما فكان لا يستتر
من البول واما الاخر فكان عيشي بالنخلة وذكرنا في الخبر
وروياه ايضا من طريق احمد بن حنبل عن محمد بن جعفر عن
شعبة عن الاعمش ومن طريق وكيع عن الاعمش ومن
طريق جرير وشعبة عن منصور بن المعتمر عن مجاهد ما يونس
ابن عبد الله بن مغيث ما ابو عيسى بن ابي عيسى ما احمد بن خالد
ما ابن وضاح ما ابو بكر بن ابي شيبة عن عفاث بن مسلم ما ابو
عمران عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال
ايضا من طريق ابي معاوية عن الاعمش ما سنده ما عبد الله
ابن ربيع ما عمر بن عبد الملك الخولاني ما محمد بن بكر ما ابو داود
ما احمد بن حنبل ما يحيى بن سعيد هو القحطاني عن ابي حنيفة هو
يعقوب بن مجاهد القحطاني ما عبد الله بن محمد بن ابي بكر الصديق

أخوال القاسم بن محمد قال كنا عند عائشة أم المؤمنين
 فقالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 لا يدخل حفرة طعام ولا وهو يدافع الأختان يعني البول والنحو
 ورويناها أيضا من طريق مسدد عن يحيى بن سعيد بن أسد
 ومن طريق مسلم عن محمد بن عباد عن عاتمة بن أسيد عن
 أبي هريرة ه قال علي فاقرض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على الناس اجتناب البول جملة وتوعد على
 ذلك بالهذاب وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه بول دون
 بول فيكون فاعل ذلك مدعيًا على الله عز وجل وعلى رسوله
 صلى الله عليه وسلم ما لا علم له بالباطل الابتنى ثابت على وجهه
 عليه السلام قد سمي البول أرجله والنحو حلة الأختين والحيث
 يحرم قال بقا ويجرم عليهم الجائز ه فصح
 أن كل أخت وخبيث فهو حرام فأن قيل إنما خاطب
 عليه السلام الناس فأنما أراد نجسهم وبولهم فتطاولت أنهم
 أنما خاطب عليه السلام ولم يكن أنما بالاسم الإجماع الذي يدخل تحته
 جنس البول والنحو ولا فرق بين من قال إنما أراد عليه
 السلام

السلام نحو الناس خاصة وبولهم وبين من قال بل إنما أراد عليه
 السلام بول كل إنسان عليه خاصة لا بول غيره من الناس
 وكذلك في النجس فصح أن الواجب حمل ذلك على ما تحت
 الاسم الجامع للجنس كله ه فإن قيل إن هذا
 الخبر والذي فيه العذاب في البول إنما عموم رواية
 الأعمش عن مجاهد وقد تكلم فيها وأيضًا فإنه رواه
 عن مجاهد عن ابن عباس ومرة عن مجاهد عن طاووس عن
 ابن عباس ه وأيضًا قال ابن راهويه ومحمد بن العلاء ويحيى
 وأما مسدد الأسدي ورواه عن وكيع عن الأعمش فقالوا
 فيه كان لا يستتر من بوله ه وه كذا رواه عثمان بن أبي
 شبة عن جرير عن منصور عن مجاهد ه قال
 على هذا كله لا على ما رواه الأعمش عن مجاهد فإن الإمامين
 شعبه ووكيعًا ذكرهما في الحديث سماع الأعمش له عن مجاهد
 فسقط هذا الاعتراض وأيضًا فقد روينا عن غير طريق
 الأعمش لكن من طريق ابن منصور عن مجاهد عن ابن عباس
 فسقط التعلل جملة ه وأما رواية هذا الخبر مرة عن مجاهد

عن ابن عباس ومرة عن مجاهد عن طاوس عن
ابن عباس فهذا قوة الحديث ولا تغفل بهذا الاجاهامطاييد
الحقايق لان كليهما امام وكلاهما صاحب ابن عباس
الصحة الطولية فسمعه مجاهد عن ابن عباس وسمعه ايضا
من طاوس عن ابن عباس فوله بذلك والافاق
شي في هذا مما يكلج في الرواية وددنا ان بينوا الناذل
ولا سبل اليه الا بدعوى فاسدة لهج بها قوم من اصحاب
الحديث وهم فيها محطون عن الخط ومن قلدوا اسوا حالا
منهم ه واما رواية من روى من بوله فقد عارضهم من
لهو فوقهم فروى عن قتاد بن السري وزهير بن حرب
ومحمد بن النقي ومحمد بن بشار كلهم عن وكيع فقال
امر البول ه ورواه عوف وابن جرير عن ابيه عن منصور
عن مجاهد فقالوا من البول ه ورواه شعبه وعبيدة بن
حميد كلهما عن منصور عن مجاهد فقالا من البول ه
ورواية شعبه وابو معاوية الهذلي وعبد الواحد بن زياد
كلهم عن الاعشى فقالوا من البول فكل الروايتين
حق

حق ورواية لها ولد وتريد على رواية الاخرين وزيادة
العدل واجب قبولها فسقط كل تغفل تطلو به وحق فوط
وموجب اجتناب كل بول وجوه وممن قال بهذا اجله من
السلف كما باحمام باعاس بن اصبح با محمد بن عبد الملك بن
ايمى با احمد بن محمد البرقي القاضي بالموصل با عبد الوارث بن
سميد با عمارة بن ابي حفصه في ابو مجلز قال سالت
ابن عمر عن بول ناقي قال اغسل ما اصابك
منه ه وعن احمد بن حنبل عن المعتمر بن سلمان التيمي عن سالم
ابن ابي الدان عن صالح الدخاني عن جابر بن زيد قال
الابوالكلها نجاس ه وعن حماد بن سلمه عن
يونس بن عبد الحسن قال البول كله
يفسل ه وعن قتادة عن سعيد بن المسيب قال
الرش بالرش والصب بالصب من الابوالكلها ه وعن
عن الزهري في ما يصيب الراعي من ابوالابل قال ينضح
وعن سفيان بن عيينه عن ابي موسى اسرائيل قال كنت مع محمد
ابن سيرين فسقط عليه بول خفاس فضحه وقال ما كنت

أرى النفع بيا حتى بلغني عن ستة من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم وعن وصيغ عن شعبة قال سألت
حماد بن أبي سلمان عن بواب الشاة فقال اغسله وعن حماد
أيضا في بواب البعير مثل ذلك قال علي وأما قول
زفر فلو سئل لم يشي من هذه الأخبار ما ذكره في إفساد
قوله مالك أن شاة الله عز وجل لكن تعلق من ذاب مذهبه
بحديث رواه عيسى بن موسى بن أبي حرب الصغار عن يحيى
ابن أبي بكير عن سوار بن مصعب عن مطرف عن أبي الجهم
عن البراء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ما أكل لحمه فلو بابس ببواه قال علي هذا خبر باطل
موضوع لأن سوار بن مصعب متروك عند جميع أهل النقل
متفق على تراخ الرواية عنه يروى عن الموضوعات فإذا سقط
هذا فإن زفر قال بعض الأبدال علي بعض ولم تقس الجوز
على البول وهذا هو أنكره أصحابه علينا في تفرقتنا بين حكم
البابل في الماء الراكد وبين التغوط فيه إلا نحن قالناه أبا عارضا
الله صلى الله عليه وسلم وقال زفر برأيه القاسد وأما قول مالك

بظاهر

بظاهر الخطأ لأنه ليس فيما احتج به الأبدال الأبل فقط واستدل
على بول الغنم وبعرها فقط فأدخل هو في حكم الطهارة أبدال
البقر واحتأها وأبواب الأبل وبعر كل ما يؤكل لحمه وبوله ه فإن
قالوا فعلنا ذلك قيا لما يؤكل لحمه على ما يؤكل لحمه قلنا
فهو قسم على الأبل والغنم كل ذي أربع لأنها ذوات أربع وذوات
أربع أو كل حيوان لأنه حيوان وحيوان أو هل قسم كل
ما عدا الأبل والغنم المذكورين في الخبر على بول الإنسان
وبجوه المحرمين فهذه علمه أعم من علمكم أن كنتم تقولون
بالأعم في العلل فإن لجسمها هنا إلى القول بالأخص في العلل
قلنا لكم فهذا قسم من الأنعام المسكوت عنها على الأبل
والغنم وهي ما يكون أضغه من البقر فقط كما الأبل والغنم
يكون أضغته أو يكون فيه الزكوة من البقر فقط كما يكون
في الأبل والغنم وما يجوز ذبحه للمحرم من البقر خاصة كما يجوز
ذلك في الأبل والغنم دون أن يقيسوا على الأبل والغنم الصيد
والطير فهذا أخص من علمكم فظهر فساد قياسهم جملة بقياسه
فإن قالوا قلنا أبدال كل ما يؤكل لحمه وأجابه على البنا قلنا

لهم فهذا قسم ببولها على دمايها فاجتم بخاسه كل ذلك وأيضا فليس للذكور
منه ولا للغير البان في قياس بولها ونجاوها عليها وأيضا فقد جاء القرآن والسنة
والإجماع اتفقن بإفساد عتعم هذه الصحة كل ذلك بان لا يقاس ببول
النساء ونجوهن في البانهن في الطهارة والاستحالة وهذا
لا يخلص منه البتة وهذا قاسوا كل ذي رجلين من الطير في
نجوه على نجو الانسان فهو ذو رجلين في كل هذه قياسات
كقياسكم بولها وظهر وهذا يرى من نعم نفسه ابطال القياس
جملة وضح ان قوا ابن حنيفة ومالك وأصحاب ابن حنيفة
في هذه المسألة باطل بيقين لانهم لا شيئا من النصوص التي
ولا شيئا من القياس ضبطوا ولا يقول احد من المتقدمين بعلقوا
لا سيما غرة مالك ببول ما شرب ما نجسا فقال بخاسه
بوله وبين بول ما شرب ما طاهرا فقال بطهاره بوله وهو
يرى لحم الدجاج حلالا طاهرا وصويراه متولدا عن الميتات والعذرة
وهذا ما قض لا يخافه وبالله تعالى التوفيق هـ

مسألة والصوف والوبر والقرن والسن
يرجع من حي فهو طاهر ولا يحل اكله برهان

ذلك

ذلك ان الحي طاهر وبعض الطاهر طاهر والحي لا يحل اكله
وبعض ما لا يحل اكله لا يحل اكله هـ
مسألة وكذا ذلك من الكافر نجس ومن
المومن طاهر والصح من انسهم والفلس والفضة البيضا وكل
ما قطع منه حيا او ميتا ولبن المومنه كل ذلك طاهر وكل
ذلك من الكافر والكافره نجس هـ برهان
ذلك ما قد ذكرناه من قول الله تعالى انما المشركون نجس
وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المؤمن لا نجس
وقد ذكرناه باسناده قبل هـ وبعض النجس نجس وبعض
الطاهر طاهر لان الكل ليس هو شيئا غير ابعاضه وبالله
تعالى التوفيق هـ

مسألة والبان الجذلة حرام وهي الابل التي
تاكل الجذلة وفي العذرة والبقر والغنم كذلك فان منعت
من اكلها حتى يسقط عنها اسم جلالة فالبانها حلال طاهر هـ
ما عده الله بن ربيع فاعمر بن عبد الملك الخولاني ما محمد بن بكر
ما ابو داود ما محمد بن الحسن وعثمان بن ابي شيبه قال ابن شيبه

ما ابو عامر العمدي ما هشام الدستوي عن قتاده عن عكرمة
 عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس
 الجلود ه وقال عثمان بن ابي شيبة ما عبده عن محمد
 ابن اسحاق عن ابن ابي نجیح عن مجاهد عن ابن عمر قال
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل الجلود واللباس لها
 مسالة والوضوء بالمال المستعمل جائز وكذلك
 الغسل به الجذابة وسوا وجد ما اخر غيره او لم يوجد وهو الماء
 الذي يوضي به بعينه لفريضة او نافلة او اغتسل به بعينه لجذابة
 او غيرها وسوا كان المتوضي به رجلا وامراة بردها
 ذلك قول رسول الله عز وجل وان كنتم مرضا او على سفر
 او جاء احد منكم من الماء ولا مستم النساء فلم تجدوا ما فتيتموا
 فم تعالى كل ما ولم يخصه فلا يجلي لاحد ان يترك الماء
 في وضوءه وغسله الوجيب وهو يجده الا ما منعه منه نقب
 ثابت او اجاع متيقن مقطوع بعقته وقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وجعلت لك الارض كلها سجدا وجعلت
 تربتها طهورا اذ لم تجد الماء ه ثم ايضا عليه السلام كل ما ولم يخص
 فلا يجلي

فلا يجلي تخصيص ما بالمنع لم يخصه نص اخر او اجاع ميت ه
 ما عبده بن بريح ما ابن السليم ما ابن الاعراب ما ابو داود نا
 مسدد ما عبده بن داود وهو الخري عن سفيان الثوري
 عن عبده بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح برأسه من فضل ما كان
 بيده وأقام من الاجماع فلا يغتسل اثنان من اهل الاسل في
 ان كل متوضي فانه يأخذ الماء فيغسل به ذراعه من اطراف
 اصابعه الى مرفقه وهكذا كل عضو وفي الوضوء وفي غسل
 الجذابة وبالضرورة والحش يدري كل متأهله لذلك ان
 في ذلك لما قد وضعت به الكف وغسلت ثم غسل به اول الذراع
 ثم اخره وهذا ما استعملت في ثم انه يرد يده الى الينا وهي تقصر
 من الماء الذي طهر به العضو فيأخذ ما اخر للعضو الآخر فالضرورة
 يدري كل ذي حش سليم انه لم يطهر العضو الثاني الا بما
 حديد قد ما رجه ما اخر مستعمل في تطهير عضو اخر وهذا ما لا
 يخلص منه وهو قول الحسن البصري وابراهيم النخعي وعطا
 ابن ابي رباح وهو ايضا قول سفيان الثوري وابي شور

وداود وجميع اصحابنا ه وقال مالك
يتوضا به ان لم يجد غيره ولا ييمم ه وقال ابو حنيفة
لا يجوز الغسل ولا الوضوء بما قد توضى به او اغتسل به ويكره
شربه ه وروى عنه انه طاهر والاظهر عنه انه نجس
وهو الذي روى عنه نصا وانه لا نجس الثوب اذا اصابه الماء
المستعمل الا ان يكون كثيرا فاحشا ه وقال
ابو يوسف ان كان الذي اصاب الثوب منه شبرا في شبر فقد
نجسه وان كان اقل لم نجسه ه وقال ابو حنيفة
وابو يوسف ان كان رجل طاهر قد توضا للصلاة او لم يتوضا
لها فتوضا في برق قد نجس ما وهما كله وتنزع كلها ولا يجزئه
ذلك الوضوء ان كان غير متوضي فان اغتسل فيها ايضا نجسها
كلها ه وقال ابو يوسف ينجسها كلها
ولو انها عشرون بيبرا وقال جميعا لا يجزئه ذلك الغسل فان
طهر فيها يده او رجله فقط فقد نجست كلها فان كان على
ذراعه جباير او على اصابع رجله جباير فغسها في البير ينوي
بذلك المسح عليها لم يجزه ونجس ما وهما كله ه فلو كانت
على اصابع

على اصابع يديه جباير فغسها في البير ينوي بذلك المسح عليها اجزاه
ولم نجس ما وهما اليد بخلافه سائر الاعضاء فلو توضى فيها
ولم يتوضا ولا وضوا ولا تدلك فيها لم نجس الماء حتى ينوي
الغسل او الوضوء ه وقال ابو يوسف لا يظهر بذلك
الانقاس ه وقال محمد بن الحسن يطهر به ه قال
ابو يوسف وان غمس رأسه ينوي المسح عليه لم نجس الماء وانما نجسه
نية تطهير عضو يلزم فيه الغسل قال فلو غسل بغض
يده نية الوضوء او الغسل لم نجس الماء حتى يغسل العضو بعمالة
فلو غمس رأسه او خفيه ينوي بذلك المسح اجزاه ولم يفسد الماء
وانما يفسده نية الغسل لانية المسح وهذه الاقوال هي الى
الموسى اقرب منها الى ما نقل ه وقال الشافعي
رضي الله عنه لا يحري الوضوء ولا الغسل بما قد اغتسل به او توضى به
وهو طاهر كله وامسحوا اصحابه على ان من ادخل يده في الماء
ليتوضا فافقد الماء فمضمض واستنشق وغسل وجهه ثم ادخل
يده في الماء فقد حرم الوضوء بذلك الماء لانه قد صار ماء مستعملا
وانما يجبان بصب منه على يده فاذا وضاهما ادخلها حينئذ في

الأنار قال علي واحتج من منع من ذلك بالحديث الثابت
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من نهيه الجنب أن يغتسل في
الماء الدائم قال علي وقالوا إنما نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن ذلك لأن الماء يصير مستحلاً له وقال
بعض من خالفهم بل ما نهى عن ذلك عليه السلام الاخوف أن يخرج
من أصله شيء نجس الماء قال علي وصلى
القولين باطل نعمذ بالله من مثله ومن أن نقول رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما لم يقل أو أن نخبر عنه بلم يخبره عن نفسه ولا فعله فهذا
هو الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو من أكبر الكبائر
من قطع به فإن لم يقطع به فأنما هو ظن وقد قال عز وجل
إن الظن لا يغني من الحق شيئاً وقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا بد لمن قال بإحد
هذه التاويلين من أحدهما تين المنزلين فبطل بطلهم بهذا الخبر جملته
واضح بمضمونهم فقال لم يقل أحد المتوضي ولا للغتسل أن يردد ذلك
الماء على أعضاءه بل أوجبوا عليه أخذ ما حديد وبذلك جاعل النبي صلى
الله عليه وسلم في الوضوء والغسل فوجب الأخرى قال علي
وهذا

وهذا باطل لأنه لم ينع أحد من السلف عن سري الماء على الأعضاء
في الوضوء والغسل ولا نهى عنه قط وهذا للمخالفين
قد اجزتم تنكيس الوضوء ولم يأت قط عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه تنكس الوضوء ولا أن أحداً من المسلمين فعل ذلك
وأخذه عليه السلام ما حديد لكل عضو إنما هو منه فعل وفعله
عليه السلام لا يلزم وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم مسح رأسه
المقدس بفضل ما تستعمل فإن قيل قد روي بوجه للراس
ما حديد قلنا هذا إنما رواه هثم وإن وهو ساقط لا يحتج
به عن عمران بن حدير وهو غير معروف وكيف وقد باح
عليه السلام غسل الجنابة بغير تجديد ما سحما ما عهد الله بن
يوسف ما أحمد بن فتح ما عبد الوهاب بن عيسى ما أحمد بن محمد
ما أحمد بن علي ما مسلم بن الحجاج ما إسحاق بن إبراهيم وأبو بكر
ابن أبي شيبة وعمرو الناقد وابن أبي عمر وكلهم عن سفيان
ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن سفيان بن أبي سعيد القبري
عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لها في غسل الجنابة إنما ركفك

ان تحشي على راسك ثلاث حشوات ثم يغشى عليك الماء فتظهر من هـ
 ما عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن ابراهيم بن احمد المرزى نا البخاري
 نا ابراهيم هو الفضل بن دكين نا معمر بن يحيى بن سام نا ابو جعفر
 محمد بن علي بن الحسين قال لي جابر سالتني ابن عمك فقال
 كيف الغسل من الجنابة قلت كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم باخذ ثلثة اصنف ونفيسها على رأسه ثم يفيض على سائر
 جسده هـ قال علي ولو كان ما قاله اصحاب
 ابي حنيفة من غسل الماء المستعمل لما صح طهر ولا وضوء ولا صلاة لاحد
 ابدا لان الماء الذي يغشى الغتسل على جسده يظهر من كبيه
 وصدره ثم ينحدر الى ظهره وبطنه فكان يكون كل احد مغتسلا
 بما نجس ومعاذ الله من هذا وههههه في غسله ذراعه ورجله
 في الوضوء لانه لا يغسل ذراعه الا بالمال الذي يغسل به كتفه ولا يغسل
 اسفل وجهه الا بالماء الذي يغسل به اعلاه وكذا لا يغسله هـ وقال
 بعضهم الماء المستعمل لا يبدان صحيم من عرق الجسد والوضوء شيء
 فهو ما مضاف هـ قال علي وهذا عشت جدا
 وهي لو كان كما قالوا فكان ماذا وتي حرم الوضوء والغسل
 كما فيه.

بما فيه شيء لما هو لا يظهر له في الماء رسم فكيف وهم يحرون
 الوضوء بما قد يرد فيه من الخس وهذا اكثر في ان يكون
 فيه العرق من الماء المستعمل هـ وقال بعضهم
 قد جازات الخطايا يخرج مع غسل اعضا الوضوء قلنا
 نعم ومنه الحمد فكان ما ذوات هذا لما يغبط استعماله
 مورا ان امكن لفضله وما علمنا الخطا انا اجراما على في الماء هـ
 وقال بعضهم الماء المستعمل كحما الجمل الذي رمى
 به فجاز اخذها والريح بها ما فيه وما ندرى شيئا من ذلك
 وكذلك التراب الذي تيم به فالتييم به جائز والشرب الذي
 ستر به العورة في الصلاة جائز ان يستر ايضا به العورة في صلاة اخرى
 فان كانوا اهل قياس فهذا كله باب واحد هـ وقال
 بعضهم الماء المستعمل بمنزلة الماء الذي لم يج فيه قول او محص هـ
 قال علي وهذا من مردود على مثله وما ندرى
 شيئا منع من جواز الوضوء والغسل بما لم يج فيه قول او محص وترس
 ولو بيا مادام تقع عليه رسم ماء هـ وقال بعضهم
 لما يطلق على الماء المستعمل اسم الماء مفردا دون ان يتبع باسم آخر

وجب الان يكون في حكم الماء المطلق ه قال
 علي وهذه حمافة بل يطلق عليه اسم ما فقط ثم لا فرق بين
 ذلك ما سهل فوصف بذلك وبين قولنا ما مطلق فوصف
 بذلك او قولنا ما ملح او ما عذب او ما مر او ما سخن او ما مطر
 وكل ذلك لا يمنع من جواز الوضوء به والغسل ه ولو صح قول
 ابي حنيفة في نجاسة الماء المتوضا به والمغتسل به لبطل أكثر
 الدين لانه سكن الانسان اذا اغتسل او توضا ثم لبس ثوبه لا يصلح
 الا بتوب نجس كله ولزمه ان يطهر اعضاءه منه بما اخره
 وقال بعضهم لا نجس الا اذا فارق الاعضاء ه
 قال علي وهذه جراءة على القول بالمطلق في الدين
 بل ودعوى ويقال لهم هل نجس عندكم الا بالاستحالة
 فلا بد من نعم من المحال الا نجس بعد ذلك ولا جراه اعظم من
 ان يقال هذا ما طاهر تود اياه الفرائض فلذا يقرب به الى الله
 في افضل الاعمال من الوضوء والغسل نجس او حرم ان يقرب
 الى الله تعالى به وما ندرى من اتي وقع لهم هذا التخليط ه
 وقال بعضهم قد جاء عن ابن عباس ان النبي اذا اغتسل
 في الغرض

في الغرض أفند ما وه ه وهذا لا يصح بل هو منوع وانما
 ذكره الحنفية عن حماد بن ابي سليمان عن ابن ابراهيم عن
 ابن عباس ولا يعلم من قبل حماد ولا يعرف لابراهيم سماعا من ابن
 عباس والصحيح عن ابن عباس خلاف هذا ه قال
 علي وقد ذكرنا عن ابن عباس هل خلاف هذا من قوله اربع
 لا يجنب الماء والارض والانسان وذكره ربيعة وذكره عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحريم الصدقة على آل محمد انما هي
 غسله ايدي الناس ه وعن عمر بن الخطاب ه قال علي
 وهذا الاجبة فيه اصدد لأن اللزوم لهم في احتياجهم بهذا الخبر الاجم
 فلك الاعلى آل محمد فاسته فانه عليه السلام لم يصح ذلك ولا
 منعه احدا غيرهم بل ابا حه لسائر الناس ه واما احتياجهم بقول
 عمر فانهم مخالفون له لانهم يجيزون في اصل اقولهم شرب
 ذلك الماء وايضا فان غسله ايدي الناس غير وضوء الذي
 يقربون به الى الله تعالى ولا عجب أكثر من ابا حههم غسله
 ايدي الناس وفيما جاء ما احتجوا به وقولهم انها طاهرة وتحريمهم
 الماء الذي يوضي به فربه الى الله تعالى وليس في شيء من هذا

الأثرين نهى عنه نفوذ بامره من الضلوع وتخريف الكلام
عن مواضعه **مسألة** أصحاب الشافعي رضي الله عنه
عن من وضأ عضواً من أعضاء وضوءه فقط ينوي به الوضوء
في ما دأب أو غسله كذلك وهو جنب وبعض عضواً وبعض
أصبح أو شعره واحدة أو مسح شعره من رأسه أو خفه أو بعض
خفه حتى يعرف أقرانهم في ذلك وقد صح أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم توجهاً وسقاً انساناً ذلك الوضوء وأنه عليه السلام
توجهاً وصحب وضوءه على جابر بن عبد الله وأنه عليه السلام
كان إذا توجهاً تمسح الناس بوضوءه **مسألة** فقالوا يا أبا عبد الله
إن المسلم الطاهر النظيف إذا توجهاً بما طاهر ثم صب ذلك الماء في
بريقه بمنزلة لو طهرت في ثوباً قارعت أو اجس ونسأل
الله العافية من هذا القول **هـ**

مسألة وروى الذباب والبراعيث والنخل
والخفافيش أن مكان لا يسكن الغنط منه وكان في غسله
حرج أو غسرم يلزم من غسله إلا ما لا يخرج منه ولا عسره قال
علي قد قد منا قول الله تعالى ما جعل عليصم في الدين من حرج
وقوله

وقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر **هـ**
فالحرج والعسر مرفوعا **مسألة** وما كان لا يخرج في غسله ولا عسره
فهو لازم غسله لأنه بول **مسألة** وجميع وباسه تعالى التوجهاً
مسألة والقى من كل مسلم أو كان حرام يجب
اجتنابه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم العايد في هبته
كالعايد في قبه **هـ** وإنما قال **مسألة** رسول الله صلى
الله عليه وسلم ذلك على منع العودة في الهبة **هـ**

مسألة والخمر والميسر والامضاب والازلام
رجس حرام واجب اجتنابه فمن صلى حاملاً شيئاً منها بطلت صلاته
قال الله عز وجل إنما الخمر والميسر والامضاب والازلام
رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه فمن لم ينجب ذلك فصلاته
فلم يصلي كما أمر ومن لم يصلي كما أمر فلم يصلي **هـ**

مسألة ونبيذ البسر والتمر والزهر والرب
والزبيب إذا جمع نبيذ واحد من هذه إلى نبيذ غيره فهو حرام
واجب اجتنابه ما عدا الله بن ربيع ما محمد بن اسحاق ما
أن الأعرابي ما أبو داود ما موسى بن اسمعيل ما ابن هوان بن ريد

المطار ما يحى هو ابن ابي كثير عن عبد الله بن ابي قتادة
عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى
عن خليط الزبيب والتمر وعن خليط البسر والتمر وعن
خليط الزهو والرطب وقال انذوا كل
واحد على حده هـ وليس كذلك الخليطان من هذه
الخمسة بل هو طاهر حلال ما لم يسكر لانه لم يبه الا
عما ذكرناه هـ

مسألة ولا يجوز استقبال القبلة
واستدبارها للغائط والبول لاني بنان ولا في صحراء
ولا يجوز استقبال القبلة فقط كذلك في حال الاستحباب
ما عبد الله بن يوسف بالحمد بن فتح ما عبد الوهاب بن عيسى
ما احمد بن محمد ما احمد بن علي ما سلم ما يحيى بن يحيى قال قلت
لسفيان بن عيينه سمعت الزهري يذكر عن عطاء بن ريد
الليثي عن ابي ايوب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
اذا اتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول
ولا غائط ولكن شرقوا أو غربوا هـ قال سفيان نعم
وقد

وقد روى ايضا النهى عن ذلك ابوهريرة وغيره وقد
ذكرنا قبل حديث سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم
الا يستحي أحد مستقبل القبلة في باب الاستحباب وممن
أنكر ذلك ابو ايوب الانصاري كما ذكرنا في البيوت
نصاعته هـ وكذلك ايضا ابوهريرة وابن مسعود
وعن سراقه بن مالك الاسبقيل القبلة بذلك هـ وعن
السلف من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم حله هـ
ومن عطاء وابراهيم النخعي ويقولنا في ذلك بقول سفيان
الثوري والاوزاعي وابوثور هـ ومن ابو حنيفة من استقبلها
لبول او غائط وكلها ولا لم يفرقوا بين الصحا والبناء
في ذلك هـ وروينا من طريق حماد بن سلمة عن ايوب
السختياني عن نافع عن ابن عمر انه كان يكره ان يستقبل
القبليان بالفروج وهو قول مجاهد هـ قال
علي لا نرى ذلك في بيت المقدس لان النهى عن ذلك لم يصره وقال
عروة بن الزبير وداود بن علي جواز استقبال الكعبة واستدبارها
بالبول والغائط هـ وروينا ذلك ايضا عن ابن عمر من طريق

شبهه عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن نافع عن
ابن عمر وروينا عن ابن عمر بن لحيق بن داود عن محمد
ابن يحيى بن فارس عن صفوان بن عيسى عن الحسن بن
ذكوان عن مروان الأصغر عن ابن عمر أنه قال
إنما نهى عن ذلك في الفضاء وأما إذا كان بينك وبين القبلة
شيء يسترك فلا بأس وروينا أيضا هذا عن الشعبي وهو
قول مالك والتابعي رضي الله عنهما فاما
من أباح ذلك جملة فاحتجوا بحديث رويناه عن ابن عمر في بعض
الفاظه رقيت على بنت اختي حفصة فرايت رسول الله صلى
الله عليه وسلم قاعداً الحاجة مستقبل القبلة ه وفي بعضها
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يبول في القبلة وفي
بعضها الخلفت يوماً ورسول الله صلى الله عليه وسلم على ظهر
بيت يقضي حاجته محجور عليه بلبن فرأته مستقبل القبلة ه
وحدثنا من طريق جابر نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يستقبل القبلة يبول فرأته قبل أن يقبض
بعام يستقبلها ه وحدثنا من طريق عائشة أن رسول الله
صلى الله

صلى الله عليه وسلم ذكر عنده أن ناساً يكرهون
استقبال القبلة بفر وجهم فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم قد فعلوها استقبالاً بمقعد في القبلة ه قال
على لاجئة لهم غير ما ذكرنا ولا حجة لهم في شيء منه ما حدث
ابن عمر فليس فيه أن ذلك كان بعد النهي وإذا لم يكن
ذلك فيه فحق على من من أن ما في حديث ابن عمر موافق لما
كان الناس عليه قبل أن ينهى عليه السلام عن ذلك هذا ما لا
شك فيه فإذا لا شك في ذلك فيكم حديث ابن عمر منسوخ قطعاً
ينهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك هذا يعلم ضرورة ومن
الباطل المحرم ترك التيقن بالظنون وأخذ المتيقن بخبر وترك
المتيقن أنه ناسخ وقد أوضحنا في غير هذا المكان أن كل ما
مع أنه ناسخ لحكم منسوخ ثم المبالغة المبالغة أن يكون الله
تعالى يعيد الناسخ منسوخاً والمنسوخ ناسخاً ولا يبين ذلك
بياناً لا شك فيه ولو كان هذا المكان الدين منسوخاً
غير بين ناقصاً غير كامل وهذا باطل قال
الله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم وقال تعالى لتبين للناس

ما نزل اليهم هـ وايضا فانما في حديث ابن عمر ذكر استقبال
القبلة فقط فلو صح انه ناسخ لما كان فيه نسخ تحريم استدبارها
وايضا كان من انعم في ذلك اباحه استدبارها كاذبا مبطل لثبوته
قامته وهذا احرام فبطل تعلقهم بحديث بن عمر هـ واما حديث
عائشة فهو ساقط لان رواية خالد الخداه وهو ثقة عن
خالد بن ابي الصلت وهو مجهول لا يدرى من هو واخطا
فيه عبد الرزاق فرواه عن خالد الخداه عن كثير بن الصلت
ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة لان نصه يبين انه انما كان
قبل النهي لان من الباطل الحال ان يكون رسوله صلى الله
عليه وسلم نهاهم عن استقبال القبلة بالبول والغائط ثم ينكرو
عليهم طاعته في ذلك فهذا ما لا يظنه مسلم ولا ذو عقل هـ
وفي هذا الخبر انكار ذلك عليهم فلو صح لكان منسوخا بلا
شك هـ ثم لو صح لما كان فيه الاباحه الاستقبال فقط لا
اباحه الاستدبار اصله فبطل تعلقهم بحديث عائشة
جملة هـ واما حديث جابر فان رواية ابان بن صالح وايس
بالشهور وايضا فليس فيه بيان ان استقباله القبلة عليه السلام
كان

كان بعد نهيه ولو كان ذلك لمحال جابر ثم رايته وايضا فلو
صح انه ناسخ لما كان فيه الا النسخ للو استقبل فقط واما
الاستدبار فلا اصله ولا يحل ان يزداد في الاخبار ما ليس
فيها فيكون من فعل ذلك كاذبا وليس اذا نهى عن شيئين
ثم نسخ احدهما وجب نسخ الآخر فبطل كل ما شقوا به
وبالله تعالى التوفيق وسقط قولهم لتعزبه عن البرهان هـ واما
من فرق بين الصغرى والبناء في ذلك فقول لا تقوم عليه دليل
اصدا اذ ليس في شيء من هذه الآثار فرق بين صغرى وبيان
فالقول بذلك ظن والظن كذب الحديث لا ينفي عن الحق
شيئا ولا فرق بين من حمل النهي على الصغرى دون البيان
وبين آخر قال بل النهي عن ذلك في المدينة او مكة خاصة
وبين آخر قال بل في ايام الحج خاصة وكل هذا تخليط لا
وجه له هـ وقال بعضهم انما كان في
الصغرى لان هنالك قوما يصلون فيؤذون بذلك هـ قال
ابو محمد وهذا باطل لان وقوع الغائط كيف ما وقع في الصغرى فوضع
اليه من ان يكون قبله لجهة ما وغير قبله لجهة اخرى فيجوز قول

مالك عن ان يكون متعلق بسنة او بدليل اصل وهو قول
خالف جميع احوال الصحابة رضي الله عنهم الا رواية عن ابن عمر
قد روى عنه خلافها والله تعالى التوفيق هـ

مسألة وكل ما خالطه شيء طاهر مباح فظهر
فيه ثبوته وريحه وطعمه الا انه لم يزل عنه اسم الماء فالوضوء به جائز
والغسل به للجنازة جائز باب ان ذلك قول
تملك فلم تجددوا ما وهذا اما سوا مكان الواقع فيه مسكا او عسلا
او زعفرانا او غير ذلك هـ ما حمام ما ابن مفرج ما ابن الاعرابي ما الذي
ما عبد الرزاق ما ابن جريج في عطابن ابي رباح عن ام هاني بنت ابي
طالب انها قالت دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح
وهو في قبة له فوجدته قد اغتسل بماء في صحن في لاري فيها اثر
العجين فوجدته يصلي الصلوة هـ وبه الى عبد الرزاق عن معمر
عن ابن طاوس عن المطيب بن عبد الله بن حنبل عن ام هاني
قالت نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح باعلو مكة
فأتيته بماء في جفنة في لاري فيها اثر العجين فستره ابو ذر فاغتسل
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ستر عليه السلام ابا ذر فاغتسل ثم
صلى

صلى ثماني ركعات وذلك في الصلوة ما يونس بن عبد الله ما
ابو عيسى بن ابي عيسى ما احمد بن خالد ما ابن وضاح ما ابو بكر
ابن ابي شيبة عن زيد بن الحباب المصلي عن ابنه بن نافع
عن ابن ابي نجیح عن مجاهد عن ام هاني ان سمونه ام المؤمنين
رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل من تصعة فيها اثر العجين هـ
قال علي وهذا قول ثابت عن ابن مسعود قال
ان غسل الجنب رأسه بالخطمي اجزاه وكذلك نصاعن ابن
مايس وروى ايضا هذا عن علي بن ابي طالب وثبت عن سعيد
ابن المسيب وابن جريج وعن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من
انما الانصار والتابعين منهن ان المرأة الجنب والمجانص اذا اغتسلت
يجوز قيق ان ذلك يخرجها من غسل رأسها للحضه والجنازة ولا تعيد
غسله وثبت عن ابراهيم النخعي وعطابن ابي رباح وابي سلمة بن
أبيه الرحمن بن عوف وسعيد بن جبيرة انهم قالوا في الجنب يغسل
رأسه بالسدر او الخطمي انه يحويه ذلك من غسل رأسه للجنازة هـ
وقول في هذا هو قول ابن حنيفة
والشافعي وداود وروى عن مالك نحو هذا ايضا وروى

عن أبي غانم أنه سأل مالك عن الخدير ترده الموشى فتبول
فيه وتبعر حتى يتغير لون الماء وريحه استوضا منه للصلاة قل
مالك أصح منه ولا أحرمه كان ابن عمر يقول انى لأحب ان
أجعل بينى وبين الحرم ستره من الخلال هـ والذي عليه
أصحابه يخلف هذا وهو أنه روى عنه في الماء الذى يبل فيه
المغبر ويضع فيه الدهن أنه لا يجوز الوضوء به وصح ذلك لما يقع
فيه الجلد وهذا خطأ من القول لأنه لا دليل عليه من قرآن ولا من
سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس بل هذا لغوا فيه ثلاثه من
الصحابه رضي الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف وخالفوا فيه
فقط المدينة سكنا فكريا وما نعلم انهم اجتوا باكثر من ان قالوا
ليس هو مطلقا هـ قال مالك على وهذا خطأ بل هو
ما مطلق فان كان فيه شئ اخر ولا فرق بين ذلك الذى فيه
وبين حجر يكوئ فيه وهم يحذرون الوضوء بالماء الذى تغير من
دين موضع وهذا ناقض ومن العجب انهم لم يجعلوا حكم
الماء الذى مازجه شئ طاهر لم يزل عنه اسم الماء وجعلوا
للفضة المختلطة بالنحاس خلطا تغيرها حكم الفضة الحضة وكذلك
في الذهب

في الذهب المزوج فجعلوه كالذهب الصرف في الزكاه والصرف
وهذا هو الخطأ وعكس الحقايق لانهم اوجبوا الزكاه في الصفر
المازج للفضة وهذا باطل واما هو صرف فضة وصفر مختل
الجميع من فضة محضة وهذا هو الربا بعينه هـ واما الوضوء بما
قادم ازجه شئ طاهر فاما يتوضا ويغتسل بالماء ولا يضره مرور
شئ طاهر على اعضائه مع الماء هـ وقال بعضهم هو ماء الورد
قال مالك على وهذا باطل لان ماء الورد ليس ماء أصلا
وهذا ما وثق آخره فقط هـ

مسألة فان سقط عنه اسم الماء جملته كالبيد
وغیره لم يجز الوضوء به ولا الغسل والحكم حينئذ التيمم
وسواء في هذه المسألة والتي قبلها وجد ما أخر اول يوجد برهان
ذلك قول الله تعالى فلم يجد وأما فتيمموا صعيدا
طيبا ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلت تربتها
لنا طهورا اذا لم نجد الماء ولما كان اسم الماء لا يقع على ما غلب عليه
غير الماء حتى تنزل عنه جميع صفات الماء التي منها يؤخذ حده
صح أنه ليس ماء ولا يجوز الوضوء بغير الماء وهذا قول مالك

والشافعي واحد وداود وغيرهم وقال ————— به الحسن
وعطاء بن ابي رباح وسفيان الثوري وابو يوسف وسحاق
وابوثور وغيرهم هـ وروى عن عكرمة ان النبيذ
ومنواذ لم يوجد الماء ولا يتم مع وجوده هـ وقال —————
الاوزاعي لا يتم اذا عدم الماء لم يوجد النبيذ غير مسكر
فان كان مسكراً فلا يتوضأ به هـ وقال —————
حميد صاحب الحسن بن جنى نبيذ التمر خاصة بجوز الوضوء
به والغسل المفترض في الحضر والسفر وجد الماء اولم يوجد
ولا يجوز ذلك بغير نبيذ التمر وجد الماء اولم يوجد هـ وقال
ابو حنيفة في أشهر قوله ان نبيذ التمر خاصة اذا لم يسكر
فانه يتوضأ به ويعتسل فيما كان خارج الامصار والقرى
خاصة عند عدم الماء فانه أسكر فان كان مطبوخاً
جاز الوضوء به والغسل كذلك فان كان نيأ لم يجزه
استعماله صلو في ذلك ولا يجوز الوضوء بشيء من ذلك
الا عند عدم الماء ولا في الامصار ولا في القرى أصلاً وان عدم
الماء ولا شيء من الأنبيذ غير نبيذ التمر لا في القرى ولا في غير القرى
ولا عند

ولا عند عدم الماء هـ والرواية الاخرى عنه ان جميع الأنبيذ
يتوضأ بها ويعتسل كما قال في نبيذ التمر سواء هـ وقال
محمد بن الحسن يتوضأ بنبيذ التمر عند عدم الماء ويتم معاه
قال ————— على اما قول عكرمة والاوزاعي
والحسن بن جنى فانهم احتجوا بحديث رويناه من طريق ابن
مسعود من طريق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ان ليله الحن ملك ما قال ليس مني يا ولعن من اداوه فيها
نبيذ فقال ————— النبي صلى الله عليه وسلم ترمه طيبة وما
ظهور هـ وقال ————— بعضهم ان جماعة من
العبادة رضي الله عنهم ركبو البحر فلم يجدوا الماء البحر ونبيذ
فتوضأوا بالنبيذ ولم يتوضأوا بالبحر هـ وذكرنا ما رواه محمد
ابن سعيد بن نبات قال ما احمد بن عبد البصير ما قاسم بن
اصبح ما محمد بن عبد السلام الحشني ما محمد بن المشي ما يزيد بن
هارون ارا عبد الله بن ميسره عن مزينة بن جابر عن علي
ابن ابي طالب قال ————— اذا لم يجد الماء فليستوضأ بالنبيذ
قال محمد بن المشي وحده ما اومعا وبه محمد بن حازم الصنبر

بالحجاج بن ارمطاه عن ابي اسحاق السبيعي عن الحارث عن
 علي قال لا بأس بالوضوء بالنبيد ه قالوا ولا خلاف
 لمن ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم فهو اجماع على قول
 بعض مخالفينا وقالوا النبيد ما يلدشك خالطه غيره فاذا
 هو كذلك فالوضوء به جائز ه قال علي
 كل ما يمكن ان يشغوبه فلا حجة لهم في شيء منه والله
 اعلم أما الخبر المذكور فلو يضح لان في جميع طرقه من لا يعرف
 او من لا يعرفه وقد تكلمنا عليه كلاما معضيا في غير
 هذا الكتاب ثم لو صح سئل التواتر لم يكن لهم فيه حجة لان
 ليله الجن كانت بمكة قبل الهجرة ولم تنزل اية الوضوء
 الا بالمدينة في سورة النساء وفيه سورة المائدة ولم يأت قط
 اثر بان الوضوء كان فرضا بمكة فاذا ذلك كذلك
 فالوضوء بالنبيد كالدوس فسطا التحلق به لو صح ه وأما
 الذي رووه من فعل الصحابة رضي الله عنهم فهو عليهم
 لا لهم لان الاوزاعي والحسن بن جني وابا حنيفة وأصحابه
 كلهم مخالفون لما روي عن الصحابة رضي الله عنهم في ذلك
 يجيزون

يجيزون الوضوء بما البحر ولا يجيزون الوضوء بالنبيد ما دام
 يوجد ما البحر وكلهم حاشا حميدا صاحب الحسن بن جني
 لا يجيز البتة الوضوء بما البحر مع وجود النبيد وكلهم مخالف
 لما رووه من فعل الصحابة رضي الله عنهم في ذلك ه ومن
 الباطل ان يرى المرء حجه على خصمه ما لا يراه حجة على نفسه
 وأما الاثر عن علي رضي الله عنه فلا حجة في احد غير رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وأيضا فان حميدا صاحب الحسن
 ابن جني يخالف الرواية عن علي في ذلك لانه يرى الوضوء
 بالنبيد التمر مع وجود الماء هذا خلاف قول علي ويرى سائر
 الأنبياء لا يحل بها الوضوء أصلا وهذا خلاف الرواية عن
 علي ه وأما قولهم ان في النبيد ما فهو لازم لهم في لبن مزج
 بها وفي الخبر لانه ما مع عصم وزج وفي الامراق لانها ما وزيت
 وظل او ما وزيت ويري وغو ذلك وهم لا يقولون بشيء من
 هذا فظهر ما مقتضهم في كل ما احتجوا به والله الخ ه وأما
 قولنا الى حنيفة فهو ابعد من ان يكون له في شيء مما ذكرنا
 حجة ه اما الخديش المذكور فليس فيه ان

ان النبي صلى الله عليه وسلم كان حين الوضوء بالنيذ خارج
 مكة فمن اين لهم بتخصيص جواز الوضوء بالنيذ فيما خارج
 الامصار والقرى وهذا خلاف لما في ذلك الخبر لاسيما وهو
 لا يرى التيمم فيما يقرب من القرية ولا قصر الصلاة الا في ثلاثة
 ايام احدى وعشرين فرسنا فصاعدا ولا سبيل له الى دليل في
 شيء من ذلك الا ودليله ذلك جار في جميع هذه المسائل
 واما قوله الثاني الذي قاس فيه جميع الانبياء على
 نبيذ التمر فلا قاس ايضا داخل القرية على خارجها واما الجيز له احد
 القياسين والمانع له من الاخر لاسيما مع ما في الخبر من قوله سمعه
 طيبة وما طهور واذهوما لظهورهما المانع من استعماله مع وجود
 مانعه وكلاهما ما لظهوره وهذا ما لا انفكاك منه وان كان
 لا يحذره مع وجود الماء فالحريم للمريض في المضجع عدم الماء واما
 فعل الصلابة رضي الله عنهم وقول على فهو مخالف له لانه لا يجز
 الوضوء بالنيذ مع وجود ما البحر ولا يجز الوضوء بالنيذ وان
 عدم الماء في القرى وليس هذا في قول على ولا يخفى على نبيذ
 غير من غيره له وابو حنيفة يختصه في أشهر قوله ولا امت
 في الدنيا

في الدنيا والاخرة ممن ذكر على مخالفته ترك قوله هو اول
 تارك له لاسيما ومخالفه لا يرى ذلك الذي ترك حجة قال
 الله تعالى لم تقولون ما لا تعملون كبر مقتا عند الله ان تقولوا
 ما لا تعملون واما قولهم ان النبيذ ما وتر فليزهم هذا سخا
 قلنا في الامر وعبرها من الانبياء وهو خلاف قوله
 فظهر فساد قوله ابي حنيفة معا والحمد لله رب العالمين
 واما قوله محمد بن الحسن ففاسد لانه لا يخلوا
 ان يكون الوضوء بالنيذ جائزا فالتييم معه فضول او لا
 يكون الوضوء به جائزا فاستعماله فضول لاسيما مع قوله اذا
 كان في ثوب المراء أكثر من قدر الدرهم النعل من نبيذ مسكر
 طلت صلواته ولا يشك ان المجتمع على جسد المتوضي بالنيذ او
 المختل به وفي ثوبه أكثر من درهم يغليه كثره فان قال
 من ينتصر له انا لا ندرى المزم الوضوء به فلو جرى تركه واما انه
 لا يخل الوضوء به فلو جرى فعله فجعلنا الامر في قبيح
 لهم الوضوء لما فرض متيقن عند وجوده فلو يجوز تركه
 والوضوء بالتييم عند عدم ما جرى الوضوء به فرض متيقن

والوضوء بالنبيذ عندكم غير متيقن ومالم يكن متيقنا
فاستعماله لا يلزم ومالم يلزم فلامعنى افعله ولو جئتم الى استعماله
كل ما شككون في وجوبه لعظم الامر عليكم لا سيما وانتم
على يقين من انه يحصى بفنسد الصلاة كونه في التوبوا تم
مقرون ان الوضوء بالنجس المتيقن لا يحل هـ واما المالكيون
والشافعيون فانهم كثيرا يقولون في اصولهم وفروعهم
ان خلاف الصاحب الذي يعرف له مخالف منهم لا يحل وهذا
مكان يقضوا فيه هذا الاصل وباسه تعالى التوفيق هـ وابو
حنيفة يقول بالتقاس وقد نقصنا هذا اصله في
القول به فلم نقس الامراق ولا سائر الانبذة على بيده التمر
وخالف ايضا اقوال طائفة من الصحابة رضي الله عنهم
كما ذكرنا دوت مخالف يعرف لهم في ذلك وهذا ايضا
هادم لاصله فلتقف على ذلك من اراد الوقوف على ما قص
اقوالهم وهدم فروعهم لاصولهم وباسه تملك التوفيق هـ
مسألة وفرض على كل مستيقظ من نوم قل
النوم أو سكرته أو كان أوليلاً قاعداً أو مضطجعا أو قائماً في
صلاة

صلاة أو غير صلاة كيف ما نام الا يدخل يده في وضوئه في
وضوئه في ان كان وضوئه ارم من نهر أو غير ذلك الا حتى
يفسلها ثلاث مرات ويستشق ويستشق ثلاث مرات
فان لم يفعل لم يحوز الوضوء ولا تلك الصلاة ناسيا ترك ذلك
او عامداً وعليه ان يفسلها ثلاث مرات ويستشق كذلك
ثم يتدعى الوضوء والصلاة ولما طاهر عصبه فان صب
على يديه فتوضا دوت ان ينفس يديه فوضوئه غير تام
وصلايته تامة هـ سب هان ذلك ما رواه نونس
ابن اسه بالبوعيسى بن ابي عيسى ما احمد بن خالد ما ابن وضع
ما ابر بكون بن ابي شيبة عن سفيان بن عيينه عن الزهري
عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا استيقظ احدكم
من نومه فلو ينفس يديه حتى يفسلها ثلاثا فانه لا
يدري اين باتت يده هـ قال علي
زعم قوم ان هذا الفضل خوف نجاسة يكون في اليد وهذا
باطل لا شك فيه لانه عليه السلام لو اراد ذلك لما عجزان ببينه

ولما صكته عن امته وأيضاً فلوك كان ذلك خوف نجاسة
لكانت الرجل كاليد في ذلك ولكان باطن العبد وما
بين الاليتين أولى بذلك ومن العجب على اصولهم ان يكون
لمن يكون النجاسة في اليد موجب غسلها ثلاثاً فاذا استغف
مكون النجاسة فيها اجزألها من غسله واحدة وانما السبب
الذي من اجله وجب غسل اليد هو ما نص عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم من مغيب الثياب عن لثامه ان مات يده فقط
ويجعل الله تعالى ما شاء من الاشياء كما جعل تعالى الريح طاهرة
من اسفل سبباً موجب الوضوء وغسل الوجه ومسح الرأس وغسل
الزراعين والرجلين هـ واذا ما قوم ان هذا في قوم البلطافة لقوله
ابن بيات يده واذا هو ان الميت لا يكون الا بالليل هـ قال
علي وهذا خطأ بل يقال بليت القوم يدورون امراكدا وان
كان بالنهار ونا عبد الرحمن بن خالد الهذلي ما ابراهيم
ابن احمد الفريدي ما البخاري عن ابراهيم بن حمزة وهو الزبيري
عن ابي حازم هو عبد العزيز عن يزيد بن عبد الله هو ابن اسامة
ابن الهاد عن محمد بن ابراهيم حدثه عن عيسى بن طلحة عن ابي هريرة
ان

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال — اذا استيقظ
احدكم من منامه متوضاً فليستثر ثلاث مرات فان الشيطان
بيت على خيشومه ككتب الى سالم بن احمد بن قحمة قال يا عبد الله
ابن سعيد الشجاء قال يا عمرو بن محمد بن داود السجستاني
يا محمد بن عيسى بن عمرو بن الجلودى ما ابراهيم بن محمد ما مسلم
ابن الهجاج في بشر بن الحكم يا عبد العزيز بن محمد الدداوردي
عن ابن الهاد عن محمد بن ابراهيم عن عيسى بن طلحة عن ابي هريرة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال — اذا استيقظ
احدكم من منامه فليستثر ثلاث مرات فان الشيطان بيت
على خيشومه هـ يا عبد الله بن زياد يا محمد بن معاوية يا ابو يحيى
زكريا بن يحيى الساجي ارا محمد بن زبير المعكي يا عبد العزيز
ابن ابي حازم ما روى بن الهاد ان محمد بن ابراهيم حدثه عن عيسى
ابن طلحة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من منامه متوضاً فليستثر
ثلاثاً فان الشيطان بيت على خيشومه هـ قال
علي امر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفرض قال —

الله تعالى فاحذر الذين يخالفون عن أمره ان يقبيلهم قنبه
او يصيبهم عذاب اليم ه ومن توضأ بغير ان ينعل ما أمره
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفعله فلم يتوضأ الوضوء الذي
أمره الله تعالى به ومن لم يتوضأ كذلك فلا صلاة له لا سيما
طرد الشيطان عن خيشوم المرء فانعلم مسلم استسهل الناس
بكون الشيطان هناك وقد اوجب المالكيون متابعة الوضوء
فوضأ لا تم الوضوء والصلاة الا به وارجح الشافعي الصلاة على رسول
الله صلى الله عليه وسلم فوضأ لا تم الصلاة الا به وارجح ابو حنيفة
الاستنشاف والمضغمة في غسل الجنابة فرضاً لا يم الغسل
والصلاة الا به وكل هذا لم يأمر الله تعالى به ولا رسول
صلى الله عليه وسلم ولم يقل فيما قال له بنيه صلى الله عليه
وسلم انتم كذا ففعلوا ولا فعل الا ان اسأوا ودعوا الاجماع بغير
تعيين كذب على الامة كلها نفوذ بالله من ذلك ه باحسان
ما ابن منيخ ما ابن الاعرابي ما الدروري ما عبد الرزاق عن ابن جريح
قال قلت لعطاء الحق على ان تستشق قال نعم قلت كم
قال ثلاثاً قلت عن من قال عمن عثمان ه قال

عبد الرزاق

عبد الرزاق ما معمر عن قتاده عن معبد الجهني قال في
المضغمة والاستنشاف ان كان جنباً لم يداو وان كان جالساً
من عند الغائط فاشتتين فان جالس البول فواحدة ه وروى
عن الحسن اعادة الوضوء والصلاة على من لم يغسل يده ثلاثاً قبل
ان يدخلها في الوضوء به يقول داود واهلبنا ه
مسألة ولا تحرى غسل الجنابة في ماء
راكد فان اغتسل فيه فلم يغسل والماء لظاهر عصبه وله ان
يعيد الغسل منه وكذلك لا تحرى الجنابة ان يغتسل لفرض
غير الجنابة في ماء ركد فان كان غير جنب اجزاء الاغتسال
في الماء الركد والوضوء جازي في الماء الركد فمن اغتسل وهو
جنب في جوف من اجوان النهر والنهر ركد لم يجزه وان
الجوف هو جارايداً مضطرب متحرك غير ركد هذا امر
مشاهد عياناً وكذلك من بال في ماء ركد ثم سرح لذلك
الماء فجاء فلدحلي له الرضومنه ولا اغتسال لانه قد حرم عليه
الاغتسال والوضوء من عين ذلك الماء بالنص ولو بال في ماء
جاري ثم اغلق صه فركد جاز له الوضوءنه والاغتسال منه

لأنه قد حرم عليه الاغتسال والوضوء حين ذلك لما بالنقص
 ولو بالـ في ما جازم لأنه لم يبل في ما ركد والاغتسال
 للنجاسة وغيرها في الماء الجاري مباح وإن بال فيه لم يحرم عليه بذلك
 الوضوء منه وفيه الغسل منه وفيه هـ ما عبد الله بن يوسف
 ما أحمد بن فتح ما عبد الوهاب بن عيسى ما أحمد بن محمد ما أحمد
 ابن علي ما سلم ابن الحجاج ما أبو الطاهر هارون بن سعيد الأيلي
 عن ابن وهب أرا عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج أن أبا
 العالبيه مولى هشام بن زهرة حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسل أحدكم
 في الماء الدائم وهو جنب فقال كيف يتكلم يفعل يا
 أبا هريرة قل يتناولونه تناولوه وهذا أبو هريرة لا يرى أن
 يغتسل الجنب في الماء الدائم وهو قول أبي حنيفة و
 الشافعي إلا أن أبا حنيفة قال إن فعل نجس الماء وقد
 بينا فساد هذا القول في هـ وصحبه مالك وإجاز
 غسله أن اغتسل كذلك وهذا خطأ الخلفه أمر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وسواء كان الماء الراكة قليلا وكثيرا
 أو

لأنه فواسخ في فواسخ لا يجري الجنب أن يغتسل فيه لأن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخص ما من ماء ولم يبه عن
 الوضوء فيه ولا عن الغسل لغير الجنب فيه فهو مباح ومن
 يتعد حد ود الله فقد ظلم نفسه هـ
 هـ وكل ما قوضت منه امرأة حائض
 أو غير حائض أو اغتسلت منه فافضلت منه فضلا لم يجز للرجل
 الوضوء من ذلك الفضل ولا الغسل منه سواء وجدوا أو لم
 يجدوا وغيره وفرضهم التيمم حينئذ وحال شربه للرجال
 والنساء وجائز الوضوء به والغسل للنساء على كل حال ولا
 يكون قضا إلا أن يكون أهل محاسنهم منه فإن استعان
 مثله فاعثر فليس فضلا والوضوء والغسل به جاز للرجال
 والنساء وأما فضل الرجل فالوضوء به والغسل جاز للرجل
 والمرأة إلا أن يصح خبر في نفى المرأة عنه فتقف عنده ولم
 يجده صححا هـ فإن توضأ الرجل والمرأة عن أيا واحد أو
 استسلا من أيا واحد بغيره فإن معا قد لك جاز ولا يبالى أنهما
 يدا قبل أو أيهما اتهم قبل سببهما ذلك ما ناه عنه

ابن ربيع قال ما محمد بن اسحاق نا ابن الاعرابي نا ابوداود وهو
 السجستاني نا محمد بن بشار نا ابوداود هو الطيالسي نا
 شعبه عن عاصم بن سلمن الاحول عن ابي حبيب هو
 سواده بن عاصم عن الحكم بن عمرو الغفاري ان رسولا لله
 صلى الله عليه وسلم نهى ان تتوضا الرجل بفضله ظهور المرأة هـ
 اخبرني اصبح قال نا اسحاق ابن احمد نا محمد بن عمرو المقيلي
 نا علي بن عبد العزيز نا علي بن اسد نا عبد العزيز بن الحمار
 عن عاصم الاحول عن عبد الله بن سرجس ان النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى ان يغتسل الرجل بفضله وضوء المرأة هـ ولم
 يخبر عليه السلام بحاسة الماء ولا امر غير الرجال باجتنابه
 وبهذا اتفقوا عبد الله بن سرجس والحكم
 ابن عمرو وهما صاحبان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وبه نقول مرويه ام المؤمنين ولم سلمه ام المؤمنين
 وعن في الخطاب وقد روى عن عوف الخطاب انه منوب بالدرق
 من خالف هذا القول هـ وقال قتادة
 سألت سعيد بن المسيب والحسن البصري عن الوضوء بفضله
 المرأة

المرأة وتكلموا بها في عنه هـ وروى مالك عن نافع
 عن ابن عمر انه لا باس بفضله المرأة ما لم يكن طائفا او جنبا هـ
 وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يغتسل مع عائشة
 رضي الله عنها من الماء واحد حتى يقول ابق لي وتقول ابق لي
 وهذا حق وليس شيء من ذلك فضله حتى يركه هذا
 حكم الله به بخلافه هـ واحتج من خالف هذا خبر روياه
 عن طريق عبد الرزاق عن الثوري عن سماك بن حرب عن
 عكرمة عن ابن عباس ان امرأة من نساء النبي صلى الله عليه
 وسلم استقرت من جنبه فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فتوضا
 بفضله فقالت له اني اعتسكت فقال ان الماء لا ينجسه شيء هـ
 وجد يث آخر روياه عن طريق الطهراني عن عبد الرزاق
 اخبرني ابن جريج اري عمرو بن دينار عن ابي الشعبان ابن
 عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بفضله
 سيمونه مختصره قال علي وهذا
 حديثان لا يبعدان اما الاول فرواه سماك بن حرب وهو
 يقبل الطعن شهد عليه بذلك شعبه وغيره وهذه حرمه ظاهرة

والثاني أخطأ فيه الظهري سمع لأن هذا خبر
حديثه عبد الله بن يوسف وأحمد بن فتح وأحمد بن محمد بن
عيسى وأحمد بن محمد بن أحمد بن علي بن مسلم بن الحجاج بن اسحاق
ابن إبراهيم هو ابن راهويه ومحمد بن حاتم قال اسحاق ابن
محمد بن بكر وقال ابن حاتم بن بكر هو الترمذي وأما
ابن جرير ابن عمرو بن دينار قال أكثر على والذي
يخطر على بالي أن أبا الشعثاء روى عن ابن عباس أنه أخبره أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يقتل بفضل ميمونة قال
علي فصح أن عمرو بن دينار شك فيه ولم يقطع بأساده وهؤلاء
أوثق من الظهري وأخفط بل لا شك في ثم لو صح هذا الخبر
ولم يكن فيهما معرلة كانت فيهما حجة لأن حكمهما هو الذي
كان قبل نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن يتوضأ
الرجل ويقتل بفضل طهور المرأة لا شك في هذا فمن على يقين
بأن معكم هذين الخبرين منسوخ قطعاً حين نطق عليه السلام
بالنهى عن ما فيهما لا مزية في هذا وأذا ذلك كذلك فلو جمل
الاخذ بالمنسوخ وترك الناسخ ومن أوعا أن المنسوخ قد عاد

محمّد

محمّد والناسخ قد بطل رسمه فقد بطل وأدعا غير الحق
ومن الحال المصم أن يكون ذلك ولا يبينه رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو المفترض عليه البيان وبالله تعالى التوفيق
على أن أبا حنيفة والشافعي المجتهدين بهذين الخبرين مخالفات
لما في أحدهما من قول عليه السلام المألفين
ومن السبع احتجاج قوم بأنهم أنتم حجة ثم خلافتهم وسكروا
بمذاهبهم على من لا يراه حجة وبالله تعالى التوفيق هـ وروينا أبا
برسور الرجل من فضل المرأة عن عائشة وعلى إلا أنه لا يصح هـ أمّا
الطريق عن عائشة فمنا العزيم وهو ضعيف عن أم كلثوم
وهي مجهولة لا تدري من هي وأما الطريق عن علي فمن طريق ابن
سفيان عن أبيه عن جده وهي صحفه موضوعة مكذوبة لا يصح
بها إلا جاهل فبق ما روى في ذلك عن ابن سرجس وغيره من الصحابة
رضي الله عنهم لا يخالفه منهم يصح عنه أصلاً وبالله تعالى التوفيق
سـ أله ولا يجل الوضوء بأخذ بغير حق ولا من
أما مفسوب أو مأخوذ بغير حق ولا الفصل إلا لصاحبه أو بأذن
صاحبه فمن فعل ذلك فلاملة له وعليه إعادة الوضوء والفصل

ما عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ما ابراهيم بن احمد الغزيري
 ما البخاري — ما مسدد ما اسره هو ابن عمر ما عبد الله بن
 عوف عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن ابي بكره عن ابيه
 قعد النبي صلى الله عليه وسلم على بيعه فقال وذكر الحديث
 وفيه ان دماكم واموالكم واعراضكم سكم حرام محرمة
 يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا يبلغ الشاهد للغائب
 فان الشاهد عسى ان يبلغ من هو او عاله منه ه وروينا ه
 ايضا من طريق جابر بن عبد الله وابن عمر مسند احمد ه ومن
 طريق ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم كل المسلم على المسلم
 حرام دمه وماله وعرضه ه فكان من تروضا بما مضمون او
 اخذ بغير حق او اغتسل به او من انا مع ذلك فلو خلاص بين اهد
 من اهل الاسلام ان استعماله ذلك لما وذلك الا في غسله ووجوه
 حرام ه وضروره يدري كل ذي حس سليم ان الحرام المنهي عنه
 هو غير الواجب الفرض عليه فاذا لا شك في هذا فلم يتوضا الوضوء
 الذي امره الله تعالى به والذي لا يحري الصلاة الا به بل هو وضوء
 محرما هو فيه مما صبه تعالى وكذلك الغسل والصلاة بغير
 الوضوء

الرضو الذي امر الله تعالى به وبغير الغسل الذي امر الله تعالى
 به لا يحري وهذا الأمر لا شطال فيه ويسأل المخالفين لنا عن من
 عليه كفارة اصنام ساحين فاطعمهم مال غيره او من عليه
 صيام ايام فصام ايام الفطر والغر والتشريق ومن عليه عتق رقبة
 اعتق امه غيره اجزيه ذلك مما افترض الله عليه فمن قولهم
 لا فقال لهم فمن اين منعتهم هذا واجزتم الوضوء والغسل بما
 مضمون وانا مضمون وكل ها ولا مفترض عليه عمل
 مضمون في ماله نفسه محرم عليه ذلك من مال غيره ما قراركم
 سواء سوا وهذا لا سبيل لهم الى الانتقال منه وليس هذا اقياسا
 بل هو محرم واحد واقع تحت تحريم الاموال وتحت العمل
 بخلاف امر الله تعالى ه وقد قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد ه وكل ها ولا عمل
 عملا ليس عليه امر الله تعالى وامر رسوله صلى الله عليه وسلم فهو
 مردود بحكم النبي صلى الله عليه وسلم وهم في هذا ومن قال
 انما يحرم من الاموال البر والتمر وأما الشحير والزبيب فلو
 وهذا يحكم فاسد والهبان الخنفين يطلون طهارة

فذلك التطهر نفسه ومن الباطل ان تنوب العصية عن
 الطاعة وان يحرم تطهر محرم عن تطهر مفترض ثم نقول
 لهم ان من العجب احتياجكم بهذا الخبر علينا ونحن نقول
 وانتم مخالفونه فابو حنيفة والثافعي يحرمون الوضوء والغسل
 بما في انا كان فيه حرم تطهر منها في الماء اثر فقد جعلوا هذا الاثر
 يحرم هذا الماء خلوفا للخبر الثابت هـ واما مالك فانه يحرم النبيذ
 الذي في الدماء والمزفت وهو الذي يبطل هذا الفهر وفيه ورد هـ
 وقد صح عن عائشة رضي الله عنها اباحة الخمر للنساء وتحريم الانا من
 الغضنة او الانا المفضض عليهن وهو قولنا وبالله تعالى التوفيق
 مسـ الله ولا يحل الصوم من ما يبار الجور وهي ارض
تمود ولا الغسل ولا الشرب كما شارب الدافه فكل ذلك جائز
منها هـ ما عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ما ابراهيم بن احمد
 ما البربري ما البخاري ما محمد بن مسكين ما يحيى بن حسان
 ابن حسان ما سلمان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال
 لما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم الحجر في غزوة تبوك
 امرهم ان لا يشربوا من يدها ولا يستقوا منها قالوا قد عجزنا عنها
 واستقينا

واستقينا فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يطرحوا ذلك
 العين وبه يقول ذلك البا هـ وبه الى البخاري ما ابراهيم بن
 المنذر الخزرجي ما انس بن عياض عن عبيد الله بن عمر عن نافع
 عن ابن عمر انه اخبره ان الناس نزلوا مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ارض تمود ولهم واستقوا من بيارها فامرهم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان يهرقوا ما استقوا من بيارها وان يملأوا
 الايل العين وامرهم ان يستقوا من بئر الناقة التي كانت تردّها
 لثاقه قال علي هي معروفة بتبوك مسأله
وكل ما اعتصر من شجر كما الورد وغيره فلا يحل الوضوء به للصلاة
ولا الغسل ليشي من الفروض لانه ليس ما ولا طهارة الا بالماء
والتراب او الصعيد عند عدمه هـ
 مسـ الله والوضوء للصلاة والغسل
الفروض جائز بما البحر وبالماء المسخن والمشمس وبما اذيب من
النخ او البرد او الجليد او من الملح الذي كان اصله ما ولم يكن
اصله معدا هـ وهان ذلك ان كل ما ذكرنا يقع
عليه اسم ما وقال تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا

والملح كان ما ثم جدد كما جدد الثلج فسقط عن كل ذلك اسم
 الماء فحرم الوضوء للصلاة والغسل للفروض فاذا صار ماء على
 اسم الماء فماد محكم الوضوء والغسل به كما كان وليس كذلك
 الملح المدد له لم يكن قط ماء وبالله تعالى التوفيق هـ
 وفي بعض هذا اختلاف قديم روي عن عبد الله بن عمرو وعبد الله
 ابن عمرو وابن عمر عن ان الوضوء للصلاة والغسل من ماء البحر لا يجوز
 ولا يجري ولقد كان يلزم من بقول تعدد الصالحات ومول
 اذا واقته قوله مثل هذا لا يصلح بالري ان يقول بمولهم هاهنا
 وكذلك من لم يقل بالعموم لان الخبر هو الطهور ماءه والحل
 ميتة لا يصح ولذلك لم يحتج به هـ وروي عن مجاهد الكرامه
 للماء المسخن هـ ومن الشافعي السكراهة للماء المسخن وكل هذا لا
 معنى له ولا حجة الا في قرآن الوضوء ناهية اوجاع يتيقن وبالله
 تعالى التوفيق هـ

مسألة الأشياء الموجبة الوضوء ولا موجب الوضوء
 غيرها قال قوم ذهب العقل بأي شيء ذهب من جنون او غما
 او سكر من اي شيء سكر وقالوا هذا اجماع يتيقن به برهان
 ذلك

ذلك ان من ذهب بعقله سقط عنه الخطاب واذا كان كذلك
 فقد بطلت حل طهارته التي كان فيها ولو لاصحة الاجماع ان
 حكم جنائنه لا ترجع عليه لوجب ان لا يرجع عليه وبالله تعالى
 التوفيق هـ قال — على وليس كما قالوا مادعوى
 الاجماع بما لم وما وجدنا في هذا عن احد من الصحابة كلمة ولا عن
 احد من التابعين الا من ثلثة نفر ابراهيم التيمي على الطريق اليه
 واهبه وحامد والحسن فقط عن اثنين منهم الوضوء وعن الثالث
 احباب الغسل هـ روي عن سعيد بن منصور عن سويد بن
 سعيد اللخمي وشمس قال سويد اريا مغيرة عن ابراهيم في
 المجنون اذا فاقد متوضأ هـ وقال — لهشم عن
 بعض الصحابة عن ابراهيم ثلث هـ ومن طريق عبد الرزاق عن
 معمر بن حماد بن ابي سليمان اذا فاقد المجنون بوضا وضوه
 للصلاة هـ ومن طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان
 عن الحسن البصري قال اذا فاقد المجنون اغتسل وان الاجماع
 ليت شعري فان قالوا قسناه على النوم فليس القياس
 بالحل لكن قد اقمونا على انه لا موجب احدى الطهارتين

وهي الغسل فتسوا على سقوطها سقوط الأخرى وهي
الوضوء فهذا قياس يمارض قياسكم والنوم لا يشبه الأغماء ولا
الجنون ولا السكر فقياس عليه ٥ وقد اتفقوا على أنه لا سطل
أحرامه ولا صيامه ولا شيء من عقودهم فمن أين أهم إبطال وضوئه
بغير نص في ذلك ٥ وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
للخبر المشهور الثابت من طريق عائشة أم المؤمنين أنه عليه
السلام في غلته التي مات منها أراد الخروج للصلاة فاضحى عليه فلما
انقاف اقتتل ولم تذكر وضوؤه وإنما كان غسله ليقوى
على الخروج فقط ٥

سأله والنوم في ذاته حدث تنقض الوضوء
سواء قل أو كثر قاعداً أو قائماً في الصلاة أو غيرها أو رآها
كذلك أو ساجداً كذلك أو متكياً أو مضطجاً اتفق
من حواله أنه لم يحدث أولم يوقنوا برهاهـ ذلك
ماناه بن يوسف بن عبد الله وعبد الله بن بريح قالوا نا محمد بن معاوية
نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن عبد الله نا يحيى نا آدم وقتيبه
ابن سميد قال نا محمد نا شعيب نا قتيبة نا صفوان
ابن عيينه

ابن عيينه وقال يحيى حدثنا سفيان الثوري وزهير هو
ابن معاوية ومالك بن مغول وسفيان بن عيينه واللفظ
ليحيى ثم اتفق شعبة وشفيق وسفيان وزهير نا
مغول نا عاصم نا أبي الجود نا زر بن حبیش نا سالت
صفوان نا بن عسال نا المسح نا الحقيق نا قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين
أن نسمح على حقاقنا ولا نزعها ثلاثة أيام من غائط وبول ونوم
الامن جنابه ونظ شعبة في روايته أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يأمرنا ألا نزعها ثلاثة أيام من غائط وبول ونوم
وكان حاله وسواء بينه وبين الغائط والبول ٥ وهذا قول
أبي هريرة وأبي رافع وعروة بن الزبير وعطاء والحسن البصري وسعيد
ابن المسيب وعاصم بن الزهري والزهري وغيرهم ٥ وذهب
الأوزاعي إلى أن النوم لا ينقض الوضوء كيف كان وهو قول صحيح عن
جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ٥ وعن ابن عمر وعن مكحول
وعبيد بن السلم نا مذكر بعض ذلك بإسناده لأن الحاضرين من

منصوبنا لا يعرفونه ولقد اذاعا بمضهم الاجماع على خلافه جهلا
 وهواه ما محمد بن سعيد بن نبات ما احمد بن عون الله ما قاسم بن
 اصبح ما محمد بن عبد السلام الخشني ما محمد بن بشار ما يحيى بن
 سعيد القطان ما شعبة عن قتادة عن انس بن مالك قال كان
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلاة فيصعدون
 جنوبهم فنوم من نام ثم يقومون الى الصلاة ه ما عبد الله بن
 يوسف ما احمد بن قح ما عبد الوهاب بن عيسى ما احمد بن محمد
 ما احمد بن علي ما سلم بن الجراح ما يحيى بن حبيب المارق ما خالد
 هو ابن الحارث ما شعبة عن قتادة قال سمعت انس يقول
 كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نائمون ثم يهلون
 ولا يتوضئون قلت لقتادة سمعته من انس قال اي والله ه
 قال علي لو جاز القطع بالاجماع فيما لا يستقن انه لم
 يشد عنه احد لكان هذا أحب ان تسلط فيه بانه اجماع لانك
 الاساذب التي لا يبالى من لادين له بالطلاق دعوى الاجماع فيها
 وذهب داود بن علي الى ان النوم لا ينقص الوضوء الا نوم المضطجع
 فقط وهو قول روى عن عمر بن الخطاب وعن ابن عباس
 ولم يصح

ولم يصح عنهما وعن ابن عمر وصح عنه وصح عن ابراهيم النخعي وعن
 عطاء والليث وسفيان الثوري والحسن بن علي او يتيك او متوركا
 على احدى اليته او احد ركبيه فقط ولا ينقصه ساجدا او قاعدا
 او قائما او راكعا طال ذلك او قصر وقال ابو يوسف
 ان نام ساجدا غير متعد فوضوه ياق وان تعد ذلك بطل وضوه
 وهو لا يفرق بين العمد والخلية فيما ينقص الوضوء والصلاة من
 غير هذا وهذا قول لانعله عن احد من المتقدمين لان بعضهم
 ذكر ذلك عن حماد بن ابى سلمان والحكم ولا تعلم كيف قالاه
 وقال مالك و احمد بن حنبل من نام نوما يسيرا وضو قاعدا لم
 ينقص وضوه وكذلك النوم القليل للراكب وقد روى
 نحو ذلك في السجود ايضا ورأى في ما عدا هذه الاحوال ان قليل
 النوم وكثيره ينقص الوضوء وهو قول الزهري وربيعة
 وذكر عن ابن عباس ولم يصح ه وقال الشافعي
 جميع النوم ينقص الوضوء قليله وكثيره الا من نام جالسا غير
 زابيل عن مستوى الجلوس فهذا لا ينقص وضوه طال نومه
 او قصره وما تعلم هذا القسم يصح عن احد من المتقدمين لان

بعض الناس ذكر ذلك عن طاوس وابن سيرين ولا يحققه هـ
 قال علي أخرج من لم ير النوم حدثا والثالث عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لم من أنه كان نائم ولا يعيد وضوئه
 يصلح هـ قال علي وهذا لاجبة لهم فيه لأن عائشة
 رضي الله عنها ذكرت أنها قالت له يا رسول الله أتنام قبل أن
 تؤمر قال عيني تامان ولا ينام قلبي هـ فمع
 أنه عليه السلام يخطف الناس في ذلك وصح أن نوم القلب الموجود من
 كل من دونه فهو النوم الموجب للوضوء سقط هذا القول
 والله الحمد هـ ووجدنا من جهة من لا ير الوضوء من النوم الآمن
 الاضطرار حديثا روى فيه أن الوضوء من نام مضطجعا فإنه
 إذا اضطجع استرخى مفاصله هـ وحديث آخر فيه على في هذا
 وضو يا رسول الله قال لا إلا أن تضع جنبك هـ وحديثا
 آخر فيه من وضع جنبه فليتوضأ هـ قال علي وهذا كله
 لاجبة فيه هـ أما الحديث الأول فإنه من رواية عبد السلام
 ابن حرب عن أبي خالد الدالي عن قتادة عن أبي العالية عن ابن
 عباس وعبد السلام ضعيف لا يحتج به ضعفه ابن المبارك وغيره
 والدال في

والدال في ليس بالقوي رفيقا عن شعبة أنه قال
 لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها فسقط
 جملة وسه الحمد هـ والثاني لا عمل روايته إلا عن بيان
 سقوطه لأن روايته بحزن كثير السقا وهو لا خير فيه مستوف على
 أطرافه فسقط جملة واحده هـ والثالث رواه معاوية بن
 يحيى وهو ضعيف يحدث بالناكير فسقط هذا الباب كله
 والله تعالى نتايد هـ وذكرنا أيضا حديثا فيه إذا نام العبد
 ساجدا بأمر الله به الملائكة وهذا لا يشي لأنه مرسى لم
 يتغير الحسن من سمعه ثم لوجه لم يكن فيه إسقاط الموضوعه
 وذكرنا أيضا حديثين صحيحين أحدهما عن عطاء عن ابن عباس
 والآخر عن طريق ابن جريج عن نافع عن ابن عمر فيهما أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اغتر الصلوة حتى نام الناس ثم استيقظوا
 ثم ناموا ثم استيقظوا فجاءهم فقال الصلوة يا رسول الله فصلوا
 فلم يذكروا أنهم توضأوا هـ قال علي والثاني من
 طريق شعبة عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس أقيمت الصلوة
 والنبي صلى الله عليه وسلم نائم فبناحي رجلاه فلم يزل يناجيه حتى نام

أصحابه ثم جافى بهم هـ وحدهما بالتأهين طريق عروة
 عن عائشة قالت أعم النبي صلى الله عليه وسلم بالعشاء حتى
 ناداه عمر نام النساء والصبيان فخرج عليه سلام قال
 علي وكل هذا لجة فيه البتة لمن فرق بين أحوال الناس
 لا نفالي في شيء منها ذكر حال من نام كيف نام من جلوس
 أو اتكأ أو اضطجأ أو تورك أو استأد وإنما يمكن أن يخرج
 بهما من لا يرأى الرضوخ من النوم أصلا ومع ذلك فلا حجة لهم في شيء
 منه لأنه ليس في شيء من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 علم بنوم من نام ولم يأمره بالوضوء ولا حجة لهم إلا في ما علمه النبي
 صلى الله عليه وسلم فأقره أوفى ما أمر به أوفى ما نهى به فكيف
 وفي حديث ابن عمر وعائشة أنهم لم يكن أسلام يومئذ إلا بالبدنية
 فلو صح أنه عليه السلام علم ذلك منهم لكان حديث صفوان
 نا سخا لأنه لا أسلام صفوان ما خرف سقط التعلق بهذه الأخبار
 جملة وبالله تعالى التوفيق فاما قول أبي حنيفة
 والشافعي ومالك وأحمد فلا متعلق لمن ذهب إلى شيء من الأبقار
 ولا بنية صحيحة ولا سقيمة ولا بعلى أصحابه ولا بقول صحيح من أحد
 من

من الصحابة رضي الله عنهم ولا بقياس ولا ما احتياط وفي أقوال
 مختلفة كما ترى ليس أحد من مقلد بهم أن يدعى عمدا إلا أن
 كان لخصومه أن يدعى لنفسه مثل ذلك وقد لاح أن
 ما سمعوا به من أفعال الصحابة رضي الله عنهم فأنما هو إيهام بمع
 لأنه ليس في شيء من الروايات أنهم ناموا على الخلاء التي تستطون
 الرضوخ من نام كذلك فسقطت الأقوال كلها من طريق
 السانن الا قولنا والمحمد لله رب العالمين هـ قال
 علي وأما من طريق النظر فإنه لا يخلو النوم ضرورة من أحد وجهين
 لا ثالث لهما إما أن يكون النوم حدثا وإما أن لا يكون حدثا
 فإن كان ليس حدثا فقليله وكثيره كيف كان لا ينقض
 الوضوء وهذا خلاف قولهم وإن كان حدثا فقليله وكثيره
 كيف كان ينقض الوضوء وهذا قولنا فصح التحكم بالتفريق
 بين أحوال النوم خطأ ويحكم بدليل ودعوى بلا برهان
 عليها هـ فان قال قائل أن النوم ليس حدثا وإنما يخاف أن يحدث
 فيه المؤقت لهم لا متعلق لهم بشيء منه لأن الحديث
 ممكن كونه من المؤقت في أخف ما يكون من النوم كما هو ممكن

ان يكون في النوم الطويل وممكن ان يكون في الجالس كما
 فهو ممكن ان يكون من المضطجع ه وقد يكون الحدث
 من السقطان وليس الحديث عمدا بطورا بل هو كالمبصر وقد
 يمكن ان يكون النوم الكثير من المضطجع لا حدث
 فيه ويكون الحدث في أقل ما يكون من نوم الجالس فهذا
 لا فائدة لهم فيه أصلا ه وايضا فان خوف الحدث ليس
 حدثا ولا ينفق به الوضوء وانما ينقض الوضوء حين الحدث
 وبالله تعالى التوفيق ه واذا الامر كما ذكرنا فليس الا
 أحد أمرين اما ان يكون خوف كون الحدث حدثا فقليل
 النوم وكثيره يوجب نقض الوضوء لان خوف الحدث جاري
 فيه واما ان يكون خوف الحدث ليس حدثا فالنوم قليله وكثيره
 لا ينقض الوضوء وبطل أقوال هؤلاء على كل حال سقم لا
 شك فيه ه وقد ذكرنا أحاديث منها ما يصح ومنها لا يصح
 حب ان تنبه عليها بعون الله تعالى مستحاضا حديث
 عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
 نسي أحدكم وهو يصلي فليرقد حتى يذهب عنه النوم فان
 أحدكم

أحدكم اذا صلى وهو ناعس لا يدرى لعله يستغفر فينسي نفسه
 وفي بعض الفاظه لعله يدعوا على نفسه وهو لا يدرى ه
 وحديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا نسي في
 الصلاة فليتم حتى يدرى ما يقرأ قال — على هذان
 صحيحان وهما حجة لنا لان فيهما ان الناعس لا يدرى ما يقرأ
 ولا ما يقول والنهي عن الصلاة على تلك الحال جملة ه واذا
 الناعس لا يدرى ما يقول فهو في حال ذهاب العقل
 بالشك ولا يحتسب ان من ذهب عقله بطلت طهارته
 فيلزمهم ان يكون النوم كذلك ه والاخر من طريق
 معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم العنان وكما التسه
 فاذا نامت العين استطلق اللسان والثاني من طريق علي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم العنان وكما التسه فمن نام فليتوضاه
 قال — علي لو كانا انا اعظم حجة لقولنا لان فيهما
 اجابا الوضوء من النوم جملة دون تخصيص حال من حال ولا
 كثير نزم من قليله بل من كل نوم نساو ولكن لنا من عتج
 بما لا يحل الاحتجاج به قصرا لقوله ومعاذ الله من ذلك وهذان

اثرات ساقطات لا يحل الاحتجاج بهما ه اما حديث معاوية
عن طريق فيه وهو ضعيف عن ابي بكر بن ابي مرزم
وهو مذکور بالكذب عن عطية بن قيس وهو مجهول ه
واما حديث علي فراويه ايضا بعنه عن الوضين بن عطاء
وكلاهما ضعيف وبالله التوفيق ه

مسألة والمذى والبول والغائط من اي
موضع خرجا من الدبر والاحليل لوم اي في حرج في الماءه والبطن
وغیر ذلك من الجسد او من الغم واما المذى فقد ذكرنا في باب
تطهير المذى من كتابنا هذا قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم في من وجده وليتوضا وضوءه للصلاة واما البول
والغائط فاجماع متفق ولما قولنا من اي موضع خرج فلم يعم
امره عليه السلام بالوضوء منهما ولم يخص خروجهما من
المخرجين دون غيرهما وهذا ان الاسان واقعان عليها في
الشفة التي بها ما طبعنا عليه السلام من حيث ما خرجا ه ومن قال
بقولنا هاهنا ابو خنيفة واصحابه ولا حجة لمن اسقط الوضوء
منهما اذا خرجا من غير المخرجين لامت قران ولا سنة صحيحة
ولا

ولا سقمه ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس بل القران
حاجا باقنا ه قال تعالى او جاء احد منكم من الغائط او
لامستم النساء فلم يجدوا ماء ه وقد يحسب خروج الغائط والبول
من غير المخرجين فلم يخص تعالى بالامر بالوضوء والتيمم من
ذلك خلا دون حال ولا المخرجين من غيرهما وبالله
تعالى التوفيق ه

مسألة والرجح الخارجة من الدبر خاصة لان
غيره بصوت خرجت ام بغير صوت وهذا ايضا اجماع متيقن
ولا خلاف في ان الوضوء من القسوة والضراط وهذا ان اسان
لا يتعمان على الرجح البتة الا ان خرجت من الدبر والا فاسما
تسمى جثشا فقط او عطاء وبالله تعالى التوفيق ه
مسألة فمن كان مستنكجا بشئ مما
في كونه وضوءا ولا بد لكل صلاة فرض او نافلة ثم لا شيء عليه
في ما خرج منه من ذلك في الصلاة او فيما بين وضوءه وصلاته
ولا يجزئ الوضوء الا في اقرب ما يمكن ان يكون وضوءه من
صلاته ولا بد للمستنكح ايضا ان يغسل ما خرج منه من البول

والغائط والمذي حسب طاقته مما اخرج عليه فيه ويستقط
عنه من ذلك ما فيه عليه الحج منه هـ **برهان ذلك**
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذكرناه في
مسألة ابطال القياس من صدر كتابنا هذا من قول رسول الله
صلى الله عليه وسلم واذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وقول
الله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله تعالى يريد
الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر هـ فصحة ما مر به بالصلوة
والوضوء من الحدث وهذا كله حدث فالواجب ان يأتي من ذلك
ما يستطعم وما لا يخرج عليه فيه ولا عسر وهو مستطعم في الصلاة
وعلى الوضوء لها ولا يخرج عليه في ذلك فعليه ان يأتي بهما وهو غير
مستطعم للامتناع مما يخرج الله من ذلك في الصلاة وفي ما بين
وضوءه وصلاته فسقط عنه وسقط ذلك التقوى في غسل ما خرج منه
من ذلك **قال** **علي** وهذا قول سفيان الثوري
واصحابه الظاهر **وقال ابو حنيفة** يتوضأ لكل ما ولا لكل
وقت صلوة وسقون على وسقون الى دخول وقت صلاة اخرى
فيتوضئون هـ **وقال** مالك لا وضوء عليه من ذلك هـ **وقال**

الشافعي

الشافعي يتوضأ لكل صلاة فرض فيصلي بذلك الوضوء ثامناً
النوافل خاصة هـ **قال** **علي** انما قالوا كل هذا قياساً على
المستحاضة على حسب قول كل واحد منهم فيها والقياس بالكل
ثم لو كان مقال كان هذا منه بالملأ لأن الدات في المستحاضة
هو غير ما قالوه لكن تذكره ان شاء الله تعالى في باب المستحاضة
وهو وجوب الغسل لكل صلاة فرض او يجمع بين الظهر والعصر
ثم بين المغرب والعشاء ثم الصبح ودخول وقت صلاة
ما ليس حدثاً بل حدثاً واذا لم يكن حدثاً فليس ينقض طهارة
قد صحت بغيره وان ورد في ذلك هـ واستقام مالك الوضوء ما قد
اوجبه الله عز وجل منه ورسوله صلى الله عليه وسلم منه بالاجماع
وبالنصوص الثابتة خطأ لا يحل هـ وقد شققت بعضهم في هذا
بما روينا عن عمر رضي الله عنه وعن سعيد بن المسيب في المذي
قال قال **علي** عراقي لا جده يجده رجلي فخذ على المنبر
فلا ياليه هـ **وقال** **سعيد** مثل ذلك عن نفسه في
الصلوة هـ فاودعها انها من الله عنها انما استحكيت
بذلك هـ **قال** **علي** وهذا عذاب مجنون لا تدري كيف

استقله من اطلاق به لسانه لانهم مات في شيء من هذا الاثر ولا من غيره نعم ولا دليل بذلك نفوذ الله من الاقدام على مثل هذا وانما الحق من ذلك ان عمر كان لا يرى الوضوء منه وكذلك ابن المسيب لان السنة لم تبلغ عرف ذلك ثم بلغته فخرج الى اهل حلب الوضوء منه نا احمد بن محمد بن الجصور ما محمد بن ابي دليم ما ابن وضاح ما البربر عن ابن ابي شيبة ما محمد بن بشر العبدي ما سمر بن كدام عن مصعب بن شيبة عن ابي حبيب بن علي بن منبه عن ابن عباس انه وعمر بن الخطاب اتيا الى ابي بن كعب فخرج عليهما ابني وقال في وجدت مذبا فضلت ذكرى وتوضأت فقال له عمر او جري ذلك قال نعم قال عمر سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم ما حماد ما ابن مفرج ما ابن الاعرابي ما الديري ما عبد الرزاق عن معمر وسفيان ابن عيينة عن زيد بن اسلم عن ابيه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول انه يخرج من احدنا مثل الجاهل فاذا وجد احدكم ذلك فليقبل ذكره وتوضأ به وبه الى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن زيد بن اسلم عن ابيه عن عمر بن الخطاب انه

انه قال في المذي غسل ذكره وتوضأ وضوءه للصلاة ه فهذا هو السات عن عمره وكذلك قول الشافعي ايضا خطأ طاهر لان من الحال الظاهر ان يكون انسان متوضا طاهر النافله ان اراد ان يصلحها غير متوضي ولا طاهر لتبريئة ان اراد ان يصلحها معه اقول لم يات به قط نص قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا وجد والله في الاصول نظيرا وهم يدعون انهم اصحاب نظر وقياس وهذا مقدار نظورهم وقياسهم وبقي قول ابي حنيفة ومالك والشافعي عاريا من ان يكون له حجة من قرآن او سنة صحيحة او سنة او من اجماع او من قول صاحب او من قياس اصله ه

مسألة فهد ه وجوه سقن الوضوء عدا كانت اوتيات او بعلمه وهذا اجماع الاما ذكرنا محافيه الخلاف وفهم البرهات من ذلك على ما ذكرنا وبالله التوفيق ه

مسألة وست الرجل ذكر نفسه خاصة عدا بأي شيء منه من باطن يده او طاهرها او بدرايه حاشا منه بالخذ والساق والرجل من نفسه فلا يوجب وضوء او من المرأة فربها

عند ذلك أيضا سوا سوا ولا ينقض الوضوء من ذلك بالنسيان ومتى الرجل ذكر غيره من صغير أو كبير ميت أو حي بأي عضو منه عدا من جميع جسده من ذي رحم محرمه أو من غيره ومتى المرأة فوج غيرهما عدا أيضا كذلك سوا سوا لا معنى للذة في شيء من ذلك فان كان كل ذلك على ثوب رقيق أو كثيف للذة أو لغير لذة باليد أو بغير اليد عدا أو غير عدا لم ينقض الوضوء وكذلك ان كان منه لطلبه أو نسيان فلا ينقض الوضوء بهان ذلك ما رواه حماد بن أحمد قال ما ابن مفرج ما ابن الاعراب ما الدرري ما عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير قال تذاكر هو ومروان الوضوء فقال مروان حدثني بسيرة بنت صفوان انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالوضوء من مس الفرج قال على فان قيل ان هذا خبر رواه الزهري عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عروة قلنا ما رجا بهذا وعبد الله بن عمر والزهري لا خلاف في انه سمع من عروة وجلسه فرواه

فرواه عن عروة ورواه ايضا عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة فهذا قوله للخبر والحمد لله قال على مروان ما يعلم له جرمه قبل خروجه على امير المؤمنين عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما ولم يلقه عروة قط الا قبل خروجه على أخيه لا بعد خروجه هذا ما اتمت فيه وبشره مشهورة من صواب رسول الله صلى الله عليه وسلم المباحات المهاجرات هي بسيرة بنت صفوان بنت حنبل بن اسد بن عبد العزى بنت اخي ورقة بن نوفل وابوها ابن عم خديجة ام المؤمنين لحاء ولفظ هذا الحديث عام يقتضي كل ما قلناه واما مس الفرج نفسه بساقه ورجله وغنذه مخرج هذا بهذا الاجماع المنصوص عليه عن جملة هذا الخبر وعن قال بالوضوء من مس الفرج سعد بن أبي وقاص وابن عمر رضي الله عنهما وعطاء وعروة بن سعيد بن المسيب وجابر بن زيد وابن بن عثمان وابن جريج والاوزاعي واليث والشافعي واود واحمد ابن حنبل واسحاق بن راهويه وغيرهم الا ان الاوزاعي

والليث والشافعي وداود واحمد بن حنبل واسحاق بن
 راهويه وغيرهم الا اذا اوزاعى والشافعي لم يريا الوضوء
 منتقضا من ذلك الا بحسب ما لم ينكف ففعل لا بظاهرها
 وقال عطاء بن ابي رباح لا ينقض الوضوء من
 الفرج بالغتد والساق وينقضه منه بالذراع ه وقال
 مالك من الفرج من الرجل فرج نفسه الذكر فتقط بياض الكف
 لا بظاهرها ولا بالذراع بوجوب الوضوء فان صلى ولم يتوضا لم
 يعد الصلاة الا في الوقت ه وقال ابراهيم بن حنيفة لا ينقض
 الوضوء من الذكر كيف كان ه وقال الشافعي بعض
 الوضوء من الدبر ومن المرأة فرجها ه وقال مالك لا ينقض
 الوضوء من الدبر ولا من المرأة فرجها الا ان تعصروا وتطلف
 اي ان يدخل اصبعها بين شفتيها ه وخطب بعض اصحابه بنقص
 الوضوء من الذكر نحو اللذة ه فاما قول الاوزاعي
 والشافعي ومالك في تراعاة بالطن الكف ودان ظاهرها فقول
 لا دليل عليه لا من قرآن ولا من سنة ولا من اجماع ولا من قول
 صاحب ولا من قياس ولا من رأي صحيح ه وشغب بعضهم
 بان

باب قال في بعض الآثار من افضى بيده الى فرجه فليتوضا
 قال علي هذا لا يصح اصلا ولو صح لما كان فيه دليل
 على ما يقولون لان الافضا باليد يكون بظهر اليد
 كما يكون بباطنها وحتى لو كان الافضا بياض اليد لما
 كان في ذلك ما يستقط الوضوء عن غير الافضا اذا جاء أثر
 زيادة على لفظ الافضا فكيف والافضا يكون بجميع الجسد
 قال تعالى وقد افضا بعضكم الى بعض ه واما قول
 مالك في ايجاب الوضوء من لم يرا الاعادة الا في الوقت
 فقول متناقض لانه لا يحلوان يكون منقضا
 وضوءه او لم ينتقض فان كان اسقط فعلى من يلزمه ان
 يصيد ابدا وان كان لم ينتقض فلا يجوز له ان يصلي صادة
 فرض واحدة في يوم مرتين ه وكذلك فرق مالك بين
 من الرجل فرجه وبين من المرأة فرجها فهو قول لا دليل
 عليه فهو ساقط ه واما ايجاب الشافعي الوضوء من الدبر
 فخطا لان الدبر لا يسمى فرجا فان قال قسمه على الذكر
 قبل له القياس عند القائلين به لا يكون الا على عامة

بنت صفوان انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول اذا مت احدكم ذكره فليتوضا وضوه للصلاة هـ
ورواه ايضا غير مالك من الثقات كذلك كما ما يحيى ابن
عبد الرحمن بن مسعود والاحمد بن سعيد بن خنم والاحمد بن
عبد الملك بن ابراهيم بن ابي اسحاق بن احمد بن حنبل والاصح للحكم
ابن موسى واشيب بن اسحاق اخبرني هشام بن عروة عن
ابيه ان مروان بن الحكم حدثه عن بسرة بنت صفوان
كانت صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال اذا مت احدكم ذكره فلا
يصلين حتى يتوضا فان سجد ذلك عروة ويها لبسره
فصدقته بما قال هـ قال علي ابو صالح وشعيب
بقا مشهوران في علم التعليل بروايت وصح ان بسرة
مشهورة صاحبه ولقد كان ينبغي لهم ان ينكروه على
انفسهم شرع الدين وابطال السنن برواية ابي نصر بن مالك
وقمير والعالية زوجة ابي اسحاق وشيخ من بني كنانة
وكلها ولا يدري احد من الناس من هم وقال
بعضهم

بعضهم هذا ما يعظم به البلوى فلو كان لما جهله ابن مسعود
ولا غيره من العلماء هـ قال علي وهذه حقا وقد
قلب من جمهور الصحابة رضي الله عنهم الغسل من الايلج الذي
المنزل معه وهو ما يكثربه البلوى ولم يعرف ذلك جمهور العلماء
في الروض من على الفم من الغسل ولم يره من قبل من ذلك وهذا
يعظم به البلوى لم يعرف ذلك احد من ولد آدم قبله ومثل هذا هم
في حياته ومثل هذا من الخطا لا ماض به حتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يخفى ولا يجهل تلك التوضيحات هـ قال
علي والمات على التوب ليس ماتا ولا معنى لهذه لانه لم يأت بها نقي
في اجماع وانما هي دعوى نكث كذب هـ والاشيائ
في هذا فقد قال غزوي ليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن
ما عمدت قلوبكم هـ وهذا قول ابن عباس هـ وروينا
عن طريقه عن حميف مكرمه عنه انه قال
من الاسرع ما يقض الروض ولا يقضه بالسيان هـ
الهـ واستلحرم الابل عذانية ومطبوخة او
غيره وهو يدري انه لم يحمل او ناقة يقض الروض ولا يقض الروض

البصري وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز ومعمرو بن قلابه
 وضيرم ولولا انه منسوخ لوجب القول به كما ما عبد الله بن
 ربيع ما محمد بن معاوية ما احمد بن شعيب ما عمرو بن منصور
 ما علي بن عياش ما شعيب بن ابي حمزة عن محمد بن المنكدر
 قال سمعت جابر بن عبد الله قال كان آخر
الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء متا
مت النار فصح نسخ ذلك الاحاديث وبه للحداه قال
 علي وقد ادعاهم ان هذه الحديث مختصر من الحديث الذي
 ما عبد الله بن ربيع ما محمد بن اسحاق ما ابن الاعرابي ما
 ابو داود ما ابراهيم بن الحسن الخثعمي ما حجاج قال قال
 ابن جريج اخبرني محمد بن المنكدر سمعت جابر بن عبد الله
 يقول قرب لرسول الله صلى الله عليه وسلم خبز ولحم
فاكل ثم دعا بوضوء فتوضا ثم صلى الظهر ثم دعا بفضل
طعامه فاكل ثم قام الى الصلاة ولم يتوضا قال علي
القطع بان ذلك الحديث مختصر من هذا قول بالكلف والظن
استدب الحديث بل ما حديثان اثنان كما ورداه قال علي
ولما

وأما كل حديث احتج به من لا ير الوضوء مما مست النار من
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل كفتة شاة ولم يتوضا
 ونحو ذلك فادحة لهم فيه لان احاديث ايجاب الوضوء
 هي الواردة بالحكم الزائد على هذه التي هي موافقة لما كان
 الناس عليه قبل ورود الامر بالوضوء مما مست النار ولو لا حديث
 شعيب بن ابي حمزة الذي ذكرنا لما حل لاحد ترك الوضوء متا
 مت النار قلنا لان الامر بالوضوء بالوضوءين لحكم قبل
 انما هو معكم فيها خاصة سواء مستها النار او لم تستها
 النار فليس من النار اياها ان لم تحت بوجوب الوضوء منها بل
 الوضوء واجب منها كما هي في حكمها خارج عن الاخبار
 الواردة بالوضوء مما مست النار ونسخ الوضوء منه وبالله
 تعالى التوفيق واما اكلها بنسيان او ينسى علم انه من
لحم الاكل فقد ذكرنا قول الله تعالى ليس عليكم جناح
في اخطائكم به فمن فعل شيئا عن غير قصد فوادك
 وتركه له الا ان يأتي نص في ايجاب حكم النسيان
 فوقف عنده وبالله تعالى التوفيق هـ

مسألة ومتى الرجل المرأة ومتى المرأة الرجل
بأي عضو من أحدهما الآخر إذا كان عمداً وبت أن
يحول بينهما ثوب أو غيره وسواء كانت أوبنته
أو مستأنبها أو أباهما الصغير والكبير سواء لا معنى للذة
في شيء من ذلك وكان لو مسها على ثوب للذة لم ينتقض
وضوءه وبهذا يقول الشافعي وأصحاب الظاهرية
ذلك قول الله عز وجل أوجباً أحدكم من الغائط
أو لاستم النساء فلم تجدوا ما يقيموها قال علي
والملازمة فعل من فاعلين ومتى ندري أن الرجال
والنساء يخاطبون بهذه الآية لا يخلو من أحد من الأمة
في هذا أفصح أن هذا الحكم لازم للرجال إذا لمسوا النساء والنساء
إذا لمس الرجال ولم يخص تعالى امرأة من امرأة ولا لذة من غير
لذة فتخصيص ذلك لا يجوز وهو قول ابن مسعود
وغيره وأدعوا قوم أن اللباس المذكور في هذه الآية هو
الجماع قال علي وهذا تخصيص لأبرهات عليه
ومن الباطل المستع أن يريد الله تعالى لباساً من لباس فلا يسم
حاشاه

حاشاه من هذا قال علي وأصح من رأي اللباس المذكور
في هذه الآية هو الجماع بحيث فيه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان يقبل ولا يتوضأ وهذا حديث
لا يصح لأن راويه أبو روق وهو ضعيف ومن طريق رجل
من عروة المزني وهو مجهول وروياه من طريق الأعمش
عن أصحاب لم يسهم عن عروة المزني وهو مجهول وطرح
الكتاب لهم فيه حجة لأن معنى هذا الخبر منسوخ بسين
التي موافق لما كان الناس عليه قبل نزول الآية سريع زائد
الذي لا يجوز تركه ولا تخصيصه وذكرنا أيضاً حديثين صحيحين
أحدهما من طريق عائشة أم المؤمنين التمت رسول الله صلى
الله عليه وسلم في الليل فلم أجده فرتعت يدي على بطن قدمه
وهو ساجد قال علي وهذا لا حجة لهم فيه
لأنه لو وضوا ما هو على القاصد إلى التمس لا على الملموس وروى
أن يقصد هو إلى فعل الملازمة لأنه لم يلمس هـ ودليل آخر
أنه لو لم يمس في هذا الخبر أنه عليه السلام كان في صلاة وقد
يحد المسلم في غير صلاة لأن السجود فعل خير وهو لو كان

لهم انه عليه السلام كان في صلوة وهذا ما لا يصح فليس في
 الخبر انه صلى الله عليه وسلم لم تستقص وضوءه ولا انه صلى صلوة
 مستأنفة دون تجديد وضوء فاذا ليس في الخبر شيء من هذا
 فله متعلق لهم به امداد لم يصح انه عليه السلام كان في صلوة
 وصح انه عليه السلام تبادى عليها او صلى غيرها دون تجديد
 وضوء وهذا كله لا يصح ابداً فانه كان يكون هذا
 الخبر موافقاً للحال التي كان الناس عليها قبل نزول الآية
 بلا شك وهي حال لا مرفوعة في نسخها وارتفاع حكمها بنزول
 الآية بلا شك ومن الباطل الاخذ بما قد يتبع نسخه وترك النسخ
 فباطل ان يكون لهم متعلق بهذا الخبر والمجمل فيجب العالمين
 والخبر الثاني من طريق أبي قتادة ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم صلى حاملة اياه بنت ابي العاص وامها زينب
 بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم على بياضه يضعها اذا
 سجد ويرفعها اذا قام ها قال علي وهذا
 لاجته لهم فيه امداد لانه ليس فيه نص ان يديها ورجليها
 مستتبت شيئاً من بشرته عليه السلام اذ قد يكون موثقه
 برداً

برداء او قفازين وجوبين او يكون ثوبها سابعاً يوازي
 يديها ورجليها وهذا الاول ان يظن بتمثلها بحضرة الرجال
 واذا لم يكن مذكراً في الحديث فلا يحل لاحد ان يركب فيه
 ما ليس منه فيكون كاذباً واذا كان ما ظنوا ليس في
 الخبر وما قلنا من كذا والذي لا يمكن غيره فقد بطل
 تعلّقهم به ولم يحل ترك الآية المتيقن وجوب حكمها
 لظن كاذب وقال الله تعالى ان الظن لا يغني
 من الحق شيئاً وايضا فان هذا الخبر والذي قبله ليس
 فيهما انها كانا بعد نزول الآية والآية مقدمة النزول
 فلم يصح انه عليه السلام مشى يديها ورجليها في الصلاة لكان
 موافقاً للحال التي كان الناس عليها قبل نزول الآية وعما حل
 حال فصح على يقين من ان معنى هذا الخبر لو صح لهم كما يريدون
 لانه منسوخ بلا شك ولا يحل الرجوع الى ما ظنوا انه منسوخ
 ترك النسخ فصح انهم يجهلون باخبار لا تتعلق امر في شيء منها
 وموت بها ترك التيقن من القرآن والسنة وقال
 حقيقة لا ينتقص الوضوء قبله ولا ملامسته للذة لمات او غير

لذة ولا ان يمس يده على فرجها كذلك الا ان باسرها
 بجسده دون حائل وسقط فهذا وحده نقص الوضوء
 وقال مالك لا وضوء من ملستم الرجل المرأة والمرأة
 الرجل اذا كانت لغير شهوة تحت الثياب او فوقها فان كانت
 الملامسة للذة فعلى الملتذ منها الوضوء سواء كان قوف
 الثياب او تحتها انعط او لم ينعط والقبلة كالملامسة في كل
 ذلك وهو قول احمد بن حنبل وقال
 الشافعي كقولنا الا انه روي عنه ان من شغل المرأة خاصة
 لا ينقص الوضوء قال علي اما قول ابى حنيفة فظاهر
 التناقض ولا يمكنه التعلق بالتأويل الذي تأوله قوم في
 الآية ان الملامسة المذمومة فيها هو الجماع فقط لانه اوجب
 الوضوء من المباشرة اذا كان معها انعط او اما ما اوصه فقيرته
 بين القبلة يكون معها انعط فلا ينقص الوضوء من المباشرة
 يكون معها انعط فنقص الوضوء وهذا فرق لا يبيده قرآن
 ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس
 بل هو مخالف لسنن ذلك ومن ماتعنا به ايضا انه جعل القبلة
 لشهوة

لشهوة وليس لشهوة بمنزلة القبلة لغير الشهوة وليس
 لغير الشهوة لا ينقص الوضوء من ذلك ثم رأى القبلة
 لشهوة وليس لشهوة رجعه في الطلاق بخلاف القبلة لغير
 شهوة وليس لغير شهوة وهذا كما ترا لا اتباع القرآن
 ولا التعلق بالسنة ولا الحد قياس ولا سداد رأي ولا تقليد
 صاحب ونسأل الله تعالى التوفيق هـ وأما قول مالك
 في رعاية الشهوة والذة فنقول لا دليل عليه لانه قرآن ولانه
 سنة صحيحة ولا سقيمة ولا قول صاحب ولا ضبط قياس ولا احتياط
 كذلك نعرف الشافعي بين الشعر وغيره فنقول لا يعضده
 ايضا قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس بل هو
 خلاف ذلك كله وهذه الاقوال الثلاثة كما وردت فيها
 لم يعرف انه قال بها احد قبلهم وبالله تعالى التوفيق فان
 قيل قد رويتم عن النخعي والسجسي اذا قبل اولس لشهوة
 عليه الوضوء وعن حماد بن الزوجين قبل صاحبه والاخر لا يريد
 ذلك الا ان يجد لذة وعلى القاصد لذلك الوضوء قلنا
 لا يجمع من السجسي والنخعي وحماد اصحاب الوضوء من القبلة على

القاصد بكل حال واذا ذلك كذلك فاللذة داخلية في
هذا القول وبه يقول وليس ذلك قول مالك والحب
ان مالك لا يراي الوضوء من الملازمة الا حتى يكون معها
شهوة ثم لا يراي الوضوء من الشهوة دون ملازمة فكل
واحد من العنيين لا موجب للوضوء على انفراده فمن اين له
احباب الوضوء عند اجتماعها

مسألة وايضاً الذكر في الترتيب يوجب الوضوء
كان معه انزال اوله يعني برهان ذلك ما رواه عبد الله
ابن يوسف نا احمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا احمد بن محمد
نا احمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا ابو كريب نا محمد بن الملاح نا
ابو معاوية نا محمد بن حاتم نا هشام نا هرون نا عروة نا ابيه نا ابي
ايوب نا انصاري نا ابي بن كعب قال قلت لرسول
الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يصيب من المرأة ثم يكسل
فلا يغسل ما ما بين من المرأة ثم يتوضأ ويصلي وروياه
ايضاً عن شعبه نا ابي صالح نا حكيم نا ابي سعيد القديري
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الوضوء لا بد منه مع الغسل على ما
نذكره

نذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى هـ
مسألة وحمل الميت في نفس او غيره هـ نا عبد الله
ابن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان القسدي نا احمد بن خالد
نا علي بن عبد العزيز نا اللجج نا المنهال نا احمد بن سلم نا محمد
ابن عمرو نا ابي سلمة نا عبد الرحمن بن عوف نا ابي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من غسل ميتاً فليقتل
ومن حملها فليتوضأ هـ قال علي بن ابي ربيعة نا
ايضاً نا حريز نا سفيان نا عيينه نا سويل نا ابي صالح نا
ايوب نا اسحاق نا مولى نا زائدة نا ابي هريرة نا النبي صلى الله
عليه وسلم نا اسحاق نا مولى نا زائدة نا مدي نا ابي ويفة نا احمد
نا ابن صالح نا الكوفي نا غيره نا روى نا سعد نا ابي وقاص
نا ابي هريرة هـ وروينا بالسند المذكور نا احمد نا سلم نا
ايوب نا السخا نا ابي نا محمد نا سير نا قل كنت مع عبد الله
ابن عتبة نا مسعود نا جنازة فلما جئنا دخل المسجد فدخل
عبد الله بيته فتوضأ ثم خرج الى المسجد فقال لا وضوءات
قلت لا فقال كان مخرج من المطاب ومن دونه من الخلق

إذا صلى أحدهم على الجنازة ثم أراد أن يعلى المكتوبة توضاً
حتى إن أحدهم كان يكون في المسجد فيدعو بالبطست
فتوضاً فيها ه قال — على لا يجوز أن يكون
وضوهم رخي الله عنهم لأن الصلاة على الجنازة حدث ولا
يجوز أن يمتنع بهم الاتباع السنة الذي ذكرنا والسنة
مكنى وقد ذكرنا من أقوال أبي حنيفة ومالك والشافعي
التي لم تعلقها أحد قبلهم ككثير ما لا يورب التي قبل هذا الباب
بهاين ومقتضى الوضوء على النعم من الفليس دون ما لا يورب
منه وسائر الأقوال التي ذكرنا عنهم لم يتعلقوا فيها
بقرائن ولا بسنة ولا قياس ولا قول قائل وبالله تعالى التوفيق
سأله وطهور دم ~~الاستحاضة~~
أو العرق السائل من الفرج إذا كان بعد انقطاع الحيض فإنه
يوجب الوضوء ولا بد لكل صلاة على طهور ذلك الدم سواء تميز بها
أو لم تميز وما عرفت أما ما أولم تعرفه ~~هذا~~
ذلك ما يراه مؤيد بن حبيب بن معاوية ما أحمد بن
شعيب إبراهيم بن حبيب بن عري عن حماد بن زيد عن هشام
بن عروة

ابن عروة عن أبيه عن عائشة قالت استحضت فاطمة بنت
أبي جبيش فضالت النبي صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول
الله إنى استحاض فلما طهر أفادع الصلاة فقال —
رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما ذلك عرق وليست بالحيضة
فإذا قبلت الحيضة فدعى الصلاة فإذا أدبرت فاغسلي
عنك الشرا ثم وتوحي فإنا ذلك عرق وليست بالحيضة ه
ما عبد الله بن ربيع ما محمد بن معاوية ما أحمد بن شعيب أروا
محمد بن المثنى ما محمد بن أبي عدي من كتابه عن محمد بن
عمرو بن ملقمة بن وقاص عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير
عن فاطمة بنت جبيش أنها كانت تسحاض فقال —
لها رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان دم الحيض فإنه دم
أسود يعرف فامسحى عن الصلاة فإذا سكت العرق فوضي
قال — على نعم عليه السلام كل ذي حرج من
الفرج بعد دم الحيضة ولم يخص وأوجب الوضوء منه لأنه عرق
ومن قال بإيجاب الوضوء لكل صلاة على التي يتأدى بها
الدم من فرجها متصلاً بدم الحيض عائشة أم المؤمنين وعلى

ابن ابي طالب وابن عباس ونفقاً المدينة عروة بن الزبير وسعيد
ابن المسيب والقاسم بن محمد وسلم بن عبد الله ومحمد بن علي بن
الحسين وعطاء بن ابي رباح والحسن البصري وهو قوال
سفيان الثوري وابي حنيفة والثاني وأحمد بن حنبل وابي عبد
وغيرهم قالت ما شئت من رخصة عنها يغتسل ويتوضأ لكل
صلاة هـ روياه من طريق وكيع عن اسمعيل بن ابي
خالد عن الشعبي عن امرأة مسروق عن عائشة هـ ومن
طريق عدي بن ثابت عن علي بن ابي طالب المتحاضة تتوضأ
لكل صلاة وعن سفيان عن عمار بن ابي عمار عن ابن عباس
المتحاضة تتوضأ لكل صلاة قال علي وقال
ابو حنيفة في المتصلة الدم كما ذكرنا انها تتوضأ للدخول
كل وقت صلاة فمكون طاهره بذلك الوضوء حتى يدخل
وقت صلاة اخرى فمقتضى وضوها ويلزمها ان
تتوضأ لها هـ وروي محمد بن الحسن عن ابي يوسف عن ابي
حنيفة في هذه اذا توضأت اثر طلوع الشمس للصلاة انها
تكون طاهرة الى خروج وقت الظهر وانكر ذلك عليه
ابو يوسف

ابو يوسف وحكى انه لم يرو عن ابي حنيفة الا انها
تكون طاهرة الى وقت دخول وقت الظهر وغلب
بعض اصحابه رواية محمد هـ قال علي وليس
بما قال بل قول ابي يوسف اسببه باقوال ابي حنيفة هـ وقال
مالك لا وضوء عليها من بعد الدم الا استحبابا لا ايجابا ولا يوجب طهر
لم يحدث حديثا آخره وبالله الشافعي وأحمد عليها
فرضا ان سوا الكل صلاة فرض وتصل بين ذلك من التوافل
ما قبل قبل الفرض وبعده بذلك الوضوء هـ قال
علي اما قول مالك فخطا لانه خلاف الحديث الوارد في ذلك
والعجب انهم يقولون بالقطع من الخبر اذا اقامهم وها همنا
نقطع احسن من كل ما اهدوا به وهو ما روياه من طريق
ابن ابي شيبة وموسى بن معاوية عن وكيع عن الاعشى
عن حبيب بن ابي ثابت عن عروة عن عائشة قالت جاءت
الطمة بنت ابي جهيش الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فالت الى استحاض فلما طهر فادع الصلاة قال
لا ذلك عرق وليس بالحيفة فاجتنبى الصلاة ايام حيضك

ثم اغتسل وتوضأ لكل صلاة وصلى وإن قطر الدم على
للصلاة وإن قالوا هذا في الذب قسبهم لـ
وكل ما أوجبتموه من الاستطهار وغير ذلك لعله ندب
ولا فرق وهذا قول يردى إلى إبطال الشرايع كلها
مع خلافه لا مرية تملك في قوله عز وجل فليخذ الذين
يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم
وما نعلم لهم متعلقاً في قولهم هذا لا يقرن ولا بسنة ولا بدليل
ولا بقول صاحب ولا بقياس هـ ولما قول أبي حنيفة
ففساد أيضاً لأنه يخالف للخير الذي يتعلق به ويخالف للمعقول
والقياس وما وجدنا قط طهارة نسحق بخروج والحب وتصح
بكون الوقت قائماً وموئده بعضهم في هذا باب قال
قد وجدنا الماسح في السفر والحضر سقم طهارته ما يخرج
الوقت المحدث لهما فيقيس عليه المستحاضة هـ قال
على والقياس كله باطل ثم لو كان محالاً لكان هذا منه
عن الباطل لأنه قياس خطأ على خطأ وما المصنف في طهارة الماسح
بأنقص الأبد فقد سكر بل هو طاهر سكر سكران ويصلي ما لم
يشقق

سهم وضوء حدث من الأحداث وإنما السنة بمنع من
الابتداء للمسح فقط لا سقاض طهارته ثم لو صح لهم ما ذكرنا في
المسح وهو لا يصح لكان قياسهم هذا باطلاً لأنهم قاسوا بخروج
وقت كل صلاة في السفر والحضر عن انقضاء يوم وليلة في
الحضر وعلى انقضاء ثلاثة أيام بلياليهن في السفر وهذا قياس
يخفى جداً وإنما كانوا يهكؤون قاسين على ما ذكروا لو
قطر المستحاضة سقاً بوضوء ما يوماً وليلة في الحضر وليلة في السفر
وهو هذا الوجه وفيما شبه بعض ذلك سلفاً وهو سعيد بن
السبي وسالم بن عبد الله والناسم بن محمد فقد صح عنها أنها تفصل
بين الطهارة والحضر هـ وأما قولهم هذا فعاري من أن يكون لهم فيه
سلف وما نعلم لقولهم حجة لأن قرآن ولا من سنة ولا من قول
صاحب ولا من قياس ولا معقول وأما المسئلة التي اختلف فيها
أبي حنيفة فإن قول أبي يوسف أشبه بأصولهم لأن أثر طوع
ليس هو وقت صلاة فرض ما زال الوقت الظاهر وهو
تطوع فالتزمه فيه للصلاة كالتوضئة لصلاة العصر في
الظهور ولا يجوزها ذلك عندهم هـ وأما قول الشافعي وأحمد

قطا ومن المحال المتع في الدين الذي لم يأت به قط مض
ولا دليله ان يكون انسان طاهرا ان اراد ان يصلي تطهرا
ويحذف ما غير طاهر في ذلك الوقت بعينه ان اراد ان يصلي ويضه
هذا ما لا يخفى به وليس الا طاهرا ومحدث فان كانت طاهرا
فانها تصلي ما سأت من الفرائض والنوافل وان كانت محدثة فما
يجل لها ان تصلي لا فرضا ولا نافلة هـ واجمع من هذا يدخل على
المالكين في قولهم من يتم لفريضة فله ان يصلي بذلك التيمم
بعد ان يصلي الفريضة ما سأت من النوافل وليس له ان يصلي نافلة
قبل تلك الفريضة بذلك التيمم ولا ان يصلي به صلواتي فرض فهذا
هو نظيرهم وقياسهم هـ واما تعلق بآثار حادثة فيهم
حاضرة هـ قال هـ عليهم السلام كلهم شتمون بخلاف
الصاحب الذي لا يعرف له مخالف منهم وجميع الخفيتين
والالكبيين والسافعين قد خالفوا في هذه المسألة
عائشة وعليها وابن عباس رضي الله عنهم ولا يخالف لهم يعرف
من العصابة رضي الله عنهم في ذلك وخالف المالكين في ذلك
فقها المدينة كما اوردنا في صارت اقولهم شبهة آية من ملها
بلز برهان

بلز برهان اصلا وبالله تعالى التوفيق هـ
سأله قال علي لا تنقض الوضوء شي
غير ما ذكرنا لارباع ولادم سائل من شي من الجسد او من
العلق او من الانسان او من الاحليل او الدبر ولا جماعه ولا
فصد ولا قبي كثر أم قل ولا فلس ولا قبح ولا ماء ولا دم تراه
الحامل من فرجها ولا اذا السلم ولا ظلم ولا مس الصليب واللون ولا
الوقت ولا الابهام للذة او غير لذة ولا المعاصي من غير ما ذكرنا
ولا شي يخرج من الدبر لا غدره عليه سواء في ذلك الدود والجرب والحيت
ولا حقنه ولا تطير دوار في المرحض ولا من حيابهم او قبلها
ولا حلق الشعر بعد الوضوء ولا قس الطفر ولا شي يخرج من
فج المرأة من فضة بيضا او صفرة او كدرة او كفسالة
الدم او دم احمر لم يتقدمه دم حين ولا الفحل في الصلاة ولا
شي غير ذلك هـ قال علي برهان
استأنا الوضوء من كل ما ذكرنا هو انه لم يأت قرآن ولا سنة
ولا اجماع ما صاحب وضوء شي من ذلك ولا شرع لله تعالى
في أحد من الانس والجن أحد هذه الوجوه وما عداها

فباطل ولا شرع الا ما اوجبه الله تعالى واتى به رسول الله صلى
الله عليه وسلم وفي كل ما ذكرنا خلاف مذكره ما كان
المخالفة فيه عاصرين ومصرح من ما قد درس القول
به الا ذكرنا حقيقتها وبالله تعالى التوفيق قال
علي قال ابو حنيفة كل دم سائل او مع سائل او ما سائل من
اي موضع سال من الجسد فهو سقيض الوضوء فان لم يسئل لم
نسقيض الوضوء منه الا ان يكون خرج ذلك من الانف أو
الاذن فان خرج من الأنف والاذن فان كان وما اوتجا
فبلغ الى موضع الاستنشاق من الانف والى ما لم يحقه الغسل
من داخل الاذن فالوضوء مستفيض وان لم يبلغ الى ما ذكرنا
لم نسقيض الوضوء فان خرج من الانف غاط او ما لم يتقص
الوضوء وكذلك ان خرج من الاذن ما فلا نسقيض الوضوء
قال فان خرج من الجوف الى الفم دم او من اللسان
فان كان غاليا على البصاق ففيه الوضوء وان لم يلا الفم وان
لم يغلب على البصاق فلا وضوء فيه فان تساوى فاستحسن
فيا من فيه بالوضوء فان خرج من الجرح دم فظهر ولم يسئل
فلا

فلا وضوء فيه فان سال فيه الوضوء فلو خرج من الجرح دود أو
لحم فلا وضوء فيه فان خرج الدود من الدبر ففيه الوضوء فان
عقب الجرح نظر فان كان لوترك سال ففيه الوضوء وان
كان لوترك لم يسئل فلا وضوء فيه قال ———— واما القيح
والعسل وكل شيء خرج من الجوف الى الفم فان ملا الفم تقص
الوضوء وان لم يملأ الفم لم تقص الوضوء وحد بعضهم
بأن يملأ الفم بمقدار اللقمة على ان اللقمة يختلف وحده بعضهم
بأن لا يقدر على أسكه في الفم قال ———— ابو حنيفة
حاشا البلغم فلا وضوء فيه وان ملا الفم وكثر جدا قال
هو يرسف بل فيه الوضوء اذا ملا الفم وقال ————
محمد بن الحسن كقول أبي حنيفة في كل ذلك الا الدم فان
قوله فيه ان خرج من اللسان او من الجسد او من الفم كقول
أبي حنيفة فان خرج من الجوف لم تقص الوضوء الا ان يملأ
من سقيض الوضوء حسده وقال ———— زفر كقول
أبي حنيفة في كل شيء الا العسل فانه قال تقص الوضوء
بالبه وكثيره قال ———— علي مثل هذا لا يمل ولا

كرامة الامن رسول الله صلى الله عليه وسلم المبلغ عن
خالقنا ورازقنا تعالى امره ونهيه وامان احد دونه فهو
هذاب وغلط كغلط المبرسم وأقوال متطوع على الله
لم تعلمها احد قبل ابي حنيفة لا مويدها معقول ولا نص ولا
قياس افسوخ لمن ماتي بهذه الوساوس ان نتكسر على من
اتبع امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الباطل في المالك الركد
وفي الفارة تموت في السن ان هذا العجب ما مثله عجب
قال علي وموت بعضهم خبر رويانه عن عبد
الرزاق عن ابن حريح عن ابيه رفعه الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال الوضوء من التقى وان كان فليست
بعلية فليتوضا اذا رخصتكم في الصلاة او ذرعه
التقى فان كان فليس او وجد مذبا فليتنصرف فليتوضا
ثم يرجع فيتم ما بقي من صلاته ولا يستقبلها جديدا او جديدا
آخر رويانه عن طريق اسمعيل بن عياس عن ابن حريح عن
ابيه ه عن ابن مليكة عن عائشة عن رسول الله صلى
عليه وسلم قال اذا قام احدكم او فليس فليتوضا بشم
لبن

لبن على ما مضى ما لم يتكلم ه قال علي وهذا
الزوق ساقطان لان الدان جريح لا صحة له فهو
منقطع والاخر من رواية اسماعيل بن عياش وهو ساقط لا سيما
فيما روى عن المجازيين ثم لروى الكاكا حجة على الخفيين
انه ليس في شيء من هذين الخبرين معروف بين علي القسم
من التقى والفلس وما دونه على النعم منها ولا من ما خرج
منها فليتنقض الوضوء وما يسيل من الانف فلا ينقض
الوضوء ولا فيه ذكره من خارج من الجوف ولا من البعد ولا
من اللثاب ولا من الجرح فانما فيها التقى والفلس والرعاف
فقط فلا على ما في الخبرين اقتصر وكما فعلوا بزمعهم في خبر
الوضوء من القهقهة والوضوء بالنبيذ ولا قاسوا عليها فطردوا
قياسهم لكن خلطوا بخلط اخرجوا به الى الهوس
المنقطع فتط فهو حجة عليهم لومح وقد خالفوه واحتجوا ايضا
بش رويانه عن طريق الاوزاعي عن عيسى بن الوليد
عن ابيه عن معاذ بن ابي طلحة عن ابي الدرداء ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال فتوضا فليقت ثوبان فذكرت ذلك له

فقال صدقت انا صيب له وضوءه يعني النبي صلى الله عليه وسلم هـ روي عن طريق عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن ابي كثير عن يعيش بن الوليد عن خالد بن معدان عن ابي الدرداء قال استشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فافطروا عاباً فتوضأه قال على هذا الحديث الاول فيه نفس بن الوليد عن ابيه وليس مشهورين هـ والثاني مدلس لم يسمعه يحيى بن يعيش ثم لوصح لما كان لهم فيه متعلق لانه ليس فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من تقا فليتوضأ ولان وضوءه عليه السلام كان من اهل التقى وقد صح عنه عليه السلام التيمم لدكراهته تعالى وهم لا يقولون بذلك وليس فيه ايضاً فرق ما يدا الغم من التقى وبين ما لا يملأه ولا فيهما شيء غير التقى فلو على ما فيهما اقتصروا ولا قاسوا عليها قياساً مطرداً وذكرنا ايضاً الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قاطمة بنت ابي جهيش وقد ذكرناه وهو قولنا عليه السلام اذا ذلك عرق وليس بالحيفة ووجب عليه السلام فيه

فيه الرضوخ فقالوا فوجب ذلك في كل عرق سألوه قال على هذا قياس والقياس باطل ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل لانه اذا لم يجز ان يقيسوا دم العرق الخارج من الفرج على دم الحيض الخارج من الفرج وكذلكها خارج من الفرج وكان الله قد فرق بين حكميهما فنال باطل ان يقيس دم خارج من غير الفرج على دم خارج من الفرج هـ وبطل من يقيس الفرج على الدم ولا يعرفون على ادعائهم في ذلك فقد سمع من الحسن وابن مجازم الفرق بين الدم القح هـ وبطل من ذلك ان يقيس الماء الخارج من الساطع على الدم والدمع ولا يعارض الماء الخارج من الانف والاذن على الماء الخارج من الساطع هـ وبطل من ذلك ان يكون دم العرق الخارج من الفرج موجب الرضوخ قليلاً وكثيره ويكون الدم المعس عليه لا يقتصر الرضوخ الا حتى يملأ الغم ثم لم يقيسوا الدم الخارج من الفرج على الدم الخارج من الدبر وهذا من الخلط في القعدة القصوى هـ فان قالوا قسنا كل ذلك على الغاط لان كل ذلك نجاسة قلنا لهم قد وجدنا الرج يخرج من الدبر مقتضى

الوضوء وليست نجاسة فهلا قسم عليها الجسوة والمطهرة لأنها
خارجة من الجوف كذلك ولا فرق وأنتم قد اطلتم قياسكم
هذا فمضم الوضوء يعلل البول والغائط وكثيره ولم ينفذ الوضوء
من القيح والقي والدم والما لا يقدر على الغم أو بما سأل أو بما غلب
وهذا تخليط وترك القياس هـ فإن قالوا قد روي الوضوء من
الرعاف ومن سأل عن عطاء وأبراهيم ومجاهد وقتادة وابن
سيرين وعروة بن الزبير وسعيد بن المسيب والحسن البصري هـ
وفي الرعاف عن الزهري نعم ومن علي وابن عمر رضي الله عنهم هـ وعن
عطاء الوضوء من القي والعسل والقيح هـ وعن قتادة في القيح وعن
الحكم بن عيينة في العسل هـ وعن ابن عمر في القي قلبي
نعم إلا أنه ليس أحد حدثنا عن ذلك على الغم ولو كان فلا حجة
في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خالف
هؤلاء نظرا وهم نعم عن أبي هريرة وأدخل أصبه في أنه يخرج فيها
دم فضة بأصبه ثم صلى ولم يتوضأ هـ وعن ابن عمر أنه عصر بثره
برحمته فخرج منها دم فضة بين أصبه بوقام فضلي هـ وعن طاوس
أنه كان لا يرى في الرعاف وضوءا هـ وعن عطاء أنه كان لا يرى
في الرعاف

في الرعاف وضوءا وعن الحسن أنه كان لا يرى في العسل وضوءا هـ
وعن مجاهد أنه كان لا يرى في العسل وضوءا هـ والتجب كله
أن أبا حنيفة وأصحابه لا يرون الفصل من المني إذا خرج من الذكر
لغير لذة وهو المني نفسه الذي أوجب الله تعالى ورسوله عليه
السلام فيه الفصل ثم يوجبون الوضوء من القيح يخرج من الوجه
قياسا على الدم يخرج من الفرج هـ والتجب كله أنهم سمعوا قول
رسول الله صلى الله عليه وسلم في نهيه عن التذكية بالسن فإنه
علموا قراؤا الزكاه حائزة بكل عظم ثم أتوا إلى قوله عليه السلام
في وضوء المستحاضة فإنه عرف فقاوا عليه دم الرعاف
والثبات والقيح فهذا مقدار علمهم بالقياس ومقدار اتباعهم
الأثر ومقدار تقليد لهم من سلف هـ وأما الشافعي فإنه جعل
الملة في نقص الوضوء للمخج وجعله أبو حنيفة للحاج وعظم
مناقضته في ذلك كما ذكرنا وتعليل كل الرجلين مضاد
لتعليل الآخر ومعارض له وكلها خطأ لا بد قول الأبرهات
روى موسى لا جليل عليها قال تعالى قل ها أنذا برهانكم
أن كنتم صادقين هـ قال علي ويقال للشافعي

والخفيفين معا قد وجدنا الخارج من المخرجين حلف الحكم
فمنه ما يوجب الغسل كالغيض والمني ودم النفس ومنه ما
لا يوجب الوضوء قط كالبول والغائط والريح والمذي ومنه
ما لا يوجب شيئا كالغصه السضا فمن أين الحكم أن يقتسوا
ما استهم فلو جبت فيه الوضوء قياسا على ما يوجب الوضوء من
ذلك دون أن يوجبوا فيه الغسل قياسا على ما يوجب الغسل
من ذلك أو دون أن لا يوجبوا فيه شيئا قياسا على ما لا يجب
فيه شيء من ذلك وهل هذا إلا التحكم بالهوى الذي قد حمى الله
تعالى الحكم به وبالظن الذي أخبر تعالى أنه لا ينفي من التوشك
مع فساد القياس ومعارضه بعضه بعضا وأما المكيون فلم
يقيسوا هاهنا فوقموا ولا غللوها هاهنا غايج ولا خرجوا هاهنا
فأصابوا ولو فعلوا ذلك في تعليلهم الملامسة بالشهوة وفي تعليلهم
المنهي عن البول في الملامسة والعاره بموت في السن لو قعوا
ولكن لم تطرد أقوالهم والحمد لله على عظيم نعمه علينا وهم يدعون
أنهم يقولون بالمرسل وقد أوردنا في هذا الباب مراسلات يأخذوا
بها وهذا أيضا ناقض وأما المؤمنون أدي المسلم فروينا عن عائشة
رضي الله عنها

رضي الله عنها سؤنا أحدكم من الطعام الطيب ولا يتوضأ
من العسكة المورا يقولها لأخيه ه وعن ابن مسعود رضي الله
عنه لأن يتوضأ من العسكة الجيئة أحب إلى من أن يتوضأ
من الطعام الطيب ه وعن ابن عباس الحدث حدثان حدث
الفرج وحدث للسنن وأندها حدث للسان ه وعن إبراهيم
التخفي أني لأصلي الظهر والعصر والمغرب بوضوء واحد إلا أن
أحدث أو أقول منكرا الوضوء من الحدث وأذى
المسلم ه وروينا من طريق داود بن المخبر عن شعبه عن
قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ
من الحدث وأذى المسلم ه قال علي داود بن
المجبر كذاب مشهور بوضع الحديث ولكن لا فرق بين
تقليد من ذكرنا صل في الوضوء من الرعاف والقي والظن
والأخذ بذلك الأثر الساقط وبين تقليد من ذكرنا هاهنا
في الوضوء من أدي المسلم والأخذ بهذا الأثر الساقط بل هذا
على أصولهم أو كعد لأن الخلاف هناك بين الصحابة رضي
الله عنهم موجود ولا محالف يعرف هاهنا عائشه وابن

مسمود وابن عباس رضي الله عنهما وهم يشنعون مثل هذا
إذا وافقهم وأما نحن فلا حجة عندنا إلا فيما صح عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم من قرآن وخبره وأما سر الصليب والوثق
فأما رويناه عن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن
عمار الذهبي عن أبي عمرو السبائي أن علي بن أبي طالب استأب
المستورد الجهلي وإن عليا من بيده صلبا كانت في عنق
المستورد فلما دخل على في الصلاة قدم وجلا وذهب ثم أخبر
الناس أنه لم يفعل ذلك حدث أحده ولم يكن من هذه
الانجاس فأحب أن يحدث منها وضواه وروينا الزمان طريق
يعلي بن عبيد عن صالح بن حبان عن أبي بريدة عن أبيه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بريدته وقد من صمما قرضا
وقال علي بن حبان ضعيف لا يخرج به
ولقد كان يلزم من يظلم خادف صاحب ويرى الأخذ
بالأمار الراهية مثل التي قد منا أن ما خذ بهد الأثر فهو من
من كثير ما ما خذون به ما قد ذكرنا ولا يعرف
لمن هاهنا مخالف من العجالة رضي الله عنهم وهذا ما ما خذوا
فيه

فيه وأما نحن فلا حجة عندنا إلا في خبر ثابت عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أو القرائن والحمد لله رب العالمين لا سيما
وعلى رضي الله عنه قد قطع صلاة الغرض بالناس من أجل ذلك
وما كان رضي الله عنه ليقطعها فيما لا يراه واجبا فإن قالوا
لعل هذا السجباب قلنا لعل كل ما أوجبتم فيه
الوضوء من الرفاف وغيره تقليد لمن سلف أنما هو وسجباب
وكذلك من الذي فهذا كله لا معنى له وإنما هي دعاوى
مخالفة للحقائق وبالله تعالى التوفيق وأما الردة فإن
المسلم لو وضوا واغتسل للجناية أو كانت امرأة فاعتسكت
من الحيض ثم ارتدت ثم راجع الإسلام دون حدث يكون
منه فأنتم يات قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع
ولا قياس بأن الردة حدث بقص الطهارة وهم مجمعون
معا على أن الردة لا تقص غسل الجناية ولا غسل الحيض
ولا إحساسه السالقة ولا اعتقه السالقة ولا هربه الرجل
فمن أين وقع لهم أنها تقص طهارة الوضوء وهم أصحاب قياس
نزعهم فهذه قاسر الوضوء على الغسل في ذلك فكان

يكون أصح قياس لو كان شيء من العباس صحبها فان
 ذكرها قولاً الله عز وجل لن أشرك أبداً يحسن عملك
 ولتكون من الناس قلنا هذا على من مات
 كافر لا على من رجع الإسلام بين ذلك قولاً الله تعالى
 ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت فهو كافر فأولئك حبلت
 أفعالهم وقوله تعالى ولتكون من الناس هـ
 شهادة صحيحة قاطعة نقولنا لأنه لا خلاف من أحد من الأمة
 فإن من ارتد ثم رجع الإسلام ومات مسلماً فإنه ليس من الناس
 بل من الرابحين المفلحين وإنما الناس من مات كافراً وهذا
 بيت منه للحد وأما الدم الطاهر من فرج الحامل فقد اختلف
 الناس فيه فروينا من طريق أم عاتقة عن عائشة أن المؤمنين
أن الحامل حيض وهو أحد قول الزهري وهو قول
عكرمة وقادة ويكره عبد الله الزهري وربيعة
ومالك واللبث والشافعي وروينا عن سعيد بن المسيب
والحسن وحامد بن أبي سليمان أنها مستحاضة ولا حائض وروى
عن مالك أنه قال في الحامل ترى الدم أنها لا تصل إلا أن
يطول

يطول ذلك بها فيسند بغسل وتصل ولم يحد في
الطول حداه وقال أيضاً أو الحمل
كأخره وحثها لها ولا حد في ذلك هـ وروينا من طريق
عطاء عن عائشة أن المؤمنين أن الحامل وإن رأت
الدم فأنها سوانا وتصل وهو قول عطاء والحكم
ابن عيينة والسعي والنفعي وسلمان بن يسار ونافع
مولد ابن عمر وأحد قول الزهري وهو قول
سفيان الثوري والأوزاعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل
وأبي ثور وأبي عبيد وداود وأصحابهم هـ قال
علي بن صالح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن طلاق
الحائض وأمر بالطلاق في حال الحمل وإذا كانت حاملاً
فصح أن حال الحامل والحائض غير حال الحائض وقد اتفق
المحققون لنا على أن ظهور الحيض استبرأ وبرأه من الحمل فلو
جاء أن يحض الحامل لما كان الحيض برأه من الحمل وهذا بين
عبد الله لله هـ وإذا كان ليس حيضاً ولا مرق استحاضة
فهو غير موجب للغسل وللوضوء إذ لم يوجب ذلك نكح ولا

اجماع وكذلك دم النفس فانما وجب الغسل فانهم حيض
على ما بيننا بعد هذا والحمد لله رب العالمين هـ وكذا لك
التوب في الذبح والقتل وان كان معصية فان كان ذلك
لاينة من الطهارة لانه لم يأت بذلك قرآن ولا سنة وكذلك
من مس امرأة على ثوب لانه انما لمس الثوب لا المرأة وكذا لك
مس الرجل الرجل بغير الفرج ومس المرأة المرأة بغير الفرج والانما ط
والندكبر ووروه البطن في الصلاة وغير الصلاة ومس الابط
وسعه ومس الاشئ والرفع ومس الشعر والظفار لان كل
ما ذكرنا لم يأت نص ولا اجماع ما عدا احباب الوضوء في يحيى منه
وقد اوجب الوضوء في بعض ما ذكرنا بل في اكثره بل في
كله طوائف من الناس واوجب الوضوء من وقوه البطن
في الصلاة ابراهيم النخعي واوجب الوضوء في الانماط والندكرومس
على الثوب لشبهة بعض المتأخرين هـ «روينا ايحيا الوضوء
في مس الابط عن عمر بن الخطاب ومجاهد واحباب الغسل من
نتفه عن علي بن ابي طالب وعبد الله بن عمرو وعن مجاهد
الوضوء من نتفه الانف وروينا عن علي بن ابي طالب ومجاهد
وذير

والدعوى ذر احباب الوضوء من نص الاظفار وقص الشعر
واما الدود والحجر فخرجت من الدبر فان الشافعي اوجب الوضوء
من ذلك ولم يوجب مالمك ولا اصحابنا هـ وقد روي
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من مس انثى او رقيقه
فليتوضا ولكنه مرسل لا يثبت هـ واما الصفرة والكدره
والدم الاحمر فذكر في الكلام في الحيض ان شاء الله تعالى
صكه وان لم يكن حيا ولا عرفا فاذ ليس حيا ولا عرفا
فلو وضوءه اذ لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة ولا اجماع هـ
واما النضار في الصلاة فاننا روينا في احباب الوضوء انه اذا واهيا
لا يصح لانه مرسل من طريق ابي لعلية وابراهيم النخعي وابن سيرين
والزهري وعن الحسن بن سعيد بن جريح ومحمد بن الجهمي هـ واما
مسند من طريق انس بن مالك وموسى بن هارون وعمران بن
الحسين وجابر بن ابي ليلى هـ وروينا احباب الوضوء من ابي
موسى الاشعري وابراهيم النخعي والشعبي وسفيان الثوري
والاواري والحسن بن علي وعبيد الله بن الحسن وابي حنيفة
واصحابه هـ واما حديث انس فانه من طريق احمد بن عبد الله

ابن زياد التستري عن عبد الرحمن بن عمرو وإبي جهم وهو
 مجهول وأما حديث أبي موسى ففيه محمد بن أبي نعيم وهو
 مجهول هـ وأما حديث أبي هريرة ففيه عبد الكريم
 ابن أبي المخارق وهو عتيقه هـ وأما حديث عمار بن الحصين
 ففيه اسمعيل بن عمار وعبد الوهاب بن نجدة وهما
 ضعيفان هـ وأما حديث جابر ففيه أبو سفيان
 وهو ضعيف هـ وأما حديث أبي المليح ففيه الحسن بن دينار
 وهو مذکور بالكذب ولا حجة إلا في قايته وأثر صحيح
 مسنده وقد كان يلزم المالكيين والشافعية
 القائلين بالتواتر من الأخبار حتى ادعوا التواتر لحديث
 معاذ اجتهد رأي القائلين بمسند سعيد وطاوس
 أن يقولوا بهذه الآثار فإنها أشد تواترا مما ادعوا له التواتر
 واحتجوا بطهرا في عدد من أرسله من النهي عن بيع اللحم
 بالحمون وسائر ما قالوا به من المراسل وكذلك كانت
 يلزم أبا حنيفة وأصحابه الخالفين الخبر المجمع في المصر
 وفي جميع المراه من الهمم التي وفي سائر ما تروى عنه فيه السنن
 الثابتة

الماسة للماس أن يرفضوا هذا الخبر الفاسد قياسا على
 ما أجمع عليه من أن الضيق لا يقص الوضوء في غير الصلاة
 وكذلك لا يحب أن لا يعضه في الصلاة ولا يكتفهم
 لا يطردون الماس ولا سمعون السنن ولا يلزمون
 ما أصلا من قبول المرسل والتواتر الأرب ما أتى موافقا
 لأرائهم أو تقليدهم ثم هم أول رافضين له إذ خالف
 تقليدهم وآرائهم وحسبنا الله ونعم الوكيل ونسأل
 لهم في أي قرآن أو في أي سنة أو في أي قياس وجدتم
 تقليد بعض الأحداث فمقتض الوضوء قليلها وكثيرها
 وحديث بعضها فلا ينعقد الوضوء إلا بمقدار جدده وتموه
 منها والنقص فيها كله مجازا وأحدا قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يصل صلاة من أحدث حتى يتوضأ ولا يحل
 على عقل أن بعض الحدث حدث وأذ هو كذلك قليله
 وكثيره ينعقد الطهارة وبالم يكن حدثا فأكثيره
 وقليله لا ينعقد الطهارة الأشياء الموجبة غسل الجسد كله
 مسسالة أبلج المشقة أو يلدج مقدارها

من الذكر الذاهب الحشفة والذاهب أكثر من الحشفة
 في فوج امرأة التي هو يخرج الولد منها لحلم أو حلاط إذا
 كان بعد انزال أولم تنزل فإن عمدت هي أيضا و
 كذلك انزلت أولم تنزل فإن كان أحدهما مجنونا أو نائما
 أو سكرانا أو مغما عليه أو مكرها فليس على من هذه صفته
 منهما الا لوضو فقط إذا أفاق واستيقظ الا ان ينزل فإن
 كان أحدهما غير يلبغ فلو غسل عليه ولا وضو فلا يلزمه
 الغسل فيما حدث لا في ما سلف له من ذلك والوضو برهات
 ذلك ما ناله أحمد بن محمد الطائفي ما محمد بن أحمد بن منقح ما
 محمد بن أيوب العموت ما أحمد بن عمرو بن عبد الحافظ
 البزاز ما محمد بن الحسن ما محمد بن عبد الله الأنصاري ما همام
 ابن حسان عن حميد بن هارم عن أبي بردة بن أبي
 موسى الأشعري عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال إذا التقا الختانان وجب الغسل ه
 ما همام ما عباس بن أصبغ ما محمد بن عبد الملك بن أيمن ما أحمد
 ابن زهير بن حرب ما مسلم بن إبراهيم ما شعبة وهشام الدستواي
 ما

كلوها عن قيادة عن الحسن البصري عن أبي رافع عن أبي بصير
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا قعد بين
شعبها الأربع والتزق الختان بالختان فقد وجب الغسل
 قال أحمد بن زهير وما عمار بن مسلم ما همام بن يحيى
 وإمام بن يزيد الطائفي ما لا جميعا ما قيادة عن الحسن عن
 أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 إذا قعد بين شعبها الأربع واجهد نفسه فقد وجب الغسل
 انزل أولم تنزل ه قل على هذا في زيادة
 ما سأل على الأحاديث التي فيها إسقاط الغسل وللزيادة شريعه
 واردة لا يجوز تركها وإنما قلنا في خروج الولد لأنه لا خلاف
 الا هناك وسواء كان مجنونا أو غير مجنون لأن الغسل
 أجهد نفسه يقتضي ذلك ولم يخص عليه السلام حراما من
 حلال وإنما قلنا بذلك في العمدة وفي الأحوال
 التي ذكرنا لأن قوله عليه السلام إذا قعد ثم أجهد وهذا
 الإلهاف ليس إلا للبحار العاصدة ولا يسمى المملوك أنه
 قعد ولا السائم ولا المعنى عليه وأما الجنون فقد ذكرنا

قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع العلم عن ثلاثة
 قد صكر عليه السلام المجنون حتى يفيق والعبي حتى
 يبلغ فاذا زالت هذه الأحوال صكلوا من الجنون والافعال والنوم
 والنجس فالوضوء لازم لهم فقط لانهم بصرون مخالطين
 بالصلوة وبالوضوء لاجلته وبالفصل ان كانوا مجننين وهؤلاء
 ليسوا مجنبيين وبالله تعالى التوفيق هـ فان قيل
 فهذا واجب الفصل بقوله عليه السلام اذ التقوا الثقات
 وجب الفصل قلنا هـ هذا الخبر اعم من قوله
 عليه السلام اذا محط او اكسيت فلو غسل عليك فوجب
 ان يستثنى الاول من الاعم ولا بد لو خذ بها ما عاهد ثم
 حديث ابي هريرة زائد محكما على حديث الاعمال
 فوجب اعماله ايضا واما كل موضع لا حان فيه ولا يمكن
 فيه الحصات فلم بات يفت ولا سنة ما حاب الفصل من الايداج
 فيه هـ ومن روى ان لا يغسل من الايداج في الفرج ان لم يكن
 اتراب عثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب والزيد بن العوام
 وطاعة بن عبيد الله وسعد بن ابي وقاص وابن مسعود ورافع
 ابن خديج

ابن خديج وابو سعيد الخدري وابي بن كعب وابو ايوب
 الانصاري وابن عباس والنعمان بن بشير وزيد بن ثابت
 وجمهرة الانصار رضي الله عنهم وعطاء بن ابي رباح وابو
 سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وهشام بن عروة والاعشى
 وبعض اصحاب الظاهره وروى اجاب الفصل في ذلك
 عن عائشة ام المؤمنين وابي بكر الصديق وعمر بن الخطاب
 وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر والمهاجرين
 رضي الله عن جميعهم وبه يتقرر هـ ابو حنيفة ومالك
 والشافعي وبعض اصحاب الظاهره

مسألة فلو اخب كل من ذكرنا وجب
 عليهم غسل الرأس وجميع الجسد اذا فاقد الغنى والمجنون
 وانتبه النائم وصحي السكون واسلم الكافر وبالاجاب
 يجب الفصل والبلوغ برهان ذلك قوله
 الله عز وجل وان كنتم جنبا فاطهروا فلو اغتسل الكافر
 قبل ان يسلم والمجنون قبل ان يفيق او غسل الغنى عليه والسكون
 لم يحرم ذلك من غسل الجنابة وعليهم عادة الفصل لهما لانهم

مخرج الجنابة منهم صار واجبا ووجب الغسل ولا يجزى
الفرض المأمور به الإنيابة أدايه قصد المأذيه ما أمره عز وجل به
قال تعالى وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين
للمالدين ه وكذلك لو قوضا في هذه الأحوال لحدث
لم يجرم ولا بد من إعادته بعد زوالها لما ذكرنا ه

مسألة والجنابة هي المأ الذي يكون من نوعه
الولد وهو من الرجل أصغر غليظ راحته راحة الطلع وهو من
المرأة رقيق أصغر وأما العقيم والمأمر بوجوب الغسل وأما الغني
لا يوجب الغسل وأما المحبوب الذكر السالم الأشيب أو العنقا
فما و يوجب الغسل ه هان ذلك ما ما عه
ابن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن
محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا عاصم بن الوليد نا يزيد
ابن زريع نا سعيد هو نا أبي عروبة عن قتادة نا أنس بن مالك
حدثهم نا أم سلم حدث نا أنها سألت نبي الله صلى الله عليه وسلم
عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا رأيت المرأة ذلك فلتغتسل ه قس
يكون

يكتفيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فمن
أبى يكون السببه ان ما الرجل غليظ أبيض وما المرأة رقيق
أصفر فمن ابها علوا وسبق يكون منه السببه ه قال
علي فهذا هو المأ الذي يوجب الغسل وما العقيم والمأقر والسالم الخصية
وان مكان يجزى بها فهذه صفته وقد يولد لها ه وأما ما الغني
فما هو أصغر فليس هو المأ الذي حبا النص ما يحاب الغسل فيه
فقد غسل فيه ولون امرأة سمراء وهي بالغ أو غير بالغ قد دخل المني
في فرجها فحلت بالغسل عليها ولا بد لأنها قد أنزلت المأ يقيننا ه
مسألة وكيف ما خرجت الجنابة المذكورة
بصريه أو علة أو غير لذة أو لم يشعر به حتى وجده وباستحاج
فالغسل واجب في ذلك ه هان ذلك
قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا ه وأمر عليه السلام
إذا أصبح المأ أن يغتسل وهذا عموم لكل من خرجت منه الجنابة
ولم يستثن عز وجل ولا رسوله عليه السلام حال فلا
يجل لأحدان خص النص بربيه بغير نص وهذا هو قول
السامعي وداود وقال أبو حنيفة ومالك من خرج منه لعلة

قال أبو حنيفة أو ضرب على اليه فخرج منه المنى
فعليه الوضوء ولا غسل عليه وهذا قول ——— خالف القرآن
والسنة الثابتة والقياس وما نعلمه عن أحد من السلف إلا عن
سعيد بن جبير وحده فإنه ذكر عنه أنه لا غسل إلا من شهوة
قال ——— على وأما خلافهم للقياس فإن العاطل والبليل
والريح موجهة للوضوء ولا يختلفون أن كيف ما خرج ذلك
فالوضوء فيه وكذلك المفيض موجب للغسل وكيف ما
خرج فالغسل فيه فكأن الواجب أن يكون المنى كذلك
فلا بالقرآن أخذوا ولا بالسنة عملوا ولا بالقياس طردوا ——— والجب
أن بعضهم احتج في ذلك بأن العاطل والبليل ليس في خروجهما
حالة على الجسد فلا ——— والمنى إذا خرج لشهوة أذهب
الشهوة وأحدث في الجسد أثرا فوجب أن يكون بخلافهما
قال ——— على وهذا تخليط بل اللذة في خروج البول
والعاطل والريح أشد عند الحاجة إلى خروجهما منها في خروج المنى
وضرر امتناع خروجها أشد من ضرر امتناع خروج المنى فقد استوى
الحكم في ذلك وبالله تعالى التوفيق فان تأذ المتكبر بالغسل
فليتم

فليتم لأنه غير واجب ما يقدر على الغسل به فحكمه التيمم
بعض القرات ه
مسألة ولوان امرأة ولطت ثم اغتسلت ثم خرج
ما الرجل من فرجها فلو شئى عليها لا غسل ولا وضوء لأن الغسل إنما
يجب عليها من أثر الماء من أثر الماء غير ما والوضوء إنما يجب عليها
من حدثها لا من حدثت غيرها وخروج ما الرجل من فرجها ليس أنزالا
منها ولا حدثا منها فلا غسل ولا وضوء وقدرى عن الحسن
أنها تغسل ه وعن قتادة والأوزاعي وأحمد وإسحاق توصله
قال ——— على ليس قول أحد حجة دون رسول الله صلى
الله عليه وسلم ه
مسألة فلوان امرأة شق فرجها رجل فدخل ماوه فرجها
فلا غسل عليها إذ لم يترك لى وقدرى عن عطاء والزهري
وقتادة عليها الغسل قال ——— على احتاج الغسل لا
لأنه لا ينص قرآن أو سنة رتبة عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ه
مسألة ولوان امرأة أوجلت أجنبيا وكان

منها ولحق بيضيه دون انزال فاعتسلا وبالا ولم
 يبولا ثم خرج منها اومن اهدا نفسه من الماء المذكور او عليه
 فالغسل واجب في ذلك ولا يد فلو صليا قبل ذلك اجزاه
 صلواتهما ثم لا بد من الغسل فلو خرج في نفس الغسل وقيد
 بتي اقله او اكثره لزمها والذي خرج ذلك منه ابتداء
 الغسل ولا بد **س** رهان ذلك عموم قوله عز
 وجل وان كنتم جنبا فاطهروا والجنب هو من ظهرت منه
 الجنابة وقوله عليه السلام اذا مضى الماء فليغتسل فلو يجوز
 تخصيص هذا العموم بالرأى وقال ابو حنيفة ان
 كان الذي خرج منه المني قد بال قبل ذلك فالغسل عليه
 وان كان لم يسل فلو غتسل عليه وقال **س** ملك
 لا يغسل عليه بال ام لم يبل هو وقال الشافعي كقولنا
 قل علي واخرج من لم ير الغسل ما به قدا غتسل
 والغسل انما هو لبر والجنابة من الجسد وان لم تظهره قال
 علي وهذا ليس كما قالوا بل ما الغسل الا ظهور الجنابة بقوله
 عليه السلام اذا رأت الماء ولوان امرأ التذ بالذكر حتى اتقن ان المني
 قد صار

قد صار في الثانية ولم يظهر ما وجب عليه غسل لانه ليس جنبا
 بعد ومن ادعا عليه وجوب غسل فغسله البرهات من
 القرن او السنة **هـ** فاست قبل قد روى نحو قول
 مالك عن علي وابن عباس وعطاء قاسنا لاجعة في قول احد
 دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد صح عن علي وابن عباس
 وابن الزبير استحباب الغسل على المستحاضة لكل صلاة فلم
 ياخذ بذلك مالك ولا ابو حنيفة **هـ** ومن الباطل ان يكون
 علي وابن عباس رضي الله عنهما حجة في مسأله غير حجة في اخرى
 وبالله تعالى التوفيق **هـ**

مسألة ومن اوى في الفرج واجنب فعليه النية في
 غسله ذلك لهما معا وعليه ايضا الوضوء ولا بد وبجزءه في اعضا
 الوضوء غسل واحد ينوي به الوضوء والغسل من الاتيلوج ومن
 الجنابة فان نوى بعض هذه الثلاثة ولم ينو سايرها اجزاه
 لما نوى وعليه الاعادة لما ينو فان كان جنبا باقلاوم
 او يقطعه من غير ايلوج فلمس عليه الاثبة واحدة للغسل من الجنابة
 فقط **س** رهان ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

أوجب الغسل من الأيلوج وإن لم يكن انزال ومن الأنزال
 وإن لم يكن أيلوج وأوجب الوضوء من الأيلوج فهي أعمال مغايرة هـ
 وقوله قال عليه السلام إنما الأعمال بالنيات
 وإنما لكل امرئ ما نوى هـ فلو تبدل كل عمل بماوربه من
 القصد إلى ما دنته كما أمر الله عز وجل وحرم من كل ذلك عمل
 واحد لأنه قد صح أنه عليه السلام كان يغتسل غسلا واحداً من كل
 ذلك فلم يحرى ذلك بالنص ووجبت النيات بالنص لم يأت
 نص بان نية لبعض ذلك يحرم عن نية الجمع فلا يجوز ذلك
 وبالله تعالى التوفيق هـ

مسألة وغسل يوم الجمعة فرض لا يزم لكل
 بالغ من الرجال والنساء وكذلك الطيب والسواك سبحان
 ذلك ما ما عبد الرحمن بن عبد الله النهدي نا أبو إسحاق إبراهيم
 ابن أحمد نا الفرير نا البخاري نا علي هو ابن المدني نا حريز نا
 عمارة نا شيب نا بي بكر نا المنكدر نا عمرو بن سليم نا أنس نا
 قال أشهد على أبي سعيد الخدري قال أشهد على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الغسل
 يوم الجمعة

يوم الجمعة واجب على كل محتلم وإن استن وان يس طيبا
 قال عمرو بن سليم أما الغسل فإشهاد أنه واجب وأما
 الاستن والطيب فإشهاد أنه واجب هوام لا ولكن هكذا
 في الحديث وروى صاحب الغسل أيضاً مسنداً من طريق عمرو بن
 الخطاب وأنه وابن عباس وأبي هريرة في غاية الصحة كلها فصار
 خبراً متواتراً يوجب العلم هـ ومن قال يوجب فرض الغسل يوم
 الجمعة عمر بن الخطاب حصة الصحابة رضي الله عنهم لم يخالفه فيه
 أحد منهم وأبو هريرة وابن عباس وأبو سعيد الخدري وسعيد
 ابن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وعمر بن سليم وعطاء وكعب
 والمسيب بن رفيع هـ أما عمر فإنه قال على المنبر لعامة
 يوم الجمعة وقد قال له عثمان ما هو الآن سمعت أبا
 أبي موصات تخرجت فقال له عمرو الله لقد علمت ما
 هو الوضوء والوضوء أيضاً وقد علمت إن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان يأمر بالغسل هـ وروى عن أبي هريرة أنه قال
 سمع على كل مسلم يغتسل من كل سبعة أيام يوماً فيغتسل
 كل شيء منه ويس طيباً إن كان لأهله والغسل يوم

الجمعة واجب كغسل الجنابة ه أما اللفظ الأول فمن طريق عبد الزراق
 عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس عن أبي هريرة ه واللفظ الثاني
 عن مالك بن أنس عن سعيد المقبري عن أبي هريرة وعن سعد
 ابن أبي وقاص ما كنت أرى مسلما يديع الغسل يوم الجمعة وقال
 ابن مسعود في شئني لمن به لانا أحق من الذي لا يغتسل يوم الجمعة
 قال علي لا يحق من ترك ما ليس فريضا لأن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال فيه أفلح إن صدق ودخل الجنة
 وانفعل المضمون له الجنة ليس أحق وعن حماد بن يسري شئني
 لمن به أنا إذا كنت لا يغتسل يوم الجمعة وعن سعيد الخدري
 أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل يوم الجمعة على كل
 محتلم ه وعن ابن عمر وسئل عن الغسل يوم الجمعة فقال قال
أمرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ه وعن كعب أنه قال
الله على كل حالم أن يغتسل في كل سبعة أيام مرة فيغسل
رأسه وجسده وهو يوم الجمعة ه فقال ابن عباس
وأنا أرى أن يطيب من طيب أهله أن كان لهم ه وسئل
ابن عباس عن غسل يوم الجمعة فقال اغسل ه رويناه أمره بالطيب
من طريق

من طريق حماد بن سلمة عن جعفر بن أبي وحشية عن مجاهد
 عن ابن عباس ه وأمره بالغسل عن ابن جريج عن عطاء عنه ه
 وروينا من طريق عبد الزراق عن سفيان الثوري أن غسل
 الجمعة واجب ه وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن
 سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن يسرة عن طاوس قال
 سمعت أبا هريرة يوجب الطيب يوم الجمعة ه وروينا من طريق
 يحيى بن أبي بكير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
 قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول ألوث هن
على كل مسلم يوم الجمعة الغسل والسواك ويمس من طيب أن
وجد ه قال علي ما تعلم أنه يصح عن أحد
 من الصحابة رضي الله عنهم استقام فريضة الغسل يوم الجمعة ه
 وذهب جماعة من المتأخرين إلى أنه ليس بواجب
 واحتجوا بحديث عمرو بن عثمان الذي ذكرنا وحديث
 رويناه من طريق عائشة رضي الله عنها عن الناس
 سألوا الجمعة من منازلهم ومن العوالي فبأبوت في العبال
 ويصيبهم الغبار فيخرج منهم الريح فألقى رسول الله صلى الله

عليه وسلم انسان منهم وهو عندي فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لو انكم تطهروا لي يومكم هذا هـ
 وعننا ايضا كان الناس اهل عمل ولم يكن لهم عفا وكان
 يكون لهم عمل فليل لهم لو اغتسلتم يوم الجمعة هـ وحدث
 عن الحسن انسان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 لا يغتسل يوم الجمعة ولا حتى كان اصابه يغتسلون
 وحدث من طريق ابن عباس كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ربما اغتسل وربما لم يغتسل يوم الجمعة هـ وحدث
 آخر من طريق ابن عباس في الغسل يوم الجمعة انه خبر عن اغتسل
 ومن لم يغتسل فليس بواجب وسأخبركم كيف بد الغسل
 كان الناس مجهودين بالسجون الصوف وعملوا على
 ظهورهم وكان مسجد لم ضيقا مقارب السقف فخرج رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في يوم حار وعرق الناس في الصوف
 حتى مات منهم رايح آذى ذلك بعضهم بعضا فلما وجد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ذلك المخرج قال أيها
 الناس اذا كان هذا اليوم فاغسلوا ولتس أحداكم أفضل ما يجد
 من

من دهنه وطيبه هـ وروى مسجدهم وذهب بعض الذي
 كان يودي بعضهم بعضا من العرق هـ وحدث عن
 سريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من توفنا يوم الجمعة فها ونعمه
 ومن اغتسل فالغسل أفضل هـ ومثله من طريق أنس
 عنه عليه السلام أيضا هـ وكذلك من طريق الحسن ومن
 طريق جابر عنه عليه السلام هـ ومثله ايضا عن عبد الرحمن بن
 سريرة واي هيرة هـ ومثله عن يزيد بن عبد الله بن الملاء
 هذا كل ما شئنا به وصلة لاجبة لهم فيه لان كل هذه
 الآثار لا خير فيها احاديث عائشة وعمرهما صحيحان ولا
 حجة لهم فيها على ما بين ان شاء الله تعالى هـ واما حديث
 الحسن ويؤيد بن عبد الله فرسلون وكم من مرسل للحسن
 لا ماخذون به حكم سله في الوضوء في الضلع في الصلاة لا ماخذ
 به المالكيون والشافعيون هـ وكم سله ان الأرض لا تجس لا
 ماخذ به الخفيون هـ وكذلك ليزيد بن عبد الله وما يوجب
 المقت من الله ان يحملوا المرسل حجة ثم لا ماخذون به اوان لا يروه
 حجة ثم يجتنبون به فيقولون لا لا ينملون كبريتا عند الله هـ

وأما حديث ابن عباس فاحدهما من طريق محمد بن معاوية
 النيسابوري وهو معروف بوضع الحديث والكذب والثاني
 من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة وقدر بنان من طريق
 عمرو بن أبي عمرو وهذه نفسها عن عكرمة عن ابن عباس عن
 النبي صلى الله عليه وسلم من أن بهيمة فاقبلوه واقتلوا بها معه
 فان سكن خبر عمرو حجة قلنا خذ وبهذا وإن كان
 ليس بحجة فما يجل لهم الاحتجاج به في رد السنن البائدة وأما عمرو
 فضعيف لا يحتج به لنا ولا يقبله حجة علينا وهذا هو الحق الذي
 لا يجل خلافه ولو احتجنا به في موضع واحد لا خدنا بخبره في كل موضع
 فان قلنا قد صح عن ابن عباس خلاف ما روى عنه عمرو في البهيمة
 ومن أنهما قلنا لهم وقد صح عن ابن عباس خلاف ما روى
 عنه عمرو في استطاقه غنم الجمعة ولا فرق هـ ثم لو صح حديث
 عمرو هذا لما سكنت لهم فيه حجة بل لسكان حجة لنا عليهم لأنه ليس
 فيه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم إلا الأمر بالفصل وإجابته
 وأما كل ما نعلقوا به في استطاقه وجوب الفصل فليس من كلامه
 عليه السلام وإنما هو من كلام ابن عباس ونظمه ولا حجة في أحد
 دونه

دونه عليه السلام هـ وأما حديث سمره فانما هو من طريق
 الحسن عن سمره ولا يصح للحسن سماع من سمره إلا حديث العصفه
 وحده فان أبو الاحتجاج به قلنا لهم قدر بنان من حديث
 الحسن عن سمره عن النبي صلى الله عليه وسلم من قل عبده قلناه ومن
 خذ عبده غناه والمخيفون ولما العيون والسافيون لا يأخذون
 بهذا هـ وروينا أيضا عنه عن سمره عن النبي صلى الله عليه وسلم عهد
 للرفيق أربع وهم لا يأخذون بهذا ومن الياطي والمار احتجاجهم في
 الدين برواية ملاذ واقفت عليهم ونما القتهم لها نفسها إذا خالفت
 تقليد ما نزلنا سماع هذا لأنه اتباع الهوى في الدين هـ وأما حديث
 أنس فهو من رواية يزيد الرقاشي وهو ضعيف صحيح عنه أنه
 قال لأن أقطع الطريق وأزف أحيائي من أن أروي عن يزيد
 الرقاشي هـ ورب حديث ليزيد الرقاشي يزكوه لم يخبر فيه
 إلا بضعفه فقط هـ ومن رواية الضحاك بن حمزة وهو هالك
 عن الجراح بن ارطاه وهو ساقط عن إبراهيم بن مهاجر وهو ضعيف
 ثم نظرنا في حديث جابر فوجدناه ساقطاً لأنه لم يرو إلا من طريق
 في أحد ما روى مسكوت عن اسمه لا يعرف من هو وفي ما سها

المتيقن لا استقام له فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال فلم ينتهوا فواصل بهم تنكيل لهم افيسوغ في عقل احد اذ ذلك نسخ الله عن الوصال وكل ما اخبر به عليه السلام انه واجب على كل مسلم وحق الله تعالى على كل محتم فلما يحل تركه ولا القول بانه منسوخ او انه نذب الا يبين على ذلك مقطوع على انه وارد بعده صدره نذب او انسخه نسخ لا بالظن الكاذبة المتروكة لها القنن هذا هو صحيح خبر عائشة كان هذا الاعمال للفصل وهذا الجمع انما ياتي خبر عائشة دليل بين على انه كان قبل الاعمال لانها ذكرت ان ذلك كان والناس عمال أنفسهم وفي صيق من الخالد وقلة من المال وهذه صفة اهل الهجرة بدشك والراعي لا يجلب الفضل ابو هريرة وابن عباس وكلاهما متأخران اسلام والصحة اما ابو هريرة واسلامه اترفع خبر حين اشعت اموال المسلمين وارتفع الضيق والجهد عنهم هـ واما ابن عباس فبينه تم معكته قبل موت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعامين ونصف فقط وارتفع الاستطالة حيلة والحمد لله العالمين

العالمين هـ واما حديث عمر فانهم قالوا لو كان غسل الجمعة واجبا عند عمر وعثمان ومن حضر من الصحابة رضي الله عن جميعهم لما تركه عثمان ولا اقروه عمر وسائر الصحابة عثمان على تركه قالوا فدل هذا على انه عندهم غير فرض هـ قال علي هذا قول لا يدري كيف انطلقت به السننهم لانهم لم يلقوا به باليس في الخبر منه شيء لانص ولا دليل بل نصه ودليله بخلاف ما قالوه اول ذلك ان يقال لهم من لكم بان عثمان لم يكن اغتسل في صدر يومه ذلك ومن لكم بان عمر لم يأمره بالرجوع للفصل هـ فان قالوا ومن لكم بان عثمان كان اغتسل في صدر يومه هـ ومن لكم بان عمر امر بالرجوع للفصل قلنا هـ بكم انه لا دليل عندنا بهذا ولا دليل عندكم بخلافه فمن جعل دعواكم في الخبر وكلهم بكم ما ليس فيه وموعدهم ما لا علم لكم به اول من مثل ذلك من غيركم وانما الحق في هذا اذ دعواكم ودعوانا ممكنة ان سقا الخبر لا حجة فيه لكم ولا عليكم ولانا ولا علينا هذا اما لا يخلص منه فكيف ومعنا الدليل على كل ما قلناه اما عثمان رضي الله عنه

فانت عبد الله بن يوسف نا قال نا أحمد بن قح با عبد
 الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج
 نا أبو كريب محمد بن العلاء نا إسحاق بن إبراهيم هو بن راهوب
 كلاهما عن وسيع عن مسهر بن كدام عن جامع بن شداد
 قال سمعت حماد بن ابان قال كنت أصح لعمان لمهورة
 فماني عليه يوم لا وهو نفض على نطفه ه فقد ثبت ما صح اسناد
 ان عثمان كان يغتسل كل يوم في يوم الجمعة من الأيام بلدك ولولم
 سكن هذا الخبر عندنا لوجب ان لا نطعن بمثله رضي الله عنه خلاف
 امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لا يقطع عليه الا بطاعته وان لم
 يمت ذلك في خبر كما يقطع نا صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم وسائر
 اللواتم له بلدك وان لم يرو لنا ه وأما عمر رضي الله عنه ومن
 معه من الصحابة رضي الله عنهم فهذا الخبر عنهم حجة لنا ظاهره
 بلدك لان عمر قطع الخطبة من عمر على عثمان ان لم يصل
 الغسل بالروح فلولم يمكن ذلك فرضا عنده وعندهم
 لما قطع له الخطبة وعمر قد علف والله ما هو بالوضو فلولم
 يمكن الغسل عنده فرضا لما سكنت يمينه صادقة والذي
 عمل

حصل من عمر بن الخطاب ومن الصحابة بلدك هو انكار
 ترك الغسل والاعلان نا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يأمر بالغسل يوم الجمعة ولا يجوز ان يظن ما حدث من الصحابة
 رضي الله عنهم ان يستجيز خلاف امره عليه السلام مع قول
 الله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره ان تصيبهم قسوة
 او يصيبهم عذاب أليم ه فصح ذلك الخبر حجة لنا وإجماعا عندنا
 الصحابة رضي الله عنهم اذ لم يمكن فيهم أحد يقول لعمر ليس
 ذلك عليه وإجماعا قلنا على ويبقى نذكر ان
 عثمان قد اجاب عمر في انكاره عليه وتعظيمه أمر الغسل بأحد
 أموره لا بد من احدها اما ان نقول له قد كنت اغتسلت
 قبل خروجي الى السوق واما ان نقول له في عذر مانع من
 الغسل او يقول له انيت وهانا ارجع فاغتسل فداره كانت
 على باب المسجد مشهورة الى الان او يقول له سأغتسل فان
 الغسل للبرم لا للصلاة فهذه اربعة اجوبة كلها موافقة
 لقولنا او نقول له هذا الأمر ندب وليس فرضا
 وهذا الجواب موافق لقول خصومنا ه

فليت شعري من الذي جعل لهم التعلق بجواب واحد
من جملة خمسة أجوبة وكلها ممكن وكلها ليس في الخبر
منها شيء أصلاً دون أن عاب أنفسهم بالأجوبة
الأخرى التي هي أدخل في الامكان من الذي تعلقوا به
لأنها كلها موافقة لأمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولما خاطبه به عمر كثره الصحابة والذي تعلقوا
هم به فكفنا مخالف لأمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولما أجمع عليه الصحابة ثم لو صح لهم ما يدعون من الباطل
من أن عمر ومن حضرته رأوا العمل بالنسب نذراً لهذا لا يصح
بل الصحيح خلافه بنقل الخبر فقد أوردنا عن أبي هريرة
وسعيد وأبي سعيد وابن عباس القطع بأجاب الغيل يوم
الجمعة بعد موت عمر بن عبد الحميد وجود خلاف ما يدعون
بالدعوى العكاذبة إجماعاً ولذا وجد السانع فليس قول
بعضهم أولى من قول بعض بل الواجب حينئذ الرد
إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته عليه
السلام قد جاءت بأجاب الفضل بالسواك والطيب إلا أن
يَدْعُوا

يدعو أن أبا هريرة وسعد أو أبا سعيد وابن عباس وابن
مسعود خالفوا الإجماع فحسبهم بهذا الضلال ثم لو صح أن عمر
وعثمان قالوا بأن الفضل يوم الجمعة ندب ومعاذ الله من أن
يصح هذا عنهما فن إن لهم يعظم خلاف عمر وعثمان في هذا
الباطل المتكهن ولم يعطوا على أنفسهم خلاف عمر وعثمان
كحضره الصحابة رضي الله عنهم في هذا الخبر نفسه في ترك عمر
الخطبة وأخذه في الكلام مع عثمان وبجوابه عثمان له بعد
شرع عمر في الخطبة وهم لا يجيزون هذا وكذلك الخبر
الثابت من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن
عمر قرأ السجدة على المنبر يوم الجمعة فنزل فسجد وسجدوا
معه ثم قرأها في الجمعة الأخرى فتسهيوا للسجود فقال
لهم عمر على رسلكم إن الله لم يكتبها علينا إلا أن يشأه فقال
المالكيون ليس العمل على هذا وقال الحنفيون السجود واجب
قال — على أن يكون أحب من هذا أو أدخل في الباطل
منه أن يصح كون كلام عمر مع عثمان في الخطبة بما لا يجدونه فيه من
استقام فوضى غلب الجمعة حجة عندهم ثم لا يزالون مخالفين عمر في عمله

ما البخاري ما الواليان لك من نافع ارباشيب هو بن
ابي حمزة عن الزهري قال طاوس قلت لابن عباس ذكروا
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اغتسلوا يوم الجمعة
وان لم تكونوا جنبا واحبوا من الطيب قال اما الغسل فم
واما الطيب فلو ادرى ما عبد الله بن يوسف ما احمد بن نوح ما عبد
الوصاب بن عيسى ما احمد بن محمد ما احمد بن علي ما سلم بن الحجاج في
محمد بن حاتم ما بهز ما وهيب هو ابن خالد ما عبد الله بن طاوس
عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
حق الله على كل مسلم ان يغتسل في كل سبعة ايام بغسل
رأسه وجسده ما احمد بن محمد الطائفي ما احمد بن محمد
ابن منقح ما احمد بن ايوب العموي ما احمد بن عمرو بن عبد الملك
البزار ما يحيى بن حبيب ابن عزي ما روج بن عباد ما شعبه
عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابي هريرة رضى قال
على كل مسلم في كل سبعة ايام غسل وهو يوم الجمعة وهكذا
روينا عن ابي جابر وابراهم بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
لالله صلاة وروينا عن نافع عن ابن عمر انه كان يغتسل بماء طلع

الفجر

الفجر يوم الجمعة فيجزي به من غسل الجمعة ه وعن شعبه عن
نصور بن المعتمر عن مجاهد قال اذا اغتسل الرجل
بعد طلع الفجر اجزاه ه وعن الحسن اذا اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع
الفجر اجزاه للجمعة فاذا هو اليوم ففي اي وقت من اليوم اغتسل اجزاه ه
وعن ابراهيم النخعي كذلك ه فان قال قائل
فانكم قد رويتم من طريق شعبه عن الحكم عن نافع
عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا راح احدكم
الي الجمعة فليغتسل ه ورويتم من طريق الليث عن نافع عن
ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا اراد احدكم ان ياتي
بالجمعة فليغتسل ه وعن الليث عن الزهري عن عبد الله بن
عبد الله بن عمرو عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
قال وصو قائم على المنبر من جاءكم الجمعة فليغتسل
قلنا نعم ه وهذه آثار صحاح وعلها لا تخلف في ما قلناه اما
قوله عليه السلام من جاءكم الجمعة فليغتسل فهو نص قولنا
وانما فيه ان لمن جاء الجمعة بالغسل وليس فيه اي وقت يغتسل
لان نص ولا دليل وانما فيه بعض ما في الحديث الا فر لا ن

في هذا الجواب الغسل على كل من جاء إلى الجمعة وليس فيه سقاط
 الغسل عن من لا يأتي إلى الجمعة وفي الأحاديث الأخرى من طريق
 عمرو بن هريرة وأبي سعيد وابن عباس وغيرهم استحباب الغسل
 على كل مسلم وتبلى كل محتلم فهي زائدة حكما على ما في
 حديث ابن عمر فالأخذ بها واجب هـ وأما قول هـ عليه السلام
 إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل فكذلك أيضا سواء
 وقد يريد الرجل أن يأتي الجمعة من أول النهار وليس في هذا الخبر ولا في
 غيره التزام أن يكون اتان الجمعة متصلا بإرادته لا يتأهل
 جائز أن يكون بينهما ساعات فليس في هذا اللفظ أيضا دليل
 ولا نص بوجوب أن يكون الغسل متصلا بالروح هـ وأما
 قوله عليه السلام إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل فظاهر هذا
 اللفظ أن الغسل بعد الروح حكما قال تعالى فاذا
 أطأنتهم فاقبضوا الصلوة ومع الروح كما قال تعالى
 إذا طلقتم النساء فطلقوهن من أحوالهن أو قبل الروح كما قال
 تعالى إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواتكم صدقة هـ
 فلما كان كل ذلك ممكنا ولم يكن في هذا اللفظ نص
 ولا دليل

ولا دليل على وجوب اتصال الغسل بالروح أصلا صحيح قولنا ولما
 وأيضا فأننا إذا حققنا مقتضى الفاظ حديث ابن عمر ذلك دلالة على
 قولنا لأنه إنما فيها إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل إذا اراد
 أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل من جاء منكم الجمعة فليغتسل
 وهذه الفاظ ليس نفهم منها إلا أن من كان من أهل الروح إلى
 الجمعة ومن يجهل إلى الجمعة ومن أهل الإرادة للوثاق إلى الجمعة فعليه
 الغسل ولا مزيد وليس في شيء منها وقت الغسل فصارت الفاظ
 خبر ابن عمر موافقة لقولنا وعهدنا بخصوصنا بقولنا أن من
 روى حديثا فهو اعرف بتأويله وهذا ابن عمر روى هذا الخبر روي
 عنه أنه كان يغتسل للجمعة انظر طابع الخبر من يومها وقال
 مالك والأوزاعي لا يجزئ غسل يوم الجمعة الا متصلا بالروح إلا أن
 الأوزاعي قال أنا غتسل قبل الخمر ونهض إلى
 الجمعة أجزاء قال مالك إن بال أو أحدث بعد الغسل لم
 ينتقض غسله ويتوضأ فقط فإن أكل أو نام انتقض غسله
 قال علي وهذا عجيب جدا وقال أبو حنيفة
 والليث وسفيان وعبد العزيز بن أبي سلمة والشافعي

وما حامد بن يحيى عن سفيان بن عيينة عن سهيل بن
 ابي صالح عن ابيه عن اسحاق بن سفيان عن ابي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه هـ وباعبد الله بن ربيع
 باعبد الله بن محمد بن عثمان الاسدي ما احمد بن خالد ما على
 ابن عبد العزيز ما للحاج ابن المنهال ما احمد بن سلمة عن محمد بن
 عمرو عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل ميتا فليغتسل
 ومن حملها فليترضا هـ قال علي بن عيسى عن رجل
 للبخازة ومن قال بهذا على بن ابي طالب وغيره روي
 ذلك من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن هشام الدستوي
 عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن علي بن ابي
 من اغتسل ميتا فليغتسل ومن لم يفرغ فليغتسل
 ابن عبد العزيز الترمذي عن معمر بن عمار ان حذيفة سأل رجل
 مات ابوه فقال حذيفة اغسله فاذا فرغت فاغتسل هـ
 وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل
 حماد بن سلمة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي قال
 كان

كان اصحاب علي يغتسلون منه يعني من الميت قال
 علي وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي وداود
 لا يحب الغسل على غسل الميت واخرج في ذلك اصحابنا بالآثار
 الذي فيه انما الماء من الماء والزيادة الواردة من عند الله تعالى
 على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فرض الاخذ بها هـ واخرج
 غيرهم في ذلك ما ثرونياه من طريق ابن وهب قال اخبرني
 من اتوا به برفع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 لا تجسوا من موتاكم وصكره لهم ذلك هـ وعن رجل من
 اهل العلم عن سعد وجابر وابن مسعود وابن عباس وابن عمر
 لا يغسل من غسل الميت هـ وحدث رويانه من طريق مالك
 عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان اسما بنت
 عميس غسلت ابا بكر الصديق فلما فرغت قالت لمن حضرها
 من المهاجرين الى صائمه وان هذا يوم شديد البرد فهل علي من
 غسلي قالوا لا هـ وعن ابراهيم النخعي كان ابن مسعود واصحابه لا يغتسلون
 من غسل الميت هـ وحدث رويانه من طريق شعبه عن يزيد النرسي
 عن معاذة العدوية سئلت عائشة رضي الله عنها الغسل من غسل

المتوفين قالت لا هـ قال علي وكل هذا لاجبة
 لهم فيه أما الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غيبة
 السقوط لأن ابن وهب لم يسم من أخبره والمسافة بين ابن وهب
 وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيد جدا ثم لو صح بنقل
 الكافة ما كان لهم فيه متعلق لأنه ليس فيه إلا أن يحس
 من موتنا فانقطع وهذا نص قولنا ومعاذ الله أن يكون يتحس
 من ميت مسلم أو أن يحسوف المسلم نجسا بل هو طاهر حيا
 وميتا وليس الغسل الواجب من غسل الميت نجاسة أصلا لكن
 كغسل الميت الواجب عندنا وعندهم كما غسل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو طاهر ولد آدم حيا وميتا وغسل أصحابه
 رضي الله عنهم إذا ماتوا الطاهرون الطيبون أحياء ومواتا
 وكغسل الجمعة ولا نجاسة هناك فيبطل تمويههم بهذا الخبر
 أما حديث أسافان عبد الله بن أبي بكر لم يكن ولديهم مات
 أبو بكر الصديق نعم ولا أبوه انما ثم لو صح كما ذكرنا عن
 الصحابة لكان ذلك عارضا ما روي أنه من خلف ذلك عن علي
 ومذنبه وأبي هريرة وإذا وقع النزاع وجب الرد إلى ما اقتضاه الله
 تعالى

تعالى الرد إليه من كادمه وكادوم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم والسنة قد ذكرناها بالأسناد الثابت بأحباب الغسل من
 من غسل الميت وصكم قصة خالفوا فيها للجمهور من الصحابة
 لا يعرف لهم منهم مخالف وقد افردنا لذلك كتابا ضخما هـ
 والعجب من احتجاجهم بقولنا عائشة وقد خالفوها
 في أحباب الوضوء ما مست النار وخالفوا على بن أبي طالب وابن
 عباس وابن الزبير في أحباب الغسل على استحاضه لكل صلاة أو
 للجمع بين الصلوتين وما يشبه في قولها يقتل كل يوم عند صلاة
 الظهر ولا يخالف يعرف لها ولا من الصحابة رضي الله عنهم ومثل
 هذا كثير جدا هـ

مسألة ومن صب على مقتل ونوى ذلك
 المغسل الغسل أجزاء بـ وهذا ذلك أن الغسل هو
 لمساح الماء البشرة بالقصد إلى تأديبه ما اقتضاه الله تعالى من
 ذلك فإذا توى ذلك المرفق فعل الغسل الذي أمر به ولم
 يأت نص ولا إجماع بأن يتولى هو ذلك بيده وباستعالي التوفيق
 مسألة ونقطع دم الحيض في مدة الحيض ومن

جملته دم النفاس ويوجب الغسل لجميع الجسد والرأس وهذا
اجماع متيقن من عالمنا كغير من خصوص ثابته وبالله تعالى
التوفيق هـ وقد ذكرنا ان العامل لا حيض ودم النفاس
هو الخارج اثر وضع المرأة آخرا ولدت في بطنها لانه لا تقف عليه
وأما الخارج قبل ذلك فليست نفسا وليس دم نفاس ولا نص فيه
ولا اجماع وسند كوفي الصلح في الحيض ومدة النفاس ان
شا الله تعالى هـ

مسألة النفاس والحائض شيء واحد فاتها لو
ادت الحج او العمرة ففرض عليها ان يغتسل ثم تهل هـ ما عدا الله
ابن يوسف ما احمد بن فتح ما عبد الوهاب بن عيسى ما احمد بن محمد
ما احمد بن علي ما سلم بن الحاج ما هناد بن السري وزهير بن حرب
وعثمان بن ابى شيبة كلهم عن عبده بن سليمان عن عبيد الله
ابن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن ابى بكر الصديق عن
ابيه عن عائشة ام المؤمنين قاله نكت اسماء بنت
عميس لمحمد بن ابى بكر بالشجرة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ابا بكر ان يغتسل ويهل وجاء في الخبر الصحيح نكت اسماء بنت عميس
بالشجرة

بالشجرة لمحمد بن ابى بكر فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم وحاضت عائشة وام سلمة اما المؤمنان رضي الله عنهما
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل واحدة
منهما انفت قالت نعم فخرج ان الحيض يسي نفاسا فصح انها شيء
واحد ومعهما واحد ولا فرق هـ وأمر عليه السلام التي ترا
الدم الاسود بترك الصلاة ومعهما بانه حيض وانما حائض وان
الدم الاخر ليس حيضا ولا به حائض هـ واخبار ان الحيض شيء كتبه
الله على بنات ادم فعلى دم اسود ظهر من قريح المرأة من مكان
خروج الولد فهو حيض الا ما ورد النص باخراجه من هذه الجملة وهي
الحائض والتي لا تميز دمها ولا تقطع تقط وبالله تعالى التوفيق هـ
مسألة المرأة تهل بعمره ثم تحيض ففرض
عليها ان يغتسل ثم تهل في مجبها ما سذكوه في الحج ان شا الله تعالى
ما عبد الله بن يوسف ما احمد بن فتح ما عبد الوهاب بن عيسى
ما احمد بن محمد ما احمد بن علي ما سلم بن الحاج ما قتيبة بن سعيد
ما الليث هو بن سعد عن ابى الزبير عن جابر قال
اقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤلفين الحج مفردا وأقبلت

عائشة بعمره حتى اذا كنا سرف عركت ثم ذكر
الحديث وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها
فقال مستحضة قد حضت وحل الناس ولم احل ولم ائتمن
بالبيت والناس يذهبون الى الحج فقال لها رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان هذا امر كتب الله على بنات آدم
فاغتسلي ثم اهل بالحج ففعلت هـ

مسألة والمتصلة الدم الاسود الذي لا يتغير
ولا يعرف ايامها فان الغسل فرض عليها ان شأت لكل صلاة
فرض او تطوع وان شأت اذا كان قرب اخر وقت الظهر اغتسلت
وتوضأت وصلت الظهر بقدر ما تسلم منها بعد دخول وقت
العصر ثم سوا وتصلي العصر ثم اذا كانت قبل غروب الشفق
اغتسلت وتوضأت وصلت المغرب بقدر ما تسلم منها بعد
غروب الشفق ثم سوا وتصلي العتمة ثم تغسل وتوضأ
لصلاة النحر وان شأت حينئذ ان تنقل عند كل صلاة فرض
وسوا بعد الفريضة او قبلها فلها ذلك وسند ذكر البرهات
على ذلك في كتابنا في الحيض ان شاء الله هـ

مسألة

مسألة ولا يوجب الغسل شيء غير ما ذكرنا
اصلاً لانه لم يأت في غير ذلك اثر صحيح البتة وقد جاء اثر في
الغسل من موارده الكافورية ما جيه بن كعب وهو مجهول
والشرع لا يوجب الا من كلام الله تعالى او من كلام
رسوله صلى الله عليه وسلم هـ ومن لم ير الغسل من الايلوج
في حيا البهية ان لم يكن انزال ابو حنيفة والثاني
وقال ملك في الوطى في الدبر لا غسل فيه ان لم يكن
انزال فن قاس ذلك على الوطى في الفرج فالحال هو
معصية فقياسها على سائر المعاصي من القتل وترك الصلاة والى
ولا غسل في شيء من ذلك باجماع فكيف والقياس كله بالحال هـ
مسألة منه الغسل الواجب في كل ما ذكرنا
اما غسل الجنابة فصار دون ان يجب ذلك فرضاً ابتداء بغسل
فرجه ان كان من جماع وان يمس بيده الجدار او الارض بعد
غسله ثم يفيض ويستشق ويستترئداً ثم يغسل بيده
في الماء بعد ان يغسلها ثلثاً فرضاً ولا بد ان قام من النوم والافلا
فيخلل اصول شعره حتى يوقن انه قد بل الجلد ثم يفيض الماء على

ورويناه من طريق عبد بن حميد عن عبد الرزاق وليس
 ذكر الحيف محضاً عن عبد الرزاق أصلاً فان صح ذلك في
 الحيف قلنا به ولم نجس مخالفته ما عبد الرحمن بن عبد الله بن
 ابراهيم بن احمد بن الفرير بن البخاري ما حلف بن عمر بن شعبة خبرني
 اشعث بن سليم قال سمعت ابي عن مسروق عن عائشة
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعجه التيمم تنعله
 وترجله وطهره في شأنه كله

مسألة وليس عليه ان يتدلك وهو قول
 سفيان الثوري والاوزاعي واحمد بن حنبل وداود وابي
 حنيفة والشافعي وقال مالك بوجوب التدلك قال
 علي بن برهان ذلك ما رواه عبد الله بن يوسف بن احمد بن قح ما عبد
 الوهاب بن عيسى ما احمد بن محمد بن احمد بن علي ما مسلم بن
 الحجاج ما ابو بكر بن ابي شيبة واسحاق بن ابراهيم وعمر بن الخطاب
 وابي ابي عمر كلهم عن سفيان بن عيينة عن ايوب بن موسى
 عن سعيد بن ابي سعيد عن عبد الله بن رافع بن مولى ام سلمة
 عن ام سلمة قالت قلت يا رسول الله اني امرأة أشد خفراً
 رأسي

رأسي فانقصه لغسل الجنبه فقال لا تأميكك
 ان حتى على رأسك ثلاث حبات ثم يغسل عليك الماء فطهرين
 وبهذا جاء الآثار كلها في صفة غسله عليه السلام
 لا ذكر لتدلك في شيء من ذلك روي عن عمر بن الخطاب
 انه قال في الغسل من الجنبه فوضوا وضوءك للصلاة
 ثم اغسل رأسك ثلاثاً ثم اغسل الماء على جلدك وعن الشعبي
 والنخعي والحسن في الجنب يغسل في الماء انه يحذره من الغسل
 واقبح من اوجب التدلك فربما بان قال قد صح الاجماع على
 ان الغسل اذا تدلك فيه فانه قد تم واختلف فيه اذا لم تدلك
 فالواجب ان لا يجري بوجوب الجنبه الا باجماع وذكر واحدنا
 فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم عائشة الغسل للجنبه
 فقال لها عليه السلام يا عائشة اغسلي يديك ثم قال لها
 تمضمضي ثم استنشقي واستنشري ثم اغسلي وجهك ثم قال
 اغسلي يديك الى المرفقين ثم قال افترغي على رأسك ثم
 قال افترغي على جلدك ثم اموها تدلك وسبع سديها كل
 عيسى لم يمسه الا من بعده ثم قال يا عائشة افترغي على رأسك

الذي بقي ثم ادلكى جلده وتبشى هـ ويجديث
 آخراته عليه السلام قال ان تحت كل شعرة جابة فاضلوا
 الشعر واسعوا البشر ويجديث اخرفيه ظل اصول الشعر واتقى
 البشره ويجديث اخرفيه ان امرأة سألته عليه السلام عن غسل
 الجبابة فقال عليه السلام باحدا كان ما فاضلوا فحسن
 الطهور او تبلغ في الطهور ثم نصب الماء على رأسها فتدلكه حتى
 يسلع شروب رأسها ثم يمسح الماء على رأسها وقال
 بعضهم قسنا ذلك على غسل الجبابة لا بحري الا بمرارة هـ وقال
 بعضهم قول هـ تعالى فاطهروا دليل على الجبابة هـ
 قال على هذا علما شجرنا به وحكه ايهام
 وبالط هـ اما قولهم ان الغسل اذا كان بتدلك فقد
 اجمع على لامة ولم يجمع على تمامه دون تدلك فقوا
 فاسد اول ذلك انه ليس ذلك مما عاب ان يراعى في
 الدين لان الله تعالى انما امر باتباع الاجماع فيما صح وجوبه
 من طريق الاجماع او صح تحريمه من طريق الاجماع او صح
 تحليله من طريق الاجماع فهذا هو الحق هـ وأما العمل الذي
 ذكروا

ذكروا فانما هو احباب اتباع الاختلاف لا وجوب اتباع
 الاجماع وهذا باطل لان التدلك لم يتفق على وجوبه ولا
 جأ به نص وفي العمل الذي ذكروا احباب القوا بما لا نص
 ولا اجماع وهذا باطل هـ ثم هم اول من نقص الاصل وان
 اتبعوه بطل عليهم أكثر من تسعة اعشار مذاهبيهم هـ
 اول ذلك يقال لهم ان اغتسل ولم يخصص ولا استنق
 فابو حنيفة يقول لا يغسل له ولا تحل الصلاة بهذا الغسل
 فيقال لهم يلزمكم احباب المضضة والاستنشق
 في الغسل فرضا لانها ان اتى بها المقتل فقد صح الاجماع على
 انه قد اغتسل وان لم يأت بها فلم يصح الاجماع على انه اغتسل
 فالواجب الا يزول حكم الجبابة الا باجماع هـ وهذا
 فيمن اغتسل بما من بربالت فيه شاء فلم يظهر فيها للبول
 اثر وهذا كذا فيمن مكس وضوء وهذا أكثر من ان
 يحاسب ليهود اخل في أكثر مسائلهم وما تكاد تخلص
 لهم ولا غيرهم سأل من هذا الالتزام وسكنى من هذا انه
 حكم فاسد لم يوجب قرأت ولا سنة لان الله تعالى لم يأمر

بالرد عند التنازع إلى القرن والسنة فقط ومكتمل لذلك
مكان تنازع فلا يراد فيه الإجماع أصلاً وأما خبر عائشة
رضي الله عنها فساقت لأنه من طريق عكرمة بن عمار
عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة وعكرمة ساقط
قد وجدنا عنه حديثاً موضوعاً في نسخ رسول الله صلى الله
عليه وسلم أم حبيبه بعد فتح مكة ثم هو مرسل لأن عبد الله
ابن عبيد بن عمير لم يدرك عائشة هـ وأبعد ذكره هـ
ابن عمر أيام ابن الزبير فسقط هذا الخبر أصلاً ثم لو صح لكان
حجة عليهم لأنه جاء فيه الأمر بالتدليك كما جاء فيه الأمر بالمضمضة
والاستنشاق ولا فرق وهم لا يرون شيئاً من ذلك فرفضوا وأبو
حنيفة يرى كل ذلك فرضاً ولا يرى التدليك فرضاً فطلبهم
أن يخرج بهذا الخبر فقد خالفوا حججهم وأساءوا لها وعصوا ما أقروا
بأنه لا يعمل عصياناً وليس لأحد الطائفتين من أن يعمل ما وافقها
على الفرض وما خالفها على الندب الأقل ما ألزم من ذلك هـ
وأما نحن فإنه لو صح لتلقنا بكل ما فيه فاذلم يصح فكله متروك
وأما الخبران تحت كل شعره جنباً فاعسوا الشعر ونحوه البش
فانه

فانه من رواية الحارث بن وحيه وهو ضعيف ثم لو صح لما كان
لهم فيه حجة لأنه ليس فيه إلا غسل الشعر وانقا البش وهذا
صحيح ولا دليل على أن ذلك لا يكتفى إلا بالتدليك بل هو تام دون
تلك وأما الخبر الذي فيه غسل أصوات الشعر وأصوات البش
فهو من رواية يحيى بن عبيد عن حميد عن أنس ويحيى بن
عبيد مشهور برواية الكذب فسقط ثم لو صح لما كان فيه
الأحباب التخليل فقط لا التدليك وهذا خلاف قولهم لأنهم
لا يتخللون فمن صب الماء على رأسه ومعه يديه دون أن
يخلله فإنه محرم فسقط تعلقم بهذا الخبر والحمد لله هـ وأما
حديث يأخذ أحداً من ماها فانه من طريق إبراهيم بن مهاجر
عن صفية عن عائشة وإبراهيم هذا ضعيف ثم لو صح لما كان
الأعليهم لأنهم لا يرون فيه إلا ذلك سرور رأساً فقط وهذا
خلاف قولهم فسقط كل ما تعلقوا به من ذلك هـ وأما قولهم
فنادك على غسل الجاسة فالقياس كله باطل ثم لو صح لكان
هذا منه عين الباطل لأن حكم الجاسة مختلف فمنها ما يزال
بثلاثة أجزأ دون ما ومنها ما يزال بصب الماء فقط ودون

عرك ومنهما ما لا بد من غسله وإزالة عينه فما الذي جعل
 غسل الجنابة أن يقاس على بعض ذلك دون بعض وكيف
 وهو فاسد على أصول أصحاب القياس لأن النجاسة عين
 حجاب الزلها وليس في جلد الجنب عين حجاب الزلها فظهر فساد
 قياسهم بحمله وبإسناد التوفيق وإيضاف أن عين النجاسة
 إذا زال راسب الماء فإنه لا يحتاج فيه إلى عرك ولذلك لم يجز
 العيب فلهذا سوا غسل الجنابة على هذا النوع من إزالة النجاسة
 فهو واجب إذا سلكها لا عين هناك تزال وبالله تعالى
 التوفيق **هـ** وأما قولهم أن قوله تعالى فاطهروا دليل على
 المبالغة فتخاطب لا تعمل ولا تدرك في أي سرعة وجد وهذا
 أو في أي لغة وقد قال تعالى في التيمم وليكن يديك
 ليظهركم وهو مسح خفيف بإجماع منهم ومما فسقط ما
 يروى به ووضع أن التدليك لا معنى له في الغسل وبالله تعالى
 التوفيق وما نعلم لهم سلفاً من الصحابة رضي الله عنهم في
 القول بذلك **هـ**
مسألة ولا معنى لطيل اليد في الغسل ولا في الوضوء
 وهو

وهو قول مالك وإبي حنيفة والشافعي وداود والحنابلة
 في ذلك ما رواه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن
 شعيب نا محمد بن الحنفية نا يحيى هو ابن سعيد القطان عن
 سفيان الثوري نا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن
 عباس قال **الآن أخبركم بوضوء رسول الله صلى**
الله عليه وسلم فتوضأ مرة مرة هـ قال **على غسل**
الوجه مرة لا يمكن معه ملوغ الماء إلى أصول الشعر ولا يتم
 ذلك إلا بترداد الغسل والعرك وقال **غزوا فاعسلوا**
 وجوهكم والوجه هو ما واجه من قابله بظاهره وليس
 الباطن وجهاً **هـ** وذهب إلى إيجاب الخيل قوم كما روينا عن
 مصعب بن سعيدان عن ابن الخطاب رأى قوماً يتوضئون
 فقال خللوا **هـ** وعن ابنه عبد الله أيضاً مثل ذلك **هـ**
 وعن ابن جريج عن عطاء أنه قال اغسل أصول شعر اللحية
 قال ابن جريج قلت لعطاء الحق إن أبل أصل كل شعر في
 الوجه قلت نعم قال ابن جريج وأنا أزيد مع اللحية الشاربين
 والحاجبين قال نعم **هـ** وعن ابن سابط وعبد الرحمن بن أبي ليلى

وسعيد بن جبيرة احباب الخليل اللحية في الوضوء والفصل هـ
ورويانا عن غير هاذلاه فعل الخليل دون ان يأمر وابد لك
فروينا عن عثمان بن عفان انه ترونا نخل لحيته وعن
عمار بن ياسر مثل ذلك وعن عبد الله بن ابي اوفى وعن ابي الدرداء
وعلى بن ابي طالب مثل ذلك والى هذا كان مذهب احمد بن
حنبل وهو قول ابي الحنزي وابي ميسرة وابي سريه والحسن
وابي عبيدة بن عبد الله بن مسعود وعبد الزارق وغيره
قال علي واخرج من رأى احباب ذلك حديث رويانه
عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا ترونا
أخذ كفاه ما فاذهله تحت جنكه نخل به لحيته وقال
بهذا امرني ربي هـ وجدث آخر عن انس عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال اتاني جبريل فقال ربك يأمرك
بغسل الفتيك والفتيك اللذان نخل لحيتك عند الطهور هـ وعن
ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم تطهر ويخل
لحيته ويقول هـ كان امرني ربي هـ ومن طريق
ابن وهب كان امرني ربي هـ قال علي
ولا هذا

وكل هذا لا يصح ولزم لعلنا به اما حديث انس فانه من
طريق الوليد بن زوراب وهو مجهول هـ والطريق الاخرى
فيها عمرو بن دويب وهو مجهول هـ والطريق الثالث من طريق
مقاتل بن سليمان وهو مغمور بالكذب هـ والطريق الرابعة
فيها الهيثم بن جاز وهو ضعيف عن يزيد الرقاشي وهو لاسي
فستقط كلوا هـ ثم نظرنا في حديث ابن عباس فوجدناه
من طريق نافع مولى يوسف وهو ضعيف منكر الحديث
والاخرى فيها مجهولون لا يعرفون والذي من طريق
ابن وهب ولم يسم فيه من بين ابن وهب ورسول الله صلى الله
صلى الله عليه وسلم أحد فنقط كل ذلك هـ وأما من
استحب الخليل فاجتوا حديث من طريق عثمان بن عفان
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان نخل لحيته هـ وعن
عمار بن ياسر مثل ذلك هـ وعن عائشة مثل ذلك وعن عبيد
الله بن ابي اوفى مثل ذلك هـ وعن الحسن مثل ذلك هـ وعن
ابي ايوب مثل ذلك هـ وعن انس مثل ذلك هـ وعن ام سلمة
مثل ذلك وعن جابر مثل ذلك هـ وعن عمر بن الخطاب مثل ذلك

قال علي وهذا كله لا يصح منه شيء أما حديث عثمان
فمن طريق إسرائيل وليس بالقوي عن عامر بن شقيق وليس
مشهور بالقوة العمل وأما حديث عثمان بن عمار فمن طريق حسان
ابن بدول المزني وهو مجهول أيضا فلا يعرف لقا لعمار
وأما حديث عثمان بن عاصم فهو من طريق رجل مجهول
لا يعرف من هو شبهه يسمى عمرو بن أبي وهب وأمه بنت
خالد اسمه عمرو بن أبي وهب وأما حديث ابن أبي أوفى
فهو من طريق أبي الرضا فاد بن عبد الرحمن المطار وهو ضعيف
استقله أحمد ويحيى والبخاري وغيرهم وأما حديث أبي أيوب
فمن طريق أصل ابن السائب وهو ضعيف وأبو أيوب
المدني معروف فيه ليس هو بأبي أيوب الأنصاري صاحب النبي صلى
الله عليه وسلم قاله ابن معين وأما حديث أنس فهو من طريق
أيوب بن عبد الله وهو مجهول وأما حديث أم سلمة فهو
من طريق خاله بن أبي العباس المدني من ولد أبي العجم بن حذيفة
المدني وهو ساقط من سكر الحديث وليس هو بخالد بن
العباس الذي روى عنه شعبه ذامري عنه هـ وأما حديث

جابر

جابر فهو من طريق أصم بن غياث وهو ساقط الائمة لا يجمع
به وأما حديث الحسن وعمر بن الحارث فمرسلان فسقط كل
ما في هذا الباب ولقد كان يلزم من يحتج بحديث معاذ بن
وأي وحمله أصلا في الدين وأما حديث الوضوء بالنيذ وبالوضوء
من المتهمة في الصلوة وحديث بيع اللحم بالخمر ويدعى
فيها الظهور والتواتر احتج بهذه الاخبار فهي أشد
ظهورا وأكثر تواترا من تلك ولكن القوم إنما همهم نصر
ما هم فيه في الوقت فقط هـ واحتج أيضا من رأى التجليل بأن
قال وجدهما الوجه يلزم غسله بل خلاف قبل نبات اللحية
فإن استاده قوم سقوطها وثبت عليه أخرون فروا حب
الاسقاط ما انفقا عليه إلا بالنص أخرا واجماع هـ قال علي
وهذا حق وقد سقط ذلك بالنص لأنه إنما يلزم غسله ما
دام يسمى وجهها فلما خفي نبات الشعر سقط عنه اسم الوجه وانقل
هذا الاسم إلى ما ظهر على الوجه من الشعر وإذا سقط اسمه سقط
حكمه وبالله تعالى التوفيق هـ

مسألة وليس على المرأة أن تخلل شعرها شيئا

أو منقارها في غسل الجنابة فقط لما ذكرناه قبل هذا بابين
في باب التذكير وهو قول الحاضر من المخالفين كما
مسألة ويلزم المرأة حل صفارها وناصيتها في
غسل الحيض وغسل الجعفة والغسل من غسل الميت ومن
النفاس لما جاء بروى بن عبد الله بن معمر بن عيسى
ابن أبي عيسى ما أحمد بن خالد ما أحمد بن وضاح ما أبو بكر
ابن أبي شيبة عن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن
عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لغاف
الحيض انقضى رأسك واغتسل هـ قال يُغْتَسَلُ عَلَى الْأَصْلِ
في الغسل الاستحمام بجميع الشعر واصل الماء إلى البشرة
بين يمين يخلو من المسح فلا يستقط ذلك الاحت استقطه النفس
وأي من ذلك إلا في الجنابة فقط وقد صح الإجماع أن غسل النفاس
كغسل الحيض فان قيل فان فان عبد الله بن يوسف
حدثكم قال ما أحمد بن قح ما عبد الوهاب بن عيسى نا
أحمد بن محمد ما أحمد بن علي ما مسلم بن الحجاج ما عبد ابن حميد
عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أيوب بن موسى
عن

عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الله بن رافع عن أم
سلمة أم المؤمنين قالت يا رسول الله اني امرأة أشد
صفرا رأسي أو انقضها للحيضة والجنابة قال لا قال
علي قلنا نعم إلا أن حديث هشام بن عروة عن عائشة الوارد
سقط صفرا في غسل الحيضة فهو زائد حكما وثبت
سرها على حديث أم سلمة والزيادة لا يجوز تركها قال
علي وقد روينا حديثا ساقطا عن عبد الملك بن حبيب عن عبد الله
ابن عبد الحكم عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تغتسل من حيضه أو
جنابه لا تقص شعرها وهذا حديث لم يكن فيه إلا ابن
لهيعة لكفا سقوطا فكيف وفيه عبد الملك بن حبيب
وحسبك به ثم لم نقل فيه أبو الزبير حدثا وهو مدلس في
جابر ما نقله فان قيل فان قلنا غسل الحيض على
غسل الجنابة قلنا القياس كعلمه بالطل ثم لو كان
حقا لسكان هذا منه عين الباطل لأن الأصل بقدر اتصال الماء
إلى جميع الشعر ولم يقولوا ان ما خرج عن أصله لم يقس عليه

وأكثرهم يقول لا يؤخذ به كما فعلوا في حديث العترة
 وخبر جعل الاتق رغير ذلك ه فان قيل
 فان عاشت قد انكوت نقض الصفات كما حدتكم عبد الله
 ابن يوسف قال ما احمد بن قح ما عبد الوهاب بن عيسى نا
 احمد بن محمد ما احمد بن علي ما سلم ابن الجراح ما يحيى بن يحيى اريا
 اسما عيل بن عليه عن ايوب السخيتي عن ابي الزبير عن عبيد
 ابن عمر قال بلغ عاشت ان عبد الله بن عمرو بن العاص
 يا امرئ النساء اذا اغتسلن ان ينقضن روضهن فقلت ما عجا ل ابن
 عمر وهذا يا امرئ النساء اذا اغتسلن ان ينقضن روضهن فقلت ما عجا ل ابن
 ان حلقن روضهن لقد كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله
 عليه وسلم من انا واحد وما اريد ان افزع على راسي لوث افرغان
 قال علي هذا الا حجة علينا فيه لوجه احدثها
 ان عاشت روضه عنقها لم تقن بهذا الفصل الالجابة فقط
 وهو كذا يقول ويان ذلك ان احالتها في اخر الحديث
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من انا واحد وهذا انما هو بلاد
 شاي للجنابة لا للحيف والثاق انه لو صح فيه انها ارادت
 الحيف

٢٧

الحيف لما كان فيه علينا حجة لا نألم فامر بمول رايها
 انما امرنا بقول روايتها فهذا هو الفرض الاول والثالث
 قد خالفها عبد الله بن عمرو وهو صاحب واذا وقع التنازع وجب
 الرد الى القرات والسنة لالي قول احد المتنازعين دون
 الاخر وفي السنة ما ذكرنا وللحمد لله رب العالمين ه
 مسالة فلوا نفخ من عليه غسل واجب
 اي غسل كان في ماء جاري اجزأه اذا نوى به ذلك
 الفصل وكذا لو وقف تحت ميزاب ونوى به ذلك
 الفصل اجزأه اذا عم جميع جسده لما قد ذكرنا من ان
 التدلك لا معنى له وهو قد تطهر واغتسل كما امر وهو
 قول ابي حنيفة وسفيان الثوري والاوزاعي
 والثاقبي وأحمد وداود وغيرهم ه
 مسالة فلوا نفخ من عليه غسل واجب
 في ما ركد ونوى الفصل اجزأه من الحيف ومن النفاس
 ومن غسل للجرح ومن الفصل من غسل الميت ولم يجزه للجنابة
 فان كان جبا ونوى بانقاسه في الماء الراكد

غسلت من هذه الاغسال ولم ينو غسل الجنابة
او نواه لم يجزه أصلاً للجنابة ولا لسائر الاغسال والماء
في كل ذلك طاهر بحسبه قل أو كثر مطهر له اذا
تناوله ولم يغيره على كل حال وسواء في كل ما ذكرنا
كان ما قليل في مطهره او جنب او بيراو كان غديراً
راكداً فرسخ في فرسخ كل ذلك سواء برهان
ذلك ما رواه عبد الله بن يوسف ما احمد بن فتح ما عبد الوهاب
ابن عيسى ما احمد بن محمد ما احمد بن علي ما مسلم بن الحجاج
ما ابو طاهر وها روت بن سعيد الأديلي عن أبيه وهو اربا
عمرو بن الحارث عن ربيعة بن الاسج ان ابا السائب مولى
هشام بن زهرة حدثه انه سمع ابا هريرة يقول قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسل احدكم في الماء الدائم
وهو جنب فتقبل كيف يفعل يا ابا هريرة قال يتناوله
تناوله ما عبد الله بن ربيع ما محمد بن اسحق ما ابن الاعرابي
ما ابو داود الخزاز ما مسدد ما يحيى هو بن سعيد القطان
عن محمد بن مجاهد قال سمعت ابي يحدث عن ابي هريرة
قال

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبولت
أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة
ما احمد بن محمد بن الجسوري ما محمد بن ابي دليم ما ابن وضاح
ما ابو بكر بن ابي شيبة ما علي بن هشام عن ابن ابي ليلى
عن الزبير بن جابر قال كنا مستحبين ان نأخذ من ماء الغدير
ونغتسل به في باحيه ه قال علي فنهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم الجنب عن ان يغتسل في الماء الدائم في
رواية ابي السائب عن ابي هريرة حمله فوجب منه ان كل
من اغتسل وهو جنب في ماء دائم فقد عصا الله عز وجل
ان كان عالماً بالنهي ولا يخزيه لاي غسل نراه لانه
خالف ما امره رسول الله صلى الله عليه وسلم حله وهذا الحديث
اعم من حديث ابن مجاهد عن ابيه لانه لو لم يكن الا حديث
ابن مجاهد لاجز الجنب ان يغتسل في الماء الدائم لغية الجنابة
لكن العموم وزيادة العدل لا يجعل خلوة ه ومن رأى
ان اغتسال الجنب في الماء الدائم لا يجزيه ابراهيمه الا انه عم بذلك
سكى غسل وسك وضوءه ه بذلك ما سكن دون الغدير

الذي اذا حرك طرفه لم يتحرك الاخر واما لا يفسد
بذلك فمكن ما زاد بذلك على امر رسول الله صلى الله عليه
وسلم من عموم كل غسل خطأ ومن يجيب الّا وكان
ما نص بذلك من امره عليه السلام من تخصيصه ببعض
المياه الرواكد دون بعض خطأ وكن ما وقع فيه أمره
عليه السلام صوابا وقال به ايضا الحسن بن يحيى
الا انه خص به ما دون الكرم الّا فكن هذا التخصيص
خطأ وقال به ايضا الشافعي الا انه خص به ما دون
خمساية رجل فكن هذا التخصيص خطأ ومن كل غسل
فمكن هذا الذي زاد خطأ ورأى الّا لا يفسد وأصاب
وسكره ملك ذلك وأجازه اذا وقع فمكن هذا منه خطأ لأن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يفسد ليس عليه أمرنا فهو
رد ومن المالك يجري غسل نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن غسل امره أي الله ان سوي المعصية عن الطاعة وان
يجري الحرام مكان القرض وقال أهو قول أبي هريرة
وجابر بن الصحابه رضي الله عنهما وانسلم لهم في ذلك مخالف
من

١٠٦
من الصحابه رضي الله عنهم قال علي فلو غسل
الجنب ميتا من جسده في الماء الدائم لم يجزه ولو انه شعرة واحدة
لان بعض الفضل غسل ولم يبه عليه السلام عن ان يغسل عن الجنب
في الماء الدائم وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وما كان
ربك نسيا فمح ان غير الجنب يجزيه ان يغسل في الماء الدائم
لكل غسل واجب او غير واجب وبالله تعالى التوفيق هـ
س الله ومن اجب يوم الجمعة من رجل وامرأة فلا
يجزيه الا غسلون غسل ينوي به الجنابة ولا بد وغسلوا آخر
ينوي به الجمعة ولا بد فلو غسل ميتا ايضاً لم يجزه الا غسل ثالث
ينوي به ولا بد فلو عاضت امرأة بعد ان وطئت فهي بالخيار
ان شأت عجبت الفضل للجنابة وان شأت أخبرت فاذا طهرت لم
يجزها الا غسلون غسل تنوي به الجنابة وغسل آخر تنوي به
الحيض فلو صادفت يوم الجمعة وغسلت ميتا لم يجزها الا اربعة
اغسل كما ذكرنا هـ فلو نوى بغسل واحد غسليين
من ما ذكرنا فاصح لم يجزه ولا لواحد منهما وعليه ان يعيد هما
وكذلك ان نوى أكثر من غسليين هـ ولو ان كل ما ذكرنا

بغسل كل عضو من أعضائه مرتين إن كان عليه
غسلتان أو ثلاثا إن كان عليه ثلاثة أغسال
أو أربعاً إن كان عليه أربعة أغسال ونوى في كل
غسله الوجه الذي غسله به أجزاءه ذلك ولا قلده فلو
أراد من ذكرنا الوضوء يجزئه الا الحى بالوضوء بنية الوضوء
منعزاً عن كل غسل ذكرنا حاشا غسل للجانب وحده فقط
فانه إن نوى بغسل أعضاء الوضوء غسل للجانب والوضوء
أجزاء ذلك وإن لم ينو الا الغسل فقط لم يجزئه الوضوء ولو نواه
للوضوء فقط لم يجزئه للغسل ولا يحرى للوضوء بل ذكرنا الأمرين
على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى **برهانه**
ذلك قول الله عز وجل وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له
الدين ه وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما
الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ه فصح يقيناً انه ما مور
بكل عمل واحد من عملين أو من أكثر و صح يقيناً انه إذا
نوى **أحد** ما عليه من ذلك فأناله بشهادة النبي
صلى الله عليه وسلم الصادقة الذي نوى فقط وليس له عالم
ينو

ينوه فان نوى بعمله ذلك غسليين فصاعداً فقد خالف
ما أمر به لانه ما مور بغسل تام لكل وجه من الوجوه التي
ذكرنا فلم يفعل ذلك والغسل لا ينقسم فبطل عمله طه
لقول **رسول الله صلى الله عليه وسلم** من عمل
عمداً ليس عليه أمرنا فهو رد ه وأما غسل الجانب والوضوء فانه
أجزاءها عمل واحد بنية واحدة لهما جميعاً للنص الوارد
في ذلك **كما** ما عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ما
ابراهيم بن أحمد ما الفرير ما البخاري ما عبد الله بن يوسف
أرا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم كان إذا اغتسل من الجانب بدها فغسل
يديه ثم سواهما كما توضع للصلاة ثم يدخل أصابعه في الماء
فيخلل بها أصابعه ثم يمسح رأسه ثلاث غمرات
بيده ثم يفيض الماء على جلده كله ه وهذا رواه أبو
ماوية وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة وغيرهم عن هشام
عن أبيه عن عائشة ما عبد الله بن يوسف ما أحمد بن قح ما
عبد الوهاب بن عيسى ما أحمد بن محمد ما أحمد بن علي ما مسلم

ابن الحجاج نا علي بن حجر السعدي ما عيسى بن يونس
 نا الاعشى عن سالم بن ابي الجعد عن كريب عن ابن عباس
 قال حدثني خالتي ميمونة قالت اتيت لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم غسله من الجنابة فغسل كفيه
 مرتين او ثلاثا ثم ادخل يده في الاناء ثم افرغ على فرجه
 وغسله بشماله ثم ضرب بشماله الارض فداكها دلكا
 شد يدا ثم توجها وضوء للصلاة ثم افرغ على رأسه ثلاث
 حفنات ملأ كفه ثم غسل بها رجليه ثم تيمم عن
 مقامه ذلك فغسل رجليه ثم اتيمم بالليل فرداه ه فهذا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعد غسل اعضا الوضوء في
 غسله للجنابة ونحن نشهد باهه ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما ضيع نية صحت على اقترضه الله عليه فوجب ذلك
 في غسل الجنابة خاصة وبقيت سائر الاعمال على حكمها ه
 قال علي وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي
 يحوي غسل واحد للجنابة والحديث ه وقال
 بعض اصحاب مالك يحوي غسل واحد للجمعة والجنابة وقال
 بعضهم

بعضهم ان نوى الجنابة لم يجزه من الجمعة وان نوى الجمعة
 اجزاه من الجنابة ه قال علي وهذا في
 غاية الفساد لان غسل الجمعة عندهم تطوع فكيف يحوي
 تطوع عن فرض ام كيف يحوي نية في فرض لم تخلص
 واضيف اليها نية تطوع ان هذا العجب ه قال
 علي واحتجوا في ذلك بان قالوا وجدنا وضوا واحدا وتيمما
 واحدا يحوي من جميع الاحداث الناقصة للوضوء وغسلوا
 واحدا يحوي عن جنابات كثيرة وغسلوا واحدا يحوي
 عن حيض ايام وطوف واحد يحوي عن عمرة ومع في
 القرات فوجب ان يكون كذلك كل ما يوجب الغسل
 قال علي وهذا قياس والقياس له باطل
 ثم لو كان حقا لكان هذا منه عن الباطل لانه لو صح القياس
 لم يمكن القياس لان يحوي غسل واحد عن غسليين مأمور بهما
 على ما ذكرنا في الوضوء باولي من ان يقاس به من عليه غسلان
 على من عليه يومان من شهر رمضان او رقتان عن طهارين
 او كفارتان عن يمينين او هديان عن متقين او صلواتا

المهر من يومئذ او درهما من عشرة دراهم عن مالين
مختلفين فيلزمهم ان يجري في كل ذلك صيام يوم واحد
ورقية واحدة وكفارة واحدة وهدى واحد وصلوة
واحدة ودرهم واحد وهنكذا في كل شئ من الشريعة
وهذا اما لا بقوله احد فيبطل قياسهم الفاسد ثم يقول
لهم وبالله تعالى التوفيق اما الوضوء فان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا تصل صلاة من احدث حتى يتوضا
ويسند كونه ان شأه عز وجل باسناده في باب
الحدث في الصلاة نعم بهذا الخبران الوضوء من الحدث حلة
فقد خفي ذلك على حدث ه وقال ج تعالى وان كنتم
جنبا فاطهروا فقد خفي في ذلك كل جنابة وجميع ايضا عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوء واحد للصلاة من كل
حدث سلف من يوم ورواى وحاجه المراءى وعلو مستبه
وانه عليه السلام كان يطوف على نسائه يغسل واحد
كما ما احمد بن محمد بن الحسور نا ابن ابي دلم ما ابن وضاح
ما ابو بصير بن ابي شيبة ما هشام ابراهيم الطبراني عن انس
ان

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يطوف على
نسائه في ليلة بغسل واحد ه واما الطوف واحد وسعى واحد
في القران عن الحج والعمرة فلقوا رسول الله
صلى الله عليه وسلم طوف واحد يكفيك للحج وعمرتك ه وقوله
عليه السلام دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة والعجب كله
من ابي حنيفة ان يجري عنده غسل واحد عن الحيف والجنابة
والتبرد ولا يجري عنده الحج والعمرة في القران الاطوفان
وسعيان وهذا عكس العقائد وابطال السنن ه
قال علي وممن قال بقولنا جماعة من السلف
كما روينا عن عبد الرحمن بن مهدي قال ما حب
وسفيان الثوري وعبد الله بن المبارك وعبد
الاعلا وبشر بن منصور قال حبيب عن عمرو بن هرم قال
سئل جابر بن زيد هو ابو الشعثان المرأة عامع ثم تحيض
قال عليها ان تغسل يعني بالجنابة ه وقال
سفيان عن لث والمغيرة عن ابراهيم القاضي قاطع هشام عن
الحسن قالوا لهم في المرأة بمنى ثم تحيض انها تغسل بماء الجنابة

وقال ابن المبارك عن المجاج عن ميمون بن مهران
وعمر بن شعيب في المراه مكنون جنباً ثم يحض قال
جرباً ما يغسل بغير الماء قال وسألت عنها
الحكم بن عتيبة قال قصب عليها الماء غسله وورثه
وقال عبد الاعلا ما مروى عن بن عبيد وعن سعيد
ابن عروبة قال مر عن الزهري وقال يونس
عن الحسن قال سعيد عن قتاده قالوا كلهم في المرأة
تجامع ثم يحض انها يغسل لجنبها قال بشر
ابن منصور عن ابن جريج عن عطاء بن ابي رباح في المرأة تجامع
ثم يحض انها تغسل وان اغرت فغسلت عند طهرها
فوقه جابر بن زيد والحسن وقتادة وابراهيم التيمي والحكم
وطاوس وعطاء وعمر بن شبيب والزهري وميمون
ابن مهران وهو قول داود واصحابنا
مسألة ومكره للغسل ان يتشف
في ثوب غيظه الذي لم يمس كان فعل فلو خرج ولا نكره
في ذلك في الوضوء ما عبد الله بن ربيع ما ابن مسعود ما ابن
السكن

السكن ما الفرير ما البخاري ما موسى ما ابو عوانه ما
الاعمش عن سالم بن ابي الجعد عن صريب عن ابن عباس عن
ميمون بن الحارث قال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم غسلا وستره قد صكرت صفة غسله عليه
السلام قلت وغسل رأسه ثم صب على جسده ثم تنحى فغسل
قد صبه فباولته خرقه فقال سده هكذا ولم يرد لها
ما عبد الله بن ربيع ما محمد بن اسحاق ما ابن الاعراب ما ابو داود
ما هشام بن مروان ومحمد بن المثنى المعنى قال ما الوليد
ابن مسلم ما الاوزاعي سمعت يحيى بن ابي كثير يقول
في محمد بن عبد الرحمن بن اسجد بن زرارة عن قيس بن سعد
قال زارنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في منزلنا
فذكر الحديث وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر له
سعد بغسل فاغسل ثم ناوله ملحقة مصبوغة بزعفران
اوروس فاشتمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
علي هذا الاضداد الاول لانه عليه السلام اشتمل بها فصارت
لباسه حينئذ وقال بهذا معنى السلف كما روينا عن

عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء انه سئل عن المنديل
المذهب ايمسح به الرجل الماء فاجاب ان يرفص فيه وقال هو
شيئي احدث قلست اريت ان كنت اريد ان تذهب
عني المنديل برد الماء قال فلا بأس به اذا ولم يبه عليه
السلام عن ذلك في الوضوء فهو مباح فيه هـ

مسألة وكل غسل ذكرناه فله وان بدأ به
من رجله او من اي اعضائه شأها شأ غسل الجمعة والجماعة فلا
يجزى فيهما الا البدء برأسه ثم جسده ولا بد بـرهان
ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قد ذكرناه
باسناده حق الله على كل مسلم ان يغسل في كل سبعة ايام يوماً
يفسل رأسه وجسده هـ وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه قال ابدؤا بما بدأ به الله هـ وبذلك ذكر في ذكر
ترتيب الوضوء ما سنده ان بدأ الله تعالى هـ وقد بدأ عليه السلام
بالرأس قبل الجسد وقال تعالى وما ينطق عن الهوى
ان هو الا وحي يوحى فمع ان ما ابتدأ به رسول الله صلى الله عليه
وسلم في نطقه فطعن وحي آماه من عند الله تعالى والله تعالى
هو الذي

هو الذي بدأ بالذي بدأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم
مسألة وصفه للوضوء انه ان كان
اتبه من نوم فعليه ان يفسل يده ثلاثاً كما قد ذكرنا
قبل وان يستشق ويستتر ثلاثاً ليطرد الشيطان
عن خيشومه كما قد وصفنا وسواً تباعد ما بين يديه
ووضوءه او لم يتباعد فان كان فعل كل ذلك فليس
عليه ان يعيد ذلك لوضوءه من حدث غير النوم فلو صب على
يديه من اثم او دوت ان يدخل يده فيه لزمه غسل يديه أيضاً
ثلاثاً ان قام من نومه ثم يختار ان يتوضئ ثلاثاً وليست
المضغطة فرضاً وان تركها فرضوه تام وصلاوة آتية بعد
تركها او نسياناً ثم ينوي وضوءاً للصلاة كما قد مناهم يضع
الما في انفه وجسده بنفسه ولا بد ثم ينشده باصابعه ولا بد مرة
ولا بد فان فعل الثانية والثالثة فحسن وهما فرضان لا يجزى
الوضوء ولا الصلاة دونهما الا بعد اول نسياناً ثم يغسل وجهه
من جد منابت الشعر في اعلو الجبهة الى احوال الاذنين معاً
الى تقاطع الذقن وليتحب ان يغسل ذلك ثلاثاً او اثني

وعجى مرة وليس عليه ان يمس الماء ما اخذ من لحيته
تحت ذقنه ولا ان يخلل لحيته ثم يغسل ذراعيه من منقطع
الاطراف الى اول المرافق مما يلي الذراعيين فان غسل ذلك
معه ثلاثا فحسن ومربعين حسن وعجى مرة ولا بد ضرورة
من اتصال الماء بين اليدين الى ما تحت اللاتم تجزئته عن
مكافاته ثم يمسح رأسه كيف ماسحه اجزاه واجبا لينا
ان يمس رأسه بالمسح ويكفي ماسحه بيده او بيد واحدة
او بامبع واحدة اجزا فلو مسح بعض رأسه اجزاه وان قل
ويستحب ان يمسح رأسه ثلاثا او مرتين وواجب عجز وليس
على المرأة والرجل من ما اخذ من الشعر من جانب الشعر على
القفا والجمجمة هـ ثم يستحب له مسح اذنيه ان شأبا مسح به
رأسه وان شأبا جديدي ويستحب تجديد الماء لكل
عصوه ثم يغسل رجليه من مبداء منقطع الاطراف الى آخر
الكعبين مما يلي الساق فان غسل ذلك ثلاثا فحسن
ومربعين حسن ومرة تجزئ ويستحب تسحية الله تعالى
على الوضوء وان لم يفعل فوضوء تام هـ اما قولنا في
المنضمة

المنضمة فلم يصح بها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أمرنا انما هي فعل فعله عليه السلام هـ وقد قدمنا ان افعاله
عليه السلام ليست فرضا وانما فيها الايتسا به عليه
السلام لان الله تعالى انما امرنا بطاعته امر نبيه عليه
السلام ولم يأمرنا بان فعل افعاله قال تعالى
فليحذر الذين يخالفون عن أمره ان تصيبهم فتنة
او يصيبهم عذاب أليم وقال تعالى لقد كان لكم
في رسول الله اسوة حسنة هـ واما الاستنشا
والاستنشاد فان عبد الله بن ربيع ما قال ما عهد بن معاوية
ما احمد بن شعيب ارا عبد بن منصور ما سفيان هـ وابن
عيينه عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأ احدكم فليجعل
في انفه ماء ثم لينثره وروياه ايضا من طريق هـ بن منه
عن ابي هريرة مسنده ومن طريق سلمه بن قيس عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم هـ قال علي قال
مالك والشافعي ليس الاستنشا والاستنشاد فرضا لا في

الوضوء ولا في الغسل من الجنابة ه وقال ابراهيم
 ه ما فرض في الغسل من الجنابة وليس فرضا في الوضوء وقال
 احمد بن حنبل وداود الاستنشاف والاستنثار فرضان
 وليس فرضين في غسل الجنابة وليست المضمضة فرضا في
 الوضوء ولا في غسل الجنابة وهذا هو الحق ه ومن صح
 عنه الأمر بذلك جماعة من السلف روي عن علي بن ابي طالب
 اذا توضأت فاستغسل فذهب ما في المحرم من الجنث ه وعن
 شعبة قال حماد بن ابي سليمان فبينما نسي ان يفيض
 ويستنشق مال يمل ه وعن شعبة عن الحكم بن
 عتيبة في من صلى وقد نسي ان يفيض ويستنشق قال احب
 الى ان يمدى في الصلاة ه وعن وصيع عن سيفان الثوري
 عن مجاهد الاستنشاف بطر الوضوء ه وعن عبد الرزاق
 عن سيفان الثوري عن حماد بن ابي سليمان وان ابي ليلى قال
 جيم اذا نسي المضمضة والاستنشاف في الوضوء اعادة يعنون
 الصلاة ه وعن عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن نسي
 المضمضة والاستنشاف في الوضوء اعادة يعني الصلاة ه وعن
 ابن ابي

ابن ابي شيبة عن ابي خالد الاحمر عن هشام عن الحسن
 في المضمضة والاستنشاف والاستنثار وغسل الوجه واليدين
 والرجلين ثنتان جزأت وتلاوت أفضل ه قال
 علي وشعب قوم بان الاستنشاف والاستنثار ليسا
 مذكوريين في القرآن وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 لا تتم صلاة احدكم حتى يتوضا كما أمره الله تعالى قال
 علي وهذا الاجتهاد لهم فيه لان الله تعالى يقول من يطع
 الرسول فقد اطاع الله ه فكل ما أمر به رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فانه تعالى أمر به وأما قولنا في الوجه فانه لا خلاف
 في ان الله تعالى فرض غسله قبل خروج الجمعة فاذا خرجت
 الجمعة فهي مكان ما سرت ولا سقط غسل شي يتبع عليه
 اسم الوجه بالمدحوى ولا يجوز ان يؤخذ بالراي قرويين
 ما يفضل الامرد من وجهه والكسوح والا لحا وأما ما اخذ عن
 الاقرن الجمعة وما اخذ عن ثابت الشعر من التقا والجمعة فانما
 هو امرنا عز وجل بغسل الوجه ومسحه الرأس وبالضرورة يدري
 كل احد ان رأس الانسان ليس في قفاه وان الجمجمة من الوجه

المغسول لاحت فيها للراس المسوح وان الوجه ليس في
 العنق ولا في الصدر فلا يلزم في كل ذلك شيء اذ لم يوجب
 قرآن ولا سنة هـ وأما قولنا في غسل الذراعين وما تحت
 المفاصل والرفقين فان الله عز وجل قال وايدكم الى
 المرافق هـ فن ترك شيئا ولقد قدر شجرة من ما أمر الله
 تعالى بنفسه فلم يتوضأ كما أمره الله ومن لم يتوضأ كما أمره
 الله تعالى فلم يتوضأ أصلا ولا صلاة له فوجب ايصال الماء
 بيقين الى ما استرثا من الاصل هـ واما المرافق التي في لغة
 العرب التي نزل بها القرآن تقع على معنيين معنوي بمعنى
 الغاية ويصير معنى هـ قال تعالى ولا تأكلوا
 اموالهم الى اموالكم هـ بمعنى مع اموالكم فلما كانت
 تقع على هذين المعنيين وقوعا صحيحا مستويا لم يجز ان يقتصر
 بها على احدهما دون الاخر فيكون ذلك تخصيصا لما يقع عليه
 بل وبرهان فوجب ان يجري غسل الذراعين الى اهل
 المرفقين باحد المعنيين يجري فان غسل المرافق فلا بأس
 ايضا هـ وأما قولنا في مسح الراس فان الناس اختلفوا قال
 مالك

مالك يعمم مسح الراس في الوضوء وقال ابو حنيفة
 يمسح من الراس قرضا مقدار ثلاث اصابع وذكر عنه كذا يدل
 المروى من ما يمسح من الراس مائة ربيع الراس وانه ان مسح
 رأسه باصبعين او باصبع لم يجزه ذلك فان مسح ثلاث
 اصابع أجزاء هـ وقال سفيان الثوري يجري
 من الراس مسح بعضه ولو شجرة واحدة وجرى مسحه
 باصبع وبمض اصبع هـ وحذا اصحاب الشافعي ما جرى من
 مسح الراس بشعرتين وجرى باصبع وبمض اصبع واحب
 ذلك الى الشافعي العموم ثلاث مرات هـ وقال
 أحمد بن حنبل جرى المرأة ان تمسح بمقدم راسها هـ وقال
 الاوزاعي والليث جرى مسح مقدم الراس فقط ومسح بعضه
 كذلك هـ وقال داود جرى من ذلك ما وقع
 اسم مسح وكذلك عما مسح من اصبع او اقل او أكثر واحب
 اليه العموم ثلاثا وهذا هو الصحيح هـ واما الاقتصار على بعض
 الرأس فان الله تعالى يقول واسجوا برؤسكم هـ
 والمسح في اللغة التي نزل بها القرآن هو غير الغسل بل هو خلاف

والفضل يقتضي الاستيعاب والمسح لا يقتضيه باحسان بن أحمد
 ماعناس بن اصبح ماعبد بن عبد الملك بن ايمن ماعبد بن
 احمد بن حنبل بابي ماضي بن سعيد القطان بالتي هو
 سليمان عن بكر بن عبد الله المزني عن الحسن هو لمجي
 عن ابن المغيرة بن شعبه هو حمزة عن ابيه ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نوحا فمسح بنا صيته ومسح على الخفين والعمامة
 ماعبد الله بن ربيع ماعبد بن اسحاق مابن الاعرابي مابوداود
 ماسدد عن المقرئ بن سلمان التيمي قال سمعت
 ابي يحدث عن بكر بن عبد الله المزني عن الحسن عن ابن
 المغيرة بن شعبه عن ابيه ان نبي الله صلى الله عليه وسلم كان
 يمسح على الخفين وعلى باصيته وعلى عمامته قال بكر
 وقد سمعته من ابن المغيرة ومن قال بهذا جماعة
 من السلف رويانا عن معمر بن ايوب المختار عن نافع عن
 ابن عمر انهما كانا يدخلان بيده في الوضوء فيمسح به مسح
 واحدة المافوخ فقط ه وروينا ايضا من طريق عبد الله
 ابن عمر عن نافع عن ابن عمر وعن حماد بن سلمة عن هشام
 ابن عروة

ابن عروة عن فاطمة بنت المنذر بن الزبير انها كانت تمسح
 عارضتها الايمن بيدها اليمنى وعارضتها الايسر بيدها اليسرى
 من تحت الخمار وفاطمة هذه ادرست جدتها اسما
 بنت ابي بكر وروى عنها وعن وكيع
 عن قيس عن ابي هاشم عن النخعي قال ان اصاب
 هذا يميني مقدم رأسه وصدغه اجزاه يعني في الوضوء وعن
 وكيع عن اسماعيل الأزرق عن الشعبي قال
 ان مسح جانب رأسه اجزاه ه وروى ايضا عن عطاء
 وصفيه بنت ابي عبيدة وعكرمة والحسن وابي العالبيه
 وعبد الرحمن بن ابي ليلى وغيرهم ه قال علي
 ولا نفوذ عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف ما رويانا
 عن ابن عمر في ذلك ولا جهة لمن خالفنا فيمن روى عنه
 من الصحابة وغيرهم مسح جميع رأسه لاننا لا ننكر ذلك بل
 نستجبه وانما نطالبهم بانفسهم انفسهم الاقتصار على بعض الرأس
 في الوضوء فلا يجدونه قال علي ومن خالفنا
 في هذا فافهم يتناقضون مقولون في المسح على الخفين

انه خطوط لايم الجنس فما الفرق بين مسح الخفين ومسح
الرأس واحده وهم يجوانه يقال لهم ان كانت
المسح عندهم يقتضي العموم فهو والغسل سوء وما الفرق
بينه وبين الغسل وان كان كذلك فلم تتكرونت
مسح الرجلين في الوضوء وتأبوت الاغسلهما ان كان
كلاهما يقتضي العموم وايضا فانكم لا تختلفون في ان
غسل الجنابة يلزم تقضي الرأس بالتمام وان ذلك لا يلزم في الوضوء
فقد اقررتم بان المسح في الرأس خلوف الغسل وليس هنا
فرق الا ان المسح لا يقتضي العموم بقدر وهذا ترك لقولكم
وايضا فما يقولون بعض سمعوا وحده في الوضوء
فلم يسمح عليها فتم قولهم انه يجزيه وهذا ترك منهم
لقولهم فان قالوا انما يقول بالانقلب وقبل
لهم فترك شمرتين اولادنا وهذا البدا فان حد واحدا قلوا
ببطلان الادليل عليه وان تبادوا صاروا الى قولنا وهو الحق
فان قالوا من عم رأسه فقد صح انه تروضا ومن لم يعمه فلم ينطق
على انه تروضا قلنا لهم فارجعوا بهذا الدليل نفسه
الاستشاق

الاستشاق فرضا والرتيب فرضا وغير ذلك مما فيه ترك
لجمهور هذا صيغكم فان قالوا سمعوا عليه السلام ناصيته على عاتقه
يدل على العموم قلنا هذا العجب شئ لا نعلم
لا يحذرون ذلك من فعل من فعله فكيف يجتنبون بالاجتزاع
عندهم ه وايضا فن لكم بانه فعل واحد بل هما خلافان
متغايران على ظاهر الاخبار في ذلك ه واما تخصيص
ابي حنيفة لربع الرأس او لمقدار ثلاث اصابع ففاسد لانه قول
لا دليل عليه فان قالوا هو مقدار الناصية قلنا لهم
ومن لكم بان هذا هو مقدار الناصية والاصابع تختلف وتحد
ربع الرأس يحتاج الى تكسر ومساحه وهذا باطل ه وكذلك
قولهم في مسح المسح باصبع واصبعين ه فان قالوا انما اردوا الكثر
اليه قلنا لهم انتم لا يجوزون مسح اليد فرضا
بل تقولون انه ان وقف تحت ميزاب فمس المائمه مقدار ربع
رأسه اجزأه فظهر فساد قولهم ه وسالون ايضا عن قولهم
باسكر اليد فانهم لا يحذرون دليلا على صحته وكذلك يسالون
عن اقتصارهم على مقدار الناصية فان قالوا اتباعا للجمهور في ذلك

فليس لهم فلم تعد يتم الناصية الى مؤخر الرأس
وما الفرق بين تعديكم الناصية الى غيرها وبين
تعدي مقدارها الى غير مقدارها هـ واما قول
الشافعي فان النص لم يأت بمسح الشعر فيكون ما قال
من مراعاة عدد الشعر وانما جاء القرآن بمسح الرأس فوجب
ان لا يراعى الا ما سمي مسح الرأس فقط والخبر الذي ذكرنا
عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك هو بعض ما جاء به القرآن
فالآية اعم من ذلك الخبر وليس في الخبر منع من استعمال
الآية ولا دليل على الاقتصار على الناصية فقط والله تعالى التوفيق
الله واما مسح الاذنين فليس فليسا فورا
ولا هما من الرأس لان الاثر في ذلك واهيته كمالها قد ذكرنا
فسادها في غير هذا المكان ولا يختلف أحد في ان البياض
الذي بين منابت الشعر من الرأس وبين الاذنين ليس هو
من الرأس في مسح الوضوء في الحال ان يكون
محول بين اجزاء رأس النبي عنه وليس من الرأس وان يكون
بعض رأس النبي مباينا لساكن رأسه هـ وايضا فلو كان الاذان
من الرأس

من الرأس لوجب حلق شعرها في الحج وهم لا يقولون هذا
وقد ذكرنا البرهات على صحة الاقتصار على بعض الرأس
في الوضوء فلو كان الاذان من الرأس لاجزأت يسجدا
عن الرأس وهذا لا يقوله أحد ويقال لهم ان كانا
من الرأس فما بالكم باخذون لهما ما جديا وهما بعض
الرأس وابن رايتم عصوا جدد لبعضه ما غير لما الذي مسح
به ساكنه ثم لو صح الاثر في انهما من الرأس لما كان علينا في
ذلك نقص لشيء من اقوالنا وبالله التوفيق هـ
الله واما قولنا في الرجلين فان
القرآن نزل بالمسح قلل تعالى واسجوا بروسكم وارجلكم
وسواء قوي بفتح اللام او جفضا في على كل حال عطف على
الروس اما على اللفظ واما على الموضع لا يجوز غير ذلك لانه لا يجوز
انه يجلل بين المعطوف والمعطوف عليه بقضية متبذاه وهكذا
يا عن ابن عباس نزل القرآن بالمسح يعني في الرجلين في الوضوء
وقد قال المسح على الرجلين جماعة من السلف
منهم علي بن ابي طالب وابن عباس والحسن وعكرمة والشعبي

على ما سقطان بسقوطه ويثبتان بثبانه أولى من حملها
على ما لا يثبتان بثبانه هـ وايضا فالرجلوت مذكورت
مع الرأس فكان حملها على ما ذكرنا مع أولى من حملها
على ما لم يذكرنا مع هـ وايضا فان الرأس طرف والرجل
طرف فكان قياس الطرف على الطرف أولى من قياس
الطرف على الوسط هـ وايضا فانهم يقولون بالمسح
على الخفين وسكان تعويض المسح من المسح أولى من تعويض
المسح من الفسل وايضا فانه لما جاز المسح على سائر الرجلين
ولم يجز على سائر دون الوجه والذراعين يدل على اصول
اصحاب القياس ان ابر الرجلين أخف وأقرب من امر الوجه والذراعين
واذ ذلك كذلك فليس الا المسح ولا بد فهذا الأصح قياس
في الأرض لو كان القيلس حقا هـ وقد قال
بعضهم قد سقط حكم الجسد في التيمم ولم يدل
ذلك على ان حكمه المسح هـ قال علي
سمول صدقت وهذا يبطل قولكم بالقياس ويرىكم
بفاسده كله وبالله التوفيق وهكذا كلام متم
للجمع

للجمع بينهما بالقياس لاجتماعهما في بعض الصفات فانه
لا بد فيهما من صفة مفرقات فيها هـ قال علي
وقال بعضهم لما قال الله تعالى في الرجلين الى
الكعبين كما قال في الايدي الى المرافق دل على ان حكم
الرجلين حكم الزراعتين قيل له ليس ذكر المرافق والكعبين
وليدل على وجوب غسل ذلك لانه تعالى قد ذكر الوجه ولم يذكر
في ملبه حدا وسكان حكمه الفسل لكن لما امر تعالى في
الذراعين بالفسل كان حكمهما الفسل واذا لم يذكر
ذلك في الرجلين وجب ان لا يكون حكمهما ما لم يذكر فيها
الا ان توجيهه نفس آخره قال علي والحكم للنصوص
لا للدعوى والظنون وبالله تعالى التوفيق
مسألة وكل ما ليس على الرأس عامه او خمار
او قلنسوة او مضه او مغفرا وغير ذلك اجري المسح عليها
المرة والرجل سواء ذلك لعله ولا غير علة هـ
ذلك حديث المغيرة الذي ذكرنا اساه ما يحى بن يحيى عن
عبد الرحمن بن مسعود ما احمد بن سعيد بن حزم ما احمد بن

عبد الملك بن ابي ماعبد الله بن احمد بن حنبل في الحكم
ابن موسى ما مشر بن اسمعيل عن الاوزاعي عن ابي يحيى
ابن ابي كثير في ابوسلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف
في عمرو بن امية الضري انه رأى رسول الله صلى الله
عليه وسلم يسبح على الخفين والعمامة ه وروينا من طريق
البخاري عن عبدان عن عبد الله بن داود الخزاعي عن
الاوزاعي عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة بن عبد الرحمن
عن جعفر بن عمرو بن امية الضري عن ابيه وهذا
قوله للخبر لان ابا سلمة سمعه من عمرو بن ابي سلمة وسمعه
ايضا من جعفر اليه عنه كما فعل بكروم عبد الله المزني
الذي سمع حديث المغيرة بن حمزة بن المغيرة وسمعه
ايضا من الحسن بن حمزة ه وما عبد الله بن يوسف
ما احمد بن فتح ما عبد الوهاب بن عيسى ما احمد بن محمد ما
احمد بن علي ما سلم بن الجراح ما ابو بكر بن ابي شيبة وابو
كريب محمد بن العلاء واسحاق بن ابراهيم هو ابن راهويه
قال ابو بكر وابو كريب ما ابراهيم واهويه وقال ابن
راهويه

راهويه ما عيسى بن يونس ثم اتفق ابو معاوية وعيسى
كلهما عن الاعمش عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن
ابن ابي ليلى عن كعب بن عجرة عن بلول ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم سح على الخفين والحار ه وروينا من
طريق ابي ادريس الهولاني عن بلول انه عليه السلام سح على
العمامة والموقف وروينا ايضا من طريق ابوبالسخاني
عن ابي قلادة عن سلمان ه ومن طريق محمد بن الحسين
عن هشام بن حسان عن حميد بن هلال عن عبد الله
ابن الصامت عن ابي ذر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
توضا وسح على الموقف والحار ه فها ولاسته من الصحابة
رضي الله عنهم المغيرة بن شعبه وبلول وسلمان وعمرو بن
اميه وكعب بن عجرة وابو ذر كلهم يروى ذلك عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم باسانيد لا معارض لها ولا
مطعن فيها وبهذا القول يقول جمهور الصحابة
والتابعين كاهروينا من طريق بن ابي شيبة عن عبد الله
ابن نمير واسمعيل بن علي كلاهما عن محمد بن اسحاق ^{بن زيد}

ابن ابي حبيب عن ابي الخير مرفوع بن عبد الله العوفي عن عبد الرحمن
ابن عسيلة الصنابحي قال رأيت ابا بكر الصديق يمسح على
الخمار يعني في الوضوء وعن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان
الثوري عن عمار بن مسلم عن سويد بن غفلة قال سأل
سأله لجمع عمر بن الخطاب عن المسح على العمامة فقال
له عمر بن الخطاب ان شئت فامسح على العمامة وان شئت فضعه
وعن عبد الرحمن بن مهدي عن ابي جعفر عبد الله بن
عبد الله الرازي عن زيد بن اسلم قال قال
عمر بن الخطاب من لم يطهره المسح على العمامة فليطهره الله وعن
حماد بن سلمة عن ثابت البناني وعبيد الله بن ابي بكر بن أنس
ابن مالك انه كان يمسح على الجوربين والخفين والعمامة هـ
وهذه اسانيد في غاية الصحة هـ وعن الحسن البصري عن امه
ان ام سلمة ام المؤمنين كانت تمسح على الخمار وعن سلمان
الفارسي انه قال لرجل امسح على خفيك وعلى خمارك ومسح
بناميتك وعن ابي موسى الاشعري انه خرج من حديث
فمسح على خفيه وقلنسويه هـ وعن ابي امامه الباهلي انه كان
يمسح

يمسح على الجوربين والخفين والعمامة هـ وعن علي بن ابي
طالب انه سئل عن المسح على الخفين فقال نعم وعلى النعلين
والخمار وهو قول سفيان الثوري ورواه عن عبد الله
عنه قال القطنسوه بمنزلة العمامة يعني في جواز المسح عليها
وهو قول الاوزاعي واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه
وابي ثور وداود بن علي وغيرهم هـ وقال الشافعي
ان صح الخبر في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه
اقول قال علي والخبر والحمد لله قد صح
فهو قوله هـ وقال ابو حنيفة ومالك لا يمسح على عمامة ولا
خمار ولا غير ذلك وهو قول الشافعي قال الان يمسح بالخبر هـ
قال علي ما نعلم للمؤمنين من ذلك حجة اصلوات
قالوا جاء القرآن بالمسح على الروس قلنا نعم وبالمسح على الرجلين
فاجزتم المسح على الخفين وليس ما شئت من المسح على العمامة هـ
والمانعون من المسح على الخفين من الصحابة رضي الله عنهم
اكثر من المانعين من المسح على العمامة فاروي المسح على
العمامة الا عن جابر وابن عمر وقد جاز المنع من المسح على الخفين

عن عائشة وابي هريرة وابن عباس وابطلتم مسح الرجلين وهو
نص القرآن خبر مدعا مخالفنا ونحالفكم اننا سألنا انفسنا
وسأجتم انفسكم فيه وانه لا يدل على المنع من مسحها وقد
قال يمسحها لما نفقه من الصحابة والتابعين ومن بعدهم
وقلمتم بالمسح على الجبار ولم يبع قط فنه انزع عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهذا تخليط وقال بعضهم
حديث المفيرة بن شعبة فيه انه مسح بناصيته وعلى عمامته
واما من لا يمسح على الناصية عزى فقد جاهر الله تعالى
والناس في احقابه بهذا الخبر وهو باطل على كل ما فيه
واما من يمسح على بعض الرأس عرى فانهم قالوا
ان الذي اجزاء عليه السلام فهو مسح الناصية فقط وكان
مسح العمامة فصلاها قال على رام هاولا ان
يجعلوا كل ما في خبر المفيرة حكاية عن وضوء واحد
وهذا كذب وطراه على الباطل بل هو خبر عن عمير
متفايرين هذا ظاهر الحديث ومقتضاه فكيف وقد
رواه جماعة عن المفيرة ه وقال بعضهم اخطأ الاوزاعي
في حديث

في حديث عمرو بن امية لان هذا خبر رواه عن يحيى بن ابي
كثير شيان وهرب بن شداد وبكر بن مضروبان
القطار وعلى بن المبارك فلم يذكر واخيه المسح على العمامة ه
قال على قتلنا لهم وكان ما قد علم كل
ذي علم بالحديث ان الاوزاعي احفظ من كل واحد
من هؤلاء وهو حجة عليهم وليسوا بحجة عليه والاوزاعي
ثقة وزيادة المقم لا يحل ردها وما الفرق بينكم وبين
من قال في كل ما اجتمعت به ان رواه اخطأ فيه لان
قلنا وقلنا لم يروا هذا الخبر ه وقال بعضهم
لا يجوز المسح على العمامة كما لا يجوز المسح على القفازين ه
قال على وهذا قياس والقياس كله باطل ثم لو كان
القياس مقالا لكان هذا منه عين الباطل لانهم يعارضون
فيه فيقال لهم ان كان هذا القياس عندكم صحيحا فابطلوا
به المسح على الخفين لان الرجل باليدين اشبه منهما بالرأس فتقولوا
كما لا يجوز المسح على القفازين كذلك لا يجوز المسح على
الخفين ولا فرق فان قالوا قد صح المسح على الخفين عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قلت لهم وقد صح المسح على
 العمامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هـ ويعارضون
 بان يقال لهم ان الله تعالى قرن الروس بالارجل
 في الوضوء وانتم تجيزون المسح على الخفين فاجزوا
 المسح على العمامة لانها جميعا اعضاؤا يستقلان
 في التيمم ولانه لما جاز تعمير المسح عندكم من غسل
 الرجلين فينبغي ان يكون يجوز بموضع المسح من
 المسح في العمامة على الرأس اولا ولان الرأس طرف الرجلين
 طرف هـ وايضا فقد صح تعمير المسح من جميع اعضا
 الوضوء فعوض المسح بالتراب في الوجه والذراعين من
 غسل كل ذلك وموضع المسح على الخفين من غسل الرجلين
 فوجب ايضا ان يجوز بموضع المسح على العمامة من المسح على
 الرأس لتسوية حكم جميع اعضا الوضوء في ذلك قال
 علي بن ابي طالب هذا انما اوردنا معارضة لقياسهم الفاسد وانه
 لا ينبغي من الاحكام ما لو افيه بالقياس الا ان خالفهم من
 التعلق بالقياس كعائدي لهم او اكد فيظهر بذلك
 بطلان

بطلان القياس لعلي بن ابي طالب توفيقه هـ وقال
 بعضهم انما مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على العمامة والخمار
 لموضع كان في رأسه هـ قال علي هذا كلام من
 لا مرونة عليه في الكذب ومن يستغفر الله تعالى من
 معاصيه مثله لانه متعمد للكذب والافك يقول لم يأت
 به قط لانص ولا دليل وقد جعل الله تعالى العقوبة لمن هذه
 صفته بان يشبوا مقعده من النار لكذبه على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هـ ثم يقال لهم قولوا مثل هذا
 في المسح على الخفين انه كان لعله بدمه ولا فرق على
 ان امرأ لو قال هذا كان اعذر منهم لانه قد روي
 عن ابن عباس انه قال في المسح على الخفين لو قاتم ذلك
 في اليد الشديدة او السراويل لم يروا قط عن احد من
 الصحابة انه قال ذلك في المسح على العمامة فبطل قول من
 منع من المسح على العمامة والخمار ومع خلافه للسنة الثابتة
 ولا يكره وعمرو بن موسى واهل بيته واهل بيته الاسعري
 واهل امانة وغيرهم والقياس ان كان من اهل القياس فان

فأما أنه لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على
غير العمامة والخمار فأدعى يجوز ترك ما جاز في القرآن من
مسح الرأس لغير ما صح النص به والقياس باطل وليس فعله
عليه السلام عموم لفظ فحمل على عمومته قلنا هذا خطأ لأنه
عليه السلام لم يقل أنه لا يحسب إلا على عمامة وخمار لكننا علمنا
بمسحه عليهما أن مباشرة الرأس بالمال ليس فرضاً فإذا ذلك
كذلك فأي شيء ليس على الرأس جاز المسح عليه ثم يقال
لهم قولوا لنا الراي الذي قال مسح عليه السلام على عمامة صفراء
من صفتان مطوية ثلاث طيات الحاشية يجوز عندكم مسح
المسح على حرام من قطن مطوية عشر مرات أم لا ونحن نذكر ذلك لـ
قال مسح عليه السلام على خفين أسودين أظعن يجوز على
على أبيص أم لا فإن ذكرنا قول الراي أحدنا حديثاً
وان لم يراعوه رجعوا إلى قولنا هـ
مسح قل على وسوا ليس ما ذكرنا على
طهارة قياساً على الخفين وقال أصحابنا كما قلناه قلنا
على القياس باطل وليس هنا علم جامعة بين مسح المسح على
العمامة

العمامة والخمار والمسح على الخفين وإنما نص رسول الله صلى الله
عليه وسلم في اللباس على الطهارة على الخفين ولم ينص ذلك
في العمامة والخمار قال تعالى لتبين للناس ما
نزل إليهم وما صكت ربك نسيئاً هـ فلو وجب هذا في
العمامة والخمار لبيته عليه السلام كما بين ذلك في الخفين
ومدعى المساواة في ذلك بين العمامة والخمار وبين الخفين
مدعى بدليل وسكك البرهان على صحة دعواه في
ذلك فيقال له من أين وجب اذ نص عليه السلام
في المسح على الخفين أنه لبسهما على طهارة أن يجب هذا الحكم
في العمامة والخمار ولا سبيل إليه أصلاً فاحتصر قصده
من روايته وهذا لا معنى له قال تعالى قل هاتوا برهانكم
إن كنتم صافين هـ
مسح قل على كل ذلك أبداً بل دوقيت
ولا تجديد وقد جاء عن عمر رضي الله عنه الوقوف في ذلك
ما نزل المسح على الخفين وبه قال أبو ثور وقال
أصحابنا كما قلنا ولا حجة في قول أحدنا دون رسول الله

صلى الله عليه وسلم والقياس بالمثل وقول القائل لما
سكن المسح على الخفين موقتا موقت محدود في السفر
وموقت محده في الحضر وجب ان يكون المسح على
العامة كذلك دعوى لا يبرهان على صحتها وقولا لا
دليل على وجوبه ويقال له ما دليلك على صحة ما تذكر
من ان حكم المسح على العامة مثل حكم التوقيتين
المخصوصين في المسح على الخفين وهذه الاسيل الى وجوده بالبر
من الله عز وجل وقد مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم
على العامة والخمار في وقت في ذلك وقتا ووقتا في المسح
على الخفين فلذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقول
في الدين ما لم تعلم عليه السلام قال تعالى
تلك محله الله فلو تعدوها هـ
مسألة فلو كانت ح مالمس على الرأس
خف لب امره واجاز المسح عليها كما قلنا ولا فرق بين ذلك
لو تعد لها لب ذلك لمسح عليه جاز المسح ايضا وانما المسح المذكور
في الوضوء خاصة اما في كل غسل واجب فلا ولا بد من خلق
صلى

كل ذلك وغسل الرأس مسألة حرمان ذلك
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على العمامة وعلى الخمار
ولم يخص لنا حالا من حال فلا يجوز ان يخص بالمسح
حالا دون حال هـ واذا سكن المسح جائزا فالتقصيد
الى التاخر جائز وانما مسح عليه السلام في الوضوء خاصة فلا
يجوز اضاف الى ذلك ما لم يفعله عليه السلام ولا يجوز
ان يراد في السنن ما مات فيها ولان نقص منها ما
اقتضاه لفظ الخبر بها وبالله تعالى التوفيق وبهذا نقول
خصوصا في المسح على الخفين سواسوا هـ

مسألة ومن ترك مما يلزمه غسله في الوضوء
أو الغسل الواجب ولو قدر شعره عذرا او بياضا لم يغزله
الصلوة بذلك الغسل والوضوء حتى يوعبه بأكمله لانه لم يصلي
بالطهارة التي امر بها وقال عليه السلام من
عمل عمدا ليس عليه امرنا فهو رقة هـ

مسألة ومن نكس وضوءه او قدم
عضوا على المذخور قبله في القرائن عذرا او ناسيا

لم يجزئه أصله وفرض عليه ان يبدأ برأسه ثم ذراعيه ثم رأسه
 ثم رجليه ولا بد في الذراعين والرجلين من الابتداء باليمين
 قبل اليسار كما جاء في السنة فان جعل الاستنشاء والاستنشاء في
 آخر وضوءه او بعد عضو من الاعضاء المذكورة لم يجز ذلك فان فعل
 شيئا مما ذكرنا لزمه ان يعود الى الذي يتلوه قبل الذي
 ذكر الله تعالى قبله فيعمله الى ان يتم وضوءه وليس عليه ان
 يستدعي من اول الوضوء وهو قول الشافعي وابي ثور واحمد
 ابن حنبل واخطف فان انقضى في آجار وهو جنب ونوى الغسل
 والوضوء مما لم يجز ذلك من الوضوء ولا من الغسل في تلك الاو عليه
 ان يأتى به مرتبا وهو قول اسحاق بن عمار
 ذلك ما رواه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية با احمد بن
 شبيب اريا ابراهيم بن هارون البلخي نا حام بن اسفعل نا جعفر
 ابن محمد عن ابيه قال دخلنا على جابر بن عبد الله فقلنا
 اخبرني عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 جابر خرجنا معه فذكر الحديث رفيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم خرجنا معه فذكر الحديث رفيه خرج من الباب الى الصفا فلما ادنا
 من الصفا

من الصفا قال ان الصفا والمروة من شعائر الله ابدوا بها
 الله به ه قال علي وهذا عموم لا يجوز ان يخص منه شيء
 وانما قلنا لا يجزى في الاعضاء المغسوة مع الا الوضوء ولا الغسل
 اذا نوى بذلك الغسل كذا الامر من قلنا لم يأت بالوضوء
 كما امر ولم يخلص الغسل فيجزئ له لكن خلفه بما فاسد
 فبطل ايضا الغسل في تلك الاعضاء لانه اتى به بخلاف ما امر
 الله تعالى به ه واما الاستنشاء والاستنشاء فلم يأت
 فيهما في الوضوء ذكر تقدم ولا تأخير وكيف ما اتى بهما
 في وضوءه وبعد وضوءه وصل صلاته او قل وضوء اجزاء قال
 علي وقال ابو حنيفة جازئ تنكيس الوضوء
 والاذا ان الطواف والاقامة ه وقال مالك يجوز
 تنكيس الوضوء ولا يجوز تنكيس الطواف ولا الاذان ولا
 الاقامة ه قال علي لا يجوز تنكيس شيء من ذلك
 كله ولا يجزى شيء منه تنكيسا فاما قول مالك فظاهرا
 التناقض لانه فرق بين ما لا فرق بينه ه وابو حنيفة فانه
 اطرده قولا وأكثر خطأ والقوم صاحب قياس بزمهم فلو قداسوا

ذلك على ما اتفق عليه من المنع من تنكيس الصلاة على الله
 قد صح الاجماع في بعض الاوقات على تنكيس الصلاة وهي حال
 من وجد الامام جالسا او ساجدا فانه يبدأ بذلك وهو آخر
 الصلاة وهذا مما تناقضوا فيه في قياسهم وقدر رويان على
 ابن ابي طالب وابن عباس جواز تنكيس الوضوء ولكن لا
 حجة في احد مع العزائم الا في الذي امر سانه وهو رسول الله
 صلى الله عليه وسلم واما ما تناقض فيه السافعيون فتكليفه
 قولهم لا يعرف اليها من الصحابة مخالف وبالله تعالى
 التوفيق والجب كلمان لا لا تنكس الا اذا كان في الوضوء
 الذي لم يات من الله تعالى ولا من ربه صلى الله عليه وسلم
 ثم انزل الى ما اجاز الله تعالى تنكيسه فنعوا من ذلك وهو
 الرمي والطوف والخروج والذبح والطوف فان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اجاز تقديم بعض ذلك على بعض كما
 تذكر ان شاء الله تعالى في كتاب الحج فقالوا لا يجوز تقديم
 الطوف على الرمي ولا تقديم الخلق على الرمي وهذا كما ترى
 والله ومن فرق وضوءه او غسله اجزاء ذلك
 وان طالت

وان طالت المدة في خلل ذلك أو قصرت ما لم يحدث في
 خلل غسله ما ينقص الفصل هـ
 ذلك ان الله عز وجل امر بالاطهارة من الجنابة والحيض والوضوء
 من الاحداث ولم يشترط عز وجل في ذلك متابعة فكيف ما أتى
 به المراءى اجزاء لانه قد وقع عليه اسم الاخبار بانه تطهروا بانه
 غسل وجهه وذراعيه ومسح رأسه وغسل رجله هـ واما عبد الله
 ابن ربيع ما عبد الله بن محمد بن عثمان ما احمد بن خالد ما علي بن
 عبد العزيز ما الجراح بن المشعل ما احمد بن سلمة عن عطاء بن
 السائب عن ابي سلمة وهو ابن عبد الرحمن بن عوف عن عائشة
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يغسل
 من الجنابة بدا فغسل يديه ثلاثا ثم باخه يمينه فيصب على
 يساره فيغسل فرجه حتى يتيقنه ثم يغسل يده غسل حسان ثم
 بضره ثلاثا ثم يستنشق ثلاثا ويغسل وجهه ثلاثا ويغسل
 ذراعيه ثلاثا ثم يصب على رأسه ثلاثا ثم يغسل جسده غسلا
 فاذا خرج من مفصله غسل رجله هـ قال علي
 اذا اجاز ان يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بين وضوءه وغسله

وبين تمامها فصل رجله موله خروجه عن نفسه والتفريق
بين المدة لا تنص فيه ولا برعات وهذا قول السلف
كما روي عن حماد بن عمار عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه بال بالسوق
ثم توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دعى لحنائه
حين دخل المسجد ليصلي عليها فمسح على خفيه ثم صلى عليها
وروي عن سفیان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم قال
كان أحدهم يغسل رأسه من الخبايا بالسدر ثم يمكث ساعة
ثم يغسل سائر جسده ٥ وإبراهيم تابع ذلك كما بر التابعين فصار
الصحابة رضوان الله عنهم قال إبراهيم في الرجل يمشي في المطر
والجارية فرقت امرأته بالغسل أنه لا بأس بأن يغسل رأسه ثم
يمكث ثم يغسل سائر جسده بعد ولا يغسل رأسه وتعت
عبد الرزاق عن ابن مريم عن عطاء قال إن غسل الجنب رأسه
بالسدر أو بالخطم ثم جلس حتى يجف رأسه نجسه ذلك وهو
قول أبي حنيفة وسفيان الثوري والأوزاعي
والحسن بن حنبل والشافعي وقد روي عن هذا عن سعيد
ابن المسيب وطلوس ٥ وقال مالك إن طال الأمد
ابتداء

٣١
ابتداء الوضوء وإن لم يطل بنى على وضوءه ٥ وقد روي عن
قاده وابن أبي ليلى وغيرهم نحو هذا واحد بعضهم ذلك
بالجوف واحد بعضهم ذلك بأن يكون في طلب الماء فيبني
أو يترك وضوءه فيبتدى ٥ قال علي ما حديث
مالك بالطول فإنه يكلف المتصر له بيان ما ذلك الطول
الذي يجب به شريمه ابتداء الوضوء والقصر الذي لا يجب
به هذه الشريعة فلدسبيل لهم إلى ذلك إلا بالدعوى
التي لا يصر عنها أحد وما كان من الأقوال لا يبرهن على
صحته فهو باطل إذا التزم غير واجبه على أحد حتى يوجبها
الله تعالى على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما من
حد ذلك بحجوف الماء فخطأ لأنه دعوى بلا برهان
وما كان هكذا فهو باطل لما ذكرنا وإيضاً فإن في الصف في البلاد
للحارة لا يتم أحد وضوءه حتى يجف وجهه فلدسبيل وضوءه على هذه وأما
من حد ذلك بما دام في طلب الماء فنقول أيضاً لا دليل على صحته
والدعوى لا يبرهن عنها أحد ٥ والعجب أن مالكاً يجيز أن
يجعل المرء إذا عرف بين أجزاء صلواته مدة وعمل ليس من الصلاة

ثم يجمع من ذلك في الوضوء قال — علي فان تعلق
بعضهم بخبر رويانه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من
طريق سمه عن حماد عن خالد عن بعض اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي
وفي قدمه طمعة لم يصبها الماء فامره عليه السلام ان يعيد الوضوء
والصلوة فان هذا خبر لا يصح لان رواه عنه وليس بالقوي
وفي السند من لا يدرى من هو وروينا ايضا عن خالد اللخا عن
ابي قلابه عن حماد بن الخطاب انه رأى رجلا يصلي وقد ترك من
رجله موضع طمعة فامره ان يعيد الوضوء والصلوة ثم قال —
علي اما الرواية ايضا عن حماد بن خالد بن ابي قلابه عن حماد بن يوسف
ضعيف وقد جاء اثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الحسن
من هذا رويانه من طريق — قال ابن ابي عمير بن مضر عن
حماد بن عيسى بن ابي وهب عن جرير بن حازم عن قتادة عن
انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاه وقد توضأ وترك
موضع الظفر لم يصبه فقال — له رسول الله صلى الله
عليه وسلم ارجع فاعسن وضوءك ه وعن ابن وهب عن ابن
لهيعة

لهيعة عن ابي الزبير عن جابر عن عمر مثل هذا صا قال
علي لا يصح عن أحد من الصحابة خلاف فعل عمر هذا فقد خالفوا
ها هنا صاحبنا لا يعرف له من الصحابة مخالف وتقى يدرى
كل ذي علم ان مرور الاوقات ليس من الاحداث الناقضة
للوضوء وقد تناقض مالك في هذا المكان فإني ان من نسي
عضوا من أعضائه وضوءه فان غسله اجزاه وروى — فيمن
توضأ ومسح على خفيه وبقي كذلك نهاره ثم خلع خفيه
فان وضوءه عليه عنده قد انتقض وانه ليس عليه لا غسل
رجليه فقط وهذا تبعض الوضوء الذي منه سنة وبه تعالى
التوفيق ه

مسألة ويكره الاكثار من الماء في الغسل
والوضوء والزيادة على الثلاث في غسل أعضاء الوضوء ومسح الرأس
لانه لم يأت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر من ذلك
رويانه من طريق سفیان الثوري عن ابي اسحاق عن ابي حبه
ابن قيس ان عليا توضأ ثلاثا ثلاثا وقال هكذا رايت رسول
الله صلى الله عليه وسلم وعن ابن المبارك عن الاوزاعي عن ابي الخطاب

ابن عبد الله بن حنظل ان عبد الله بن عمرو قاضيا قتلنا يسند
 ذاك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ه وعن عثمان
 ايضا مثل ذلك فلم يخص في هذه الآثار راسا من غيره باعبد الله
 ابن ربيع ما محمد بن معاوية ما احمد بن شعيب ابن ابي عمير منصور
 ناشف عن عمرو بن يحيى عن ابيه عن عبد الله بن زيد الذي
 اري اللد اقال راي رسول الله صلى الله عليه وسلم توفنا ففصل
 وجهه ثلثا ويديه مرتين ومسح برأسه مرتين ه وقد روي
 عن أنس مسح رأسه في الوضوء ثلثا واثنين وعن عبد الرزاق
 عن ابن جريج عن عطاء أكثر ما مسح برأسه ثلثا لا يزيد
 مكف واحدة لا يزيد ولا ينقص ه وعن حماد بن سلمة ما
 جري بن حازم راي محمد بن سيرين توفنا فمسح برأسه مستحسنا
 احداهما يبل يديه والاخر مسح بأحد يديه وعن ابي عبيد
 ما هشام بالعوام ان ابراهيم التيمي كان يمسح رأسه ثلثا
 وضوءا ثلثا في واد وغيرهما ه وأما الإكثار
 من الماء فمذموم من الجميع ما عبد الله بن يوسف ما احمد بن نوح نا
 عبد الوهاب بن عيسى ما احمد بن محمد نا احمد بن محمد نا سلم
 ابن

ابن الجراح ما محمد بن رافع ما شاذان مالت هو ابن سعد عن
 يزيد بن ابي حبيب عن عداك بن مالك عن حفصة بنت عبد
 الرحمن بن ابي بكر وكانت تحت المنذر بن الربيع نا
 ان عائشة ام المؤمنين اخبرتها انها كانت تغسل هي ورسول
 الله صلى الله عليه وسلم في اناء واحد يسع ثلاثة امداد او قريبا
 من ذلك ما عبد الله بن ربيع ما محمد بن اسحق نا ابن الاعراب
 نا ابو داود ما محمد بن بشر ما محمد بن جعفر ما شعبه عن
 حبيب الانصاري قال سمعت عباد بن تميم عن جدتي
 وهي ام عماره ان النبي صلى الله عليه وسلم توفنا فأتى باناء فيه
 قدر ملب المدة ما عبد الله بن يوسف نا احمد بن نوح ما عبد
 الوهاب بن عيسى نا احمد بن محمد نا احمد بن علي نا سلم بن
 الجراح ما محمد بن سلمه المرادي نا ابن وهب عن عياض بن
 عبد الله القهري عن عكرمة بن سليمان القهري عن عكرمة بن
 ابن عباس ان ابن عباس اخبره انه رأى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قام من النوم فعدا في شيب من مافسوك وتوفنا واسبح
 الوضوء ولم يهرق من الماء الا قليلا وذكر الحديث ه قال

الشمي انه قال في الجراحة اغسل ما حولها فان قبل قد رويتم عن
ابن عمر انه القم صبح رجله مراره فكان يمسح عليها قلنا
هذا فعل منه وليس احبابا للسمع عليها ه وقد صح عنه رضي الله
عنه انه كان يدخل المآف باطن عينيه في الوضوء والغسل
وانتم لا تروون ذلك فقلوا عن ان يوجبوه ثمرنا ه وجه انه
كان يجيز بيع الحامل واستئنا ما في بطنها وهذا عندكم
حرام ومن المعتقد عند الله تعالى ان تجوابه فيما اشتهبتم
وتسقطوا الحج به حيث لم تشهروا وهذا عظيم في الدين جدا ه
واذا قد صح ما ذكرناه فالوضوء اذا تم وجازت به الصلاة فلا ينقضه
الا حدث او نسي جلي وارد ما سفاضة وليس بقول القصة او
الجيرة او الرباط حدا ثانيا لا جأ نفي ما يحاب الوضوء من فالك
والسرايع لا يوجد الا عن الله تعالى على لسان رسوله صلى الله
عليه وسلم ه ومن راي المسح على الجبا بر ابو حنيفة ومالك
والشافعي ولم يرا ذلك داود واصحابنا والله تعالى ناسده
سأله ولا يجوز لاحد من ذكره يمينه
عمله الا عنه ضرورة لا يمكنه غير ذلك ولا باسان
نحوه

نحوه

سمه ثوبا على ذكره ومس الذكور بالشمال مباح ومس
سائر اعضائه بيمينه وشماله مباح ومس الرجل ذكر صغير ولدوة
ونحو ذلك من ابواب الخبر كالحائض ونحوه جائز باليمين
والشمال ومس المرأة فرجها بيمينها وشمالها جائز وكذلك
مسها ذكر زوجها او سيد ما يمينها او شمالها جائز برهان
ذلك ان كل ما ذكرنا فلا يفتن في النهي عنه فكل ما لا ينقض
في تحريمه فهو مباح لقول الله تعالى وقد فصل
لكم ما حرم عليكم الا ما اضطرتم اليه ه وقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعظم الناس نجوما في الاسلام من
سال عن شيء لم يحرم فحرم من اجل مسأله وقوله عليه السلام
دعوني ما تركتكم فاذا امرتكم بشي فانوا منه ما استطعتم
واذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه او كما قال عليه السلام فنقض
تعالى على ان كل محرم فنقض مصل لنا ما سمع فسمع ان ما لم ينقض
تحريمه فلم يحرم وكذلك بالخبرين المذكورين ه وقد جاء
النهي عن مس الرجل ذكره بيمينه كما ما حرم وعبد الله بن يوسف
قال عبد الله ما احمد بن فتح ما عبد الوهاب بن عيسى

أو منفاها في غسل الجنابة فقط لما ذكرناه قبل هذا ببيان
في باب التداك وهو قول الحاضر من المخالفين لنا
مسألة ويلزم المرأة حل صفارها وناحيتهما في
غسل الحيض وغسل الجعفة والغسل من غسل الميت ومن
النفاس لما جاءه موسى بن عبد الله بن معتب بالوعيسى
ابن أبي عيسى بالاحمد بن خالد بالحمد بن وساح بالابوبكر
ابن أبي شيبة عن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن
عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما في
الحيض انتفى رأسك واغتسل قال يذهب على والأصل
في الغسل الاستيعاب لجميع الشعر واصل المال إلى البشرة
بنيقين بخلاف المسح فلا يستقط ذلك الا حث استقطه النقص
واين ذلك الا في الجنابة فقط وقد صح الإجماع بأن غسل النفاس
مكفيل للحيض فان قيل فان عبد الله بن يوسف
حدثكم قال ما احمد بن قح ما عبد الوهاب بن عيسى نا
احمد بن محمد نا احمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا عبد ابن حميد
عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ابوبن موسى
عن

عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الله بن رافع عن أم
سلمة أم المؤمنين قالت يا رسول الله اني امرأة أشد
صفور رأسي أو انقضها للحيضة والجنابة قال لا قال
علي قلنا نعم الا ان حديث هشام بن عروة عن عائشة الوارد
ينقض صفورها في غسل الحيضة هو زائد محكم ومثبت
سرعا على حديث أم سلمة والزيادة لا يجوز تركها قال
علي وقد روينا حديثا سابقا عن عبد الملك بن حبيب عن عبد الله
ابن عبد الحكم عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تنفس من حيضه أو
جنابه لا تقض شعرها وهذا حديث لم يكن فيه الا ابن
لهيعة لكفا سقوطا فكيف وفيه عبد الملك بن حبيب
وحسبك به ثم لم يقل فيه أبو الزبير حدسا وهو مدلس في
جابر لم يقله فان قيل قلنا غسل الحيض على
غسل الجنابة قلنا القياس كله بالحل ثم لو كان
حقا لكان هذا منه عين الباطل لأن الأصل بقى اتصال الماء
إلى جميع الشعر ولم يقولوا ان ما خرج عن أصله لم يقس عليه

وأصغرهم يقول لا يؤخذ به كما فعلوا في حديث العنبر
 وخبر جعل الاتق رغير ذلك ه فان قيل
 فان عاشته قد انكوت نقض الضفائر كما حدتكم عبد الله
 ابن يوسف قال ما احمد بن قح ما عبد الوهاب بن عيسى نا
 احمد بن محمد ما احمد بن علي ما سلم ابن الجراح ما يحيى بن يحيى اريا
 اسما عيل بن عليه عن ايوب السخستاني عن ابي الزبير عن عبيد
 ابن عمر قال بلغ عاشته ان عبد الله بن عمرو بن العاص
 يا امرئنا اذا اغتسل ان ينعش روضه فقلت ما عجا ل ابن
 عمر وهذا يا امرئنا اذا اغتسل ان ينعش روضه فقلت ما عجا ل ابن
 ان حلقن روضه لقد كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله
 عليه وسلم من انا واحد وما اريد ان افرغ على رأسي ثوب افرغان
 قال علي هذا الا حجة علينا فيه لوجه احدثها
 ان عاشته روضه عن عالم تمن بهذا الفصل الالجابية فقط
 ومكذا يقول ويان ذلك ان احالته في اخذ اللديت
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من انا واحد وهذا انما هو بلا
 شك الغنابة لا الحيف والثاف انه لو صح فيه انها ارادت
 الحيف

الحيف لما كان فيه علينا حجة لا تنال فومر رسول رابعا
 انما امرنا بقول روايتها فهذا هو الغرض الدوم والثالث
 قد خالفها عبد الله بن عمرو وهو صاحب واذا وقع التنازع وجب
 الرد الى القرات والسنة لالي قول احد التنازعين دون
 الاخر وفي السنة ما ذكرنا وللحدس رب العالمين ه
 مسالة فلوا نفس من عليه غسل واجب
 اي غسل كان في ماء جار اجزأه اذا نوى به ذلك
 الغسل وسعدك لو وقف تحت ميزاب ونوى به ذلك
 الغسل اجزأه اذا عم جميع جسده لما قد ذكرنا من ان
 التدلك لا معنى له وهو قد تطهر واغتسل كما امر وهو
 قول ابي حنيفة وسفيان الثوري والاوزاعي
 والثافى واحمد وداود وغيرهم ه
 مسالة فلوا نفس من عليه غسل واجب
 في ما ركد ونوى الغسل اجزأه من الحيف ومن النفاس
 ومن غسل الجمه ومن الغسل من غسل الميت ولم يحضره الجنابة
 فان كان جنباً ونوى بانقاسه في الماء الراسد

غسلت من هذه الاغسال ولم ينو غسل الجنابة
او نواه لم يجزه اَصْلًا للجنابة ولا لسائر الاغسال والماء
في كل ذلك طاهر محببه قل او كثر مطهر له اذا
تناوله ولم يره على كل حال وسواء في كل ما ذكرنا
كان ما قبله في مطهره او جنب او بيراو كان غدير
راكدا فرسخ في فرسخ كل ذلك سواء بهمان
ذلك ما رواه عبد الله بن يوسف ما احمد بن فتح ما عبد الوهاب
ابن عيسى ما احمد بن محمد ما احمد بن جلي ما سلم بن الحجاج
ما ابو طاهر وهارون بن سعيد الازيلي علي بن وهب اريا
عمرو بن الحارث عن ربيعة بن الاسج ان ابا السائب مولى
هشام بن زهرة حدثه انه سمع ابا هريرة يقول قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسل احدكم في الماء الدائم
وهو جنب فتقل كيف يغتسل يا ابا هريرة قال يتناولوه
تناولا ما عبد الله بن ربيع ما احمد بن اسحق ما ابن الاعرابي
ما ابو داود الحفري ما مسدد ما يحيى هو بن سعيد القطان
عن محمد بن مجاهد قال سمعت ابي عبد الله عن ابي هريرة
قال

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبولن
احدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة
ما احمد بن محمد بن الجسوري ما احمد بن ابي دليم ما ابن وضاح
ما ابو بكر بن ابي شيبة ما علي بن هشام عن ابن ابي ليلى
عن الزبير عن جابر قال كنا نستحب ان نأخذ من ماء الغدير
ونغتسل به في ما حيه ه قال علي بن قتيب رسول
الله صلى الله عليه وسلم الجنب عن ان يغتسل في الماء الدائم في
رواية ابي السائب عن ابي هريرة حمله فوجب منه ان يغتسل
من اغتسل وهو جنب في ما دائم فقد عصا الله عز وجل
ان كان عالما بالنهي ولا يجزيه لاي غسل نراه لانه
خالف ما امره رسول الله صلى الله عليه وسلم حله وهذا الحديث
اعم من حديث ابن عجلون عن ابيه لانه لو لم يمكن الا حديث
ابن عجلون لاجز الجنب ان يغتسل في الماء الدائم لغیر الجنابة
لكن العموم وزيادة العدل لا يجلي خلافها ه ومن رأى
ان اغتسل الجنب في الماء الدائم لا يجزيه ابراهيمه الا انه عم بذلك
على غسله وسكروا وصنعوا بذلك ما سلك دون التعديل

الذي اذا حرك طرفه لم يتحرك الاخر واما لا يفسد
بذلك فكان ما زاد بذلك على امر رسول الله صلى الله عليه
وسلم من عموم كل غسل خطأ ومن يجيئ المأوكاب
ما يصح بذلك من امره عليه السلام من تخصيصه ببعض
المياه الرواسك دون بعض خطأ وكان ما وقع فيها امره
عليه السلام صوابا وقال به ايضا الحسن بن علي
الا انه خفت به ما دون ذلك من المأوكاب فكان هذا التخصيص
خطأ وقال به ايضا الشافعي الا انه خفت به ما دون
خمسماية رجل فكان هذا التخصيص خطأ ومن به كل غسل
فكان هذا الذي زاد خطأ واما لا يفسد واما به
وسكو ملك ذلك واجازه اذا وقع فكان هذا خطأ لأن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجزئ ليس عليه امرنا فهو
رد ومن المأوكاب يجزي غسل نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن غسل امر به اي الله ان سوي المعصية عن الطاعة وان
يجزي الخلع مكان الفرض وقولنا هو قول أبي هريرة
وما بر من العجوبة رضي الله عنها وما نعلم لهم في ذلك مخالف
من

من العجوبة رضي الله عنهم قال علي فلو غسل
الجنب ميتا من جسده في الماء الدائم لم يجزه ولو انه شعرة واحدة
لان بعض الفضل غسل ولم يبه عليه السلام عن ان يغسل عن الجنب
في الماء الدائم وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي بوحي وما كان
ربك نسيان فاح ان غير الجنب يجزيه ان يغسل في الماء الدائم
لكل غسل واجب او غير واجب وبالله تعالى التوفيق
سأل الله ومن اجب يوم الجمعة من رجل وامرأة فلو
يجزيه الا غسلون غسل ينوي به الجنابة ولا بد وغسل آخر
ينوي به الجمعة ولا بد فلو غسل ميتا ايضا لم يجزه الا غسل بالث
ينوي به ولا بد فلو حاضت امرأة بعد ان ولدت فهي بالخيار
ان شأت محبت الفضل للجنابة وان شأت أخوته فاذا ظهرت لم
يجزيها الا غسلون غسل تنوي به الجنابة وغسل آخر تنوي به
الحيض فلو صادفت يوم الجمعة وغسلت ميتا لم يجزها الا اربعة
اعمال كما ذكرنا فلو تنوي بغسل واحد غسلين
من ما ذكرنا فاسكتنا لم يجزه ولا لواحد منهما وعليه ان يعيد هـ
وسكتنا ان تنوي اسكتنا من غسلين هـ ولو ان سكتنا ما ذكرنا

بغسل كل عضو من أعضائه مرتين إن كان عليه
غسلون أو ثلاثاً إن كان عليه ثلاثة أعمال
أو أربعاً إن كان عليه أربعة أعمال ونوى في كل
غسله الوجه الذي غسله به أجزاء ذلك ولا قلده فلو
أراد من ذكرنا الوضوء يجزئه إلا المحي بالوضوء بنية الوضوء
منه إذا عن كل غسل ذكرنا ما شأنا غسل للجانب وحده فقط
فإنه إن نوى بغسل أعضاء الوضوء غسل للجانب والوضوء معاً
أجزأه ذلك وإن لم ينو إلا الغسل فقط لم يجز بالوضوء ولو نواه
للوضوء فقط لم يجز للغسل ولا يحرم للوضوء ما ذكرنا إلا مرتين
على ما ذكرنا بعد هذا إن شاء الله تعالى **برهانه**
ذلك قول الله عز وجل وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له
الدين ه وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما
الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ه فمع يقينا أنه ما مور
بكل عمل واحد من عباد الله أو من أكثر ومع يقينا أنه إذا
نوى **أحمد** ما طهر من ذلك فأنما له شهادة النبي
صلى الله عليه وسلم الصادقة الذي نوى فقط وليس له عالم
ينوي

ينوي فإن نوى بعمله ذلك غسليين فصاعداً فقد خالف
ما أمر به لأنه ما مور بغسل تام لكل وجه من الوجوه التي
ذكرنا فلم يفعل ذلك والغسل لا ينقسم فبطل عمله طه
لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من عمل
عمداً ليس عليه أمرنا فهو رد ه وأما غسل الجانب والوضوء فإنه
أجزأ فيها عمل واحد بنية واحدة لهما جميعاً للنص الوارد
في ذلك **كما** ما عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ما
ابراهيم بن أحمد بالفريري ما البخاري ما عبد الله بن يوسف
أري مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم كان إذا غسل من الجانب بدأ فغسل
يديه ثم سواهما كما توضأ للصلاة ثم يدخل أصابعه في الماء
فيخلل بها أصابعه ثم يمسح رأسه ثلاث غمرات
بيده ثم يفيض الماء على جلده كله ه **وهذا** ما رواه أبو
معاوية وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة وغيرهم عن هشام
عن أبيه عن عائشة ما عبد الله بن يوسف ما أحمد بن قح با
عبد الوهاب بن عيسى ما أحمد بن محمد ما أحمد بن علي ما مسلم

ابن الجراح ما علي بن جهر السعدي ما عيسى بن يونس
 ما الاعشى عن سالم بن ابي الجعد عن كريب عن ابن عباس
 قال حدثني خالتي ميمونة قالت اتيت لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم غسله من الجنابة فغسل كفيه
 مرتين او ثلاثا ثم ادخل يده في الاثا ثم افرغ على فرجه
 وغسله بشماله ثم ضرب بشماله الارض فدللكها ولحا
 شد يدا ثم قوضا وضوء للصلوة ثم افرغ على رأسه ثلاث
 حفنات ملأ كفه ثم غسل بها رجليه ثم تنحأ عن
 مقامه ذلك فغسل رجليه ثم اتيت به بالماء فردد هـ فهذا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعد غسل اعضا الوضوء في
 غسله للجنابة ونحن نشهد بالله ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما ضيع نية من كل عمل افترضه الله عليه فوجب ذلك
 في غسل الجنابة خاصة وتيقنت سائر الاعمال على حكمها هـ
 قال علي وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي
 يحوي غسل واحد للجنابة والحديث هـ وقال
 بعض اصحاب مالك يحوي غسل واحد للجمعة والجنابة وقال
 بعضهم

بعضهم ان نوى الجنابة لم يجزه من الجمعة وان نوى الجمعة
 اجزأه من الجنابة هـ قال علي وهذا في
 غاية الغسل لان غسل الجمعة عندهم تطهير فكيف يحوي
 تطهير عن فرض ام كيف يحوي نية في فرض لم تخلص
 واضيف اليها نية تطهير ان هذا العجب هـ قال
 علي واحتجوا في ذلك بان قالوا وجدنا وضوا واحدا وتيمما
 واحدا يحوي من جميع الاحداث الناقصة للوضوء وغسل
 واحدا يحوي من جنابات كثيرة وغسل واحد يحوي
 عن حيض ايام وطوف واحد يحوي عن عمرة ومع في
 القرات فوجب ان يكون كذلك كل ما يوجب الغسل
 قال علي وهذا قياس والقياس كله باطل
 ثم لو كان حقا لكان هذا منه عن الباطل لانه لو صح القياس
 لم يمكن القياس لان يحوي غسل واحد عن غسلين ما مورسها
 على ما ذكرنا في الوضوء باولي من ان يقاس حكم من عليه غسلون
 على من عليه يومان من شهر رمضان او رقتان عن طهارين
 او كفارتان عن يمينين او هديان عن متعين او صلواتا

ظهور من يومين او درهما من عشرة دراهم عن مالين
 مختلفين فيلزمهم ان يجري في كل ذلك صيام يوم واحد
 ورقبة واحدة وكفارة واحدة وهدى واحد وصلوة
 واحدة ودرهم واحد وعضد في كل شئ من الشريعة
 وهذا اما لا بقوله احد فبطل قياسهم الفاسد ثم يقول
 لهم وبالله تعالى التوفيق اما الوضوء فان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لا تصل صلاة من احدث حتى يتوضا
 وسند كونه ان شأه عز وجل باسناده في باب
 المحدث في الصلاة فصح بهذا الخبر ان الوضوء من الحدث حلة
 قد خالف ذلك من حدث ه وقال تعالى وان كنتم
 جنبا فاطهروا قد خالف في ذلك كل جنابة ومجاها عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوء واحد للصلاة من كل
 حدث سلف من يوم وبول وحاجه المراء وملو مستبه
 وانه عليه السلام كان يطوف على نسائه يغسل واحد
 كما ما احمد بن محمد بن الحسور نا ابن ابي دلم ماله وضاح
 ما ابو بكر بن ابي شيبة ما هشم ابراهيم الطويل عن انس
 ان

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يطوف على
 نسائه في ليلة بغسل واحد ه واما الخوف واحد وسعى واحد
 في القران عن الحج والعمرة فلقوا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم طواف واحد يكفيك للحج وعمرتك ه وقوله
 عليه السلام دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة والعجب كله
 من ابي حنيفة ان يجري عنده غسل واحد من الخيف والجنابة
 والتبرد ولا يجري عنده للحج والعمرة في القران الاطوفان
 وسعيان وهذا عكس الحقائق وابطال السنن ه
 قال علي ومن قال بقولنا جماعة من السلف
 كمارويثا عن عبد الرحمن بن مهدي قال ما حب
 وسفيان الثوري وعبد الله بن المبارك وعبد
 الاعلا وبشر بن منصور قال حبيب عن عمرو بن هرم قال
 سيل جابر بن زيد هو ابو الشعثان عن المرأة عامر بن يحيى
 قال عليها ان تغسل يعني للجنابة ه وقال
 سفيان عن لث والمغيرة عن ابراهيم الضحى قال هشام عن
 الحسن قالوا لهم في المرأة بمنهم يحض انها تغسل بمنون للجنابة

وقال ابن المبارك عن المجاج عن ميمون بن مهران
ومرو بن شعب في المراء بمكة حيث جئنا ثم يحيى قال
جئنا فقتل عتيان للجناية قال وسألت عنها
الحكم بن عتيبة قال نصب عليها الماء غسله وورث غسله
وقال عبد الاعلا بمرو بن ميمون بن عبيد وعن سعيد
ابن عروة قال مر عن الزهري وقال ميمون
عن الحسن بن علي بن عطاء قال قالوا صلوا في المرأة
تجامع ثم يحيى انها اغتسل لثيابها وقال بشر
ابن منصور عن ابن جريج عن عطاء بن ابي رباح في المرأة تجامع
ثم يحيى انها اغتسل وان اخوت فغسلوا عند طهرها
فهؤلاء جابر بن زيد والحسن وقادة واهم النخعي والحكم
وطاوس وعطاء ومرو بن ميمون وشيب الزهري وميمون
ابن مهران وهو قول داود واحساناه
مسألة ومكة للمقتل ان يشف
في ثوب غيوبة الذم ليس فان فعل فادرج ولا نكره
في ذلك في الوضوء ما عبد الله بن ربيع ما ابن ميمون ما ابن
السكن

السكن ما الفرير ما البخاري ما موسى ما ابو عوانه ما
الاعمش عن سالم بن ابي الجعد عن حكيم عن ابن عباس عن
ميمون بن بنت الحارث قال قلت لرسول الله صلى
الله عليه وسلم غدا وستوت قد صكرت منقه غسله عليه
السلام قلت وغسل رأسه ثم صب على جسده ثم تتاح فغسل
قد صبه فناولته خرقه فقال سده هكذا ولم يرد لها
ما عبد الله بن ربيع ما محمد بن اسحاق ما ابن الاعراب ما ابو داود
ما هشام بن مروان ومحمد بن النقي المعنى قال ما الوليد
ابن مسلم ما الاوزاعي سمعت يحيى بن ابي كثير يقول
في محمد بن عبد الرحمن بن اسجد بن زرار عن قيس بن سعد
قال زارنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في منزلنا
فذكر الحديث وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر له
سعد بن فضل فاعتسل ثم ناوله ملحقة مصبوغة بزعفران
اوروس فاشتمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
علي هذا الاضداد الاول لانه عليه السلام اشتعل وانصارت
لبابه حينئذ وقال بهذا بعض السلف كما روينا عن

عبد الزاق عن ابن جريج عن عطاء انه سئل عن المنديل
المهذب ايمسح به الرجل الماء فابان يرفص فيه وقال هو
شيئي احدث قلست اريت ان كنت اريد ان نذهب
عن المنديل برد الماء قال فلا بأس به اذا ولم فيه عليه
السلام عن ذلك في الوضوء فهو مباح فيه هـ
مسألة وكل غسل ذكرناه فلهما ان يبدأ به
من رجله او من اي اعضائه شأما شاء غسل الجمعة والجماعة فلا
يجوز فيهما الا البدء برأسه ثم جسده ولا بد بـر هـ
ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قد ذكرناه
باسناده متص على كل مسلم ان يغسل في كل شعبة يومًا
يفسل رأسه وجسده هـ وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه قال ابدؤا بما بدأ الله به ويندكوه في ذكر
ترتيب الوضوء ما سنده ان نبأ الله تعالى وقد بدأ عليه السلام
بالرأس قبل الجسد وقال تملك ويانطق عن الهوى
ان هو الا وهي يروها فمع ان ما ابتدأ به رسول الله صلى الله عليه
وسلم في نطقه فطعن وهي آية من عند الله تعالى والله تعالى
هو الذي

هو الذي بدأ بالذي بدأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم
مسألة وصفه للوضوء انه ان كان
اتبه من نوم فعليه ان يغسل يديه ثلاثا كما قد ذكرنا
قبل وان يستشق ويستتر ثلاثا ليطر الشيطان
عن خيشومه كما قد وصفنا وسواء تباعد ما بين نومه
ووضوءه او لم يتباعد فان كان فعل كل ذلك فليس
عليه ان يعيد ذلك للوضوء من حدث غير النوم فلو صب على
يديه من انا دوت ان يدخل يده فيه لزمه غسل يده أيضا
ثلاثا ان قام من نومه ثم يختار ان يتوضئ ثلاثا وليست
المضمضة فرضا وان تركها فرضوه تام وصلاة آية عند
تركها او نسياناً ثم ينوي وضوء للصلاة كما قد مناهم يضع
الماء في انفه وجسده بنفسه ولا بد ثم ينشروه باصابعه ولا بد مرة
ولا بد فان فعل الثانية والثالثة فحسن وهما فرضان لا يجزى
الوضوء للصلاة دونهما الا بعدا ولا نسياناً ثم يغسل وجهه
من جذ منابت الشعر في اعلا الجبهة الى اصول الاذنين معاً
الى نطقه الذقن وليست يجب ان يغسل ذلك ثلاثا او اثنتين

ويجري مرة وليس عليه ان يمس الماء ما اخذ من لحيته
تحت ذقنه ولا ان يخلل لحيته ثم يغسل ذراعيه من مقطع
الاطفار الى اول المرافق مما يلي الذرايع فان غسل ذلك
مكمله ثلاثا فحسن ومرتين حسن وجرى مرة ولا بد من مرة
من اتصال المائتين الى ماتحت الخاتم تجزئ عنه
معيانه ثم يمسح رأسه كيف ماسحه اجزاه واجب اليها
ان يمس رأسه بالمسح وكيف ماسحه بيده او بيد واحدة
او بامبع واحدة اجزا فلو مسح بعض رأسه اجزاه وان قل
ويستحب ان يمسح رأسه ثلاثا او مرتين وواجبه تجزئ وليس
على المرأة والرجل من ما اخذ من الشعر من ثياب الشعر على
القفا والجمجمة ثم يستحب له مسح اذنيه ان ثابها مسح به
رأسه وان ثابها جديده ويستحب تجديد الماء لكل
عصوه ثم يغسل رجليه من مبداء مقطع الاطفار الى آخر
الكعبين مما يلي الساق فان غسل ذلك ثلاثا فحسن
ومرتين حسن ومرة تجزئ ويستحب تسحية الله تعالى
على الوضوء وان لم يفعل فهو منزه تام اما قوله سناني
المنضضة

المنضضة فام يصح بها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أمرنا ان هي فعل فعله عليه السلام وقد قدمنا ان أفعاله
عليه السلام ليست فرضا وانما فيها الإيتسا به عليه
السلام لان الله تعالى انما أمرنا بطاعته أمر نبيه عليه
السلام ولم يأمرنا بان فعل أفعاله قال تعالى
فليحذر الذين يخالفون عن أمره ان تصيبهم فتنة
او يصيبهم عذاب أليم وقال تعالى لقد كان لكم
في رسول الله اسوة حسنة واما الاستنشا
والاستنشا فان عبد الله بن ربيع ما قال ما محمد بن معاوية
ما احمد بن شعيب ارا محمد بن منصور ما سفيان هوان
عينه عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأ احدكم فليجعل
في انفه ماء ثم لينثره وروياه ايضا من طريق همام بن منبه
عن ابي هريرة مسندا ومن طريق سلمة بن قيس عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال علي قال
مالك والساني ليس الاستنشا والاستنشا فرضا لا في

الوضوء ولا في الغسل من الجنابة هـ وقال أبو حنيفة
هما فرضان في الغسل من الجنابة وليس فرضا في الوضوء وقال
أحمد بن حنبل وداود الاستنشاق والاستنثار فرضان
وليس فرضان في غسل الجنابة وليست المضمضة فرضا لا في
الوضوء ولا في غسل الجنابة وهذا هو الحق هـ ومن صح
عنه الأمر بذلك جماعة من السلف روي عن علي بن أبي طالب
إذا توضأت فاستغسل فذهب ما في المحرم من الجنة هـ وعن
شعبة قال حماد بن أبي سليمان فمن نسي أن يغمض
ويستنشق قال بطل هـ وعن شعب بن الحكم بن
عتيبة في من صلى وقد نسي أن يغمض ويستنشق قال لا يجب
إلى أن يبعد عن الصلاة هـ وعن وصيع عن سفيان الثوري
عن مجاهد الاستنشاق شرط الوضوء هـ وعن عبد الرزاق
عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان وابن أبي ليلى قال
جميعا إذا نسي المضمضة والاستنشاق في الوضوء أعاد يعني
الصلاة هـ وعن عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن نسي
المضمضة والاستنشاق في الوضوء أعاد يعني الصلاة هـ وعن
ابن أبي

ابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر عن هشام عن الحسن
في المضمضة والاستنشاق والاستنثار وغسل الوجه واليدين
والرجلين ثلثان مجزبان وثلاث أفضل هـ قال
علي بن شعيب قوم بان الاستنشاق والاستنثار ليسا
مذكورين في القرآن وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا تتم صلاة أحدكم حتى يتوضأ كما أمره الله تعالى قال
علي وهذا الإجماع لهم فيه لأن الله تعالى يقول من طمع
للرسول فقد اطاع الله هـ فكل ما أمر به رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم فانه تعالى أمر به وأما قولنا في الوجه فانه لا خلاف
في أن الله تعالى فرض غسله قبل خروج اللحية فإذا خرجت
اللحية فهي معصان ما سترت ولا سقط غسل شيء يقع عليه
اسم الوجه بالدعوى ولا يجوز أن يؤخذ بالرأي فترقب
ما يفضل الأمر من وجهه والحكوى والألحا وأما ما أخذ عن
الأدق من اللحية وما أخذ عن منابت الشعر من التقا والجبهة فانما
هو أمرنا عز وجل بغسل الوجه ومسحه الرأس وبالضرورة يدري
كل أحد أن رأس الإنسان ليس في قفاه وأن الجبهة من الوجه

المغسول لاحت فيها للراس المسوح وان الوجه ليس في
 العنق ولا في الصدر فلو يلزم في كل ذلك شيء اذ لم يوجبه
 قرات ولا سنة هـ واما قولنا في غسل الذراعين وما تحت
 الخاتم والمرفقين فان الله عز وجل قال وايدكم الى
 المرافق هـ فن ترك شيئا ولقد قدر شعرة من ما امر الله
 تعالى بفعله فلم يتوضا كما امره الله ومن لم يتوضا كما امره
 الله تعالى فلم يتوضا اصد ولا صلاة له فوجب ايصال الماء
 بيقين الى ما ستر الخاتم من الاصبع هـ واما المرافق التي في لغة
 العرب التي نزل بها القران تقع على معنيين محبت بمعنى
 الغاية ويكون بمعنى هـ قال تعالى ولا تأكلوا
 اموالهم الى اموالكم هـ بمعنى مع اموالكم فلما كانت
 تقع على هذين المعنيين وتوابعهما مستويا لم يجز ان يقتصر
 بها على احدهما دون الاخر فيكون ذلك تخصيصا لما يقع عليه
 بدو برهات فوجب ان يجري غسل الذراعين الى اول
 المرفقين باحد المعنيين يجري فان غسل المرافق قد راس
 ايضا هـ واما قولنا في مسح الراس فان الناس اختلفوا فقال
 مالك

مالك مسح الراس في الوضوء وقال ابو حنيفة
 يمسح من الراس قرضا مقدار ثلاث اصابع وذكر عنه كحديثه
 المعروف من ما يمسح من الراس فانه ربع الراس وانه ان مسح
 رأسه باصبعين او باصبع لم يجزه ذلك فان مسح ثلاث
 اصابع اجزأه هـ وقال سفيان الثوري يجري
 من الراس مسح بعضه ولو شعرة واحدة وجرى مسحه
 باصبع وبمض اصبع هـ وحده اصحاب الشافعي ما جرى من
 مسح الراس بشعرتين وجرى باصبع وبمض اصبع واجب
 ذلك الى الشافعي العموم ثلاث مرات هـ وقال
 احمد بن حنبل جرى المرأة ان تمسح بمقدم راسها هـ وقال
 الاوزاعي والليث جرى مسح مقدم الراس فقط ومسح بعضه
 كذلك هـ وقال داود جرى من ذلك ما وقع
 اسم مسح وكذلك مما مسح من اصبع او اقل او أكثر واجب
 اليه العموم ناديا وهذا هو الصحيح هـ واما الاقتصار على بعض
 الرأس فان الله تعالى يقول وانما يريد الله
 والمسح في اللغة التي نزل بها القران هو غير الغسل بل هو خلوف

والغسل يقتضي الاستيعاب والمسح لا يقتضيه باحسان بن أحمد
 ماعناس بن أصح ماعند بن عبد الملك بن إيمان ماعند بن
 أحمد بن حنبل مابني مابني بن سعيد القطان مابني هو
 سليمان بن بكر بن عبد الله المدني عن الحسن هو لمجزي
 عن ابن المغيرة بن شعبه هو حمزة عن أبيه أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح بناصيته ومسح على الخفين والعلامة
 ماعند الله بن ربيع ماعند بن إسحاق مابن الأعرابي مابن داود
 ماسند عن المقرئ سلمان التيمي قال سمعت
 أبي يحدث عن بكر بن عبد الله المزني عن الحسن عن ابن
 المغيرة بن شعبه عن أبيه أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان
 يمسح على الخفين وعلى ناصيته وعلى علامته قال بكر
 وقد سمعته من ابن المغيرة ومن قال بهذا جماعة
 من السلف روي عن معمر بن أيوب السخري عن ثعلبة عن
 ابن عمر أنهما كانا يدخلان بيته في الوضوء فيمسح به مسح
 واحدة المارقي فقط ه وروينا أيضا من طريق عبد الله
 ابن عمر عن نافع عن ابن عمر وعن حماد بن سلمة عن هشام
 ابن عروة

ابن عروة عن فاطمة بنت المنذر بن الزبير أنها كانت تمسح
 عارضها الأيمن بيدها اليمنى وعارضها الأيسر بيدها اليسرى
 من تحت الخمار وفاطمة هذه أدركت جدتها أسماء
 بنت أبي بكر وروست عنها ه وعن وكيع
 عن قيس عن أبي هاشم من الخفي قال إن أصحاب
 هذا يعني مقدم رأسه وصدغه أجزاء يعني في الوضوء وعن
 وكيع عن أسامة بن الأزرق عن الشعبي قال
 إن مسح جانب رأسه أجزاء ه وروى أيضا عن عطاء
 وصفه بنت أبي عبيدة وعكرمة والحسن وأبي العباس
 وعبد الرحمن بن أبي ليلى وغيرهم ه قال علي
 ولا تعرف عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف ما روي
 عن ابن عمر في ذلك ولا جهة لمن خالفنا فيمن روى عن
 من الصحابة وغيرهم مسح جميع رأسه لأننا لا ننكر ذلك بل
 نستحبه وإنما نطالبهم بأنفسهم الاقتصار على بعض الرأس
 في الوضوء فلا جد ونه قال علي ومن خالفنا
 في هذا فافهم يتناقضون مقولون في المسح على الخفين

انه خطوط لايم الجنس فما الفرق بين مسح الخفين ومسح
الرأس واحداً وهم يجهلون به تعالى لهم ان كان
المسح عندكم يقتضي العموم فهو والغسل سواً وما الفرق
بينه وبين الغسل وان كان كذلك فلم تتكرونا
مسح الرجلين في الوضوء وتابرت الاغسلهما ان كان
كلها مقتضى العموم وايضا فانكم لا تختلفون في ان
غسل الجنبه يلزم بقضي الرأس بالتمام وان ذلك لا يلزم في الوضوء
فقد اقررتم بان المسح في الرأس خلاف الغسل وليس هنا
فروق الا ان المسح لا يقتضي العموم قطعي وهذا ترك لقولكم
وايضا فما ضرورت بعض سعة واحدة في الوضوء
فلم يمسح عليها فتم قولهم انه يجزئيه وهذا ترك منهم
لقولهم فان قالوا انما يقول بالاعقاب فليس
لهم ترك شعرتين او ثلاثاً وهذا ابدان حد واحد قلوا
بالحل لا دليل عليه وان تبادوا صاروا الى قولنا وهو الحق
فان قالوا من علم رأسه فقد صح انه قرضا ومن لم يعرفه فلم ينفق
على انه قرضا قلنا لهم فارجعوا بهذا الدليل نفسه
الاستشاق

الاستشاق قرضا والرتيب قرضا وغير ذلك مما فيه ترك
لجمهور مذهبكم فان قالوا مسحه عليه السلام ناصيته على عاتقه
يدل على العموم قلنا هذا المعجب بشي لانكم
لا تحذرون ذلك من فعل من فعله فكيف يحتجون بما لا يجوز
عندكم ه وايضا فن لكم بانه فعل واحد بل هي اطلاق
متغايرات على ظاهر الاخبار في ذلك ه واما تخصيص
ابي حنيفة لربع الرأس او لمقدار ثلاث اصابع ففان ذلك لانه قول
لا دليل عليه فان قالوا هو مقدار الناصية قلنا لهم
ومن لكم بان هذا هو مقدار الناصية والاصابع مختلف وتحديد
ربع الرأس يحتاج الى تكسر ومساحه وهذا باطل ه وكذلك
قولهم في مسح المسح باصبع واصبعين ه فان قالوا انما اردنا الشعر
اليدين قلنا لهم انتم لا تجوزون المسح باليد قرضا
بل تقولون انه ان وقف تحت ميزاب فمس المائنه مقدار ربع
رأسه اجزاء فظهر فساد قولهم ه وسالوت ايضا عن قولهم
باسمك ليدي فانهم لا يحدون دليلا على صحته وكذلك يسالوت
عن اقتصارهم على مقدار الناصية فان قالوا اتباعا للخبر في ذلك

قيل لهم فلم تعد يتم الناصية الى مؤخر الرأس
وما الفرق بين تعديكم الناصية الى غيرها وبين
تعدي مقدارها الى غير مقدارها **و** اما قول
الشافعي فان النصل لم يأت بمسح الشعر فيكون ما قال
من مراعاة عدد الشعر وانما جاء القران بمسح الرأس فوجب
ان لا يراعى الا ما سمي مسح الرأس فقط والخبر الذي ذكرنا
عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك هو بعض ما جاء به القران
فالآية اعم من ذلك الخبر وليس في الخبر منع من استعمال
الآية ولا دليل على الاقتصار على الناصية **فصل** في التوفيق
مسألة **و** اما مسح الاذنين فليسافوا
ولا هما من الرأس لان الاثر في ذلك واحدة كما قد ذكرنا
فسادها في غير هذا المكان ولا يختلف أحد في ان البياض
الذي بين منابت الشعر من الرأس وبين الاذنين ليس هو
من الرأس في حكم الوضوء من الحال ان يكون
حوله بين اجزاء رأس الهي عضولتين من الرأس وان يكون
بعض رأس الهي مبايناً لآخره **هـ** وايضا فلو كان الاذنان
من الرأس

من الرأس لوجب حلق شعرها في الحج وهم لا يقولون هذا
وقد ذكرنا البرهات على صحة الاقتصار على بعض الرأس
في الوضوء فلو كان الاذنان من الرأس لاجزأت يسجيا
عن الرأس وهذا لا يقوله أحد ويقال لهم ان كانا
من الرأس فما بالكم باخذون لهما ما جديا وهما بعض
الرأس وابن رايم عضوا جدد لبعضه ما غير لما الذي مسح
به سائرته ثم لو صح الاثر في انهما من الرأس لما كان عليهما في
ذلك نقص لشيء من اقوالنا واباه التوفيق **هـ**
مسألة **و** اما قولنا في الرجلين فان
القران نزل بالمسح قال تعالى واسجدوا بروسكم وارجلكم
وسواء قري بنح الدم او بغيره في كل حال عطف على
الروس اما على اللفظ واما على الموضع لا يجوز غير ذلك لانه لا يجوز
انه يجل بين المعطوف والمعطوف عليه بقبضه مبتداه وهكذا
يأمن ابن عباس نزل القوان بالمسح يعني في الرجلين في الوضوء
وقد قال **مسألة** **و** اما مسح الرجلين جماعة من السلف
منهم علي ابن ابي طالب وابن عباس والحسن وعمره والشعب

وجماعة غيرهم وهو قول الطبري وروى في
 ذلك آثار منها أن من طريق همام عن إسحاق بن عبد الله
 ابن أبي طلحة ما على بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه هو
 رفاعة بن رافع أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول إنها لا حول صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما
أمره الله عز وجل ثم يغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح
برأسه ويغسله إلى السكبين ه وعن إسحاق بن راهويه إرأعيسى
 ابن يونس عن الأعمش عن عبد خير عن علي بن حكيم عن أبيه
 القدمين أحق بالمسح حتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يمسح ظاهرهما ه قال علي وأما قلنا بالفضل فيها
 لما ما عبد الرحمن بن عبد الله ما إبراهيم بن أحمد الفريرى البخاري
 ما مسدد ما أبو عوف عن أبي بشر عن يوسف بن ماهك عن
 عبد الله بن عمرو بن العاص قال تخلف النبي صلى
الله عليه وسلم في سفره فله ركننا وقد أوقفنا المصير فجلنا
نومنا ونسبح على أرجلنا فنادا بأعلى صوتيه ويل للضعفاء
من النار من بين أولادها ه كتب إلى سلم ابن أحمد قال أعني
 ابن سعيد

ابن سعيد السجالي ما عمر بن محمد بن الحسناني ما محمد بن عيسى
 الجلودى ما إبراهيم بن محمد بن سمات ما مسلم بن الحجاج
 ما الحلق بن راهويه ما جرير هو ابن عبد الحميد عن منصور
 هو ابن المعمر عن هلال بن ساف عن أبي يحيى هو مصدع
 الأعمش عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال خرجنا مع
النبي صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة حتى إذا كنا
بما بالطريق تبجل قوم عند المصير فتوضوا وهم عجاف فأتينا
اليهم وأعقابهم تلوح لم يسسها لنا فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل لأعقاب من النار اسبغوا
 الوضوء فأمر عليه السلام بأسبغ الوضوء في الرجلين وتوعد
 بالنار على ترك الأعقاب فعكس هذا القبر زايد اعلى ما في الآية
 وعلى الأخبار التي ذكرنا وأما ما فيها ولما في الآية والخذ
 بالزايد واجب ولقد كان ملزم من يقول ترك الأخبار
للقرائن أن يترك هذا القبر للذية ولقد كان ملزم من يترك
 الأخبار الصحاح للقيس أن يترك هذا الخبر لأننا وجدنا الرجلين
 سقط حكمهما في التيمم كما سقط الرأس فكان حملها

على ما سقطان بسقوطه ويثبتان بنباته اولى من حملها
على ما لا يثبتان بنباته هـ وايضا فالرجلان المذكوران
مع الرأس فكان حملها على ما ذكر امعه اولى من حملها
على ما لم يذكر امعه هـ وايضا فان الرأس طرف الرجلين
لطرف فكان قياس الطرف على الطرف اولى من قياس
الطرف على الوسط هـ وايضا فانهم يقولون بالمسح
على الخفين وسكان تعويض المسح من المسح اولى من تعويض
المسح من الغسل وايضا فانه لما جاز المسح على سائر الرجلين
ولم يجز على سائر دون الوجه والذراعين دل على اصول
اصحاب القياس ان افر الرجلين اخف وافضل من افر الوجه والذراعين
واذ ذلك كذلك فليس الا المسح ولا بد فهذا اصح قياس
في الارض لو كان للقياس حقا هـ وقد قال
بعضهم قد سقط حكم الجسد في التيمم ولم يدل
ذلك على ان حكم المسح هـ قال علي
فعول صدقت وهذا بطل قولكم بالقياس ويرى حكم
بفاسده كله وبالله التوفيق وهكذا اكملار متم
للوع

للوع بينهما بالقياس لاجتماعهما في بعض الصفات فانه
لا بد فيهما من صفة لغزقات فيها هـ قال علي
وقال بعضهم لما قال الله تعالى في الرجلين الى
الركبتين كما قال في الايدي الى المرافق دل على ان حكم
الرجلين حكم الزراعتين قيل له ليس ذكر المرافق والكعبين
ولم يذكر وجوب غسل ذلك لانه تعالى قد ذكر الوجه ولم يذكر
في ملفه هذا وسكان حكمه الغسل لسكن لما امر تعالى في
الذرعين بالغسل كان حكمهما الغسل واذا لم يذكر
ذلك في الرجلين وجب ان لا يكون حكمهما ما لم يذكر فيها
الا ان توجيهه نفي آخره قال علي والحكم للنصوص
لا للدعوى والظنون وبالله تعالى التوفيق
مسألة وكل ما ليس على الرأس عامه او خمار
او قلنسوة او مضمة او مضفر او غير ذلك اجري المسح عليها
المرة والرجل سواء ذلك لعلته ولا غير علة هـ
ذلك حديث المغيرة الذي ذكرنا اساه ما سمى بن يحيى عن
عبد الرحمن بن مسعود ما سمى بن سعيد بن حزم ما سمى بن

عبد الملك بن ابي نعيم ما عبد الله بن احمد بن حنبل في الحكم
ابن موسى ما مشرب بن اسمعيل عن الاوزاعي عن ابي يحيى
ابن ابي كثير في ابوسلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف
في عمرو بن امية الضري انه رأى رسول الله صلى الله
عليه وسلم يسبح على الخفين والعمامة ه وروينا من طريق
البخاري عن عبدان عن عبد الله بن داود الخزاعي عن
الاوزاعي عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة بن عبد الرحمن
عن جعفر بن عمرو بن امية الضري عن ابيه وهذا
قوله للخبر لان ابا سلمة سمعه من عمرو بن ابي سلمة وسمعه
ايضا من جعفر اليه عنه كما نقل بسكون عبد الله الخزاعي
الذي سمع حديث المغيرة بن حمزة بن المغيرة وسمعه
ايضا من الحسن بن حمزة ه وما عبد الله بن يوسف
ما احمد بن فتح ما عبد الوهاب بن عيسى ما احمد بن محمد ما
احمد بن علي ما سلم بن الجراح ما ابو بكر بن ابي شيبة وابو
سعيد محمد بن المداور واسحاق بن ابراهيم هو ابن راهب
قال ابو بصير وابو كريب ما ابو معاوية وقال ابن
راهب

راهب ما عيسى بن يونس سم اتفق ابو معاوية وعيسى
كلهما عن الاعشى عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن
ابن ابي ليلى عن كعب بن مجرة عن بلول ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم سح على الخفين والحار ه وروينا من
طريق ابي ادريس الهولاني عن بلول انه عليه السلام سح على
العمامة والموقف وروينا ايضا من طريق ابوبالسخني
عن ابي قلادة عن سلمان ه ومن طريق محمد بن الحسين
عن هشام بن حسان عن حميد بن هلال عن عبد الله
ابن الصامت عن ابي ذر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
توضا وسح على الموقف والحار ه فها ولا ستة من الصحابة
رضي الله عنهم المغيرة بن شعبه وبلول وسلمان وعمرو بن
أمية وكعب بن مجرة وابو ذر كلهم يروى ذلك عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم باسانيد لا معارض لها ولا
ملعن فيها وبهذا القول يقول جمهور الصحابة
والتابعين كاهلينا من طريق ابي شيبة عن عبد الله
ابن زياد واسمعي بن علي كلاهما عن محمد بن اسحاق

ابن ابي حبيب عن ابي الخير مرشد بن عبد الله العرفي عن عبد الرحمن
ابن عسيلة الصناحي قال رأيت ابا بكر الصديق يمسح على
الخمار يعني في الرضوء وعن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان
الثوري عن عمار بن مسلم عن سويد بن غفلة قال سأل
ناتة الجعفي عمر بن الخطاب عن المسح على العمامة فقال
له عمر بن الخطاب ان شئت فامسح على العمامة وان شئت فضعه
وعن عبد الرحمن بن مهدي عن ابي جعفر عبد الله بن
عبد الله الرازي عن زيد بن اسلم قال قال
عمر بن الخطاب من لم يطهره المسح على العمامة فليطهره وبالله
محمد بن سلمة عن ثابت البناني وعبيد الله بن ابي بكر بن أنس
ابن مالك انه كان يمسح على الجوربين والخفين والعمامة هـ
وهذه اسانيد في غاية الصحة هـ وعن الحسن البصري عن ابيه
ان ام سلمة ام المؤمنين سكنت تمسح على الخمار هـ وعن سلمان
الفارسي انه قال لرجل امسح على خفيك وعلى خمارك ومسح
بناحيتك وعن ابي موسى الاشعري انه خرج من حديث
فمسح على خفيه وقلنسويه هـ وعن ابيه امه الباهلي انه كان
يتمسح

يتمسح على الجوربين والخفين والعمامة هـ وعن علي بن ابي
طالب انه سئل عن المسح على الخفين فقال نعم وعلى النعلين
والخمار وهو قول سفيان الثوري ورواه عن عبد الله
عنه قال القطنسوة بمنزلة العمامة يعني في جواز المسح عليها
وهو قول الاوزاعي واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه
وابي ثور وداود بن علي وغيرهم هـ وقال الشافعي
ان صح الخبر في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه
اقول قال علي والخبر والمحدث قد صح
فهو قوله هـ وقال ابراهيم بن خنيفة ومالك لا يمسح على عمامة ولا
خمار ولا غير ذلك وهو قول الشافعي قال الا ان يمسح بالخبر هـ
قال علي ما نعلم للمؤمنين من ذلك حجة اصلوات
قالوا جاء القرآن بالمسح على الروس قلنا نعم وبالمسح على الرجلين
فاجزئتم المسح على الخفين وليس ما شئت من المسح على العمامة هـ
والمانعون من المسح على الخفين من الصحابة رضي الله عنهم
استأثروا من المانعين من المسح على العمامة فاروى المسح على
العمامة الا عن جابر وابن عمر وقد جاء المنع من المسح على الخفين

عن عائشة وابي هريرة وابن عباس وابطلتم مسح الرجلين وهو
نص القرآن خبر مدعا مخالفنا ومخالفكم اننا سمعنا انفسنا
وسايجتم انفسكم فيه وانه لا يدل على المنع من مسحها وقد
قال يسحها لما نفعه من الصحابة والتابعين ومن بعدهم
وقلت بالمسح على الجبار ولم يمسح قط فنه اثن عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهذا تخليط وقال بعضهم
حديث المغيرة بن شعبه فيه انه مسح بناصيته وعلى عاتقه
واما من لا يمسح على الناصية عزى فقد جاهر الله تعالى
والناس في احتجابه بهذا الخبر وهو باطل على كل ما فيه
واما من يمسح على بعض الرأس عزى فانهم قالوا
ان الذي اجراه عليه السلام فهو مسح الناصية فقط وان
مسح العمامة فصلاها قال على رام هاولا ان
يجعلوا كل ما في خبر المغيرة حكاية عن وضوء واحد
وهذا كذب وطراء على الباطل بل هو خبر عن عمالين
متفاوتين هذا ظاهر الحديث ومقتضاه فكيف وقد
رواه جماعة عن المغيرة ه وقال بعضهم اخطأ الاوزاعي
في حديث

في حديث عمرو بن امية لان هذا خبر رواه عن يحيى بن ابي
كثير شيبان وهرب بن شداد وبكر بن مضروبان
القطار وعلى بن المبارك فلم يذكر فيه المسح على العمامة ه
قال على قتلنا لهم وكان ما ذا قد علم كل
ذي علم بالحديث ان الاوزاعي احفظ من كل واحد
من هؤلاء وهو حجة عليهم وليسوا بحجة عليه ه والاوزاعي
ثقة وزيادة الثقة لا يحل ردّها وما الفرق بينكم وبين
من قال في كل ما احتجتم به ان رواية اخطأ فيه لان
قلنا وقدنا لم يروا هذا الخبر ه وقال بعضهم
لا يجوز المسح على العمامة كما لا يجوز المسح على القفازين ه
قال على وهذا قياس والقياس كله باطل ثم لو كان
القياس مقالا لكان هذا منه عين الباطل لانهم يعارضون
فيه فيقال لهم ان كان هذا القياس عندكم صحيحا فابطلوا
به المسح على الخفين لان الرجل باليدين اشبه منها بالرأس فتقولوا
كما لا يجوز المسح على القفازين كذلك لا يجوز المسح على
الخفين ولا فرق فان قالوا قد صح المسح على الخفين عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قلت لهم وقد صح المسح على
 العمامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هـ وبما رضون
 بآبـ يقال لهم ان الله تعالى قرن الروس بالارجل
 في الوضوء وانتم تجيزون المسح على الخفين فاجيزوا
 المسح على العمامة لانها جميعا عضوان يستقطان
 في التيمم ولانه لما جاز تمويض المسح عندكم من غسل
 الرجلين فينبغي ان يكون يجوز تمويض المسح من
 المسح في العمامة على الرأس اولا ولان الرأس طرف الرجلين
 طرف هـ وايضا فقد صح تمويض المسح من جميع اعضا
 الوضوء فعوض المسح بالتراب في الوجه والذراعين من
 غسل كل ذلك وعوض المسح على الخفين من غسل الرجلين
 فوجب ايضا ان يجوز تمويض المسح على العمامة من المسح على
 الرأس لتسوية جميع اعضا الوضوء في ذلك قال
 علي بن ابي طالب هذا ما اوردنا معارضه لقياهم الفاسد وانه
 لا شيء من الاحكام قالوا فيه بالقياس الا ان خالفهم من
 التعلق بالقياس كعائدي لهم او اعدائهم فظهر بذلك
 بطلان

بطلان القياس لعل من اراد الله توقيفه هـ وقال
 بعضهم انما مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على العمامة والخمار
 لموضع كان في رأسه هـ قال علي هذا كلام من
 لا موونه عليه في الكذب ومن يستغفر الله تعالى من
 معاصيه مثله لانه متعدد للكذب والافك نقول لم يأت
 به قط لانص ولا دليل وقد جعل الله تعالى العقوبة لمن هذه
 صفته بان يتبوا مقعده من النار لكذبه على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هـ ثم يقال لهم قولوا مثل هذا
 في المسح على الخفين انه كان لعله يعدمه ولا فرق على
 ان امرأ لوقال هذا كان اعذر منهم لانه قد روي
 عن ابن عباس انه قال في المسح على الخفين لو قلتم ذلك
 في اليهود الشديد او السفر الطويل ولم يروا قط عن احد من
 الصحابة انه قال ذلك في المسح على العمامة فبطل قول من
 منع من المسح على العمامة والخمار وحج خلافة للسنة الثابتة
 ولا يكره وعمر وعلي وانس ولم سلمه وابي موسى الاشعري
 وابي امامة وغيرهم والقياس ان كان من اهل القياس فان

فأما ما لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على
غير العمامة والخمار فأما يجوز ترك ما جاء في القرآن من
مسح الرأس لغير ما صح النص به والقياس باطل وليس فعله
عليه السلام عموم لفظ فحمل على عموم قلنا هذا خطأ لأنه
عليه السلام لم يقل أنه لا يمسح إلا على عمامة وخمار لكننا قلنا
بمسحه عليهما أن مباشرة الرأس بالمال ليس فرضاً فاذ ذلك
كذلك فأي شيء ليس على الرأس جاز المسح عليه ثم يقال
لهم قولوا لنا الراوي قال مسح عليه السلام على عمامة صفراء
من صفتان مطوية ثلاث طيات كما ذكر يجوز عند بعضهم
المسح على حرمان قطان ملونة عشر مرات لا يجوز عند ذلك لو
قال مسح عليه السلام على خفين أسودين أظعن يجوز على
على أبي بصير أم لا فإن لم يوافق الراوي أحدنا حديثاً
وإن لم يوافقنا قولنا به
مسح قل على وسوا ليس ما ذكرنا على
طهارة قياساً على الخفين وقال أصحابنا كما قلناه قلنا
على القياس باطل وليس هنا علم جامعة بين مسح المسح على
العمامة

العمامة والخمار والمسح على الخفين وأما نص رسول الله صلى الله
عليه وسلم في اللباس على الطهارة على الخفين ولم ينص ذلك
في العمامة والخمار قال تعالى لتبين للناس ما
ترب إليهم وما صعدت ربك نسياً هـ فلو وجب هذا في
العمامة والخمار لبيّن عليه السلام كما بيّن ذلك في الخفين
ومدعى المساواة في ذلك بين العمامة والخمار وبين الخفين
مدعى بدليل وسكك البرهان على صحة دعواه في
ذلك فيقال له من أين وجب اذ نص عليه السلام
في المسح على الخفين أنه لبسهما على طهارة أن يجب هذا الحكم
في العمامة والخمار ولا سبيل إليه أصلاً فاستصر قصده
من رواية وهذا لا معنى له قال تعالى قل هاتوا برهانكم
إن كنتم صافين هـ
مسح قل على كل ذلك أبداً بل دوقيت
ولا تجديد وقد جاء عن عمر رضي الله عنه الوقوف في ذلك
ما نال المسح على الخفين وبه قال أبو ثور وقال
أصحابنا كما قلنا ولا حجة في قول أحد دون رسول الله

على الله عليه وسلم والقياس بالمثل وقول القائل لما
 سكن المسح على الخفين موقفا موقت محدد في السفر
 ووقت محدد في الحضر وجب ان يكون المسح على
 العمامة كذلك دعوى لا يبرهان على صحتها وقولا لا
 دليل على وجوبه ويقال له مادريك على صحة ما يدكر
 من ان حكم المسح على العمامة مثل التيمم الوقيف
 المنصوص في المسح على الخفين وهذه الاسيل الى وجوده بالذ
 من الله عز وجل وقد مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على العمامة والخمار ولم يوقت في ذلك وقتا ووقت في المسح
 على الخفين فلان ما ان يقول ما قاله عليه السلام ولا يقول
 في الدين ما لم يعلم عليه السلام قال تعالى
 تلك حدة الله فلو تعدوها

الله فلو كانت حبة مالمس على الرأس
 خفيها اوه واها المسح عليها كما قلنا ولا فرق بين ذلك
 لو تمه لهيب ذلك ليس عليه جاز المسح ايضا وانما المسح المذكور
 في الوضوء خاصة انما في كل غسل واجب فلا ولا بد من خلق
 صلي

كل ذلك وغسل الرأس **سب** وهذا ذلك
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على العمامة وعلى الخمار
 ولم يخص لنا حالا من حال فلا يجوز ان يختص بالمسح
 حال دون حال هـ واذا سكن المسح جائزا فالقصد
 الى الجائز جائز وانما مسح عليه السلام في الوضوء خاصة فلا
 يجوز يضاف الى ذلك ما لم يفعله عليه السلام ولا يجوز
 ان يراد في السنن ما مات فيها ولا ان تنقص منها ما
 اقتضاه لفظ الخبر بها وبالله تعالى التوفيق وبهذا نقول
 خصوصنا في المسح على الخفين سوا هـ

مسألة ومن ترك مما يلزمه غسله والوضوء
 أو الغسل الواجب ولو قدر شعره عدا او نبيا لم يجزه
 الصلاة بذلك الغسل والوضوء حتى يوجهه ذلك لانه لم يصل
 بالطهارة التي امر بها وقال عليه السلام من
 حمل عمدا ليس عليه امرنا فهوره هـ

مسألة ومن نكس روضه او قدم
 عضوا على المذكور قبله في القرائن عدا او نبيا

لم يجزه أصله وفرض عليه ان يبدأ يومه ثم ذراعيه ثم رأسه
ثم رجليه ولا بد في الثلاثين والرجلين من الابتداء باليمين
قبل اليسار كما جاء في السنة فان جعل الاستنشاء والاستنار في
آخر وضوءه أو بعد عضو من الاعضاء المذكورة لم يجز ذلك فان فعل
شيئا مما ذكرنا لزمه ان يعود الى الذي بدأ به قبل الذي
ذكر الله تعالى قبله فيعمله الى ان يتم وضوءه وليس عليه ان
يبتدئ من أول الوضوء وهو قول الشافعي وإليه ذهب أحمد
ابن حنبل وأطلق فان انقضى في ما جاز وهو جنب ونرى الغسل
والوضوء ما لم يجزه ذلك من الوضوء ولا من الغسل في تلك الاوقاف
ان باقى به مرتبا وهو قول إسحاق بن إبراهيم
ذلك ما رواه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية بالاحمد بن
شبيب اربابهم بن هارون بن البختي نا حام بن اسلم نا جعفر
ابن محمد عن ابيه نا علي نا جابر بن عبد الله نا قتل
اخبرني عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم نا
جابر بن جهم نا فذكر الحديث روى ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم خرجنا معه فذكر الحديث وفيه خرج من الباب الى الصفاء فلما دنا
من الصفاء

من الصفاء قال ان الصفاء والمروة من شأنا لانه ابد واجابدا
انه به ه قال علي وهذا عموم لا يجوز ان يخص منه شيء
وانما قلنا لا يجزى في الاعضاء المغسوة مع الاوضوء ولا الغسل
اذ انوى بذلك الغسل كذا الامر من فلو انه لم يأت بالوضوء
كما امر ولم يخلص الغسل فيجزيه لكن خلافه بما فاسد
فيطل ايضا الغسل في تلك الاعضاء لانه اتي به بخلاف ما مره
الله تعالى به ه واما الاستنشاء والاستنار فلم يأت
فيهما في الوضوء ذكر تقدم ولا تأخير وكيف ما اتي بهما
في وضوءه أو بعد وضوءه وصل صلاته او قبل وضوء اجزائه قال
علي وقال ابو حنيفة جائز تنكيس الوضوء
والاذان والطواف والاقامة ه وقال مالك يجوز
تنكيس الوضوء ولا يجوز تنكيس الطواف ولا الاذان ولا
الاقامة ه قال علي لا يجوز تنكيس شيء من ذلك
كله ولا يجزى شيء منه تنكسا فاما قول مالك فظاهرا
التناقض لانه فرق بين ما لا فرق بينه ه وابو حنيفة فانه
اطرد قولنا وأكثر خطأ والقوم صاحب قياس يزعمون فلهذا قاسوا

ذلك على ما انفق عليه من المنع من تنكيس الصلاة على الله
 قد صح الاجماع في بعض الاوقات على تنكيس الصلاة وهي حال
 من وجده الامام جالسا او ساجدا فانه يبدأ بذلك وهو آخر
 الصلاة وهذا مما تناقضوا فيه في قياسهم وقدر رويان على
 ابن ابي طالب وابن عباس جواز تنكيس الوضوء ولكن لا
 حجة في احد مع الموان الا في الذي امر سانه وهو رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهذا مما تناقض فيه الشافعيون فتكرار فيه
 قول صاحبين لا يعرف لهما من العناية بخالف وبالله تعالى
 التوفيق والحب علما ان المالكيين اجازوا تنكيس الوضوء
 الذي لم يات بقص من الله تعالى ولا من رسوله صلى الله عليه وسلم
 ثم اتوا الى ما اجاز الله تعالى تنكيسه فنعوا من ذلك وهو
 الرمي والمعاذ والخروج والذبح والطواف فان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اجاز تقديم بعض ذلك على بعض كما
 نذكر ان شاء الله تعالى في كتاب الحج فقالوا لا يجوز تقديم
 الطواف على الرمي ولا تقديم الخلق على الرمي وهذا كما ترى
 مسكنة ومن فرق وضوءه او غسله اجزاه ذلك
 وان طالت

وان طالت المدة في خلط ذلك او قصرت ما لم يحدث في
 خلط غسله ما ينقص الغسل هـ **باب** هل
 ذلك ان الله عز وجل امر بالظهور من الجناية والحصى والوضوء
 من الاحداث ولم يشترط عز وجل في ذلك متابعة فكيف ما أتى
 به المراءى اجزاء لانه قد وقع عليه اسم الاخبار بانه تطهروا بانه
 غسل وجهه وذراعيه ومسح رأسه وغسل رجليه هـ وباعيد الله
 ابن ربيع ما عبيد الله بن محمد بن عثمان بالاحد بن خالد نا على بن
 عبد العزيز نا الجاهل بن المشعل نا احمد بن سلمه عن عطاء بن
 السائب عن ابي سلمة وهو ابن عبد الرحمن بن عوف عن عائشة
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يغسل
 من الجناية بدا فغسل يديه ثلاثا ثم باخه يمينه فيصب على
 يساره فيغسل فرجه حتى يثقبه ثم يغسل يده غسل حسان ثم
 يضرض ثلاثا ثم يستنشق ثلاثا ويغسل وجهه ثلاثا ويغسل
 ذراعيه ثلاثا ثم يصب على رأسه ثلاثا ثم يغسل جسده عنساد
 فاذا خرج من مقتله غسل رجليه هـ قال علي
 اذا اجاز ان يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بين وضوءه وغسله

وبين تمامها فصل رجله مهله خروجه عن منفصله والتفريق
بين المدد لأنص فيه ولا برعات وهذا قول السلف
كما روي عن أبيه مالك عن باع عن ابن عمر أنه بالالسوق
ثم توضع ففصل وجهه وبيديه ومسح برأسه ثم دعى لحناره
حين دخل المسجد ليصلي عليها فصح على خفيه ثم صلى عليها
وروي عن سفياث الثوري عن المغيرة عن إبراهيم قال
كان أحدهم يفصل رأسه من الجنابة بالسدر ثم يحك ساعته
ثم يفصل ساير جسده ٥ وإبراهيم تابع أدرك الكاهن التابعين فصار
الصحابة رضي الله عنهم قال إبراهيم في الرجل يشك في المرأة
والجارية فرق امرأته بالفصل أنه لا بأس بأن يفصل رأسه ثم
يحك ثم يفصل كاهن جسده بعد ولا يفصل رأسه وعن
عبد الرزاق عن ابن مريم عن عطاء قال إن غشي الجنب رأسه
بالسدر أو بالخطم ثم جلس حتى يجف رأسه نجسه ذلك وهو
قول أبي حنيفة وسفياث الثوري والأوزاعي
والحسن بن حنيفة والثعالفي وقد روي عنهما عن سعيد
ابن المسيب وطوس ٥ وقال مالك إن طال الأمد
ابتداء

٣١
ابتداء الوضوء وإن لم يطل بنى على وضوءه ٥ وقد روي عن
قاده وابن أبي ليلى وغيرهم نحو هذا واحد بعضهم ذلك
بالجفوف واحد بعضهم ذلك بأن يكون في طلب الماء فيبنى
أو يترك وضوءه فيبتدى ٥ قال ٥ على ما عديت
مالك بالطول فإنه يكلف المتصر له بيان ما ذلك الطول
الذي يجب به شريعته ابتداء الوضوء والقصر الذي لا يجب
به هذه الشريعة فلدسبيل لهم إلى ذلك إلا بالدعوى
التي لا يصر عنها أحد وما كان من الأقوال لا يبرهن على
صحته فهو باطل إذا التزم غير واجبه على أحد حتى يوجبها
الله تعالى على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما من
حد ذلك بجفوف الماء فخطأ ظاهر لأنه دعوى بلا برهان
وما كان هكذا فهو باطل لما ذكرنا وإيضاف أن في السنف في البلاد
الحارة لا يتم أحد وضوءه حتى يجف وجهه فلدسبيل وضوءه على هذا وما
من حد ذلك بما دام في طلب الماء فنقول أيضا لا دليل على صحته
والدعوى لا يبرهن عنها أحد ٥ والعجب أن مالك يجيز أن
يجعل الماء إذا رصف بين أجزاء صلواته مدة وعمل ليس من الصلاة

ثم يمنع من ذلك في الوضوء قال علي فان تعلق
بعضهم بخبر رويانه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من
طريق سمه عن عمر عن خالد عن بعض اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان رويانه عليه وسلم رأى رجلا يصلي
وفي قد معه لمعة لم يصبها الماء فامر به عليه السلام ان يعيد الوضوء
والصلوة فان هذا خبر لا يصح لان رويانه يصبه وليس بالقوي
وفي السند من لا يدري من هو ورويانه ايضا عن خالد اللخا عن
ابن قلابه عن عمرو بن الخطاب انه رأى رجلا يصلي وقد ترك من
رجله موضع طمغ فامر به ان يعيد الوضوء والصلوة ثم قال
علي اما الرواية ايضا عن عمر فلا تصح لان ابا قلابه لم يدرك عمر ولا يروى
ضعيف وقد جاء الثوري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يمسح
من هذا رويانه من طريق قوا ابن ابي بصير بايعه عن مضر عن
حرملة بن عيسى ناين وهيب عن جرير بن حازم عن قتادة عن
انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاه وقد توضأ وترك
موضع الطمغ لم يصبه فقال له رسول الله صلى الله
عليه وسلم ارجع فاحسن وضوءك ه وعن ابن وهب عن ابن
لهيعة

لهيعة عن ابي الزبير عن جابر عن عمر مثل هذا ايضا قال
علي لا يصح عن أحد من الصحابة خلاف فعل عمر هذا فقد خالفوا
ها هنا صاحبيا لا يعرف له من الصحابة مخالف وتقين يدري
كل ذي علم ان مرور الاوقات ليس من الاحداث الناقضة
للوضوء وقد تناقض مالك في هذا المكان فرائ ان من نسي
عضوا من أعضاء وضوءه فان غسله اجزاه وروى فيمن
توضأ ومسح على خفيه وبقي كذلك نهاره ثم خلع خفيه
فان وضوءه عليه عنده قد انتقض وانه ليس عليه الا غسل
رجليه فقط وهذا تبعض الوضوء الذي منه منه وبه تعالى
التوفيق ه

مسألة ويكره الاكثر من الماء في الغسل
والوضوء والزيادة على الثلاث في غسل أعضاء الوضوء ومسح الرأس
لانه لم يأت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر من ذلك
رويانه من طريق سفیان الثوري عن ابي اسحاق عن ابي حية
ابن قيس ان عليا توضأ ثلاثا ثلاثا وقال هكذا رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم وعن ابن المبارك عن الاوزاعي عن المطالب

ابن عبد الله بن حنطب ان عبد الله بن عمرو ضاً ثلثاً يسند
 ذاك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ه وعن عثمان
 ايضا مثل ذلك فلم يخص في هذه الآثار لسان غيره ما عبد الله
 ابن ربيع ما محمد بن معاوية ما احمد بن شعيب ارياحم بن منصور
 ما شفي عن عمرو بن عتي عن ابيه عن عبد الله بن زيد الذي
 اري الله اقال راي رسول الله صلى الله عليه وسلم توشا تفصل
 وجهه ثلثاً وبديه مرتين وصح براسه مرتين ه وقد روينا
 عن أنس مسح راسه في الوضوء ثلثاً واثنين وعن عبد الرزاق
 عن ابن جريج عن عطاء أكثر ما مسح براسه ثلثاً لا يزيد
 مكف واحدة لا يزيد ولا ينقص ه وعن حماد بن سلمه ما
 جدير بن حاتم راي محمد بن سري توشا براسه مستحسناً
 احداها يبلل يديه والاخرى بأجديده ه وعن ابي عبيد
 ما هشم بالعمام ان ابراهيم التيمي كان يمسح راسه ثلثاً ما
 وضوءه ثلثاً في وداود وغيرهما ه واما الاكثر
 من الماء فمحمود من الجميع ما عبد الله بن يوسف ما احمد بن فتح نا
 عبد الوهاب بن عيسى ما احمد بن محمد نا احمد بن علي ما سلم
 ابن

ابن الجراح ما محمد بن رافع ما شهابه ما لث هوا بن سعد عن
 يزيد بن ابي حبيب عن عداك بن مالك عن حفصة بنت عبد
 الرحمن بن ابي بكر وكانت تحت المنذر بن الزبير نا
 ان عائشة ام المؤمنين اخبرت نا انها كانت تغسل هي ورسول
 الله صلى الله عليه وسلم في اناء واحد يسع ثلاثة امداد او قريباً
 من ذلك ما عبد الله بن ربيع ما محمد بن اسحق نا ابن الاعراب
 نا ابراهيم نا احمد بن شاذل نا احمد بن جعفر ما شعبة عن
 حبيب الانصاري قال سمعت عباد بن تميم عن جدتي
 وهي ام حمارة ان النبي صلى الله عليه وسلم توشا فاني بانافيه
 قدر ثلث المدة ما عبد الله بن يوسف نا احمد بن فتح ما عبد
 الوهاب بن عيسى نا احمد بن محمد نا احمد بن علي ما سلم بن
 الجراح ما محمد بن سلمه المروزي نا ابن وهب عن عياض بن
 عبد الله القهري عن عمره بن سليمان القرشي عن حكيم مولى
 ابن عباس ان ابن عباس اخبره انه راي رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قام من النوم فعدا في شيب من مافشوك وتوشا واسبح
 الوضوء لم يهرق من الماء الا قليلاً وذكر الحديث ه قال

عليه وقد جات آثاره عليه السلام توضحاً بالملة وغتسل بالصاع
 وأنه عليه السلام توضحاً بمكوك وتغتسل بخمسة مكاف
 وأنه عليه السلام كان يتوضأ من ماء فيه مذ وربع وكل
 هذا صحيح لا يختلف وإنما هو ما اجرافقط وبالله تعالى التوفيق
 الله ومن كان على ذراعه أو أصابعه
 أو رجليه جباراً أو دوا ملصقاً لضرورية فليس عليه أن يمسح على
 شيء من ذلك وقد سقط حكم ذلك المكث فان سقط شيء
 من ذلك بعد تمام الوضوء فليس عليه أن يمسح على ذلك المكث بالما
 وهو على طهارته ما لم يحدث ببرهانه ذلك قوله عز وجل
 لا يكلف الله نقلاً الا وسعها وقوله رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم فسقط
 بالقرآن والسنة كل ما يجر عنه المؤد وكان التعويض
 من شرعاً والشرع لا يلزم الا بقرآن أو سنة ولم يأت قرآن ولا سنة
 تنصرون المسح على الجبار والدوام غسل ما لا يعد على غسله
 فسقط القول بذلك فان قيل فانه قد روي من
 طريق زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي قلت يا رسول
 الله

الله اسح على الجبار قال نعم اسح عليها فلما
 هذا خبر لا يجل روايته الا على بيات سقوطه لانه انفرد به ابو خالد
 عمرو بن خالد الواسطي وهو مذكور بالكذب فان
 قيل فقد جآ انه عليه السلام امرهم ان يمسحوا على العصاب
 والتساخين قلنا انما لا يصح من طريق الاسناد ولو كانت
 فيه حجة لان العصاب هي العائم قال الفرزدق
 وكب كان الرج يطلب عندهم لهابة من جذبها بالعصاب
 والتساخين في الخفاف وانما اوجب من اوجب للمسح على
 الجبار قياساً على المسح على الخفين والقياس كله باطل ثم لو كانت
 القياس مفعال كان هذا منه باطلا لان المسح على الخفين فيه
 توقفت ولا توقفت في المسح على الجبار من ان قول القائل لما جاز
 المسح على الخفين وجب المسح على الجبار رد عوى بل دليل
 وقضيه من عندهم ثم هي ايضا موضوعة وضما فاسد الامنه
 اعجاب فوس قس على اناحه وخير وهذه البس من القياس
 في شيء وقد روينا مثل قولنا عن بعض السلف كما روينا من طريق
 ابن المبارك عن سفيان الثوري عن عبد الملك بن جعفر

الشعب وان قال في الجراحة اغسل ما حولها فان قبل قد رويتم عن
ابن عمر انه القم اصبح رجله مراره فمسك يمسح عليها فلما
هذا فعل منه وليس اعتابا للسمع عليها هـ وقد صح عنه رضي الله
عنه انه كان يدخل الماء باطن عينيه في الوضوء والغسل
وانتم لا ترون ذلك فقلوا عن ان يوجبوه نرسا هـ وجه انه
كان يجيز بيع الحابل واستثنا ما في بطنها وهذا عندكم
حرام ومن المقت عند الله تعالى ان يجزأه فيا استهبت
وتسقطوا الحج به حيث لم تشهوا وهذا عظيم في الدين جدا هـ
واذ قد صح ما ذكرناه فالوضوء اذ انتم وجازت به الصلاة فلا ينقضه
الا حدث او نقي جلي وارد باسقاطه وليس بقول المصنف
الجبيرة او الرباط حد ثا ولا جأ نقي باعجاب الوضوء من قال
والسرايع لا يوجد الا عن الله تعالى على لسان رسوله صلى الله
عليه وسلم هـ ومن راي المسح على الجبا برأيه خفيفة ومالك
والشافعي ولم يرا ذلك داود واصحابنا وبالله تعالى ناسده
سأله ولا يجوز لاحد من ذكره يمينه
حمله الا عنه من رواية لا يمكنه غير ذلك ولا بأس ان
نسمه

بالحديث

نسمه ثوبا على ذكره ومس الذكر بالشمال مباح ومس
سائر اعضائه بيمينه وشماله مباح ومس الرجل ذكر صغير ولدوة
وخو ذلك من ابواب الخير كالحثان وخو جائز باليمين
والشمال ومس المرأة فرجها بيمينها وشمالها جائز وكذلك
مسها ذكر زوجها او سيد ما بيمينها او شمالها جائز برهان
ذلك ان كل ما ذكرنا فلا نقي في النهي عنه فكل ما لا نقي
في تحريمه فهو مباح لقول الله تعالى وقد فصل
لكم ما حرم عليكم الا ما اضطرتم اليه هـ وقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعظم الناس نجوما في الاسلام من
سال عن شيء لم يحرم فحرم من اجل مسأله وقوله عليه السلام
دعوني ما تركتكم فاذا امرتكم بشي فأتوا منه ما استطعتم
واذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه او كما قال عليه السلام فنقي
تعالى على ان كل محرم فقد فصل لنا باسمه فمن ان مالم يفصل
تحريمه فلم يحرم وكذلك بالخبرين المذكورين هـ وقد جاء
النهي عن مس الرجل ذكره بيمينه كما ما حرم وعبد الله بن يوسف
قال عبد الله ما احمد بن فتح ما عبد الوهاب بن عيسى

ما احمد بن محمد ما احمد بن علي ما سلم بن الجراح ما ان ابى عمر
 ما النقص هو عبد الوهاب بن عبد الحميد عن ايوب السخاني
 وقال حماد بن عباس بن اصبح ما محمد بن عبد الملك بن ابي
 ما احمد بن محمد البرقي قاضي بغداد ما ابو نعيم هو الفضل بن
 دكين ما سمان هو الكوري عن معمر بن اتق ايوب
 السخاني ومعمر كلاهما عن يحيى بن ابي كثير عن عبد الله
 ابن ابي قتادة عن ابيه قال نهى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان يمس الرجل ذكره بيمينه ^{في} هذا اللفظ معمر ولفظ
 ايوب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يمس الرجل لانه
 وان يمس ذكره بيمينه وان يمس بيمينه وهذا الخبر
 حرم ان ينزل احد اركان البول بيمينه بغسل اومس لانه استطابه
 قال علي رواية معمر وايوب زائدة على كل
 ما رواه غيره عن يحيى بن ابي كثير عن الاقتصار بالنهي
 عن مسالة كرايا بين في حال البول وعند دخول الغسل
 والزيادة مقبولة لا يجوز ردها لاسيا وايوب ومعمر حفظ
 من روى بعض ما رواه وكل ذلك حقه احد كل ذلك
 فرض

فرض لا يجل روي ما رواه السمات فن اخذ برواية ايوب
 ومعمر فقد اخذ برواية همام وهشام الدستواي والاولى
 واي اسميل ومن اخذ برواية هاو لا وخالف رواية ايوب
 ومعمر فقد عطله وقد روينا مثل قولنا هذا عن بعض
 السلف كماري بن طريق وصحيح عن الصل بن
 دينار عن عقبه بن صهبات سمعت ابا المؤمنين عثمان
 رضي الله عنه يقول ما مسست ذكرى بيمينى مذ باعت
 بهار رسول الله صلى الله عليه وسلم ه وبه الى وكيع عن خالد
 ابن دينار سمعت ابا العاليه يقول ما مسست ذكرى
 بيمينى منذ ستين سنة او سبعين سنة ه وروي عن مسلم
 ابن يسار وكان من خيار التابعين انه قال لا اس ذكرى
 بيمينى وانا ارجو ان اخذ بها كتابي وبالله تعالى التوفيق
 مسالة ومن اتقن الوضوء والغسل ثم شك
 هل احدث او كان منه ما وجب الغسل ام لا فهو على
 طهارته وليس عليه ان يحكم غسلا ولا وضوا فلا يغتسل
 وتوضا ثم اتقن انه كاف عنه ما او حشيا او انه قد اتي بما وجب

الغسل لم عزه الغسل ولا الوضوء للذات أحدث بالشك وعليه
 ان يأتي بغسل آخر ووضوء آخر ومن اتقن بالحدث وشك في
 الوضوء والغسل فعليه ان يأتي بما شك فيه من ذلك وان لم يفعل
 وصلى بشكك ثم اتقن انه لم يكن محدثا ولا كان عليه
 غسل لم تجزه صلواته تلك اصاده سبرهان ذلك
 قول الله تعالى ان تتيمنون الا الظن وان الظن لا يغني من الحق
 شيئا هـ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا اكرم
 والظن فان الظن اكذب الحديث هـ باعده الله بن ربيع
 ما محمد بن اسحاق ما ابن الاعراب ما ابو داود ما عيسى بن
 اسيد ما حماد ما سهل بن ابي حمزة ما ابن ابي عمير ما
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو كان
 احدكم في الصلاة فوجد عرسكة في دبره أحدث اوم أحدث
 فاشكل عليه فليدنيصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحا هـ
 وهذا قول ابي حنيفة والشافعي وداود وقال
مالك يتوضأ في شك الوجهين واجتنب مقلديه بان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم امر من شك فلم يدرك صلى بان لم ينسك
 ويبنى

وبنى على اليقين هـ قال علي وهذا منهم خطأ من
 وجهين احدهما تركهم الخبر الوارد في المسألة بيمينها ومخاضهم له
 وان جعلوا هذا الامر محدثا بوجب الوضوء في غير الصلاة ولا يوجب
 في الصلاة فهذا ما قضى قد انكروا مثله على ابي حنيفة
 في الوضوء من القهقهة في الصلاة دون غيرها واخذهم بخبر جاء
 في حكم آخر والثاني انهم خبر بصحة عليهم لانه عليه
 السلام لم يجعل للشك حكما وابقاه على اليقين عنده بلوشك وانما
 ان يكون الامر كالمظن هذا الى تناقضهم فانهم يقولون فيمن
 شك الملق ام لم يطلق وانعت بصحة النكاح فلا يلزمه طلاق
 ومن اتقن بصحة الملك فشك العتق ام لم يعتق فلو يلزمه عتق
 ومن سقت حياته وشك في موته فهو على الحياة وهكذا في كل
 شيء هـ قال علي فاذهوا كما ذكرنا فان ترونا كما
 ذكرنا وهو شك في الحديث ثم اتقن انه كان أحدث
 لم تجزه ذلك الوضوء لانه لم يتوضأ الوضوء الواجب عليه وانما
 يتوضأ وضوءا لم يبريه ولا سوب وضوءا بامر الله عز وجل
 به عن وضوءه تعالى به والله تعالى التوفيق هـ

مسألة والمسح على كل ما لبس في الرجلين
 مما يجعل لباسه مما يبلغ فوق الكعبين سنة سواء كانا
 خفين من جلود أو لبود أو عود أو حلقا أو جوربين على جوربين
 أو ما كثر من ذلك أو هرا كس وكذلك أن لبست المرأة
 ما ذكرنا من الحرير في كل ما ذكرنا أن ليس على وضوح جاز
 المسح عليه للمقيم يوما وليلة وللمسافر ثلثا أيام بلياليهن ثم
 لا يجزئ له المسح فإذا انقضا هذان الأمران يعني أحدهما لم يبق وقت
 له على ذلك المسح ما لم ينتقض طهارته فان انتقض لم يجز
 لعمان يمسح لعمان يمسح ما على رجله ويتوضأ في اليد فان أصابه
 ما يوجب الغسل غسله ما ولا يد ثم مسح على كفيه ثم مسح على
 أقدامه وصفتنا رواه ذلك ما حدثنا عبد الله
 ابن يوسف نا أحمد بن قح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن
 محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أحمد بن عبد الله بن حنبل نا أبي
 نا زياد نا هوان نا زائدة نا عامر نا شعبي نا أروعة نا المغيرة
 ابن شعبة نا أبيه نا قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم
 فذكر وضوءه عليه السلام قال المني ثم أهوت لآفة الخفيف
 فقال

فقال عليه السلام دعها فاني أدخلتها طاهرين ومسح
 عليهما نا أحمد بن محمد الطائفي نا ابن منيع نا إرمين نا أحمد بن
 علي نا أحمد بن فراس نا أحمد بن علي نا زيد الصايغ نا سعيد بن
 منصور نا أبو الاعموش نا الأعمش نا أبي نا بل عن حذيفة قال
 كنت استشي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة وأنهى
 إلى سبطه ناس فقال عليهما قائما ثم توضأ ومسح على خفيه نا
 عبد الله بن ربيع نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا عبد الله
 نا معاوية القرشي الهشام نا أحمد بن شعيب نا إسحاق نا إرمين
 نا هوان نا هوية وقال يحيى نا أحمد بن سعيد بن حزم
 نا أحمد بن عبد الملك بن أس نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي
 نا أنس نا أحمد نا إسحاق نا الفقد نا أحمد نا وكيع نا عثمان نا ثوري
 نا عبد الرحمن بن ثروان نا أبي نا عن هزبل نا شرحبيل نا
 المغيرة بن شعبه نا رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على
 الجوربين والخليل نا موسى نا عبد الله نا أحمد بن معاوية نا أحمد
 نا ابن شبيب نا أريانا نا بن السري نا أبي نا معاوية نا الأعمش
 نا الحسن نا هوان نا عتيبة نا القاسم نا حمزة نا شرح بن هاني

قال سالت عائشة أم المؤمنين عن المسح على الخفين
فقلت آيت على بناي طلب فانه اعلم بذلك مني فأتيت
عليها فسألت عن المسح فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم ما كان يحس المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثا وروينا
 ايضا كذلك من طريق مسلم بن الحجاج عن اسحاق بن راهويه
 عن عبد الرزاق وزكريا بن عدي قال عبد الرزاق
 انا سفيان الثوري عن عمرو بن قيس المدني وسكان سفيان
 اذا مسحوا الخفين عليه وقال زكريا عن عبيد الله بن عمر
 عن زيد بن ابي انيسة ثم انفرد زيد وعمرو عن الحسن بن
 عيينة بحديث حديث الأعمش عن الحكم وأبيه الأشعث بن سعيد
 الخير ما عبد الجبار بن أحمد المقرئ بالحسين بن الحسين الصنعائي
 جعفر بن محمد بن الحسن الأصماني ما نوتس بن حبيب بن عبد الله
 ما أبو داود الطيالسي ما حماد بن سلمة وحماد بن زيد وحماد بن محمد
 وشعبة بن الحجاج كلهم عن عاصم بن أبي الجهم عن زينة جهم
 قالت أتيت صفوان بن عسال فقلت اني حكة في نفسي
 من المسح على الخفين فقلت من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وذلك

في ذلك شيئا فقال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في سفر فامرنا ان نمسح عليهما ثلاثة ايام ولياليهن من غائط وبول
 ونوم الا من جابه وروينا ايضا من طريق معمر وسفيان الثوري
 وسفيان بن عيينة كلهم عن عاصم عن زر عن صفوان عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثله هـ وهذا نقل تواتر بوجوب
 العلم في حديث المغيرة ان المسح انما هو على ادخل الرجلين وهما طاهران
 وفي حديث حذيفة المسح في الحضرة وفي حديث هزبل عن
 المغيرة المسح على الجورين هـ وفي حديث علي بن عمر المسح على كل
 ما ليس في الرجلين يوما وليلة للمقيم ولثلاثا للمسافر وان لا يخلع الاغسل
 الجنبه في حديث صفوان وأما قولنا انه اذا انتفا احد الامنين
 المذكورين صلى الماسح بذلك المسح ما لم ينتقض وضوءه ولا يجوز
 له ان يمسخ الا حتى يترعهما ويتوضا فلان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم امره ان يمسخ ان كان مسافرا ثلاثا فقط وان كان مقيما
 يوما وليلة فقط هـ وامر عليه السلام بالصلاة بذلك المسح ولم ينه
 عن الصلاة بعد امداء الوقت له وانما نهاه عن المسح فقط وهذا
 نص الخبر في ذلك هـ ومن قال بالمسح على الجورين جملة

من السلف كما روينا عن سفيان الثوري عن الزبير قات بن
عبد الله العبدى ويحيى بن أبي حمزة والاعمش قال الزبير قات
عن كعب بن عبد الله قال رايت على بن أبي طالب بال فمسح
على جوربيه ونعليه ه وقال يحيى عن أبي الجلاس عن ابن
عمرانه فكان يمسح على جوربيه ونعليه ه وقال الاعمش عن
اسماعيل بن رجا وابراهيم النخعي وسعيد بن عبد الله بن ضار قال
اسماعيل عن ابيه قال رايت البراء بن عازب يمسح على جوربيه ونعليه
وقال ابراهيم بن همام بن الحارث عن ابي مسعود البدرى
انه كان يمسح على جوربيه ونعليه وقال يحيى بن سعيد بن
عبد الله رايت انس بن مالك الخاضع لمحمد بن علي فلبسوه
بيضا مزوره فمسح على القطنه وعلى جوربيه له من مخرى أسود
ثم صلى ه ومن طريق الفضل بن مخلد عن سفيان الثوري في
ما من الاصول قال رايت انس بن مالك مسح على جوربيه ه وعن
محمد بن ابي سلمه عن ناس البلاء وعبد الله بن ابي بكر بن انس قال
جميعا فكان انس بن مالك يمسح على الجوربين والخفين والعمامة ه
وعن محمد بن سنان عن ابي طالب عن ابي امامه الباهلي انه كان يمسح
على

على الجوربين والخفين والعمامة ه وعن وكيع عن ابي
حبيب عن ابيه عن خالد بن عمرو عن ابن عمر قال قال عمر بن
الخطاب يوم الجمعة ثم توجها ومسح على الجوربين والنعلين وصلى
بالناس الجمعة ه وعن وكيع عن مهدي بن ميمون عن واصل
الاحدب عن ابي وايل عن ابن مسعود انه مسح على جوربيه له من
شعره ه وعن وكيع عن يحيى البكا قال سمعت ابن عمر يقول
المسح على الجوربين كالتمسح على الخفين ه وعن قتادة عن سعيد
ابن المسيب اللوربان بمنزلة الخفين في المسح ه وعن عبد الرزاق
عن ابن جهم قلت لعطاء يمسح على الجوربين قال نعم المسح عليهما
مثل الخفين ه وعن شعبه عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم
النخعي انه كان لا يرى بالمسح على الجوربين بأسا ه وعن ابي نعيم
الفضل بن زككين قال سمعت الاعمش يسأل عن الجوربين
ايمسح عليهما من بات فيها قال نعم ه وعن قتادة عن الحسن
وخالد بن عمرو انها كانتا بريتان الجوربين في المسح بمنزلة الخفين ه
وقد روي ايضا عن عبد الله بن مسعود وسعد بن ابى وقاص وسهل
ابن سعد وعمر بن حريث ه وعن سعيد بن جبر ونافع مولى ابن

عمرهم عمر وعلى وعبد الله بن عمر وابو مسعود والبراء بن عازب
 وأنس بن مالك وابو امامة وابن مسعود وسعد وسهل بن
 سعد وعمر بن حريث لا يعرف لهم من يجيز المسح على الخفين
 من الصحابة رضي الله عنهم مخالفه ومن التابعين سعيد
 ابن المسيب وعطا وابراهيم النخعي والاعمش والحسن وحداش
 ابن عمرو وسعيد بن جبير ونافع مولى ابن عمر وهو قول
 سفيان الثوري والحسن بن جني وابي يوسف ومحمد بن
 الحسن وابي ثور واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وداود
 ابن علي وغيرهم هـ وقال ابو حنيفة لا يمسح على
الجوربين وقال مالك مروه لا يمسح عليهما الا ان يكون
 اسفلهما قد خزر عليه جلد ثم رجوع فقال لا يمسح عليهما هـ وقال
 الشافعي لا يمسح عليهما الا ان يكونا مجلدين هـ قال
 علي اشتراط التجليد خطأ لا معنى له لانه لم يلت به قرآن ولا سنة
 ولا قياس ولا قول صاحب النسخ من المسح على الجوربين
 خطأ لانه خلاف السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وخلاف الآثار ولم يخص عليه السلام في الاخبار التي ذكرنا
 خفين

خفين من غيرها والعجب ان الحنفية والمالكية والشافعية
 يسمون ويمظنون مخالفه الصحاب اذا وافق تقليد هم
 وهم قد خالفوا هاهنا احد عشر صاحباً لا يخالف لهم من
 الصحابة من يجيز المسح منهم عمر وابنه وعلى وابن مسعود
 وخالفوا ايضا من لا يجيز المسح من الصحابة فحصلوا على خلاف كل
 من روى عنه في هذه المسألة شيء من الصحابة رضي الله
 عنهم وخالفوا السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم والقياس بلا معنى وبالله تعالى التوفيق هـ وأما التأكلون
 بالتوقيت في المسح من الصحابة رضي الله عنهم فروينا من طريق
 شعبه وابن المبارك عن عاصم الاحول عن ابي عثمان الهدي
 قال شهدت سعد بن ابي وقاص وعبد الله بن عمر
 اختلفا في المسح فمسح سعد ولم يمسح ابن عمر فسالوا عمر بن
 الخطاب وانا شاهد فقال عمر امسح برك ولبليك
الى القدم من ساعتك هـ وعن شعبه عن عمر بن مسلم
 سمعت سويد بن عملة قال بعضنا بناه البعني الى عمر بن
الخطاب يسأله عن المسح على الخفين قال فسأله فقال

عمر للمسافر ثلاثة ايام ولياليهن وللمقيم يوما وليلة يسبح على
 الخفين والعمامة وهذا من اسناد ان لا نظير لهما في الصحة والجلالة
 وقد روي ذلك ايضا من طريق سعيد بن المسيب وزيد بن
 الصلت كلاهما عن عمره ومن طريق سفيان الثوري عن سلمة
 ابن كهيل عن ابراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عبد الله
 ابن مسعود قال واذا كان يوم للمسافر ويوم للمقيم يعني
 في المسح هـ وروياه من طريق شقيق بن سلمة عن ابن
 مسعود وهذا ايضا اسناد صحيح هـ ومن طريق وكيع عن شعبة
 عن الحكم بن عتيبة عن القاسم بن مخيمر عن ابن عمر عن ابن
 الحارثي سألت عليا عن المسح فقال للمسافر ثلاثة ايام
 يوما وليلة هـ وعن شعبة عن قتادة عن موسى بن سلمة قال
 سألت ابن عباس عن المسح على الخفين فقال ثلاثة
 ايام ولياليهن للمسافر ويوما وليلة للمقيم وهذا اسناد في غاية
 الصحة هـ وعن الشعبي عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن
 ابيه قال صارت السنة للمسافر ثلاثة ايام ولياليهن وللمقيم
 يوم وليلة هـ وعن عبد الزراق من ابن جريج ومحمد بن راشد
 ويحيى

ويحيى بن ربيعة قال ابن جريج اخبرني ابان بن صالح ان عمير
 ابن شرح اخبره ان شرحا القاضي كان يقول للمقيم يوم الى
 الليل والمسافر ثلاث هـ وقال ابن ربيعة في سلمان بن
 موسى قال كتب عمر بن عبد العزيز الى اهل المصيصه ان
اغلموا الخفاف في كل ثلاث هـ وقال يحيى بن ربيعة
 سألت عطاء بن ابي رباح عن المسح على الخفين فقال ثلاث
 للمسافر ويوم للمقيم وقد روى ايضا عن الشعبي وهو قول
 سفيان الثوري والاوزاعي والحسن بن جني وابي حنيفة والثاني
 وابن حنبل وداود ابن علي وجميع اصحابهم وهو قول ابن
 اسحاق بن راهويه وجملة اصحاب الحديث هـ وقد رواه ايضا شهاب
 عن مالك والرواية عن مالك مختلفة فالأظهر عنه كراهته
 المسح للمقيم هـ وقد روى عنه المسح للمقيم وانه لا يرى
 التوقيت لا للمقيم ولا للمسافر وانها يحسان اذا ما لم يجنباه وعلق
 مقلدوه في ذلك باخبار ساقطة لا يصح منها شيء اروعها من طريق
 مزينة بن ثابت رواه ابو عبد الله الجدلي صاحب رتبة الكافر
 المختار ولا يمتد على روايته ثم فرغ لما كانت لهم فيه حجة لانه

ليس فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اباح المسح اكثر
من ثلوث ولعن في اخر الخبر من قول الرزقي
ولو تبادى السائل لزدنا وهذا ظن وغيب لا يحل القطع به في
اخبار الناس فكيف في الدين الا انه مع من هذا اللفظ ان
السائل لم يتباد فلم يردم شيئا فصار هذا الخبر لو صح حجة لنا
عليهم ومبطل لقولهم ومثبت التوقيت الثلاثة ايام في السفر
واليوم واللييلة في الحضره وآخر من طريق أنس رواه
أسد بن موسى عن حماد بن سلمه ولم يد من كرك الحديك
ولم يروى هذا الخبر احد من ثقات أصحاب حماد بن سلمه وآخر
من طريق أنس منقطع ليس فيه الا اذا برضا احدكم
وليس خفيه فليصل فيها وليس عليها ما لم يخلها الا من
جناحه ثم لو صح لك كانت احاديث التوقيت زائدة عليه
والزيادة لا يحل تركها وآخر من طريق ابي بن عماره
فيه يحيى بن ايوب السكوني وآخر مجهولون واخر فيه
قال عمر بن اسحاق ابن يسار اخو محمد بن اسحاق
قرأت في كتاب لعطاب بن يسار مع عطاب بن يسار سألت
ميمونة

ميمونة عن المسح على الخفين فقالت قلت يا رسول الله
اكل ساعه يمسح الانسان على الخفين ولا ينزعهما قال
نعم قال على هذا لا حجة فيه لان عطاب بن
يسار اسكر لعمر بن اسحاق انه هو السائل ميمونة ولعل
السائل غيره ولا يجوز القطع في الدين بالسك ثم لو صح لم يكن
فيه حجة لهم لانه ليس فيه الا اباحه المسح في كل ساعه
وذلك كذا يقول اذ لا في بشروط المسح من اتمام الوضوء
ولباسها على طهارة وتمام الوقت المحدثه وطمعها للجنابه وهذا
سكك ليس مذكور منه شيء في هذا الخبر فبطل تعلقهم به
وذكر وانما عن الصحابة رضي الله عنهم لا يصح منها اثر
عن اسد بن موسى عن حماد بن سلمه عن محمد بن زياد عن
زبيد بن الصلت سمعت عمر بن الخطاب يقول لو
اذا اتوا احدكم وليس خفيه فليمسح عليها وليصل فيها
ملم يخلعهما الا من جناحه وهذا مما انفرد به اسد بن موسى
عن حماد واسد من كرك الحديك لا يحتج به وقد احاله والعج
من هذا الخبر ما روياه من طريق عبد بن مهدي عن حماد بن

سلمه عن محمد بن زياد قال سمعت ريد بن الصلت سمعت
 عمر بن الخطاب يقول اذا تروضا أحدكم وادخل خفيه في
 رجليه وهما طاهرتان فليمسح عليهما ان شاء ولا يخلعهما الا من
 جنباه ه وهذا ليس فيه ما لم يخلعهما كما روى اسد
 والثابت بن عمر في التوقيت برواية ساهه الجمعي والي عثمان
 النهدي وهما من اوثق التابعين هو الزائد على ما في هذا
 الخبر ه وآخر من طريق حماد بن سلمه عن عبيد الله بن
 عمر بن الخطاب كان لا يجعل في السج على الخفين وقا ه
 وهذا منقطع لان عبيد الله بن عمر لم يدرك الخلفاء الذين عرف كيف
 عمره وآخر من طريق كثير بن شبيب عن الحسن سافرا
 مع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكافوا يستحون
 على خفافهم من غير وقت ولا عذر ه وكثير بن شبيب جدا
 وخبر رويته من طريق عبد الرحمن بن مهدي ما عبيد الله
 ابن المبارك عن سعيد بن يزيد عن يزيد بن ابي حبيب عن
 علي بن رباح عن عتبة بن عامر عن عمرو بن العاص وشرجيل بن
 سحنه بقاءه بريدا الى ابي جعفر براس ساق فذكر الحديث
 وفيه

وفيه ثم اقبل على عقبه فقال مذكم لم نزع خفيك قال
 من الجمعة الى الجمعة قال اصبت ه وقد حدث به عبد الرحمن
 مرة عن يزيد بن ابي حبيب عن ابي الخير عن عقبه ه قال
 على هذا اقرب ما يمكن ان يعلق به من لا يعرف الحديث وهذا
 خبر معلول لان يزيد بن ابي حبيب لم يسمعه من علي بن
 رباح ولان ابي الخير وانما سمعه من عبد الله بن الحكم البلوي
 عن علي بن رباح وعبد الله بن الحكم مجهول هكذا
 رويته من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث والليث بن
 سعد كلاهما عن يزيد بن ابي حبيب عن عبد الله بن
 الحكم انه سمع علي بن رباح النخعي عن ابن علقمة بن عامر الجعفي
 قال قدمت على عمر بن قيس من الشام وعلى خفاف جرموقان
 غليظتان فقال لي عمر كم لك مذلم تنزعهما قلت لبستهما
 يوم الجمعة واليوم للجمعة قال اصبت ه قال ابن وهب وسمعت
 يزيد بن الخطاب يذكر عن عمر بن الخطاب انه قال لوليت
 الخفين ورجلتي طاهرتان وانما على وضو لم ابال ان لا تنزعهما
 حتى اباه المراق ه قال علي فهو هكذا هو الحديث فستقط

جمله ولله الحمد وزيد بن الحباب لم يلق احدا راي عمر فكيف
 عمره وقد روى ايضا هذا الخبر من طريق معاوية بن
 صالح عن عياض القرشي عن يزيد بن ابي حبيب ان عقبه
 وهذا السقط واخبر لان يزيد لم يدرك عقبه وفيه معاوية
 ابن صالح وليس بالقوي فبطل كل ما جاء في هذا الباب
 ولا يصح خلاف التوقيت عن احد من الصحابة الا عن ابن عمر
 فقط فانما روي من طريق هشام بن حسان عن عبد الله بن
 عمرو عن نافع عن ابن عمر انه سكا ن لا يوقت في المسح على الخفين
 شيئا قال علي وهذا الوجه فيه لان ابن عمر
 لم يسكن عنده المسح ولا عرفه بل انكره حتى اعلمه به سعد
 بالكوفة ثم ابوه بالمدينة في خلافة فلم يسكن في علم المسح
 كغيره وعلى ذلك فقد روى عنه التوقيت ه وروينا
 من طريق حماد بن يزيد عن محمد بن عبد الله العمري عن
 نافع عن ابن عمر انه قال ابن السائب عن
 المسح على الخفين للمسافر ثلوثا وللمقيم يوما وليلة ه ثم لو صح
 عن ابي بكر وعمر وعقبه رضي الله عنهم ما ذكرنا وكان قد
 خالف

خالف ذلك على وابن مسعود وغيرهما لوجب عند التنازع
 الرد الى بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم وبيانه عليه
 السلام قد صح بالتوقيت ولم يصح منه شيء غيره اطلاقا فكيف
 ولم يصح قط عن عمر الا التوقيت ه قال علي فاذا
 اتقنا الامدات المذكورة فان ابا حنيفة والثاني وبعض
 اصحابنا قالوا يخلعها ويغسل رجله ولا بد ه وقال
 ابو حنيفة اذا قعد الانسان مقدار التشهد في آخر صلواته
 ثم احدث عمدا او نسيانا ببول او ريح او غير ذلك او ترك علم
 عمدا او ناسيا فقد تمت صلواته وليس السلام من الصلوة فردا
 قال فان قعد مقدار التشهد في آخر صلواته
 وانقضا وقت المسح بعد ذلك حين فقد بطلت صلواته وبطلت
 طهارته ما لم يسلم ه وفي هذا من التناقض والخطا لا يحتاج
 منه الى تكلف رد عليه ونحمد الله على السلامة ه وقد قال
 الشافعي مرة سدى في الوضوء وقال ابراهيم النخعي
 والحسن البصري وابن ابي ليلى وداود يصلي ما لم ينتقض
 طهارته يحدث بنفس الوضوء وهذا هو القول الذي لا يجوز

غيره لانه ليس في شيء من الاخبار ان الطهارة ينقض عن
اعضاء الوضوء ولا عن بعضها فانقضاء وقت المسح وانما نهى
عليه السلام عن ان يمسه احد أكثر من ثلاث للمسافر او يوم
وليلة للمقيم فمن قال غير هذا فقد اقم في الحديث
ما ليس فيه وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما لم يقل فمن فعل ذلك وأها فاحشي عليه ومن فعل ذلك
عامدا بعد قيام للحجة عليه فقد اتي بكيرة من العكبات
والطهارة لا ينقضها الا الحدث وهذا قد صح طهارة ولم
يحدث فهو طاهر والطاهر يصلي ما لم يمتنع او ما لم يأت نقص
جلي في ان طهارته انتقضت وتام يحدث وهذا الذي
انقضا وقت مسه لم يحدث ولا جأ نقص في ان طهارته انتقضت
لا عن بعض اعضاءه ولا عن جميعها فهو طاهر يصلي حتى
يحدث فيعلم خفيه حينئذ او ما على قدميه ويتوضأ ثم
يتألف للمسح بوقت آخر وهكذا ابدأ والله تعالى
التوفيق هـ وأما من قال ان الطهارة تنقض عن قدميه
خاصة فقوال فاسد لا دليل عليه لانه سنة ولا من قرآن
ولا من خبر

ولا من خبر واحد ولا من اجماع ولا من قول صاحب ولا من
قياس ولا من رأي سديد أصلا هـ وما علم في الدين فقد حدث
ينقض الطهارة بعد تمامها وبعد جواز الصلاة بوعاء بعض
الاعضاء دون بعض وبالله تعالى التوفيق هـ وأما
تقسيم أبي حنيفة فمأروى قط عن أحد من الناس قبله وبالله
تعالى تأييد هـ

مسألة ويبدأ بعد اليوم واليلة المقيم او بعد
الثلاثة الايام بلباسها المسافر من حين يجوز له المسح اثر حدثه سواء
مسح وتوضأ ولم يمسه ولا توضأ عامدا أو ساهيا فان احدث توبة
بعد مضي أكثر هذين الامدين او قلها كان له ان يمسه
باقي الامدين فقط ولو مسح قبل انقضاء أحد الامدين مد قسه
كان له ان يصلي به ما لم يحدث هـ قال
علي قال ابو حنيفة والثنا في والثوري بتدري بعد هذين
الوقتين من حين حدث هـ وقال احمد بن حنبل يبدأ
بعد هاتين حين يمسه هـ وروى عن الشعبي يمسه لمصلوات
فقط ان كان مقيما ولا يمسه لاكثر ويمسه لخمسة عشرة صلاة

فقط ان كان مسافرا ولا يمسح لاكثره وبه يقول
اسحاق بن راهويه وسلمان بن داود الهاشمي وابوشور
قال — علي فلا اغتسلوا وجب ان ينظر في هذه
الاقوال — ونردها الى ما افترض الله عز وجل علينا ان
نردها اليه من القرآن وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ففعلنا فنظرنا في قول — من قال — يبد ابعد الوقوف
من حين يحدث فوجدناه ظاهرا الفساد لان امر رسول الله
صلى الله عليه وسلم الذي به تعلقت اعلمهم وبه اتفقوا ووقفوا
في اخذهم به انما جاء باباحة المسح مدة احد الايام المذكورين
وهم مقرون في احكامهم بغير هذا ومن المبالى الباطل ان
يجوز له المسح في الوضوء في حال الحدث هذا اما لا يقولون
به نعم ولا غيرهم ووجدنا بعض الاحداث قد يطول حمل السعة
والساعتين والاكثر كالفاطمة ونحو ما يدوم اقل كالبول
فتسقط هذه القول — بيقين لا شك فيه وهو ايضا مخالف
لنص الخبر ولا حجة لهم فيها صلواتهم نظرنا في قول —
من حد ذلك بالصلوات الخمس والخمس عشرة فوجدناهم
لا حجة

٢٤٧

لا حجة لهم فيه الا مراعاة عدد الصلوات في اليوم واليلة وفي
الثلاثة الايام بلياليهن وهذا لا معنى له لانه اذا تيمم المرء
بعد الزوال — في آخر وقت الظهر فانه يمسح الى صلاة الصبح
ثم لا يكون له ان يصلي الضحى بالمسح ولا صلاة بعدها الى الظهر
وكذلك من مسح لصلاة الصبح في آخر وقتها فانه يمسح الى ان
يصلي العتمة ثم لا يكون له ان يوتر ولا يتشهد ولا ان يركع
ركعتي الفجر يمسح وهذا خلاف لحكم رسول الله صلى الله
عليه وسلم لانه عليه السلام مسح للمقيم في مسح يوم وليلة وهم
منعوه من المسح الا يوما وبعض ليلة او ليلة واقل من نصف يوم
وهذا اخطايت ه وايضا فانه يلزمهم ان من عليه خمس
صلوات نام عنهم ثم استيقظ وصحان قد توضا وليس خفيه
على طهارة ثم نام انه يمسح لهن فاذا اتهم لم يجز ان يمسح بعدهن
في باقي يومه وليلته وهذا خلاف الخبر فتسقط هذا
القول — لمخالفة الخبر وتعرية من ان يكون لصحته
برضا ه ثم نظرنا في قول احمد فوجدناه يلزمه ان كان
انسان فاسق قد توضا وليس خفيه على طهارة ثم بقي شهرا

لا يصلي عامدا ثم تاب ان له ان يمسح من حين توبته يوما وليلة
او ثلثا ان كان مسافرا وكذلك ان مسح يوما ثم تعمد
ترك الصلاة ليلها فان لم ان يمسح ليله وهكذا في المسافر
فعلى هذا يتبادر ما سماعا وأكثر وهذا خلاف
نص الخبر فسقط ايضا هذا القول ولم يبق الا قولنا اقتصرنا
فيه فوجدناه موافقا لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه
الذي صح عنه وموافقا لنص الخبر الوارد في ذلك ولم يبق
غيره فوجب القول به لان رسول الله صلى الله عليه
وسلم امره بان يمسح يوما وليلة فله ان يمسح ان شاء وان شاع ما
على رجليه لا بد له من احدهما ولا يجزئيه غيرها وهو عاصم به
عز وجل فاسق ان لم يأت بلحدهما فان مسح فله ذلك وقد
أحسن وان لم يمسح فقد عصا الله واخطا ان فعل ذلك ناسيا
ولا حرج عليه وقد مضى من الامل الذي وقت له رسول الله
صلى الله عليه وسلم مدة وثق ناسيا فقط وهكذا ان
تعمد او نسي حتى ينقضي اليوم والليلة للمقيم والثلاثة الايام
بلياليها للمسافر فقد مضى الوقت الذي وقفه الله تعالى على
لسان

لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وليس له ان يمسح في غير الوقت
الذي امره الله تعالى بالمسح فيه فلو كانت فرضه التيمم ولم يجد ماء
فيتيمم ثم لبس خفيه فله ان يمسح اذا وجد الماء لان التيمم طهارة فامة
قال الله تعالى وقد ذكر التيمم ولكن يريد
ليطهركم ومن جازت له الصلاة بالتيمم فهو طاهر
بلوشك واذا كان طاهرا كله فقد ما طاهران بلا
شك فقد ادخل خفيه القدمين وهما طاهران فجاز له المسح
عليهما الامل المذكور للمسافر فان لم يجد الماء الا بعد تمام الثلاث
فاما ما من حين احدث بعد لباس خفيه على طهارة التيمم لم يجز
له المسح لان الامل قد تم وقد كان ممكنا ان يمسح
بنزول مطر او وجود من معه ماء وهكذا لو لم يجد الماء الا بعد
مضي بعض الامل المذكور فليس له ان يمسح الا في الامل فقط
قال علي فاذا تم حركه فحينئذ جاز له الوضوء والمسح
ولا يبالي بالاستنجاء لان الاستنجاء بعد الوضوء جائز وليس فرضه
ان يكون قبل الوضوء ولا بد لانه لم يأت بذلك امر في قرآن
ولا سنة وانما هي عين امرنا بازالتها نصفه ما للصلاة فقط فحق

ازليت قبل الصلاة وبعد الوضوء وقبل الوضوء فقد ادى مزيلها
 ما عليه وليس ذم البول في ظاهر الحديث وثبنا الخوف ظاهر المخرج
 حدثنا انما الحديث خروجها من المخرجين فقط فاذا اظهر فان
 هما جستان في الجلاء محاذ لهما للصلاة فقط فن حينئذ بعد سوا
 كان وقت صلاة او لم يكن لان التطهر للصلاة قبل دخول
 وقتها جائز وقد يصلي بذلك الوضوء في ذلك الوقت صلاة فاته
 او ركعتي دخول المسجد فان كان مقيما فالي مثل ذلك الوقت
 من الغد ان كان ذلك نهارا والى مثله من الليلة القابلة لرب
 كان ذلك ليلا فان انقضاه الامد المذكور وقد مسح المسح الخفيف
 ولم يحس شيئا من الاخر بطل المسح ولزمه غسلها وغسلها لانه
 لا يتم له مسح الا في وقت قد حرم عليه فيه المسح وان كان مسافرا
 فالي مثل ذلك الوقت من اليوم الرابع ان كان حدثه نهارا او ليلا
 ذلك الوقت من الليلة الرابعة ان كان ذلك ليلا وبالله تعالى التوفيق
 مسالة والنسائي كل ما ذكرنا سوا سفر والطاعة
 والمعصية في كل ذلك سوا وكذلك ما ليس طاعة ولا معصية
 وقيل السوء وكثيره سواه **س** وهذا ذلك عموم
 امر رسول الله

امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكمه ولو اراد عليه السلام
 تخصيص سفر من سفر او سفر معصية من طاعة لما تجزعت
 ذلك وواهب الرزق والصحة وعلو اليد للعاصي والمرجو
 المغفرة له لانه تصدق عليه من فسخ الدين بما شاء وقولنا هو
 قول ابي حنيفة ولا معنى لتفريق من فرق في ذلك
 بين سفر الطاعة وسفر المعصية لانه طريق الخبر ولا من
 طريق النظر اما الخبر فانه تعالى يقول لتبين للناس ما نزل اليهم
 فلو كان هاهنا فرق لما اهلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا كفنا علم ما لم نخبرنا به ولا الزمنا العمل بما لم يعرفنا به هذا
 امر قد امننا والله للهدى واما من طريق النظر فان المقيم قد
 يكون اقامته اقامة معصية وظلم المسلمين وعدوانا على
 الاسلام اسد من سفر المعصية وقد يطعم السافر في المعصية في
 بعض اعماله واولها الوضوء الذي يكون فيه المسح المذكور
 الذي يمنعه منه فمنعه من المسح الذي هو طاعة وامره
 بالعتل الذي هو طاعة ايضا وهذا فساد من القول جدا
 واطلقوا المسح للمقيم العاصي في اقامته فان قالوا المسح رخصه ورحمة

قلنا ما جهر على الله الترخيص للعاصي في بعض أعمال
لما عاتته ولا رحمة الله تعالى له إلا جاهل بالله تعالى قابل ما لا علم له
به هـ وكل سفر يقصر فيه الصلاة فيمسح فيه مسح سفر
وما لا يقصر فيه فهو حضر وأقامه لا يمسح فيه إلا مسح المقيم وبالله
تعالى التوفيق هـ

مسألة ومن توضأ فلبس أحد خفيه بعد أن
غسل تلك الرجل ثم أنه غسل الأخرى بعد لباسه الخف على المعنولة
ثم لبس الخف الآخر ثم أحدث فالمسح له جائز كما لو ابتدأ باليسم
بعد غسل كلتي رجليه وبه يقول ^{الشيخ} أبو حنيفة وداود
وأصحابنا ونحو قول ^{يحيى بن آدم} ويحيى بن آدم وثور والمزني وقال
مالك والثاني وأحمد بن حنبل لا يمسح ليجوز أن يخلع الخف ليس
أولاً ثم أعادها من حيث جازله المسح هـ وقال علي
عليه السلام القولان عمده أهله على قول رسول الله صلى الله عليه
وسلم وعنه ما في أدخلتهما طاهرتين هـ فوجب التطرف في أي
القولين هو أسعد بهذا القول فوجدنا من طهرا أحدهما بجلية
ثم لبس الخف فلم يلبس الخفين وإنما لبس الواحد ولا دخل
القدمين

القدمين الخفين أما دخل القدم الواحدة فلما طهر الثانية ثم لبسها
لخف الثاني صار حينئذ مستقيماً لأن خبر عنه أنه أدخلهما طاهرتين
ولم يستحق هذا الوصف قبل ذلك فصيح أن له أن يمسح ولو أراد رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما ذهب إليه مالك والثاني لما قال
هذا اللفظ وإنما كان يقول وعنه ما في ابتدأت أو خالهما في
الخفين بعد تمام طهارتهما جميعاً فإذا لم يقل عليه السلام هذا القول
فشكل من صدق الخبر عنه بأنه أدخل قد ميه جميعاً في الخفين
وهما طاهرتان فحازله أن يمسح إذا أحدث بعد ذلك الإدخال
وما علمنا غلط خف وأعادته في الوقت يحدث طهارة لم يكن
ولا عكسهما في الشرع لم يكن فالواجب له مدح بلا برهات وبالله
تعالى التوفيق هـ

مسألة فإن كان في الخفين أو في لبس الرجلين
خرف صغير أو كبير طويلاً وعرضاً مظهر منه شيء من القدم أقل
القدم أو أكثرها أو صكدها فشكل ذلك سواء والمسح على كل ذلك
جائز ما دام سعلق بالرجلين مفهماً شيء وهو قول
سفيان الثوري وداود وأبي ثور وإسحاق بن راهويه ويزيد بن هارون

قال ابو حنيفة ان كان في كل واحد من الخفين خرق
عرضا يبرز من كل حرف اصبعان فاقبل او مقدار اصبعين فاقبل
جاز المسح عليهما فان ظهر من احدهما دون الاخر ثلثه
اصابع او مقدارها او اكثر لم يجز المسح عليهما قال
فان كان الخرق طولا مما وقع ظهر منه اكثر من ثلثة اصابع
جاز المسح وقال مالك ان كان الخرق يسيرا لا يظهر
منه القدم جاز المسح وان كان كثيرا فاحتالم جاز المسح
عليهما فيما كان اوفى احدهما وقال الحسن بن جني
والشافعي واحد ان ظهر من التندم شيء من الخرق لم يجز
المسح عليهما قال الحسن بن جني فان كان
من تحت الخرق قل ام اكثر جوب بستر القدم جاز المسح
وقال الاوزاعي ان انكشف من الخرق في الخلف شيء
من القدم مسح على الخفين وغسل ما انكشف من القدم والتقدمين
وصلى فان لم يغسل ما ظهر اعد الصلاة قال علي فلما
اختلفوا وحيبان ينظرانما اختلفت به في كل طائفة لقولها فوجدنا قول
مالك لا معنى له لانه منع من المسح في حال ما وابعاه في حال اخرى
ولم يبين

ولم يبين لمقلديه ولا لمريد معرفه قوله ولان استثناه
ما هو الحال التي يحل فيها المسح ولا بالحال التي يحرم فيها المسح فهذا
امثال للمسفي فيما لا يعرفه وايضا فانه قول لا دليل على
صحته ودعوى لا برهان عليها فستقط هذا القول ثم نظرنا في
قول أبي حنيفة فكان حكما بلا دليل وفرقا بلا
برهان لا يجوز عن مثله احد ولا يجل القول في الدين بمثل هذا
وايضا فالاصابع حلف في الكبير والصغير وما وثا شديدا
قلت شمرى ابي الاصابع اراد وما نعلم احد سبقه
الى هذا القول مع فاده فستقط ايضا هذا
القول يبين ثم نظرنا في قول الحسن بن جني
والشافعي واحد فوجدنا مجتوم ان فرض الرجلين الغسل
ان كانتا مكشوفتين والمسح ان كانتا مستورتين فاذا
انكشف شيء منهما وان قل فقد انكشف شيء فرضه
الغسل قالوا ولا يحتج بغسل ومسح في رجل واحد ما نعلم لهم
حجة غير هذا قال علي كل ما قالوه صحيح الا
قولهم اذا انكشف من القدم شيء فقد انكشف شيء

فرضه الفصل فانه قول غير صحيح ولا يوافقون عليه
اذ لم يأت به قرات ولا سنة ولا اجماع لكن الحق في
ذلك هو ما جات به السنة المبينة القرات من ان حكم
القدمين اللتين ليس عليهما شيء ملبوس يمسح عليه ان
يفسلو وحكمهما اذا كان عليهما شيء ملبوس ان يمسح
على ذلك الشيء بهذا جات السنة وما كانت ربك نسيا
وقد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مر بالمسح على الخفين
وما لبس في الرجلين ومسح على الجوربين من ان الخفاف والجوارب
وغير ذلك مما تلبس على الرجلين المحرق حرقا تاما خشنا وغير
فاحش وغير المحرق والاحمر والاسود والابيض والجديد
والبالي فاحض عليه السلام بعض ذلك دون بعض ولو
كان حكم ذلك في الدين حمافا لما اعتقله الله تعالى
ان يوحى به ولا اهله رسول الله صلى الله عليه وسلم المعصوم
عليه البيان حاشا له من ذلك فصح ان حكم ذلك المسح
على كل حال والمسح لا يقتضي الاستيعاب في اللغة التي بها
خوطبنا وصعدا رويانا عن سفيان الثوري انه قال
امسح

امسح ما دام يسمى خفا وهل كانت اخفاف المهاجرين والانصار
الامشقة محرقه ممزقة واما قول الاوزاعي فندكره
ان شاء الله تعالى في المسألة الثالثة لهذه وبالله تعالى
مسألة فأت كان الخفاف مقطوعين
تحت الكعبين فالمسح ما يزر عليهما وهو قول الاوزاعي
روي عنه انه قال يمسح المحرم على الخفين المقطوعين
تحت الكعبين ه وقال غيره لا يمسح عليهما الا ان
يكونا فوق الكعبين ه قال علي قد صح
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الامر بالمسح على الخفين
وانه مسح على الجوربين ولو كانا هاهنا حد محدودا لاهله
عليه السلام ولا اغفله فوجب ان كل ما يقع عليه اسم خف
او جورب او لبس على الرجلين فالمسح عليه جائزه وقد
ذكرنا بطلان قول من قال ان المسح لا يجوز الا على ما
يستخرج من الرجلين والكعبين وبذلك الدليل يبطل هذا
القول الذي لهم في هذه المسألة لا سيما قول أبي حنيفة
المحرم للمسح على الخفين اللذين يظهر منهما مقدار اصبعين

فالمسح جابر والافلا هـ وكذلك يلزم المالكيين ان
يقولوا ان سكان الطائفة من الكعبين فوق الخف يسير ارجاز
المسح وان كان فاحشاً لم يجز وما ندري على ما بنوا هذين
القولين فانها لا نص ولا قياس ولا اتباع وبالله تعالى التوفيق
قال علي واما قول الا وراعي الجمع
بين الغسل والمسح في رجل واحدة فنقول لا دليل على صحة
من نص ولا اجماع ولا قياس ولا قول صاحب وصحهم الرجلين
الملبوس عليهما بشي المسح فقط بالسنة الثابتة فلا
معنى لزيادة الغسل على ذلك هـ

مسألة ابن ابي عمير ما وجدته او
غير ذلك على طهارة ثم نخل ابعدها دون الاخر فان فرضه
ان يخلع الاشراف كان قد احدثه ولا بد ويغسل قدميه هـ
وروى المعافا بن عمرو ومحمد بن يوسف العمري عن سفيان
الثوري انه يغسل الرجلين المكشوفه ويمسح على الاخرى
المستورة وروى الفهري بن دكان عنه انه يترفع
ما على الرجل الاخرى ويغسلهما وهو قول ابي حنيفة
ومالك

ومالك والشافعي هـ قال علي فتنظر في ذلك فوجدنا
نص حكمة عليه السلام انه مسح عليهما لانه ادخلهما طاهرتين
وامره عليه السلام بغسل القدمين المكشوفتين فمكان
هذان النصان لا يحل للفروج عنهما ووجدنا من غسل رجلا ومسح على
اخرى قد عمل عمل لم يأت به قرآن ولا سنة ولا دليل من
لفظهما ولا يجوز الزيادة في الدين الا ما وجد في كلام الله تعالى
وكلام نبيه عليه السلام فوجب ان لا يحرق غسل رجل ومسح
على اخرى وانه لا بد من غسلها او المسح عليهما سواء في ذلك في
الابتداء او بعد المسح عليهما هـ وقد ما يوس بن عبد الله بن مغيث
قال ما ابو عيسى بن ابي عيسى ما احمد بن خالد ما ابن
وصاح ما ابو بكر بن ابي شيبة عن عبد الله بن اديس هو
الاودي عن محمد بن عثمان عن سعيد بن ابي سعيد العمري
عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذ لبس احدكم فليبدأ باليمن واذا نخل فليبدأ باليسرى ولا تمسح
في نعل واحد ولا خف واحد ليجعلها جريماً وليس منها جريماً هـ
فأوجب عليه السلام جعلها جريماً ولا بد او تركها جريماً فان

خلع أحدهما دون الأخرى فقد عصى في أمارة الذي أبعاه وإذا
 كان بأمره عاصيا فلا يحل له المسح على خف فرضه نزعها فاست
 كان ذلك إلهه رجليه لم يلزمه في ذلك الرجل شيء صلاة لا مسح ولا
 غسل لأن فرضها قد سقط هـ ووجدنا بعض المواقين لنا قد
 احتج في هذا بأنه لما لم يحز عند أحد ابتداء الوضوء بغسل رجل
 ومسح على خف على أخرى لم يحز ذلك بعد نزع أحد الخفين هـ
 قال علي وهذا كلام فاسد لأن ابتداء الوضوء
 يرد على رجلين غير طهرتين وليس كذلك الأمر بعد صحة المسح
 عليهما بعد إدخالهما طهرتين فيبين الأمرين المهم فوق وبالله
 تعالى التوفيق هـ

مسألة دین مسح كما ذكرنا على ما في رجليه
 ثم خلعهما لم يضره ذلك شيئا ولا يلزمه إعادة وضوء ولا غسل
 رجليه بل هو طاهر كما كان ويصلي كذلك وكذلك
 لو مسح على عمامة أو خمار ثم نزعها فليس عليه إعادة وضوء ولا مسح
 رأسه بل هو طاهر كما كان ويصلي كذلك وكذلك
 لو مسح على خف على خف نزع الأمل فلا يضره ذلك شيئا ويصلي
 كما هو

كما هو دون أن يميد مسحا وكذلك من تروضا وغتسل
 ثم خلق شعره ونقص أو قلم أظفاره فهو في كل ذلك
 على وضوءه وطهارته يصلي كما هو دون أن يمسح موضع القص
 وهذا قول طائفة من السلف كما روينا عن عبد الرزاق
 عن سفیان الثوري عن هشام بن حسان عن الحسن البصري
 أنه كان يمسح على الخفين وينزعهما ثم يصلي قال عبد الرزاق
 وقد سمعته من هشام بن حسان هـ وروينا عن سفیان الثوري
 عن الفضيل بن عمرو عن إبراهيم النخعي أنه كان يحدث ثم يمسح
 على حزموقين له من لبود ثم ينزعهما فإذا قام إلى الصلاة لبسهما
 وصلى هـ وأما البرحقينة فإنه قال من تروضا ثم مسح على خفيه
 ثم أخرج قدمه الواحدة من موضعها إلى موضع الساق وأخرج كليهما
 كذلك فقد بطل مسحه ويلزمه أن يخرج قدميه جريما ويستلها
 وكذلك عنده لو أخرجهما بالكلية هـ قال أبو
 يوسف وكذلك إذا أخرج أكثر من نصف القدم إلى موضع
 الساق قال فلو لبس جرموقين على خفين ثم مسح عليهما
 ثم خلع أحد الجرموقين فطيه أن يمسح على الخف الذي كان

تحت الهرموق ويمسح ايضا على الهرموق الثاني ولا بد لانت
ببعض المسح اذا انتقض انتقض كله ه قال
فلو توضا ثم جز شعره وقص شاربه ولفظفه فهو على طهارته
وليس عليه ان يمسه الماسا من ذلك واما ما لا فانه
قال من مسح على خفيه ثم خلع أحدهما فانه لزمه
ان يخلع الثاني ويغسل رجليه وكذلك لو خلعها جميعا وكذلك
من خرج احد رجليه او كلاهما من موضع القدم الى موضع الساق
فانه يخلعهما جميعا ولا بد ويغسل قدميه فان لم يغسل قدميه
في فور ذلك لزمه ابتداء الوضوء ولو توضا وجز شعره ذلك شعره
او قص اظفاره فليس عليه ان يمسه شيئا من ذلك لما قال
فلو اخرج عقبه او احداهما من موضع القدم الى موضع الساق الا ان
سائر قدمه في موضع القدم فليس عليه ان يخرج رجليه لذلك وهو
على طهارته ه وقال الشافعي من خلع احد خفيه
لزمه خلع الثاني وغسل قدميه فان خلعها جميعا فكذلك ولو
اخرج رجليه كليهما عن مواضعها ولم يخرجها ولا شامها عن
موضع ساق الخفف فهو على طهارته ولا يمسح عليه حتى يخرج شيئا
ما

فما يجب غسله عن جميع الخفف فيلزمه ان يخلعهما حينئذ ويغسلهما
فان توضا ثم جز شعره وقص اظفاره فهو على طهارته وليس
عليه ان يمسه الماسا من ذلك ه وقال الاوزاعي
ان خلع خفيه او جز شعره او قص اظفاره لزمه ان يبتدئ الوضوء
في خلع الخفين وان يمسه على رأسه ويمسح الما موضع القطع من
اظفاره في الجز والقص وهو قول عطاء وكذلك قال
الاوزاعي فبين مسح على عمامته ثم ترعاها فانه يمسه بالمسح
قال علي اما قول ابي يوسف في مراعاة الخراج
اكثر من نصف القدم عن موضعها فيلزمه الغسل في رجليه
معا لخراج نصفها فاقول فلا يلزمه غسل رجليه فيحسم في الدين
طاهر وشرع لم ياذن به الله تعالى ولا اوجبه قرآن ولا سنة ولا
قياس ولا قول صاحب ولا رأى مطرد لانهم مرة يرون الكثير
أكثر من النصف ومرة الثلث ومرة الربع ومرة شبر في شبر
ومرة أكثر من قدر الدرهم وكل هذا تخليطه ولما فرق
مالك بين اخراج العقب الى موضع الساق فلا ينتقض المسح وبين
اخراج القدم كلها الى موضع الساق فينتقض المسح فيحكم ايضا لا يجوز

القول ولا اوميه قران ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا قول صاحب
 ولا قياس ولا رأي مطرد لانه يروى ان بقا العقب في الوضوء ليعلم ان فاعل ذلك
 لا وصوله فان كان المسح قد انتقض عن الرجل غروجهما من موضع
 القدم فلو يده من انتقاض المسح عن العقب بخروجها عن موضعها
 الى موضع الساق فانه لا ينتقض ايضا بخروج القدم الى موضع الساق
 كما قال الشافعي ه واما تقريب حليمهم بين المسح على
 الخفين ثم بخلافات فينتقض المسح ويلزم اتمام الوضوء ثم يجر الشعر
 ونقص الاظفار فلو ينتقض الفصل عن بقص الاظفار ولا المسح على
 الرأس قول فاسد ظاهر التناقض ولو عطف على انساب
 هذا القول فاجب مسح الرأس على من طلق شعره ومسح
 بجز الاظفار بالآ ولم ير المسح على من خلع خفيه لما كان بينهما فرق
قال علي وما وجدنا لهم في ذلك معلقة اصلا الا
 ان بعضهم قال وعبدنا مسح الرأس وغسل اليدين
 في الوضوء انما قصد به الرأس لا الشعر وانما قصدنا به الاصابع لا
 الاظفار فلما جز الشعر وقطعت الاظفار بقي الوضوء بحسبه
 واما المسح فانما قصد به الخفاف لا الرجلين فلما نزعنا بقيت الرجلان
 لم يوصا

لم يوصا فهو يصلي برجليه لا مفسولين ولا ممسوح عليهما
 فهو ناقص الوضوء قال علي وهذا الاشئ لانه
 بالمل ويحكم بالباطل فلو عكس عليه قوله ففعل له
 بل المسح على الرأس وغسل الاظفار انما قصد به الشعر والاطفار
 فقط بدليل انه لو كان على الشعر خنا وعلى الاظفار كذلك
 لم يجر الوضوء واما الخفاف فالمقصود بالمسح القدمان لا الخفاف
 لان الخفين لولا القدمان لم يجر المسح عليهما فمع ان حكم التفتين
 الفصل ان كانا مكشوفتين والمسح ان كانا في خفين لما كان
 بين القولين فرق ه ثم يقال لهم هبكم ان الامور كما
 قلتم في ان المقصود بالمسح الخفاف وبالمسح في الوضوء الرأس
 وغسل اليدين الاصابع والاطفار فكان ماذا ومن اين وجب
 من هذا ان يعاد المسح خلع الخفين ولا يعاد حلق الشعر قال
 علي فظهر فساد هذا القول ه واما قولهم انه يصلي تقدمين
 لا مفسولين ولا ممسوح عليهما فبال بل ما يصلي المتقدمين
 ممسوح على خفين كما بينا قال علي فبطل
 هذا القول كما بينا ه وكذلك قولهم تغسل رجليه فقط

بالحل تنق لانه قد كان ما قرارهم قد تم وضوءه وحازب
 الصلوة به ثم امرتموه بفعل رجليه فقط ولا يغسلوا احد وجهين
 لانك لهما امانات معكوت لوضوء الذي قد كان ثم قد
 بطل او معكوت لم يطل فان كان لم يمس فهدا قولنا وان كان
 قد بطل فعليه ان يتبدى الوضوء والا فمن المحال الباطل
 الذي لا يحل ان معكوت وضوء قد تم ثم تنقص بعضه ولا تنقص
 بعضه هذا امر لا يوجب نص ولا قياس ولا رأي يصح فبطلت
 هذه الاقوال كلها ولم يبق الا قولنا او قولنا الا وراي
 فنظرنافي ذلك فوجدنا البرهان قد صح بنص النبي صلى الله عليه وسلم والقرآن على
 ان من توضا ومسح على عمامته وخفيه فانه كما تم وضوءه ورفع حذاه
 وجازت له الصلوة واجمعها اولاه الخالفون لما على ذلك في ما
 رأسه وخفيه ثم انه لما خلع خفيه وعمامة وحلق رأسه وتيمم
 وقطع الطهارة قال تم قد انتقص وضوءه وقيل
 اخرون لم ينقص وضوءه فنظرنافي ذلك فوجدنا الخلق وقصة الشعر
 وقص الاظفار وخلع الخنثى والعمامة ليس بشي منه حذاه والاضحية
 لا ينقصها الا الأحداث او نقص وارد بانقضاء وان لم يكن حدث
 ولا نص

ولا نص ها هنا على انتقاض طهارته ولا على انتقاض بعضها فبطل هذا
 القول وجم القول بانه على طهارته وانه يصلح ما لم يحدث ولا يلزمه
 مسح رأسه ولا الطهارة ولا غسل رجليه ولا اعاده وضوءه كانت
 من اوجب الوضوء في ذلك كمن اوجبه من المني او من العذراء ومن
 خلع قميصه ولا فرق وبالله تعالى التوفيق هـ
مسألة ومن تعمد لباس الخنثى على طهارة لمسح
 عليها او خضب رجليه او حمل عليها دوار ثم لبسها لمسح على
 ذلك او خضب رأسه او حمل عليه دوار ثم لبس العمامة او الخمار لمسح على
 ذلك فقد ائتمس وذلك لانه قد جازى النص باباحه المسح على كل
 ذلك مطلقا ولم يحظر عليه شيان هذا كله نص وما كان ربك
 نسيا وبلفظنا عن بعض المتقدمين انه قال من توضا ثم
 لبس خفيه لبس فيها لمسح عليهما فلا يجوز له المسح وهذا
 خطأ لانه دعوى ساجد برهان وتخصيص السنة بل هو دليل وكل قول
 لم يصححه النص فهو باطل وبالله تعالى التوفيق هـ
مسألة ومن مسح في الخضر ثم سافر قبل
 انقضاء اليوم واليلة او بعد انقضاءها مسح ايضا حتى يتم لمسح في كل

ما مسح في سفره وسفره ثلثة ايام بلياليها ثم لا يحل له المسح
 فان مسح في سفر ثم اقام او دخل موضعه ابتداء مسح يوم وليلة ان
 كان قد مسح في الحضر يومين وليتين فاقبل ثم لا يحل له المسح
 فان كان مسح في سفره اقل من ثلثة ايام بلياليها واكثر من
 يومين وليتين مسح باقي اليوم الثالث وليلته فقط ثم لا يحل له المسح
 فان كان قد اتم في السفر مسح ثلثة ايام بلياليها خلع ولا بد ولا يحل
 له المسح حتى يغسل رجله **سبرهات** ذلك
 ما قد ذكرنا من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم مسح المسح
 الا ثلثة ايام للمسافر بلياليها ويوما وليلة للقيم قصه يقينا انه لم مسح
 الا بعد ان يمسح اكثر من ثلثة ايام بلياليها لا مقبلا ولا مسافرا
 وانما انتهى عنا ابتداء المسح لا بمن الصلوة بالمسح للثقة فوجب
 ما قلنا هـ فلو مسح في الحضر يوما وليلة ثم يهاجر ثم يمسح قبل ان
 يتم يوما وليلة في السفر او بعد ان يتمها لم يحزله المسح اصله لانه
 لو مسح لمكان قد مسح وهو في الحضر اكثر من يوم وليلة
 وهذا لا يحل البتة وقال **ابو حنيفة** وسفيان بن مس
 وصومعيم فان كان لم يتم يوما وليلة حتى سافر مسح حتى يتم ثلثة
 ايام

ايام بلياليها من حين لحدث وصومعيم فان كان قد اتم يوما
 وليلة في حضره ثم سافر لم يحزله المسح ولا بد له من غسل رجله هـ
 قال **ابو حنيفة** فان سافر فمسح يوما وليلة فاكثرت قدمه واقام ثم
 يحزله المسح حتى يغسل رجله فلو مسح في سفره اقل من يوم وليلة ثم
 قدم واقام كان له ان يمسح تمام ذلك اليوم واليلة فقط هـ ولي
 له ان يستأنف مسح يوم وليلة هـ وقال **ابو حنيفة** من
 مسح في الحضر ثم سافر فان كان قد اتم اليوم واليلة خلع ولا بد
 وان كان لم يتم يوما وليلة مسح باقي ذلك اليوم واليلة فقط
 لم يخلع وكذلك لو مسح في السفر ثم قدم سوان كان مسح في
 سفره يوما وليلة وقدم واقام فانه يخلع ولا بد وان كان مسح
 اقل من يوم وليلة في سفره اتم باقي ذلك اليوم واليلة بالمسح فقط
 واختلفا صحابنا فقال **بعضهم** كما قلنا وقال
بعضهم اذا مسح في سفره اقل من ثلثة ايام بلياليها او ثلثة ايام
 بلياليها الاكثر وقدم استأنف مسح يوم وليلة فان لم يزد على
 ذلك حتى سافر استأنف ثلثة ايام بلياليها واخرجها ولا يظن ان
 لفظ الحضر في ذلك قال **علي** ولما مر لفظ الحضر بوجه

مسح بأقل فقد اختلفوا ه قال علي وهذا يهدم
عليهم أصكث مذهبهم ويقال لهم مثل هذا في نورالوضو
وفي الاستنشاق في الوضوء بالبيد وغير ذلك فكيف
ولا يحل مراعاة اجماع اذا وجد النص بسند لفظي
العلماء وقد جاء النص بالمسح دون تحديد ليدل على أصابع أو قل
وما لمات ربك نسي هذا الذي قالوا هو احباب الفرائض
بالدعوى المختلف فيها بلون نص وهذا الباطل المجمع على الباطل
وبما روي عن ابن عباس قال لهم قد جمع اجماعهم على وجوب
المسح باصبع واحدة واختلفوا في وجوب المسح باليدين فقلنا
نحب ما اختلف فيه وانما الواجب ما انفق عليه وهذا الصحيح في
الاستدلال اذا لم يوجد لفظ مروي قال
الشافعي يستحب مسح ظاهر الخفين وباطنهما فان اقتصر على ظاهرهما
دون الباطن اجزاء وان اقتصر على الباطن دون الظاهر لم يجز
قال علي وهذا لا معنى له لانه اذا سكت مسح الاسفل
ليس فرضا ولا جأزاً يدب اليه فلو معنى له ه وقال
مالك يمسح ظاهرهما وباطنهما قال ابن القاسم صاحبنا
مسح

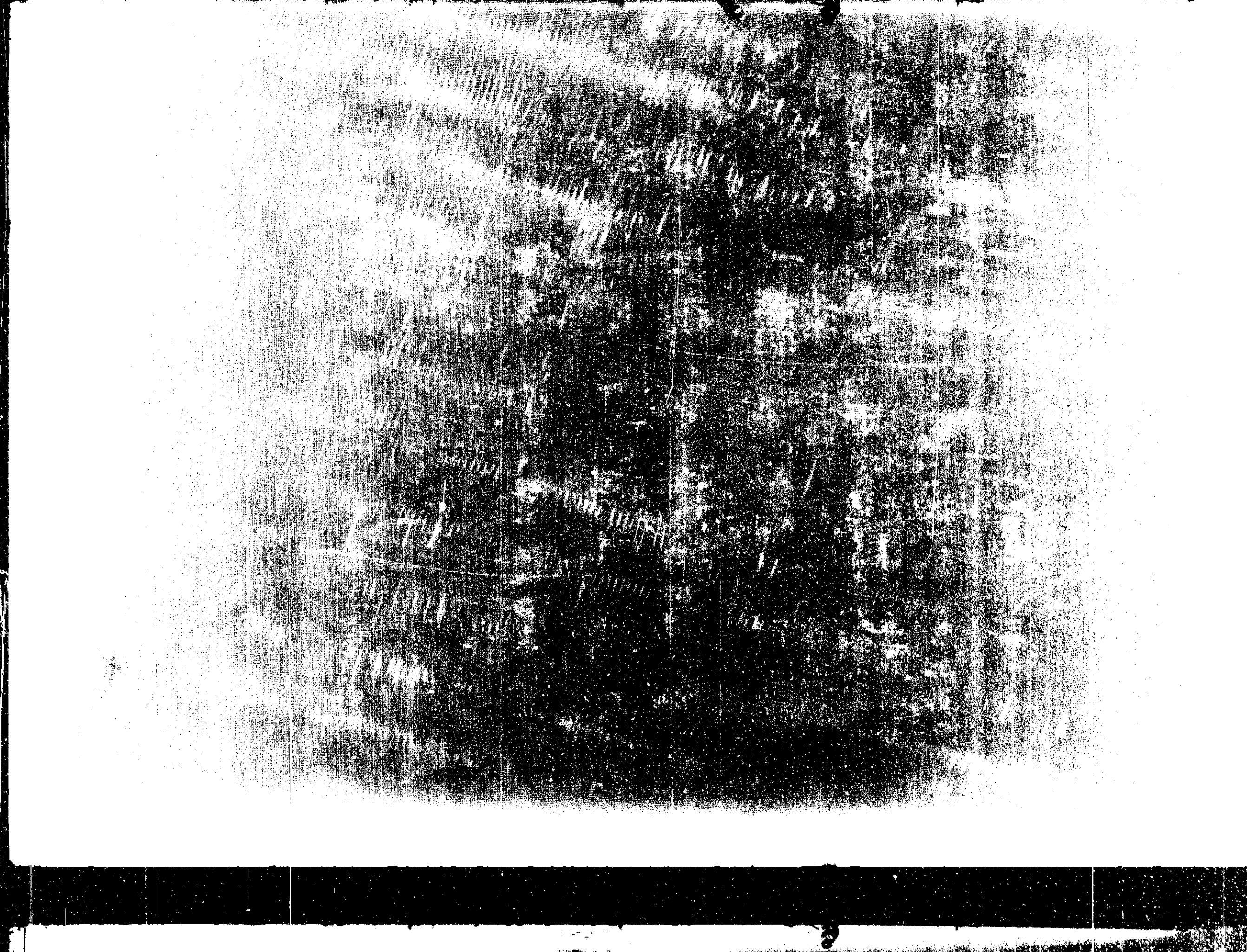
٢٦
مسح الظاهر دون الباطن اعاد في الوقت وان مسح الباطن
دون الظاهر اعاد ابدا ه وقد روينا مسح ظاهر الخفين
وباطنهما عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر وعن معمر بن
الزهرى ه قال علي الاعادة في الوقت على اصول
ها ولا القوم لا معنى لها لانه ان كانت ادى فرض طهارته وملاقته
فلو معنى للاعادة وان كان لم يودها فيلزمه عند هم ان
يعلى ابدا ه واحتج من روى مسح باطن الخفين مع ظاهرهما بحديث
رويناه من طريق الميديد بن مسلم عن ثور بن يزيد عن رجاء بن
حيوة عن كاتب المغيرة بن شعبه عن المغيرة بن شعبه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح اعد الخفين واسفلهما ه
وحديث آخر رويناه عن ابن وهب عن سليمان بن يزيد البجلي
عن عبد الله بن عامر الاسلمى عن ابن شهاب عن المغيرة بن
شعبه انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح اعد الخفين
واسفلهما ه وآخر رويناه من طريق ابن وهب حديثي
رجل عن رجل من رعيث عن اشياخ لهم من ابي امامة الباهلي
وعباد بن الصامت انهم روا رسول الله صلى الله عليه وسلم

يسمى أسفل الخفين وإعلاهما قال علي هذا كله لا
شيء أما حديث إمامه وعباده فاسقط من أن يخاف على ذي
لب لأنه عن من لم يسم عن من لا يدري من هو عن من لا يعرف
وهذه فضيحة هـ وإما حديث المغيرة فأهدها عن ابن شهاب
عن المغيرة ولم ير له ابن شهاب إلا بعد موت المغيرة بدهر طويل
والثاني ما ليس بخطابيه الوليد بن مسلم في موضعين
وهذا خبرناه حماد قال ناعسان بن أصبح نا محمد بن عبد الملك
ابن أيمن نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي قال قال
عبد الرحمن بن موهدي نا عبد الله بن أبي رباح نا ثور بن
يزيد قال حديث من رجا بن يحيى نا عطاء بن السائب نا المغيرة
نا رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع أعلد الخفين وأستطهما
فصح أن ثورا لم يسمعه من رجا بن يحيى وأنه مرسل لم يذكر
فيه المغيرة هـ وعنه ثالثه وهي أنه لم يسم فيه كتاب المغيرة
فتسقط كل ما في هذا الباب وبالله تعالى التوفيق هـ
مسألة ومن ليس على رجله شيء مما يجوز
له المسح عليه من غير طوارة ثم أحدث فلما أراد الوضوء وتوضأ
ولم يبق

ولم يبق له غير رجله فحله خوف شديد لم يدرك معه غسل
رجليه بعد نزاع خفيه فإنه ينهض ولا يمسح عليهما ويصلي كما
هو وصلاؤه تامة فإذا أمكنه نزاع خفيه ووجد الماء
بعد تمام صلاته فقد قال قوم يلزمه نزعهما
وغسل رجليه فرضا ولا يعيد ما صلى فإن قدر على
ذلك قبل أن يسلم بطلت بصلواته ونزع ما على رجليه
وغسلهما وأبته الصلاة وقال آخرون
قدم وضوءه ويصلي بذلك الوضوء ما لم ينته عن حدث لا يوجد
الماء وهذا أصح سـ برهان ذلك قول رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكرناه بأسناده فيما مضى من
كتابنا هـ إذا أمرتكم بشيئ فانفذوه ما استطعتم
وقول الله عز وجل لا يكلف الله نفسا لا وسعها
فلما عجز هذا عن غسل رجله سقطت حكمهما وبقي عليه
ما قدر عليه من وضوء أعضائه وإذا كان ذلك فقد
توضأ كما أمره الله عز وجل ومن توضأ كما أمره بصلواته
تامة هـ وأما من قال أنه إذا قدر على المآلزمة أتم

الوضوء فرضاً وقد تمت صلاته فلو قدر على ذلك في
صلاته فقد لزمه فرضا ان لا يتم ما بقى من صلاته
الا بوضوء تام والصلوة لا حل ان يفرق بين اعمالها
بما ليس منها فقولوا غير صحيح ودعوى بار
برهان بل قام البرهان من النص من القران
او السنة على انه قد توضحا كما امر وقد تمت طهارته
وان له ان يصلي فمن الباطل ان يعود عليه حكم
الحديث من غير ان يحدث الا ان يوجب ذلك نص
فوقوف عنده ولا نص في هذه المسألة فوجب عليه
اعاده الوضوء فلا يلزمه اعادته ولا غسل بجليه لانه على
طهارة تامة لكن يصلي بذلك الوضوء ما يحدث لما ذكرنا
فان قيل قلنا ذلك على التيمم قلنا القياس
كله بالحل ومن اين لكم اذا وقع ذلك في التيمم ان
حجب في العاجز عن بعض اعضائه فليس بايد يتيمم
غير دعوى كم ان هذا وجب في العاجز كما وجب
في التيمم وهذه دعوى مفتقرة الى برهان
ومن

ومن اراد ان يعطا بدعواه فقد اراد الباطل ه ثم لو كان
القياس حقا لكان منه هذا بالحلا لانهم موافقون
لنا على ان العاجز عن بعض اعضائه كن ذهب رجله
او نحو ذلك لا يجوز له التيمم وان حكمه انما هو غسل
ما بقى من وجهه وذراعيه ومسح رأسه فقط وان
وضوءه بذلك تام وصلاته جائزة فلما لم يجعلوا له ان التيمم
لم يحزله ان جعل له التيمم وهذا أصح من قياسهم وبالله
تعالى التوفيق



710

10